نزاعات الحدود في المنطقة العربية

٤

بسم الله الرحمن الرحيم

نزاعات الحدود العربية

(المجلد الرابع)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٢٨٠٢٠٣٣

المجلد : ٤ -حول النزاع القطرى البحرينى

لمجلد : ٤ -حول النزاع القطرى البحرينى

لمجلد : ٤ -حول النزاع القطرى البحرينى

لمجلد : ٤ -حول النزاع القطرى البحرينى

لمجلد : ٤ -حول النزاع القطرى البحرينى

لمجلد : ٤ -حول النزاع القطرى البحرينى

المجلد : ٤ -حول النزاع القطرى البحرينى

المجلد : ٤ -حول النزاع القطرى البحرينى

المجلد : ٤ -حول النزاع القطرى البحرينى

نهاية الفهـــرس



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (الدولية)

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩١

تتعلق بترسيم الحدود بين بلديهما

رسالة من سلطان عمان الى الرئيس اليمني

□ صنعاء، مسقط - «الحياة»:

■ وصل الى صنعاء امس وزير الاعلام العماني السيد عبدالعزيز الرواس ناقلاً رسالة شفوية من السلطان قابوس بن سعيد الى الرئيس الفريق علي عبدالله صالح.

وصرح الوزير العماني الذي يزور صنعاء للمرة الثانية في اقل من اسبوعين، لوكالة الانباء اليمنية الرسمية (سبا) بان الرسالة تتناول «العلاقات بين البلدين الشقيقين والقضايا ذات الاهتمام المشترك».

وهذه هي الرسالة الثانية التي يحملها الرواس من السلطان قابوس للرئيس صالح خلال عشرة ايام والرسالة الرابعة بين الزعيمين في الفترة نفسها.

وتقول مصادر في مسقط لـ «الحياة» ان الرسائل تتعلق بالوساطة العمانية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي والعمل على احراز تقدم في قضية ترسيم الحدود بين السلطنة واليمن.

والرواس مبعوث شبه دائم للقيادة العمانية الى اليمن، ونقل معظم الرسائل بينهما منذ اندلاع ازمة الخليج في اب (اغسطس) عام ١٩٩٠.

زيارة

وقال ديبلوماسيون في مسقط ان الامر ربما يتعلق بترتيب زيارة يقوم بها الرئيس علي صالح الى السلطنة قريباً للتباحث في موضوعي الحدود والعلاقات الاقليمية.

وكانت صحيفة «٢٦ سبتمبر» الاسبوعية الناطقة باسم القوات المسلحة اليمنية ذكرت في عددها الاخير ان زيارة المبعوث العماني تاتي «في اطار الاتصالات المكثفة بين البلدين الشقيقين في ظل التطور الكبير الذي تشهده العلاقات الاخوية الحميمة وتبادل وجهات النظر ازاء مختلف القضايا التي تهم الشعبين الشقيقين».

ورأت الصحيفة ان «الفترة القليلة المقبلة ستشهد خطوات ايجابية مهمة على صعيد تعزيز العلاقات (بين اليمن ومسقط) ومجالات التعاون المشترك وبما يترجم تطلعات الشعبين الشقيقين وقيادتيهما الحكيمتين».



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن وسلطنة عمان ستستأنفان قريبا المفاوضات الحدودية

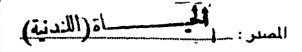
□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:
□ لندن – «الحياة»:

■ اكد مصدر يمني مسؤول لـ «الحياة» امس ان المفاوضات اليمنية – العمانية على ترسيم الحدود بين البلدين مستمرة وستستانف قبل منتصف كانون الثاني (يناير) المقبل لانهاء ما بقي من بنود تتعلق بالاتفاق النهائي تمهيداً لتوقيعه.

وجاء هذا التاكيد بعد البيان الذي اصدرته منظمتا المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني (الحزبان الحاكمان في البلاد) والمنظمات الشعبية في محافظة المهرة المتاخمة لسلطنة عمان وتضمن نداء الى القيادة السياسية يدعو الى تجميد ما تم التوصل اليه من اتفاقات مع سلطنة عمان في شان الحدود بحجة انها ستؤدي الى تنازل اليمن عن مساحة ١٨ الف كيلو متر مربع من اراضيه مع سكانها.

وفي لندن افادت مصادر عربية ان على رغم الحملة التي يشنها بعض الاوساط في هذه المرحلة بالذات للحؤول دون توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان، الا ان القيادة اليمنية مصرة على التوصل الى مثل هذا الاتفاق بغية تاكيد حرص اليمن على التعايش مع جيرانه ولكي يتفرغ الى التصدي



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩١

للتحديات الداخلية.

واوضحت هذه المصادر انه يمكن فهم المعارضة للاتفاق من زاويتين الاولى سياسية والثانية قبلية. الا ان القيادة اليمنية تعطي حالياً الاولوية لمعالجة الازمة الاقتصادية والتحولات التي تشهدها منطقة القرن الافريقي وهي تحولات تعني اليمن مباشرة.

وشددت على ان الوقت ليس للمزايدات، وان اليمن يحتاج قبل كل شيء الى الاستقرار السياسي ليتمكن من الافادة من ثروته النفطية ومثل هذا الاستقرار السياسي لن يتوافر الا اذا تم التوصل الى اتفاقات ملموسة مع جيرانه.

وكان البيان الذي صدر عن منظمتي الحزبين الحاكمين في اليمن ونشرته صحيفة «صوت العمال» النقابية الاسبوعية قال ان مسؤولي المحافظة بعثوا الى القيادة السياسية باربع مذكرات تفصيلية مدعومة بالوثائق قبل الوحدة وبعدها توضح الحدود الحقيقية مع سلطنة عمان والتي وقعها ممثلو سلطنتي المهرة وعمان في العام ١٩٥٤ و١٩٦٠ والمستشارون البريطانيون في السلطنتين، اضافة الى وثيقة استقلال جنوب اليمن في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ والتي اكدها لقاء الكويت لعام ١٩٨٢.

واضاف البيان ان المفاوضات مع سلطنة عمان تجاهلت راي المحافظة في التفاصيل المتعلقة بالحدود، وبذلك اتفق على ترسيم الحدود من حجارة ضربة علي على البحر شرق مبيرية حوف وبخط مائل يمتد الى النقطة ٥٢.١٩ في الشمال الغربي ومعنى ذلك «تنازل اليمن عن مساحة ١٨ الف كيلومتر مربع من الارض بما فيها من سكان».



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

التاريخ : ٦ يناير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نفى اتهامات بالتنازل عن ١٨ الف كيلومتر مربع

العطاس : اتفاق الحدود مع مسقط يعيد لليمن ٥ آلاف كيلومتر مربع

☐ صنعاء - «الحياة»:

■ نفى رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس ما يتردد عن تنازل بلاده عن اراض في ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، واشار الى اتفاق بين البلدين تستعيد اليمن بموجبه خمسة آلاف كيلومتر مربع من الاراضي.

وقال العطاس في مقابلة تنشرها صحيفة «التجمع» اليمنية المعارضة اليوم الاثنين ووزعت مقتطفات منها في صنعاء أمس: «ان اليمن ستستعيد خمسة آلاف كلم مربع عبر الاتفاق على ترسيم الحدود مع الأشقاء في سلطنة عمان. ولا صحة لما يتردد عن تنازلات عن الأرض اليمنية».

ورفض اتهامات الهيئات المحلية في محافظة المهرة اليمنية عند الحدود مع عُمان والتي تقول انه «تم بموجب الاتفاق مع العمانيين التنازل لمسقط عن ثمانية عشر الف كلم مربع مع سكانها».

ونشر هذه الاتهامات فرعا الحزبين الحاكمين في اليمن وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني ومنظمات القاعدة والوجهاء المحليون في اجتماع عقد مطلع كانون الاول (ديسمبر) الماضي في المحافظة. وقد دعا هؤلاء الى تجميد الإتفاق مع عمان، محذرين من «عواقبه الوخيمة على الوحدة الوطنية والاستقرار والأمن في المنطقة».

وقال العطاس: «ان ترسيم الحدود قضية سيادة ولا تخص محافظة بذاتها او منطقة، بل تخص كل الشعب اليمني». واضاف «هنالك من يحاول ان يؤجل معالجة هذه القضية مع الاشقاء لئلا تستطيع اليمن حل مشاكلها الداخلية المتفاقمة. واشار الى «ان الاتفاق على ترسيم الحدود مع عمان يسير في صورة طبيعية

التتمة في الصفحة (٤)



العطاس: اتفاق الحدود مع مسقط

تتمة الصفحة الاولى

لصلحة البلدين وعلاقاتهما المستقبلية في التعاون وإقامة المشاريع المشتركة».

وكان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح اعلن في ١٥ كانون الاول ان بلاده ستوقع في الاسابيع المقبلة اتفاقاً على ترسيم الحدود مع سلطنة عمان. وكذلك اكد مسؤول يمني لـ «الحياة» قبل اسبوع ان المفاوضات لترسيم الحدود مع السلطنة ستستأنف قبل منتصف هذا الشهر.

وسبق ان اشارت «الحياة» امس الى ان الاحزاب والتنظيمات السياسية والفاعليات الجماهيرية قد ترفع قريباً مذكرة الى القيادة السياسية اليمنية ومجلس النواب في شأن موضوع ترسيم الحدود، موضحة ان الاحزاب توافق على مبدأ تسوية الحدود لكنها تعترض على الاسلوب المتبع اذ انه ليس لحكومة الفترة الانتقالية حق بت قضايا متعلقة بالسيادة.

مجلس الوزراء

على صعيد آخر ناقش مجلس الوزراء اليمني في جلسة استثنائية عقدها امس الجداول الزمنية التنفيذية لـ «البرنامج الوطني للبناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري» للربع الاول من العام الجاري.

وركز البرنامج في هذا الفصل على عدد من القضايا منها استكمال وضع اللوائح التنظيمية للوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة بموجب القوانين الخاصة في هذا الشأن اضافة الى استكمال دمج القوات المسلحة والامن، واستكمال وجود اجهزة الدولة في المحافظات.

وركز ايضاً على متابعة إصدار قانون تنظيم حيازة الاسلحة. وفي اطار معالجة قضية المغتربين إستعجل البرنامج الإسراع في تقديم البرامج والخطط لتحسين أوضاع العائدين في ضوء القرارات السابقة.

واشتمل الفصل الاول على عدد من المواضيع المرتبطة بقضايا التموين والصحة والتعليم والاستثمار ورعاية اسر الشهداء.

وكان مجلس النواب صادق على البرنامج الوطني للبناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري خلال شهر كانون الاول الماضي.

نقطة الخلاف الباقية مثلث وادي حبروت

العطاس: حسمنا قبل شهرين المشكلة الاساسية مع عمان

☐ صنعاء - من حسين محمد سعيد
☐ لندن - «الحياة»

■ اكد رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس ان اللجنة الفنية اليمنية - العمانية المشتركة لترسيم الحدود حسمت منذ شهرين تقريباً مسالة خط راس ضربة علي كخط حدودي بين البلدين، وبذلك ستستعيد اليمن نحو ٤٩٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي.

وفي لندن افادت امس مصادر عربية تتابع عن كثب المحادثات الحدودية بين البلدين ان هذه المحادثات تهدف «التعرف الى الحقوق التاريخية من دون اي طمع لبلد في اراضي البلد الآخر، وهذا هو جوهرها وليس التنازل من هنا او هناك».

واوضح رئيس الوزراء اليمني في لقاء عقده مطلع الاسبوع مع ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية وشخصيات اجتماعية استقبلهم لاطلاعهم على تفاصيل ما تم التوصل اليه في مسالة ترسيم الحدود مع سلطنة عمان، ان بريطانيا كانت رسمت في العام ١٩٦٥ بالاتفاق مع العمانيين خطاً يبدأ من راس ضربة علي، وان ما كان يعرف باليمن الديموقراطية، ابلغ مسقط في العام ١٩٨٢، خلال مفاوضات ترسيم الحدود عدم اعترافه بخط عام ١٩٦٥ المتفق عليه مع بريطانيا والذي يمر بمنتصف جبل سدح ووادي حبروت واسفل رملة شعيث وينتهي بالنقق ١٩/٥٢. وعلى اثر ذلك توقفت المفاوضات وتعثرت محاولة ترسيم الحدود بين جنوب اليمن وعمان.

لكن المسالة بدات تتحرك من جديد بعد العام ١٩٨٦، وبرزت مسالة راس ضربة علي كنقطة خلاف، وبعدما قدم اليمن كل ما لديه من معلومات لتسوية هذا الخلاف، اقتنع الجانب العماني في نهاية المطاف ما امكن التوصل الى اتفاق قبل شهرين تقريباً. والموضوع الوحيد المختلف عليه الآن وتدور المفاوضات عليه هو مثلث وادي حبروت الذي لا تزيد مساحته على ٣٠ كيلومتراً مربعاً.

الاحزاب

وكتبت صحيفة «النهضة» الاسلامية الاسبوعية ان الاحزاب والتنظيمات السياسية التي التقت رئيس الوزراء اهابت بالحكومة عدم احاطة هذه المسالة الحساسة، التي تمس سيادة البلد بمثل «هذه الهالة من السرية» التي تثير الشكوك. ونبهت الاحزاب الى «ان حسم هذه المسالة هو من حق المؤسسات الدستورية المنتخبة فقط ولا سيما السلطة الاشتراعية». ودعت الى «استشارة ذوي الاختصاص في الموضوع والاستئناس براي اهالي المناطق المتاخمة لعمان من سكان محافظة المهرة».

المدوسه
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة (لندن)

التاريخ: ١٠ ينه ١٩٩٢

وزير الداخلية اليمني يتحدث الى "الحياة":

ترسيم الحدود مع سلطنة عمان للمحافظة على حقوق الشعبين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٠ ينـ ١٩٩٢

□ تونس - من رشيد خشانة:

■ قال وزير الداخلية اليمني العقيد غالب مطهر القمش «ان مسالة الاغتيالات اتخذت بعداً اكبر من حجمها الطبيعي وان انتشار السلاح بين الناس يسهل تكاثر عمليات الثار. واوضح في حديث الى «الحياة» امس على هامش زيارته لتونس ان اليمن يراهن على وحدة شعبه وعلى «الفهم الدقيق للاشقاء العرب» للتغلب على صعوبات اعادة تشكيل الحياة اليمنية بعد عام ونصف عام من بدء تجربة الوحدة.

ونفى ان يكون الشجار بين ضابط جيش وجندي مرور - الذي ادى الى مقتل ضابط مرور - تعبيراً عن احتكاك بين المؤسستين العسكرية والامنية. واكد ان اليمن يسعى الى ترسيم الحدود مع سلطنة عمان «حفاظاً على الحقوق التاريخية لكلا الشعبين ولازالة اي خلافات حدودية». وهنا نص الحديث:

● بعد مرور عام ونصف عام على تجربة الوحدة، الى اي مدى استطاع اليمن ان يتجاوز الاختلافات بين الشمال والجنوب؟

- انطلقت اعادة تحقيق الوحدة اليمنية واعلان الجمهورية اليمنية من قاعدة جماهيرية، وهذا البعد يخلق سياجاً امناً لدولة الوحدة، خصوصاً في مجال تجاوز السلبيات (او كثير منها في الاقل) ومحاولة معالجة غيرها من الظواهر الخاطئة. ومن الطبيعي ان توجد سلبيات او اخطاء خصوصاً في عمل عظيم مثل الوحدة اليمنية، بعد ان كانت اليمن موزعة على نظامين مختلفين في الشطرين.

واستطاعت دولة الوحدة خلال هذا العام ونصف العام ان تعيد تشكيل الحياة اليمنية بما يتلاءم مع الشكل الوحدوي الجديد، سواء من حيث القوانين الموحدة او الجوازات او بطاقات الهوية الموحدة، او من خلال دمج الوزارات والمؤسسات المختلفة.

ومهما بقيت امامنا من سلبيات سنتغلب عليها ان شاء الله بفضل الوعي الناضج لابناء شعبنا اليمني وبمساعدة الفهم الدقيق للاشقاء العرب لهذا الدور اليمني.

● حدثت في الفترة الماضية محاولات تسلل من البحر الى الاراضي اليمنية، هل استطعتم تحديد الجهات التي تقف وراءها، وهل اتخذت احتياطات لمنع تجددها؟

- من المعروف ان ميلاد الجمهورية اليمنية خلق للدولة الموحدة اعباء كبيرة وواسعة لعل من اهمها الاتساع الحدودي البري والبحري. وعمليات التسلل الحدودي من اجل التهريب او غيره قد تحدث لاي دولة تمتلك هذا الاتساع الحدودي. الا ان من يُضبط في هذه العمليات يحال على القضاء ليقول القانون كلمته فيه بعد اجراء التحريات والتحقيقات الكاملة، وطبعاً لا بد من معرفة من يقف وراءها.

اغتيالات

● كيف تم تطويق ذيول الاغتيالات التي جدّت في العام الماضي، والى اي مدى استطاعت الاجهزة الامنية والمؤسسات السياسية اجتثاث رواسبها؟

- مسالة الاغتيالات اخذت بعداً اكبر من حجمها الطبيعي ولكن نظراً لانتشار السلاح بين الناس، فان ذلك يسهل عمليات الثار والانتقام، وهي مسالة تخضع في النهاية للقضاء.

الا ان بعض وسائل الاعلام ضخمت الاحداث، وزيفت الحقائق احياناً، وحولت الكثير من القضايا الجنائية الى قضايا سياسية.

● فسر المحللون الاحتكاكات التي جرت بين الشرطة وبعض ضباط الجيش بانها تعكس توتراً بين المؤسستين الأمنية والعسكرية، فكيف تعالج الدولة هذه الظاهرة؟

- من المؤسف ان نطلق تسمية «محللين» على هؤلاء الذين كتبوا عما حدث من نزاع بين ضابط جيش واحد جنود المرور بانه احتكاك بين المؤسستين العسكرية والامنية، فهذا التحليل يفتقر الى الموضوعية، والسبب انه لا يستند الى المعلومة الصحيحة.

ومن جهة اخرى تقوم اجهزة الاعلام الخارجية بتضخيم الحقائق او تبديلها. فضابط الجيش تصرف تصرفاً خاطئاً بالنسبة الى قوانين انظمة المرور، وهذا التصرف اوقعه في دائرة المسؤولية مثله في ذلك مثل اي مواطن تصرف ذلك التصرف، لكن المشادة حدثت بينهما وتطورت الى شجار واستخدام للسلاح واطلاق للنار، فانطلقت الرصاصة لتصيب ضابط مرور كان قادماً لفض الشجار بين الاثنين.

والمهم ان الضابط العسكري وجندي المرور احيلا الى التحقيق والى النيابة وجرت محاكمتهما وصدر الحكم، وإن كانا استانفا الحكم بعد ذلك.

الاحزاب الدينية

● كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن خطر الحركات الأصولية، وكانت لليمن طريقته الخاصة في التعاطي مع الاحزاب



الدينية، كيف تحكم على حصاد هذه التجربة، وهل من تعديلات متوقعة عليها في المستقبل؟

– انتهجت اليمن منذ قيام الجمهورية اليمنية نظاماً ديموقراطياً يقوم على التعددية السياسية والحزبية، واتاح هذا النظام للجميع ان ينظموا انفسهم في شكل جماعات واحزاب وتيارات تعمل وفق مبادئ الديموقراطية والحريات واحترام الراي والراي الآخر، وهي المبادئ التي نص عليها الدستور. ومع كل ذلك حددت ضوابط لعدم قيام الاحزاب على اسس دينية او مذهبية او عرقية او طائفية، والشعب اليمني شعب عربي مسلم، وعلى هذا الاساس يسمح للاحزاب بان تمارس حقها في ابداء الراي وفتح المقرات واصدار الصحف والنشرات.

● ثمة تكهنات بان اليمن مقبل على ترسيم الحدود مع سلطنة عُمان. فما هي الاهداف المرتجاة من الترسيم، وهل تعتزمون متابعة العملية لتشمل الحدود الشمالية؟

– يهدف الترسيم للمحافظة على الحقوق التاريخية للشعبين اليمني والعماني ودعم مسار الاخوة العربية الاسلامية وفق معايير الحق والعدل ومراعاة مصلحة هذه الأمة.

ونحن في اليمن نقف بوضوح مع كل توجه نحو ازالة اية خلافات حدودية او سواها من خلال المفاوضات والحوار وبالاستناد على الحقوق المشروعة مع عدم نسيان الروابط الاخوية. ومن هذا المنطلق نرحب باي اتجاه من اشقائنا في المملكة العربية السعودية لترسيم الحدود، وهو موقفنا الرسمي منذ فترة.



المصدر : الشرق الاوسط (لندنية)

التاريخ : ١٧ يونيه ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتجاه الى اغلاق ملف الحدود بين اليمن وعمان

عدن: من لطفي شطارة

قالت مصادر مطلعة في الحكومة اليمنية لمندوب «الشرق الاوسط» ان مباحثات الحدود اليمنية ـ العمانية تسير بصورة جيدة، في الاتجاه الذي يكفل باغلاق ملف الحدود بين البلدين بصورة نهائية، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود في القريب العاجل.

وتجدر الاشارة الى ان لجاناً فنية من الجانبين تقوم حالياً بعمليات استكمال وضع اللمسات الاخيرة للاتفاقية، تمهيدا لطرحها للتوقيع.

وقد جاءت مباحثات الحدود اليمنية ـ العمانية استكمالا للمباحثات التي تمت قبل تحقيق الوحدة بين كل من عمان والشطر الجنوبي من اليمن سابقاً، ويبدي الجانبان حرصا مشتركا على حل هذه المشكلة بروح اخوية، وتفاهم يجسد حرصهما على اقامة علاقات طيبة بين البلدين.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٢

بن علوي لـ «الحياة»:

اتفاق الحدود مع اليمن يوقع ولكن ليس بأي ثمن

□ مسقط - «الحياة»:

■ اعلن وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله ان المشاورات مستمرة بين سلطنة عمان واليمن لانجاز اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين، مؤكداً انه «ليس من المصلحة الاستعجال (...) ولا نعتقد انه يجب انهاء الوضع بأي ثمن». ونفى في حديث الى «الحياة» (نصه في الصفحة ٥) ان بلاده مترددة حيال انجاز الاتفاق بانتظار نتائج الانتخابات المتوقعة في اليمن قبل انتهاء الفترة الانتقالية فيها في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وسئل عن العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران فاجاب ان دول المجلس اقرت الصيغة الثنائية للتعامل مع طهران في هذه المرحلة «وحين تتطور باضطراد ستكون المحصلة في مصلحة العمل الجماعي، وسواء عقدت لقاءات جماعية او لم تعقد فان رغبة الجميع هي النهوض بالعلاقات مع ايران».

اعلان دمشق

ونفى ايضاً وجود خلافات بين دول المجلس ومصر وسورية اللتين وقعتا معها اعلان دمشق، مشدداً على ان الاعلان «مستمر والدول الموقعة عليه مصممة على تطويره والتمسك بكل مبادئه، والدليل ان العلاقات الثنائية بين الدول الثماني متميزة». واكد ان قضايا الامن «مهمة جداً، ولا بد ان تاخذ مداها والوقت الكافي».

وسئل ايضاً عن الخطة العمانية لامن الخليج فاجاب ان دول المنطقة «تدرس كل ما له علاقة بالامن سواء في اطارها الذاتي او الجماعي او المتعدد الاطراف، وهذه الامور لن تناقش على مستوى الاعلام».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجتمع المدني

التاريخ : أغسطس ١٩٩٣

البحرين

اخبار الخليج تعاود الصدور

عاودت صحيفة أخبار الخليج البحرينية الصدور، بعد أن توقفت لمدة ثلاثة أيام بدءا من ٩٣/٧/١٩ وحتى ١٩٩٣/٧/٢١.

وكانت وزارة الإعلام البحرينية قد أصدرت قراراً بوقف الصحيفة بسبب نشرها خريطة توضح أن جزيرة "حوار" المتنازع عليها بين البحرين وقطر - تخضع للسيادة القطرية، بينما تخضع الجزيرة حالياً لسيادة البحرين.

وكان الخلاف بين البحرين وقطر حول حدود المياه الإقليمية للبلدين ، والسيادة علي جزر حوار وفشت الدبل قد ثار للمرة الأخيرة في ابريل ١٩٩٢، بعد قرار أمير البحرين بتحديد المياه الإقليمية لبلاده بـ ٤٤٫٤ كيلو متر، مما أدى إلى ضم عشر جزر إلى السيادة القطرية رغم أنها تقع في إطار سلطة البحرين.

وقد تدخلت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في ذلك الوقت، لتهدئة الاوضاع بين البلدين.

ومن المقرر أن تنظر محكمة العدل الدولية في لاهاي القضية في ٢٨ فبراير ١٩٩٤، بعد الشكوى التي قدمتها قطر ضد البحرين■



المصدر : الوسط

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عمان

كشف وزير الاعلام في سلطنة عمان السيد عبدالعزيز الرواس، في مقابلة خاصة مع «الوسط»، ان هناك «مسائل لم تنته بعد» في موضوع ترسيم الحدود بين السلطنة والجمهورية اليمنية، وان كان البلدان اتفقا «على اسس مشتركة لترسيم الحدود». واستبعد الوزير العماني ان تكون الحدود «سبباً للمشاكل والازمات بين الدول العربية»، ودعا الى ايجاد وفاق عربي «على اساس المراجعة الذاتية والشجاعة مع النفس والاعتراف بالاخطاء». وشدد الرواس على اهمية التعاون الخليجي مع ايران.

وفي ما يأتي نص المقابلة مع وزير الاعلام العماني:

وزير الاعلام العماني الرواس لـ «الوسط»: ترسيم الحدود مع اليمن لم ينته بعد «ندعو الى وفاق عربي أساسه المراجعة الذاتية والاعتراف بالأخطاء»



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الوسط

التاريخ: ٢ ... ١٩٩٢

مسقط - حسين كريم

■ **ما اهداف الزيارة الاخيرة التي قام بها السلطان قابوس الى السعودية؟**

- لقاء السلطان قابوس مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز تأتي في اطار التعاون الراسخ والاخوي بين العاهلين، فضلاً عن العلاقة القوية القائمة على الفهم المشترك والحس القومي الذي يتعامل ضمن منظومة تعاون دولية تحفظ لهذه المنطقة هويتها ولا تؤثر على المصلحة الدولية. هذا هو المنظور الاستراتيجي الذي يعمل من خلاله السلطان قابوس وخادم الحرمين الشريفين بغية وضع الاسس المتينة والمستمرة من خلال مراجعة ما تم في هذا المضمار منذ العام الماضي الى الآن. وكان الاتفاق في وجهات النظر قائماً على مبدأ يفيد بأن البعد الاستراتيجي في العمل العربي المشترك لا ينصب فقط على عمل القيادة الثنائية، وانما في العمل المشترك للحكومتين معاً في اطار تعاوني نتوقع ان يصب في مصلحة البلدين الشقيقين والامة العربية بشكل خاص، والعالم بشكل عام.

● **اين وصلت مسألة ترسيم الحدود بين السلطنة واليمن؟**

- نحن حريصون على ان يكون العمل المشترك مع جمهورية اليمن الشقيقة قائم على اساس وحدة التعاون والاحترام المتبادل، وهناك خطوات ايجابية تمت في هذا الاطار ولا يزال هناك بعض المسائل التي نسعى الى الانتهاء منها في مسألة ترسيم الحدود. صحيح ان البلدين اتفقا على اسس مشتركة لترسيم الحدود، ولكن تنفيذ هذه الاسس يتطلب وقتاً ليأخذ خطواته التنفيذية ونأمل الانتهاء من هذه المسألة في وقت قريب ان شاء الله.

● **أرست التجربة العمانية الحدودية مع الدول العربية الاخرى نهجاً جديداً في التعامل العربي. كيف ترون، بحكم هذه التجربة، امكانية انهاء المشاكل الحدودية بين الدول العربية منعاً لتفجر الازمات في المنطقة؟**

- انا لا اشاطرك الراي بأن الحدود بين الدول العربية قد تكون سبباً للمشاكل والازمات. نحن في عمان ننظر الى المسألة من زاوية مختلفة تماماً، بحيث نرى ان العلاقات بين الاشقاء تتخطى كل الحدود القائمة. فاذا وضحت المعالم وتصافت النفوس واقتربت القلوب من بعضها البعض فان العقل يستطيع ان يعمل في اطار سليم وصحي، ويحق لهذه الامة ان تنهض ويحق للشعوب العربية التواصل في ما بينها من خلال هذه الحدود القائمة على آلية تتيح لهذا التواصل الانسياب بعيداً عن المهاترات. كل دول العالم تفصل بينها حدود معالمها واضحة، وبالتالي لماذا تكون هذه المسألة مختلفة في الدول العربية بحيث تكون «الشماعة» التي تعلق عليها خلافاتها؟ صحيح ان التنافر السياسي في بعض الاحيان يؤدي الى افتعال الازمات عبر هذه الحدود كما ان التنافس الاقتصادي ايضاً ينسحب عليه هذاالمثال، ولكن هذه الحدود بحد ذاتها ليست الا جغرافيا تستفيد منها المجتمعات المتاخمة لها ويتوافقون من خلالها. وهذه هي اهم خصائص التجربة العمانية في مسألة الحدود مع اشقائنا. والهدف الذي ارساه السلطان قابوس في هذا المجال هو ان تنمو العلاقات بيننا وبين الدول العربية المجاورة في مناخ صحي دون افتعال نمو غير طبيعي او ايجاد عقبات تعوق نموها، بل ترك الامور تسير في مجراها الطبيعي وافساح المجال امام كل طرف الأخذ بمبدأ التعاون الصادق على اسس واضحة ومقومات اساسية تهم كل طرف، وبالتالي ان يلاقي كل طرف الطرف الآخر في منتصف الطريق، وهذا ما قمنا به فعلاً في عمان وحققنا نجاحاً فيه.

ايران والخليج

● ما هي التحديات الجديدة التي القتها حرب الخليج الثانية على كاهل الاعلام الخليجي خصوصاً والعربي عموماً؟

– لا شك ان الاحتلال العراقي لدولة الكويت كان كارثة على كل الاصعدة، وبالتالي القت هذه الكارثة بظلالها على مسار الامة العربية، ولكن هذا لا يعني ان نظل نعيش هذا الواقع مدى الحياة، هناك ظروف لا بد ان تستخلص من هذه الكارثة وعبر ينبغي النظر اليها بشكل موضوعي لان الحياة يجب ان تستمر، والماضي يهمنا بقدر ما يحمل من دروس يستفاد منها، ومن المستحيل معايشة الماضي بروح المستقبل، هذه هي نظرتنا التي ينبغي من خلالها العبور الى لغة العصر، وقد ابرزت حرب الخليج اهمية الدور الاعلامي الذي لم يكن حشده بأقل اهمية عن الحشد العسكري وهو كان واضحاً بدرجة كافية، وانا اعتقد ان هناك ميزة للاعلام المعاصر بلورت مفاهيم جديدة في الكثير من التحركات الدولية الهامة، ابرزها ايصال المعلومة وهي مسألة ليست بالامر السهل، وللأسف الشديد هنا لا ينطبق على اعلامنا العربي الذي لا يزال يعتمد صيغة الانشاء والقليل من المعلومات وهذا ما يجعلنا نفتقر الوسيلة لايصال اعلامنا الى الساحة العالمية، وبالتالي التقوقع والذوبان، وليس هناك حل آخر. وانا ارى انه بقدر ما نغذي اعلامنا بالمعلومة الصادقة واعتماد الحرفية المهنية، بقدر ما نستحوذ على جزء من الساحة التي يحتكرها الاعلام الدولي، وبعد ذلك نتحدث عن غزو فكري او اعلامي. الموضوع لا يتعلق بغزو اعلامي، هناك مساحة تحتاج الى امتلاء، واذا نحن لم نسارع الى املاء هذه المساحة فغيرنا سيقوم بهذه المهمة، ونحن نعلم اليوم ان التقدم التقني جعل من كوكب الارض «قرية تكنولوجية»، ولهذا فان السبّاق الى استغلال هذه التقنية هو الاكثر رسوخاً في الارض. اقول ذلك وانا اعلم ان هذه التقنية هي اصلاً صناعة غربية، وهذا يعني وجود مساحات شاسعة بين الاعلام الغربي الذي يستغل هذه التقنية الى ابعد الحدود وبين الاعلام العربي الذي يحاول اللحاق بالركب، وقد برز هذا الامر بشكل واضح في «عاصفة الصحراء» حيث ارتبط دور الاعلام الغربي بهدف استراتيجي واحد، وهو ما لم نشهده في اعلامنا العربي ككل. لذلك اعود واقول انه ينقصنا، كاعلام عربي، وسيلتان، الحرفية المهنية البالغة الدقة، وانسياب المعلومات المستمر الى وسائل الاعلام. وتقع المسؤولية في الوصول الى هذه المعادلة في جزء منها على الجهاز التنفيذي وفي جزء آخر على الجهاز الاعلامي. واعتقد ان علينا قطع مشوار طويل من التواصل والتوافق حتى يستقيم اداء مستوانا الاعلامي بما يتوافق مع المنظور الاعلامي المعاصر.

● ما هي طبيعة العلاقات القائمة مع ايران وأي دور ترى سلطنة عمان ان ايران يجب ان تلعبه في المنطقة؟

– التعاون مع ايران هو في بداية العمل الخليجي المشترك وهو يختلف عن التعامل مع دول اخرى. فالعمل السياسي والعمل الامني والعمل الاقتصادي هو بداية متشعبة ومتعددة ينبغي ان تأخذ حيزها الطبيعي من دون ان يتعدى حيز على حيز آخر، لهذا علينا ان نقيس الامور بميزانها الحقيقي بحيث لا نجعل المعنى بحاجة الى اكثر من تفسير وتأويل. وباعتقادي لا يحق لأي طرف ان يملي على طرف آخر كيف يعمل وكيف ينظم اموره. ايران هي دولة شقيقة وتربطها بدول المنطقة علاقات جوار وعقيدة ومصالح مشتركة، ضمن هذا المنظور نبني علاقتنا مع ايران وهي علاقة قوية واخوية صادقة التوجه في اطار حسن الجوار وتبادل المصالح بحكم الانتماء الى عقيدة واحدة. من هنا فان اطار التعاون الخليجي مع الدول الاخرى، وخصوصاً التعاون الثنائي مع ايران، وكل الدول الخليجية لها علاقات ثابتة مع ايران وبالتالي لا نرى مبرراً لعزل هذا النمو في العلاقات، بل نشجع المزيد من تمتين العلاقات، وانا استهجن ان يقال ان هناك مشكلة مع ايران بحكم كونها دولة جارة شقيقة تربطنا بها علاقات تاريخية. اما موضوع التعاون الامني الخليجي فهو يصب في منظومة دول مجلس التعاون وكيفية عملها وعلاقاتها بالآخرين.

التراجع عن الاخطاء

● تقف السلطنة في الوقت الراهن في النقطة الوسط على الساحة العربية. كيف تنظرون الى هذا الدور على صعيد تصفية الخلافات العربية؟

– انا لا ارى ان هناك محورين عربيين، بل محور واحد هو محور اشقائنا. صحيح ان هناك اختلافا في وجهات النظر نتيجة بعض المواقف، ولكننا نعتبر هذا الامر طبيعياً، ونحن من جهتنا نسعى جاهدين لأن يكون هناك تضافر عربي على



اساس المراجعة الذاتية لمواقف كل طرف فيها الكثير من الشجاعة مع النفس ومع الآخرين لكي تكون البداية المقبلة بداية سليمة وبعيدة عن التشنج والمبالغة التي تؤثر فعلاً على العمل العربي. هذا اذا اردنا فعلاً ان نسهم في صياغة النظام العالمي الجديد والذي لا ننظر اليه باعتباره

وثيقة يجري التوقيع عليها، ولكنه اسلوب تعامل بين الدول. والامة العربية اذا لم تستطع لمّ شملها وجميع قدراتها فلن تستطيع المساهمة بصياغة هذا العالم الجديد بحيث يصبح فارق التخلف شاسعاً. من هذا المنطلق فاننا في عمان نرى انه من الضروري ايجاد القواسم المشتركة للتوافق العربي على اساس المراجعة الذاتية، والشجاعة مع النفس، والاعتراف بالاخطاء. واعتقد بأن الجميع مطالب في هذه المرحلة بالعمل على هذا الاساس لكي نبدأ بداية سليمة وقادرة على ان تنهض بهذه الامة من الكبوة التي ألمت بها فنحن نعتبر ان العمل السياسي ينبغي ان يقوم على عدم المجاملة والمزايدة، فهو عمل جاد يحقق الفائدة المرجوة منه، ولا ينقص العمل العربي الوصول الى هذه الغاية ولكن من دون لجوء طرف ما الى تحميل الطرف الآخر تبعات اخطائه. نحن امة عربية واحدة ولكل دولة مواصفات خاصة بها تماماً مثل بيت كبير كل غرفة فيه تختلف عن الاخرى بالوانها وديكورها، ولكن ينبغي ان يكون الشكل الخارجي متناسقاً. وهذا ينسحب بدوره على العمل العربي الذي ينبغي التواصل فيه الى ما فيه خير الجميع.

● **هل يعني كلامك توقع طرح مبادرة عمانية تستند الى كل المعطيات التي ذكرتها؟**

– العمل العربي الآن ينقصه الكثير من آلية الاستعداد، خصوصاً لدى بعض الدول، لقبول اي تحرك سياسي في هذا المجال، وحكومة السلطان قابوس لن تتردد اذا ما طلب منها القيام بدور او مسعى حميد في هذا المجال، ولكن اي عمل يتطلب اولاً استعداد كل الاطراف للقبول به.

● **هناك انفتاح عماني على الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى، وسمعنا عن كونسورتيوم لانشاء مشروع خط انابيب للنفط بين السلطنة وكازاخستان. كيف تنظرون الى مستقبل التعاون مع هذه الجمهوريات؟**

– عندما استقلت الجمهوريات الاسلامية الشقيقة في آسيا الوسطى رأينا من واجبنا ان نمد يد التعاون بمحبة وصدق لهذه الدول التي بدأت اولى خطواتها للتعرف على العالم الجديد بمنظوره الحقيقي. وكانت هناك زيارات متبادلة بيننا وبين هذه الدول، آخرها زيارة رئيس الوزراء الكازاخستاني الى السلطنة في حزيران (يونيو) الماضي حيث اجتمع مطولاً مع السلطان قابوس وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية انشاء خط لنقل البترول من مناطق في كازاخستان الى موانىء حالية او مستقبلية على الخليج او البحر الابيض المتوسط او البحر الاسود. ونحن نتطلع الى المزيد من التعاون المشترك مع هذه الدول لاننا نعمل ضمن اطار تبادل المصالح. وفي تفكيرنا السعي دائماً الى العمل الهادف ونرجو الاستمرار في هذا النهج ان شاء الله ■



المصدر: الشروق

التاريخ: ٢١ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جولة الاسبوع

الاتفاقية العُمانية ـ اليمنية تُوقع في ١٥ اغسطس ؟

باريس ـ «الشروق»

■ كشف مصدر يمني رفيع المستوى لـ «الشروق» ان اتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وسلطنة عمان ستوقع في احتفال كبير يعقد في صنعاء في ١٥ اغسطس ـ آب الحالي، بعد ان تم انجاز آخر الترتيبات، المتعلقة بالامور الفنية ووضع علامات الحدود.

وقال المصدر اليمني ان ذلك ساعد في ان تدخل اللجان المكلفة صياغة هذه الاتفاقية مرحلة الصياغة وسط مناخ من التفاؤل، «وعلى الرغم من ان المبادىء التي حكمت هذه المفاوضات أرست قواعد جديدة في العلاقات بين الدول، اهمها سيادة روح التسامح والاخاء والتفاهم، بدلا من التنافس والخصومة حول كل شبر من الارض، فان الاسئلة وعلامات الاستفهام مازالت تفرض نفسها عليها، حتى وهي في طريقها الى طي صفحة قديمة عمرها عشرات السنين من الخصومات والنزاعات، وفتح صفحة جديدة من التعاون والاخاء بين دولتين تجمعهما اواصر الدم والدين والجوار والعمل المشترك.

هذه الاتفاقية التي استغرق التوصل اليها قرابة عشرة اعوام من العمل، سألت «الشروق» المصدر اليمني ان كانت لتوقيتها علاقة باللقاء السعودي ـ اليمني الذي انعقد في ٢٠ يوليو ـ تموز، الماضي في جنيف، ام لا؟ فقال: لاشك في ان الاجتماع السعودي ـ اليمني، وما نتج عنه من اتفاق لتشكيل لجان فنية تعود للتفاوض حول مسالة الحدود في ٢٠ سبتمبر ـ ايلول المقبل، قد جاء في وقت كانت فيه العلاقات اليمنية ـ الخليجية يعتريها البرود، وان كسر الجليد بين الرياض وصنعاء يشجع على مصالحة يمنية ـ خليجية في وقت ليس بعيداء.

اضاف «ان ازالة الاحتقان من العلاقات اليمنية ـ الخليجية يساعد على استئناف فتح العديد من الملفات المغلقة جراء ازمة الخليج، وفي هذا الاطار فان اللقاء السعودي ـ اليمني، اعطى لاتفاقية ترسيم الحدود بين اليمن وعمان، دفعة كانت تحتاج اليها، على الرغم من انها كانت تسير في الطريق السليم. ■■



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٢

دراسات عربية



الغزل المسلح بين قطر والبحرين

دكتور احمد عامر

قام الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة امير دولة البحرين بزيارة قصيرة الى المملكة العربية السعودية اجرى خلالها مباحثات مع خادم الحرمين الشريفين وقد وصفت هذه المباحثات فى بيان مقتضب اصدرته الحكومة السعودية فى نهاية الزيارة فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٩٢ بانها كانت مباحثات مثمرة وبناءة وانها تهدف الى كل ما يعزز مسيرة التعاون القائم بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويقوى اواصر العلاقات الاخوية بينها كما شملت جملة الاوضاع الراهنة على صعيد المنطقة العربية والساحة الدولية بوجه عام بينما اكتفت البحرين بالتذكير باهمية توقيت هذه الزيارة وهى تتوافق مع الذكرى الثانية لاحتلال العراق لدولة الكويت وان هذا الوقت بالذات يتطلب المشورة بين القيادات بروح المسئولية والاخوة الحقة التى تنسجم والتطورات المتلاحقة اقليميا وعربيا ودوليا . وان حجم وتسارع ايقاع الاحداث خاصة فيما يتعلق بترتيب البيت الخليجى وضرورة شحذ الهمم وحشد الجهود ولتلبية رغبات وتطلعات ابناء دول مجلس التعاون الخليجى وقياداتها بعد جملة العبر والدروس التى خرجت بها منطقة الخليج فى الفترة الماضية . واضافت المصادر البحرينية ان حجم المسئولية العربية والخليجية الجسيمة التى اخذتها المملكة العربية السعودية على عاتقها [illegible] يوما بعد اخر والمنطقة الخليجية [illegible] ابواب منعطف خطير يتطلب المشورة والحكمة بين الاخوة حتى يمكن ارساء دعائم سلام عادل وشامل وثابت يرضى جميع الاطراف ويكون نقطة التقاء شمل العرب ....

مبادرة من البحرين

تشير الاوساط الخليجية الى ان المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة امير دولة البحرين قد تمحورت حول الازمة الحدودية الممتدة بين كل من قطر والبحرين فقبيل هذه الزيارة باسبوع واحد وبالتحديد يوم ٢١ يوليو سنة ١٩٩٢ طرحت حكومة البحرين مبادرة لحل النزاع الحدودى مع قطر عن طريق الوسائل القضائية على لسان وزير خارجية البحرين وقد علمت من مصدر بحرينى ان الاسباب التى دعت دولة البحرين الى عرض مبادرتها على دولة قطر هى ايمان البحرين بان الاسلوب الامثل الى حل النزاع الحدودى بين الدولتين هو قيامهما بتقديم طلب مشترك الى محكمة العدل الدولية ومن ثم فان البحرين لم توافق على الطلب المنفرد الذى تقدمت به دولة قطر الى محكمة العدل الدولية فى ٨ يوليو سنة ١٩٩١ ذلك ان الطلب المنفرد القطرى للمحكمة علاوة على انه لم يشمل كل جوانب الخلاف بين البلدين فانه ايضا لايتمشى مع سير المفاوضات السابقة التى جرت بينهما . وتشير المصادر البحرينية انه رغبة من دولة البحرين فى الاسراع فى ايجاد حل نهائى لموضوع النزاع بين البلدين بشأن الحدود . وان البحرين تقدمت بمبادرتها هذه الى دولة قطر الشقيقة راغبة فى أن تتعاون وتتجاوب معها من اجل عرض القضية على محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة عن طريق ابرام اتفاقية بين كل من البحرين وقطر تشمل جميع امور النزاع وتمكين المحكمة الدولية من النظر والبت فى كل امور الخلاف التى ترغب الدولتان فى عرضها عليه . وان هذا الاتفاق الخاص الذى عرضته البحرين فى مبادرتها سيمكن محكمة العدل الدولية من الوصول الى قرار مبكر وضمان حسم وحل كل النزاعات الحدودية بين الدولتين بشكل نهائى . ذلك ان المذكرات المعروضة حاليا امام محكمة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٢

العدل الدولية تتصل بمسألة اختصاص هذه المحكمة في قبول الطلب القطري المنفرد وذلك بناء على قرار المحكمة الصادر في ١١ اكتوبر سنة ١٩٩١ والذي يقضي بان تبدأ محكمة العدل الدولية في البت في مسألتي الاختصاص والقبول بشكل منفصل قبل دخول المحكمة في الاجراءات المتعلقة بصلب القضية كما اصدرت محكمة العدل الدولية قرارا اخر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٩٩٢ يقضي بمتابعة هذه الاجراءات الحالية المعروضة امام المحكمة .

قطر ترفض المبادرة

لقد رفضت حكومة قطر المبادرة البحرينية الجديدة بشأن حل النزاع الحدودي المزمن بين البلد . والملاحظ ان هذا الرفض القطري للمبادرة البحرينية جاء بعد ثلاثة ايام من زيارة امير دولة البحرين للمملكة العربية السعودية واجتماعه مع الملك فهد بن عبد العزيز والذي قام بمساعي حميدة لحل النزاع الحدودي بين البلدين عضوي مجلس التعاون الخليجي وذلك في طورية الاول سنة ١٩٨٠ والثاني

سنة ١٩٨٦ ومازالت الوساطة السعودية مستمرة في هذا الطور الثالث للنزاع الحدودي منذ سنة ١٩٩١ وحتى الان ..

اكتشاف البترول يلهب الازمة

يتمحور النزاع الحدودي القطري ـ البحريني على السيادة على مجموعة جزر حوار وحوار يعني الجمل الصغير ومجموعة هذه الجزر تتخذ شكل الجمل الصغير تقع جزر حوار بين البلدين في نقطة وسط تقريبا بين ساحليهما . الساحل الغربي لقطر . والساحل الجنوبي الشرقي للبحرين وهذه المجموعة من الجزر الصخرية تقع اما رأس دخان على ساحل قطر الغربي وبعض منها قريب جدا من الارض القطرية بما لايبعد اكثر من ميلين وكانت هذه الجزر الصخرية الموحشة في طبيعتها تتخذ استراحات للصيادين في الماضي الا ان اكتشاف ثرواتها البترولية منحها قيمة اقتصادية عالية وصعد النزاع بين البلدين حولها بل اوصله الى المواجهة العسكرية بين كل من قطر والبحرين في احد اطوار النزاع كما سنرى .. بعبارة اخرى انه مما ساعد على تأجيج نزاع الحدود بين قطر والبحرين حول ملكية جزر حوار وفشت الديبل ومطالبة كل منهما بتمسكه باحقيته في ملكيتها وتبعيتها له اكتشاف البترول في المنطقة خاصة في حقل دخان الذي يقع على الساحل الغربي من الحدود القطرية والذي يقال ان احتياط النفطي يتسرب عبر تجويفات طبيعية تحت الارض الى هذه الجزيرة . وظلت هذه المشكلة الحدودية تثار من وقت الى اخر الا انها ظلت حتى الان بدون حل شأنها شأن معظم النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية التي ورثتها من الاستعمار البريطاني الذي رحل عن المنطقة عام ١٩٧١ .

بريطانيا وتسويات موقتة

يجب ان نشير منذ البداية الى ان قطر تريد ان تقتصر قضية النزاع الحدودي بينها وبين البحرين على مطالبة قطر بالسيادة على الجزر والشعاب المرجانية في حين تريد دولة البحرين توسيع النزاع ليشمل مناطق صيد الاسماك ومقاصات اللؤلؤ وجزءا من اراضي قطر الواقعة حول بلدة الزبارة الشمالية الغربية وكانت اسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين تسيطر على بلدة الزبارة حتى اوائل القرن الحالي

اسرار زيارة امير دولة البحرين للسعودية



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بين قطر والبحرين .. وما تخفى صدورهم اكبر ..!!

عندما وسعت اسرة آل ثاني الحاكمة في قطر نطاق سيطرتها لتشمل شبه الجزيرة القطرية باكملها . وفي القرن التاسع عشر كانت السلطات البريطانية تنصح دائما بعدم اثارة مشكلة الحدود بين البلدين خاصة حول بلدة الزبارة وقد ضمنت تلك الاتفاقية البريطانية التركية سنة ١٩١٣ والتي حالت الحرب العالمية الاولى دون توقيعها . الا ان ازمة الحدود القطرية البحرينية عادت الى الظهور في مايو ١٩٢٨ عندما قام حاكم البحرين انذاك من جانبه وبمساعدة بريطانية باعلان ملكيته لجزر حوار واقرت بريطانيا سيادة البحرين على جزر حوار سنة ١٩٢٨ وهو ما رفضته قطر نظرا باعتبار ان تلك الجزر تابعة لها على اساس وقوعها ضمن مياهها الاقليمية حيث لاتبعد عن سواحلها سوى ميل واحد . وفي حالة انحسار المياه في اوقات الجذر يمكن السير اليها على الاقدام بينما تبعد عن البحرين حوالى ١٨ ميلا الا ان الازمة عادت الى الظهور سنة ١٩٤٧ بين البلدين واجريت مفاوضات بين قطر والبحرين باشراف بريطانيا وتوصلت اليها تلك المفاوضات الى تسوية مؤقتة للازمة وافقت بمقتضاها دولة البحرين على التنازل عن ملكية موارد الجزيرة التى تكتشف عليها مقابل تنازلات قطرية لها علاقة بسيادتها الا انه لم يتم التوصل الى اتفاق نهائى .

ادعاءات وادعاءات مضادة

اشترطت قطر في مارس سنة ١٩٦٧ تسليمها جزر حوار الواقعة تحت سيطرة البحرين مقابل تسوية مشكلة الزبارة .. وهكذا كان الدور البريطاني في تسوية النزاع القطرى ـ البحريني على الحدود لا يتجاوز التسويات المؤقتة وليست تسويات نهائية دائمة .. وطوال سنوات هذه الازمة الحدودية القطرية ـ البحرينية الممتدة شهدت علاقات البلدين أطوارا من المد والجزر .. أطوارا من التوتر الظاهر وأخرى توترا مكبوتا يشوبه هدوء تلفه هواجس وريب الا أن الازمة الحدودية ظلت تراوح مكانها دون حسم .. لقد شهد عقد الثمانينات طورين من تأزم العلاقات بين قطر والبحرين بسبب النزاع الحدودى ... أعلنت دولة البحرين في مارس سنة ١٩٨٠ أن جزر حوار لا تبعد عن جنوب شرق البحرين سوى تسعة أميال وأنها جزء لا تتجزأ من البحرين وأن حكومة البحرين منحت امتياز تنقيب عن البترول في جزر حوار الى شركة أمريكية وأن مدة هذا الامتياز .. وقد ردت حكومة قطر على ادعاءات البحرين بان جزر حوار تشكل جزءا من قطر من النواحي الجغرافية والتاريخية والقانونية بل والمنطقية أيضا وأن هذه الجزر لا تبعد عن قطر سوى كيلو مترين اثنين فقط ... وأنه في وقت الجزر يستطيع الناس الوصول اليها سيرا على الاقدام

وساطة سعودية نشطة

أثار النزاع الحدودى القطرى ـ البحريني في هذا الطور قلقا خليجيا خاصة أنه جاء مع بداية ظهور مجلس التعاون الخليجي ومن شان طرح هذه الازمة على نحو مثير أن يؤثر سلبا على مختلف برامج التعاون الخليجي .. لقد شكلت أزمة الحدود بين قطر والبحرين تحديا لمجلس التعاون الخليجي ذلك لانه من المهام الرئيسية لأى تنظيم دولى تسوية ما قد يقع من منازعات بين أعضائه بالطرق السلمية لان تلك



المنازعات تهدد الوحدة المنشودة بين الدول الاعضاء في ذلك التنظيم كما أنها اذا تحولت الى صراع مسلح فربما أدت الى تفككه والى تقسيمه شيعا و أحزابا بين مؤيد ومعارض لكل من الطرفين المتنازعين .. وبعبارة أخرى فان المنازعات المتعددة بين دول المجلس سوف تكون أكبر من حجم الاتفاق مما قد يضع نهاية لذلك المجلس .. ولعل هذا ما دفع المملكة العربية السعودية الى الوساطة بين طرفي النزاع لتسوية الأزمة .. وبعد مدة قصيرة من انشاء مجلس التعاون الخليجي وبالتحديد سنة ١٩٨٢ اندلع من جديد النزاع الحدودي بين قطر والبحرين حول ملكية جزر حوار وذلك بسبب قيام البحرين بتدشين سفينة حربية تحت اسم (حوار) التي ترى قطر أحقيتها في ملكيتها .. و أيضا قيام دولة البحرين بمناورات بالذخيرة الحية . لخفر سواحلها في منطقة فيشت الديبل التي تعتبرها دولة قطر أيضا لا تزال محل خلاف بين البلدين الامر الذي أدى الى قيام حملات اعلامية متبادلة وهو ما يتنافى مع المبادىء التي جسدها النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي .. لقد اهتم مجلس التعاون الخليجي بهذا النزاع الحدودي لاحساسه بخطورته وحاول ايجاد الحلول المناسبة له الا أنها كانت في غالبها حلولا سياسية من مرتكزة على أسلوب التوسط من خلال مبادرات خاصة تغلبت على الوسائل القانونية مما جعلها تزول بزوال الظروف التي أوجدتها علما بان المجلس أنشا ضمن مؤسساته و أجهزته ، هيئة فض المنازعات ، والتي طبقا للمادة الثالثة من النظام الاساسي تختص بالنظر فيما يحيله اليها المجلس الاعلى من منازعات بين الدول الاعضاء .

المجلس ودبلوماسية الأسف ! !

عبر مجلس التعاون الخليجي عن أسفه لوقوع هذا النزاع وأبدى قلقه من تاثيره على المنطقة ومن نتائج استمراره .. وأصدر المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة التي عقدت بالرياض في الفترة ن ٧ الى ٩ مارس سنة ١٩٨٢ بيانا خاصا بالنزاع القطري ـ البحريني على الحدود في ٩ مارس سنة ١٩٨٢ اتخذ فيه المجلس الوزاري القرارات الآتية :

أولا : طلب المجلس الوزاري من المملكة العربية السعودية استئناف المساعي الحميدة فورا من أجل انهاء الخلاف بين البلدين

ثانيا : يسجل في الامانة العامة للمجلس الاتفاق الذي تم بين دولة قطر ودولة البحرين فيما يتعلق بالتزام الطرفين بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما يسبب تصعيد الخلاف

ثالثا : وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين البلدين وعدم اللجوء الى الاثارة .

رابعا : تاكيد استمرار العلاقات الاخوية بين البلدين وعودة الاوضاع الى ما كانت عليه .

نجاح مرحلي

تمكنت الوساطة السعودية خلال هذا الطوار من تطورات النزاع الحدودي القطري ـ البحريني من التوصل الى مجموعة من مبادىء وقواعد قبلها طرفا النزاع لكي تحكم طريقة معالجة الأزمة الحدودية وقد عرضت هذه المبادىء على المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في اجتماعه سنة ١٩٨٢ تضمنت تلك المبادىء القواعد التالية : ـ

أولا : يتعهد الطرفان بعدم القيام بأي تصرف من شانه أن يعزز مركزه القانوني أو يضعف المركز القانوني للطرف الآخر أو يغير الوضع الراهن لمواضيع الخلاف .. ويعتبر أي تصرف من هذا القبيل كان لم يكن ولا يترتب عليه أي أثر قانوني في هذا الشان .

ثانيا : يتعهد الطرفان بالامتناع عن ممارسة أي نشاط اعلامي ضد الطرف الآخر سواء تعلق ذلك بالخلاف أو أية أمور أخرى وذلك لحين التوصل الى حل نهائي .

ثالثا : يتعهد الطرفان بالامتناع عن القيام بأي تصرف يعرقل سير المفاوضات أو يعكر الجو الأخوي اللازم لتحقيق أهدافها .

مواجهة عسكرية مسلحة

بدأ الطور الثاني للأزمة الحدودية بين قطر والبحرين ـ في الثمانينات ـ في ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٦ حول أحقية ملكية تلك الجزر حتى كادت تصل الأزمة الى قتال مسلح عندما عززت كل من الدولتين قواتها المسلحة في الجزر المتنازع عليها وحولها . فقد اعترضت قطر على ما يجرى على أرض جزيرة فيشت الديبل من بناء مركز لحفر السواحل لحساب دولة البحرين ... وبالرغم من أن الراصد الموضوعي للسلوك السياسي لدولة قطر يلاحظ أن السياسة الخارجية لدولة قطر تقوم على محور التعايش مع الأحداث ومسايرتها بدلا من انتهاج أسلوب المواجهة الا أن دولة قطر شذت عن ذلك النمط السلوكي بانزالها قوات عسكرية مسلحة لاحتلال جزيرة فيشت الديبل المتنازع عليها مع دولة البحرين واحتجزت ٢٩ عاملا أجنبيا وثلاثة مهندسين لمدة ١٧ يوما ... وهؤلاء المهندسون والعمال يتبعون شركة هولندية تقوم بانشاءات في جزيرة فيشت الديبل لحساب وزارة الدفاع البحرينية .. وقد استهدفت الحملة القطرية العسكرية وقف هذه الاعمال الاستفزازية في منطقة لازالت موضع نزاع كما هدفت الى تجميد الموقف وعدم اجراء أية تغييرات على فشت الديبل تلك الجزيرة الصخرية الصغيرة التي لا تزيد مساحتها على عشرة كيلو مترات مربعة



وتجاوزها جزيرة صغيرة أخرى هى جزيرة فيشت جرارة .. لقد شكل تصاعد الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين فى ابريل سنة ١٩٨٦ تحديا كبيرا اضيف الى التحديات الأخرى التى كانت تواجه مجلس التعاون الخليجى انذاك فقد نشبت الأزمة من جديد فى وقت تزايدت فيه مخاوف الدول الخليجية من احتمالات تصعيد الحرب العراقية – الايرانية لتمتد لتشمل دولا خلجية أخرى .. وفى وقت تصاعد فيه قلق الدول الخليجية بسبب الانخفاض الحاد فى أسعار البترول كما أن هذا النزاع القطرى – البحرينى يمكن أن يثير نزاعات حدودية أخرى بين دول مجلس التعاون الخليجى .

نشاط دبلوماسى ولكن دون احراز تقدم

اثار السلوك القطرى بتصعيد الموقف بانزال قواتها المسلحة فى جزيرة فيشت الديبل المتنازع عليها مع دولة البحرين قلقا خليجيا خاصة أنه جاء فى ظل تصاعد الحرب الخليجية بين العراق وإيران وما أثارته من ملابسات وتهديد لأمن المنطقة الخليجية كلها ... والحقيقة أن مجلس التعاون الخليجى عمل منذ بداية اندلاع الأزمة على احتوائها وذلك بسرعة تحركه الدبلوماسى لمنع تفاقم الأزمة بين الدولتين عضوتى مجلس التعاون الخليجى فقام وزيز الدولة العمانى للشئون الخارجية بنقل رسالتين شفويتين من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بوصفه رئيس مجلس التعاون الخليجى فى تلك الفترة الى كل من اميرى قطر والبحرين ...والملاحظ أن الاهتمام الخليجى بالنزاع القطرى – البحرينى على الحدود قد عكس الاحساس بخطورة الموقف فإن التحرك الدبلوماسى السعودى العاجل مرة أخرى لتدارك الموقف المتفجر ومحاولة وضع تسوية ملائمة للازمة من خلال الوساطة السعودية وطرح الأفكار والمبادرات والاقتراحات والسعى الى نزع فتيل الأزمة بسرعة قبل ان تنفجر على نحو غير مرغوب ... نشطت الدبلوماسية السعودية فى هذا الطور من اطوار الأزمة ايضا وكان للدبلوماسية السعودية باع طويل فى تهدئة الوضع المتفجر واعادة الامور الى ماكانت عليه ... وقد تمثل التحرك الدبلوماسى السعودى العاجل فى اليوم التالى لاثارة الأزمة وبالتحديد يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩٨٦ بأن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أوفد الامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام لزيارة كل من قطر والبحرين لتطويق الازمة ... أما دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت فاكتفت كل منهما بتاكيد ثقتها فى جهود العاهل السعودى ودوره فى حل هذه الازمة كما ابدت الدولتان تخوفهما من تأثير هذه الازمة على سير العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجى اذا لم يتوصل الى حسمها ... والملاحظ ان تلك الزيارات للدولتين طرفى الأزمة لم تحرز تقدما وذلك لعدم محاولتها معرفة وتبيان من المخطىء ومن المصيب فى الازمة ولكن كانت هذه المساعى الحميدة تهدف فى المقام الاول الى اظهار مدى خطورة هذه الازمة على أمن المنطقة كلها

مبادرة سعودية لاحتواء الموقف

فى هذا الطور من الأزمة الحدودية بين قطر والبحرين أدت الدبلوماسية السعودية – عن طريق الوساطة – الدور الاكبر فى احتواء الأزمة فقد استطاعت الدبلوماسية السعودية النشطة وتحت رعاية الوساطة السعودية ان تجمع بين كل من وزير خارجية البحرين ووزير خارجية قطر فى العاصمة السعودية الرياض للتفاوض بشأن الازمة الحدودية بين بلديهما ... وكخطوة فورية لاحتواء الازمة بين كل من قطر والبحرين اقترضت المملكة العربية السعودية من خلال مبادرتها فى مايو سنة ١٩٨٦ خطة عمل تمثلت فى الاتى :

اولا : اعادة الوضع الى ماكان عليه قبل ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٦ وهو يوم نشوب الازمة .

ثانيا : التعهد بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية مادامت المساعى مبذولة للتوصل الى حل يرضى الطرفين .

ثالثا : تشكيل هيئة للاشراف والرقابة العسكرية لاعادة الاوضاع الى سابق عهدها .

رابعا : بعد انجاز هيئة الاشراف والرقابة العسكرية لمهمتها سيتم النظر فى كافة الخلافات الحدودية بين الطرفين فى اطار قانونى وتاريخى بحيث يقدم البلدان مايملكانه من وثائق ومستندات او اثباتات بأحقيتهما فى المناطق المتنازع عليها ...وعلى اثر هذه الخطة السعودية انسحبت قوات كل من الطرفين المتنازعين الى مواقعهما فى ١٥ يونيو سنة ١٩٨٦ .. الى المواقع قبل نشوب الازمة اى قبل ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٦ .

اتفاق مرحلى

ومهما يكن من أمر فان تدخل الدبلوماسية السعودية بالوساطة لحل الأزمة الحدودية وبين قطر والبحرين كما ظهر فى مفاوضات مايو سنة ١٩٨٦ كانت له نتائجة المباشرة فقد تم الاتفاق بين طرفى الازمة قطر والبحرين – على مايأتى :

اولا : الا يدخل جزيرة فيشت الديبل وجزر حوار سوى صيادى البحرين ورجال خفر سواحل البحرين فقط .

ثانيا : الا يقوم اى من طرفى النزاع – البحرين وقطر – بتغيير الوضع القائم فى الجزيرة .

ثالثا : تم الاتفاق بين طرفى النزاع – قطر والبحرين – حسب ماأعلن خادم الحرمين الشريفين فى ٢ يونيو سنة ١٩٨٦ – أن الاتفاق تضمن مادة تقول : أنه فى حالة اى



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خلاف يحتكم الطرفان الى تحكيم دولى .. كل يقدم مستنداته وان قرار محكمة العدل الدولية سيكون مقبولا . وهذا يشمل الخلاف الطارىء بين الطرفين .

تجميد الأزمة ... ولكن

لقد لعبت الدبلوماسية السعودية الدور الاكبر فى احتواء الازمة الحدودية بين قطر والبحرين ويرجع ذلك الى ثقل المملكة العربية السعودية وعظم دورها كدولة قائد فى مجلس التعاون الخليجى من جهة ووجود العديد من مشاكل الحدود بينها وبين اغلب اعضاء دول مجلس التعاون الخليجى من جهة اخرى والتى فى حالة اثارتها قد تؤدى الى تهديد كيان مجلس التعاون الخليجى وتبديد واستنزاف جهوده التكاملية فى حسم نزاعات الحدود .. وكان موقف مجلس التعاون الخليجى كتنظيم اقليمى ان اكتفى كما جاء فى البيان الختامى لاجتماع وزراء خارجية دول المجلس الوزارى التاسع عشر بشكر جهود خادم الحرمين الشريفين وكذلك جهود المملكة العربية على مواصلة جهود الوساطة لحل وتسوية الازمة بين قطر والبحرين وحلها نهائيا بما يتفق والمبادىء التى يقوم عليها النظام الاساسى لمجلس التعاون الخليجى ... فالنظام الاساسى لمجلس التعاون الخليجى ينص على ضرورة قيام هيئة لحل الخلافات الاقليمية من حدود برية ومياه اقليمية قبل رفعها الى القمة ... كما أشار البيان الذى اصدرته الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى فى ١٦ يونيو سنة ١٩٨٦ بالجهود الخيرة التى رعاها جلالة الملك فهد بن عبد العزيز فى احتواء هذا النزاع حتى تبقى الجبهة

من يغلق ملف أزمة الحدود بين قطر والبحرين .. ومتى ؟

الداخلية للمجلس متماسكة وعلى ان تبقى الاسرة الخليجية اسرة واحدة تسودها المحبة والوئام وتسمو فوق الاحداث ... وطالب مجلس التعاون الخليجى طرفى النزاع بالالتزام بتجميد الوضع وعدم اتخاذ ما يسبب تصعيد الازمة وتكليف المملكة العربية السعودية باستئناف مساعيها الحميدة من أجل حل الأزمة وايجاد تسوية عادلة لها .

المجلس يشكر ويبارك

حدث تطور هام فى الوساطة السعودية لحل ازمة الحدود القطرية ـ البحرينية حيث تم لقاء بين الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى ولى العهد ووزير دفاع دولة البحرين فى مقر اقامة الاخير فى مسقط على هامش الاجتماع الخامس لوزراء دفاع دول مجلس التعاون الخليجى الذى عقد فى مسقط فى الاسبوع الاول من شهر اكتوبر سنة ١٩٨٦ حيث تم بحث كيفية حل النزاع الحدودى بين قطر والبحرين واعقب هذه اللقاء لقاء اخر تم بحضور الامير سلطان بن عبد العزيز وكل من محمد بن راشد وزير دفاع دولة الامارات العربية والشيخ سالم الصباح وزير الدفاع الكويتى وبعد انتهاء اجتماع مجلس وزراء الدفاع استقبل الشيخ خليفة بن حمد ال ثانى امير دولة قطر حمد بن عيسى ال خليفة ولى العهد وقائد قوة دفاع دولة البحرين وكان يرافقه فى زيارته لقطر الامير سلطان بن عبد العزيز .. وهكذا اكتفى مجلس التعاون الخليجى بمباركة المساعى الحميدة التى تبذلها المملكة العربية السعودية لتسوية الأزمة .

قطر تتقدم بطلب منفرد

لقد ظلت نفس الحجج التى تبادلها طرفا الأزمة فى أعقاب احداث ابريل سنة ١٩٨٦ تتردد وتطفو على السطح من حين الى اخر .. ولما كان من الصعب الجزم بأحقية اى من طرفى الأزمة خاصة فى ظل غياب الرغبة المشتركة فى التوصل الى حل وسط مرض لكلا الطرفين فان بريق اللجوء الى التحكيم الدولى قد استأثر بالرغبة الأخيرة الا ان اللجوء اليه كان التحكيم الدولى قد استأثر بالرغبة الأخيرة الا ان اللجوء اليه كان محكوما بتعذر الوصول الى اتفاق وهو ماترى دولة قطر ان الاعوام الستة الماضية لم تفلح فى الانتهاء إليه ومن ثم فان اللجوء الى محكمة العدل الدولية مسالة منطقية بل انها متفق عليها ومقبولة فى كل مكان كما ان قطر تشير فى هذا الصدد أن الجهد الذى بذل خلال المساعى الحميدة التى قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد كانت قد توجت بالوصول الى اتفاق وقع بين طرفى النزاع قطر والبحرين وايضا المملكة العربية السعودية فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وهذا الاتفاق هو الذى اتاح

هل تكفى النوايا والمشاعر الطيبة لحل الأزمة ؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٣١ أغسطس ١٩٩٢

لدولتى قطر والبحرين التقدم بطرح موضوع النزاع على محكمة العدل الدولية بطلب منفرد وفقا للصيغة التى اقترحتها دولة البحرين ووافقت عليها دولة قطر حرصا منها على تسهيل التسوية القضائية لانهاء هذا الخلاف الحدودى بين البلدين الشقيقين والذى على ضوئه تم التوصل الى اتفاق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠

وبعد اشهر من تحرير الكويت والهدوء النسبى فى منطقة الخليج تقدمت قطر فى ١٢ يوليو سنة ١٩٩١ بطلب الى محكمة العدل الدولية فى لاهاى للنظر فى حدودها مع البحرين حول جزر حوار وفشت الديبل وفشت جرادة .. مع ملاحظة ان وجهة النظر القطرية تقوم على اساس ان اللجوء الى محكمة العدل الدولية لايعنى بالضرورة الابتعاد عن الحل العربى وان الأمر يعنى سوى السير فى طريقين معا بغية الوصول الى حل نهائى وحاسم فى شأ الحدود والعمل على اغلاق هذا الملف نهائيا وفق صيغة قانونية ملزمة ولأن التجارب تقول ان التسويات الموقتة عادة ماتتبعها خلافات اكبر .

ومباركة من المجلس الاعلى

والملاحظ أنه حتى عندما اختار طرفا الأزمة سنة ١٩٨٧ الاحتكام الى محكمة العدل الدولية بعد مباركة المجلس الأعلى لهذا الاختيار فى قمته الثامنة بالرياض وذلك انطلاقا من المبادىء التى سبق الاتفاق عليها اطارا للعمل . وكتبرير لهذه الخطوة من جانب مجلس التعاون الخليجى اوضح وزير خارجية المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٧ ان قبول كل من الطرفين التحاكم الى محكمة العدل الدولية ليس صدى ايجابيا فحسب بل امرا مريحا لمستقبل العلاقات بين دول المجلس واللجوء الى محكمة العدل الدلية امر طبيعى فدول المجلس بالاضافة الى كونهما اعضاء مجلس التعاون وفى الجامعة العربية اعضاء فى هيئة الامم المتحدة التى ترتكز سياسة دول المجلس على المصادقة على ميثاقها الذى يشكل هذا الجهاز القانونى لحسم النزاعات

البحرين ترفض الطلب القطرى المنفرد

رأينا أن النزاع الحدودى بين قطر والبحرين تفجر فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٨٦ عندما انزلت قطر قوات مسلحة بطائرات هليكوبتر على جزيرة فشت الديبل حيث كان مقاولون هولنديون يشيدون مركزا الخفر السواحل البحرينى واعتقلت القوات القطرية ٢٩ عاملا اجنبيا ولكنها افرجت عنهم بعد ١٧ يوما وبعد وساطة سعودية .. والملاحظ ان تفجر النزاع من حين الى اخر يمثل احراجا للسعودية التى تحاول نزع فتيل الخلاف الذى تفجر علنا وعسكريا سنة ١٩٨٦ وكاد يتطور الخلاف الى نزاع مسلح

واتاحت الوساطة السعودية حينها الحصول على موافقة البلدين على الاحتكام الى محكمة العدل الدولية والملاحظ أنه قد تزايدت الاعمال الاستفزازية المتبادلة بين البلدين منذ ٨ يول سنة ١٩٩١ عندما رفعت دولة قطر هذا النزاع الى محكمة العدل الدولية فى لاهاى بشأن مجموعة من الجزر الصغيرة التى يحتمل ان تكون غنية بالبترول وطلبت قطر من محكمة العدل الدولية اعلان سيادة قطر على جزر حوار وان لها حق السيادة على مياه الديبل وقطعة جرادة حسب بيان اذيع فى لاهاى . وفى دعواها امام محكمة العدل الدولية تعارض قطر قرارا اتخذته بريطانيا السلطة الاستعمارية انذاك عام ١٩٢٨ باعتبار جزر حوار وفشت

الديبل وقطعة جرادة جزءا من البحرين وتمثل هذه الجزر مجتمعة ثلث اراضى البحرين وتطالب قطر بان تعترف محكمة العدل الدولية بالسيادة القطرية على الجزر التى يعتقد انها تحتوى على مخزونات مهمة من الغاز بل وربما من البترول ايضا واثر ذلك اعلنت حكومة البحرين رفضها لما ورد فى الطلب المنفرد الذى تقدمت به قطر الى محكمة العدل الدولية رفضا قاطعا وانها سترد على رسالة محكمة لاهاى عبر الوسائل الملائمة . لقد رفضت البحرين رسميا مطالب قطر التى تتركز على جزر حوار وعددها ١٤ جزيرة وتمثل هذه الجزر ١/٣ مساحة البحرين والتى يعتقد انها تحتوى على مخزونات مهمة من الغاز والبترول وتقع مجموعة جزر حوار التى كانت جزاء من البحرين عندما انضمت الى الامم المتحدة سنة ١٩٧١ قبالة الساحل القطرى كما تطالب قطر بجزيرة فشت الديبل وجزيرة قطعة جرادة وردا على مطالب قطر عادت دولة البحرين لتضغط من جديد بالمطالبة بمنطقة الزبارة الواقعة داخل الاراضى القطرية وهى الموطن الأصلى لأسرة ال خليفة الحاكمة فى البحرين

الازمة تؤجل اجتماعين لوزراء المجلس

اعلنت حكومة البحرين بيانا مقتضبا فى يوليو سنة ١٩٩١ تنفى فيه المطالب القطرية المعروضة على محكمة العدل الدولية وانه ردا على مطالب قطر عادت حومة البحرين الى المطالبة بمنطقة الزبارة كما راينا ويجب ان نشير هنا الى ان تصاعد التوتر فى النزاع الحدودى بين قطر والبحرين قد ادى الى تاجيل اجتماعين لوزراء مجلس التعاون الخليجى احدهما فى الدوحة والاخر فى الرياض ويمكن لتصاعد التوتر بين قطر والبحرين ان يهدد خطط مجلس التعاون الخليجى ويحول دون الوصول الى قدر اكبر من التنسيق السياسى والاقتصادى بما فى ذلك الوحدة النقدية وعلى سبيل المثال حاولت حكومة قطر اثارة قضية النزاع الحدودى بينها وبين البحرين فى ذروة ازمة الخليج



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

الا ان بعض زعماء الدول الخليجية في مؤتمر القمة السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في سلطنة عمان في ديسمبر ١٩٩٠ اقنعوا حكومة قطر بعدم اثارة هذا الموضوع على اساس انه لن يكون من المناسب ان يتحول به الخليج الانتباه عن القضية الرئيسية انذاك وهي كيفية اخراج القوات العراقية من الكويت

قوات البحرين في حالة تأهب

عبرت البحرين في تصريح حكومي بان الادعاءات القطرية ليست صحيحة كلها وأنه سيصدر بيان رسمي بحريني لتنفيذها ..وبدأت عمليات استفزازية متبادلة بين قطر والبحرين وفي يوليو سنة ١٩٩١ وقع حادث اختراق من قطر للمياه الاقليمية البحرينية ثم حادث مماثل في الاسبوع الأول من اغسطس سنة ١٩٩١ اذ دخلت حاملة صواريخ قطرية مسلحة طولها ٥٥ مترا المياه المحيطة بجزيرة فشت الديبل المرجانية وهي احدى الجزر التي تطالب بها قطر واصطحبتها دوريات خفر السواحل البحرينية بعيد اووضعت دولة البحرين قواتها البحرية في حالة تأهب استعدادا لأي شيء قد يقع .

قدمت دولة البحرين في ١٥ اغسطس ١٩٩١ احتجاجا رسميا لدى قطر بشان انتهاكات القوات البحرية القطرية المسلحة لمياه البحرين الاقليمية فقد وجهت حكومة البحرين الى حكومة قطر مذكرة احتجاج رسمية تتهمها بان

خرقت مرتين مياهها الاقليمية بالقرب من الجزر التي يتنازع البلدان السيادة عليها وان زوارق مسلحة من البحرية لاحظت السفن القطرية وهي تتجه بعيدا في المرتبة وان التجربتين دخلت دون اذن المياه الاقليمية للبحرين شرق ارخبيل فشت الديبل شمال شرق البحرين وشمال قطر مرتين في نهاية يوليو يوليو ١٩٩١ وبدايه اغسطس ١٩٩١ والملاحظ سفنا لخفر السواحل البحرينيه استدعت بحريتها ن شمال الخليج نتيجه لذلك حيث كانت ترافق سفنا تجارية من والى الكويت ومن الملاحظ ايضا ان سفن البحرية القطرية في المنطقة المتنازع عليها تنبه بين حين واخر على الصيادين البحرينيين بضرورة الابتعاد وفي احدى المرات تجاوزت سفينة قطرية المنطقة المتنازع عليها حتى اصبحت على بعد سبعة اميال من ميناء سلمان البحريني ويجب ان تشير هنا ان جزر فشت الديبل دحوار على بعد عشرين كيلومتر من البحرين وتضم ٣٣ جزيره بينها جزر صغيره وقطعه جرادة وزبارة وهي مثار نزاع حدودي بين قطر والبحرين يرجع الى مايقرب من قرن من الزمان وقد دخل زورق قطري مزود بصواريخ من طراز (اكزوست) بحر بحر فرنسية الصنع المياه الاقليمية البحرينية في ١٥ اغسطس ١٩٩١ قرب فشت الديبل قبل ان يخفره حرس السواحل البحريني خارج تلك المنطقة

اعمال عسكرية تارية

اعتدت قوات مسلحة بحرينية في ١٤ سبتمبر ١٩٩١ — تساعدها وتعاونها طائرات هليكوبتر حربية بحرينية على الزورق المدني القطري (الحرية) اثناء قيامه باعمال المسح البحري عندما كان فريق تابع له يقوم بتركيب معدات المسح البحري على قطعة الشجرة كما اخترقت الطائرة الهليكوبتر الحربية البحرينية الاجواء القطرية وحلقت فوق الزورق المدني القطري وفريق العمل التابع له غير المسئوله واستمر في ادائه للمهام المكلف بها ثم عاد بعد ذلك على الفور الى قاعدته البحرية في راس عشيرة وبعد هذا الحادث بيومين وبالتحديد في ١٦ سبتمبر ١٩٩١ وقع حادث اخر اذ قام زورق حربي بحريني بالاقتراب من زورق قطري تابع لخفر السواحل اثناء ادائه مهامه الروتينية في منطقة الشجرة واعتدى عليه باطلاق النار من اسلحة رشاشة بطريقة عشوائية وبدونأى مبرر وقالت قطر ان منطقة قطعه الشجرة تقع داخل المياه القطرية ثم احتجت قطر لدى البحرين في ١٩ سبتمبر ١٩٩١ على فتح زوارق اسلحة بحرينية النار على سفن قطرية مرتين خلال اسبوع مضى ولكن لم تقع اية اضرار مادية او بشرية في الحادثتين وان ادت الى زيادة حدة التوتر بين البلدين وقامت قطر باعتقال عدة صيادين بحريين اقتربوا من جزيرة مرجانية تتنازع الدولتان عليها واخذت البحرية القطرية هؤلاء الصيادين وهم من اصل اسيوي من زورقين بالقرب من جزيرة فشت الديبل التي تقع تقريبا في منتصف الطريق بين قطر والبحرين ودعت دولة قطر في بيان لها الاشقاء في دولة البحرين الى الامتناع عن هذه الممارسات التي من شانها تعكير صفو العلاقات الودية بين البلدين وشعبيهما

الشقيقين والالتزام بالتعهدات والاتفاقات التي وافقوا عليها بشان تسوية الخلافات الحدودية القائمة بين الطرفين بالطرق السلمية الودية عن طريق الالتجاء الى محكمة العدل الدولية وان دولة قطر من جانبها ستقوم بابلاغ الهيئات الاقليمية والدولية المختصة بالاعتداءات المشار اليها والانتهاكات الاخرى السابقة عليها كما ستبلغ ذلك الى محكمة العدل الدولية التي لجات اليها قطر للفصل في الخلافات القائمة بينها وبين دولة البحرين ولكن رفضت دولة البحرين هذه الادعاءات القطرية رسميا والتي ترتكز على نزع مواردها التي تسيطر عليها البحرين قبالة الساحل القطري مباشرة .



تحرشات واستفزازات حربية غير محكومة .. من يضمن عدم تصاعدها الى حرب .. ؟

الرئيس بوش يطلب حل الازمة سلميا

تجمدت الاوضاع على ماهى عليه فى الفترة مابين يوليو ١٩٩١ حتى ١٦ ابريل ١٩٩٢ حين اصدرت قطر مرسوما اميريا فى ذلك التاريخ بتحديد عرض مياهها الاقليمية باثنى عشر ميلا بحريا اضافة الى ٢٢ ميلا اخرى تمارس قطر عليها السيادة هذا المرسوم الاميرى القطرى اضاف تغييرا على القضية برمتها ذلك انه بمقتضى هذا المرسوم يصبح من حق قطر ان تمارس السيادة على جزر حوار التى تقترب من سواحل قطر ان تمارس السيادة كل جزر حوار التى تقترب من سواحل قطر فى حدود الميل او الميل ونصف الميل او اكثر قليلا وكان رد البحرين على هذا الموقف القطرى بعد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء البحرينى هو رفض حكومة البحرين لهذا المرسوم الاميرى القطرى مع الاحتفاظ بحق البحرين فى اتخاذ الخطوات والاجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوقها فى المناطق التى يمكن ان يشملها المرسوم القطرى .

ويجب ان نشير هنا الى انه فى رد حكومة البحرين على رسالة الرئيس الامريكى جورج بوش التى نادى فيها بتسوية النزاع القطرى البحرينى على الحدود بالطرق السلمية وازالة تلك العقبة التى تقف فى طريق توثيق التعاون بين الدول الخليجية ظهرت رغبة البحرين فى عرض النزاع البحرينى القطرى على محكمة العدل الدولية وترى البحرين ان الاسلوب الامثل لذلك هو رفع دعوى مشتركة لمحكمة العدل الدولية لايحول دون دخول اطراف الازمة فى مفاوضات للوصول الى صيغة اتفاق لعرض الخلاف على المحكمة مستقبلا ويبدو ان وفما نهائيا من هذا الامر

وعزل مسلح بين الطرفين

وقد اعلنت حكومة قطر فى ٥ يونيو سنة ١٩٩٢ ان قطر تكن لشقيقتها دولة البحرين كل مودة وترى ان انسب سبل حل الازمة الحدودية بين البلدينه اللجوء الى محكمة العدل الدولية فى لاهاى وان دولة قطر ستلتزم بالحكم الذى تصدره المحكمة الدولية ايا كان كما اعلنت حكومة قطر فى ٣ يوليو سنة ١٩٩٢ انه لا ضرورة الى ابرام اتفاق اضافى جديد كالذى اقترحته مؤخرا دولة البحرين لان ابرام مثل هذا الاتفاق الجديد يهدر الوقت والجهد الذى بذل خلال المساعى الحميدة التى قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد والتى توجت بالوصول الى الاتفاق الموقع بين البلدين والمملكة العربية السعودية فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠. وقد اعلنت دولة البحرين فى ٢١ يوليو سنة ١٩٩٢ بالاعراب عن رغبتها فى علاج الازمة الحدودية مع قطر بالوسائل القضائية .. وقد ردت قطر على البحرين فى ٢٩ يوليو ١٩٩٢ بالاعراب عن تقديرها واهتمامها بالعلاقات الطيبة والمصيرية مع الشقيقة دولة البحرين وعن سرور الاتفاق لمشاركة البحرين لها فى الحرص على معالجة الازمة الحدودية بينهما بالوسائل القضائية بعيدا عن اى تأثير

البعد الاقليمى لأمن الخليج

تقول دولة قطر انها تدعو الى حل كافة المنازعات التى تنشا بين البلدان الاسلامية بالمفاوضات والوساطة واللجوء الى القضاء الدولى كما ترى قطر ان امن الخليج يرتكز على معادلة دقيقة لها عده ابعاد تحتاج الى حكمة وصراحة وبعد نظروان البعد الخليجى يتطلب تحقيق وجود عنصرين اساسيين هما ازالة الخلافات الحدودية القائمة بين هذه الدول وايجاد قدرة دفاعية رادعة من خلال التنسيق مع الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجى واما البعد الثانى فينطلق من اتفاقية الدفاع العربى المشترك . واعلان دمشق بصفته صيغه جديدة للعمل العربى المشترك ومن وجهه نظر قطر ان البعد الاقليمى لامن الخليج التى تشترك معنا فى الاشراف على سواحله دول اخرى كالجمهورية الاسلامية الايرانية والتى لها حقوق وعليها واجبات فى هذا الخليج مثل بقية دول المنطقة ولايمكن اغفال دور هذا البلد الاسلامى الصديق فى هذه المعادلة والذى مارس دورا متميزا خلال ازمة الخليج .



على العلاقات الودية الطيبة التي تربط بين البلدين وشعبيهما واعربت قطر عن تمنياتها بأن يحل هذا النزاع في اسرع وقت ممكن عن طريق محكمة العدل الدولية .. وترى دولة قطر ان الازمة ناجمة اساسا عن خلاف قانوني وان الخلافات القانونية قد تنشأ بين الاشقاء الا انها لا تؤثر باى حال على العلاقات الطيبة القائمة وان دولة قطر تجدوها الرغبة منذ البداية وعبرت عنها في تصريحاتها المتكررة في الاسراع بايجاد حل نهائي لموضوع النزاع الحدودي بينها وبين دولة البحرين الشقيقة والتي تقدر دولة قطر لها مشاركتها هذه الرغبة وان دولة قطر من هذا المنطلق وتحقيقا لهذا الهدف تدعو دولة البحرين الشقيقة الى التجاوب معها لحل هذا الخلاف وذلك باخطار محكمة العدل الدولية في لاهاي بالغاء معارضة البحرين لاختصاص هذه المحكمة الدولية في النظر في هذا النزاع وان تتقدم دولة البحرين بدلا عن ذلك بطلب لادراج اية مواضيع تفتقد من وجهة نظرها انها محل للخلاف بين البلدين فساحة محكمة العدل الدولية مفتوحة للاستماع لوجهة نظر كل من البلدين .

البحث عن اتفاق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ؟

تصر وجهة النظر القطرية بان دولة قطر لا ترى ضرورة الى ابرام اتفاق اضافي جديد كالذي اقترحته دولة البحرين مخرا لان ابرام مثل هذا الاتفاق الجديد يهدر الوقت والجهد الذي بذل خلال المساعي الحميدة التي رعاها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والتي توجت بالوصول الى الاتفاق الموقع بين البلدين والمملكة العربية السعودية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وهو الاتفاق الذي يتيح للدولتين التقدم بطرح النزاع على محكمة العدل الدولية .. وان دولة قطر تتقدم بطرح النزاع على محكمة الرأي لتتمكن محكمة العدل الدولية من الانتقال مباشرة الى صلب موضوع النزاع والوصول الى حل له في اقرب وقت ممكن بما يعود بالخير على البلدين وشعبيهما الشقيقين ويزيل اسباب نزاع طال امده .. الا ان دولة البحرين ردت على وجهة النظر القطرية هذه بان دولة البحرين تدعو مجددا دولة قطر الى اعادة النظر بشأن المبادرة التي قدمتها لها البحرين والتي تعرض فيها ابرام اتفاقية خاصة تشمل جميع امور الخلاف بين الدولتين الشقيقتين من اجل التوصل الى الحل العادل والنهائي كما ترى دولة البحرين انه يجب على طرفي الازمة التقدم بطلب مشترك الى محكمة العدل الدولية لان الطلب المنفرد الذي قدمته دولة قطر الى المحكمة الدولية في ٨ يوليو سنة ١٩٩١ علاوة على انه لم يشمل كافة امور النزاع القائم بين البلدين فانه ايضا لا يتمشى مع سير المفاوضات السابقة التي جرت بين البلدين وخلافا لم تشير وجهة نظر دولة قطر فان دولة البحرين تؤكد بانه لا توجد اية اتفاقات سابقة بين الدولتين تسمح لدولة قطر بان تتقدم بطلب منفرد الى محكمة العدل الدولية بشأن نزاعها الحدودي القائم مع دولة البحرين .. !! وان دولة البحرين تنادي دائما بان يلجأ الطرفان معا الى محكمة العدل الدولية لتسوية الحدود سلميا الا ان هذا الاتفاق لم يتم بعد ... والملاحظ ان مجلس الشورى القطري قد وافق في اوائل يونيو سنة ١٩٩٢ على اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الامريكية لتصبح قطر بذلك ثالث دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الست توقع اتفاقية تعاون دفاعي مع واشنطن منذ انتهاء حرب الخليج في العام الماضي ..

.. ورجعنا حيث كنا أولا !!

وبعد .. فقد رأينا ان ازمة الحدود القطرية – البحرينية تدور في جوهرها حول جزر صغيرة صخرية ومهجورة .. واعشاب مرجانية يحتمل ان تكون غنية بالغاز والبترول وتسيطر عليها البحرين بموجب ترميم للحدود عندما كانت بريطانيا تسيطر على العلاقات الخارجية للبلدين في الثلاثينات من هذا القرن ... ولكن ما تخفي صدورهم اكبر ... ان تفجر هذه الازمة الحدود في صورة نزاع مسلح قد يثير نزاعات حدودية اخرى بين دول مجلس التعاون الخليجي ويكون ذلك كله بمثابة عملية تحطيم ذاتي لهذا المجلس ... ولذا نتوقع بعد زيارة امير دولة البحرين الاخيرة للسعودية ان تكون الرياض محور نشاط دبلوماسي واسع وان تمارس الدبلوماسية السعودية وساطتها النشطة المعتادة في هذا النزاع وقد بدأ ذلك بالفعل بلقاء خادم الحرمين . الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز مع سفير دولة قطر المعتمد لدى المملكة العربية السعودية .. فهل تتمكن الوساطة السعودية من اغلاق ملف الازمة الحدودية بين قطر والبحرين نهائيا ؟

لا اعتقد ذلك . قد اكون مخطئا في التقدير ولكن نحن بانتظار ما تفصح عنه الايام القليلة القادمة .



المصدر : الحيــــــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢



خبرة مفاوضات الحدود العمانية - اليمنية (١ من ٢)

دور القائد السياسي كان حاسماً في حل النزاع

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ من المعروف ان التوقيع على اتفاق الحدود بين سلطنة عمان واليمن اصبح مسألة وقت قد لا يتعدى اسابيع او اياماً، اذ تم التوصل خلال الشهر الحالي الى اتفاق على صيغة قانونية نهائية لمعاهدة ترسيم الحدود المشتركة التي تمتد بطول ٣٠٠ كلم من المحيط الهندي حتى صحراء الربع الخالي بين البلدين الواقعين في جنوب شبه الجزيرة العربية.

هذا التطور السياسي الذي ينجح في حل مشكلة حدودية معقدة بين بلدين عربيين يجعل من تتبع خبرة المفاوضات اليمنية - العمانية التي دامت اكثر من عقد من الزمن امراً بالغ الاهمية لاسباب عدة منها:

- ان مشكلة الحدود هي مشكلة رئيسية تواجه الاستقرار السياسي في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج. وليست حرب الخليج الاخيرة (باعتبار ان سببها المباشر على الاقل كان غزو العراق للكويت ومحاولة تعديل الحدود معها بالقوة) او احدث ازمة في المنطقة وهي تلك المتعلقة بجزيرة ابو موسى المتنازع عليها بين ايران والامارات العربية المتحدة سوى مثالين من امثلة كثيرة. فكما هو معروف تواجه دول كثيرة في المنطقة مشاكل حدودية مع جيرانها لاسباب عدة منها ميراث الوجود الاجنبي الغربي وضعف فكرة الدولة في المنطقة حتى فترة قريبة.

ان هذا الاتفاق الذي يوشك ان يصبح معاهدة قانونية دولية هو الثالث من نوعه اذا صح التعبير بالنسبة الى احد طرفيه وهي عمان، ذلك ان مسقط تستكمل به ما يمكن وصفه بتسوية شاملة لكل قضايا الحدود مع جاراتها المتاخمة لها سواء في الشمال (الامارات) او في الجنوب (اليمن) او في الغرب (المملكة العربية السعودية) وذلك بعد ان انجزت اتفاقاً مبكراً مع بعض الامارات المكونة لدولة الامارات العربية المتحدة في عقد السبعينات، ووقعت على معاهدة لترسيم الحدود مع السعودية في آذار (مارس) ١٩٩٠ وهو ما يكشف عن خبرة خاصة تستحق التامل والتحليل.

ان الطرف الآخر، وهو اليمن، يواجه مشاكل حدودية اخرى ويخلق تسوية النزاع الحدودي بينها وبين عمان سابقة مهمة ويوفر مناخاً سياسياً مختلفاً لحل المشاكل الحدودية الاخرى لليمن، الذي صار خصوصاً بعد وحدة شطريه في العام ١٩٩٠ وبعد اكتشاف احتمالات ثروة نفطية مهمة في اراضيه، في حاجة الى استقرار سياسي لن يتسنى له الا بتحسين علاقاته الاقليمية وتطويرها.

ان هذا الاتفاق الذي يتم عن طريق التفاوض، وهو احد الوسائل السلمية الاربع المعروفة لحل مشاكل الحدود، يفتح الباب امام تسوية القضايا الحدودية الاخرى في الاقليم سواء في ما بين دول مجلس التعاون الخليجي (النزاع البحريني - القطري)، او بين الدول العربية الخليجية وايران (العراق وايران) و(الامارات وايران).

الارادة السياسية

وتقدم مفاوضات الحدود العمانية - اليمنية دليلا جديداً حاسماً على الدور الذي يلعبه التدخل المباشر للقيادة السياسية في المفاوضات المتعلقة بالحدود وفي التغلب على المشاكل الحدودية مهما بلغت درجة تعقيدها، وتوفر ثلاثة امثلة من خبرة هذه المفاوضات وخبرة اطرافها البرهان على ذلك:

اولا، ان المفاوضات التي استغرقت نحو عشر سنوات تقريباً انقضى منها تسع سنوات من دون تحقيق تقدم جوهري كانت خلالها في عهدة اللجنة الفنية المشتركة التي شكلت لهذا الغرض منذ توقيع اتفاق المصالحة بين عمان وما كان يعرف باسم اليمن الديموقراطي في العام ١٩٨٢. وراوحت حال المفاوضات في هذه الفترة الطويلة بين التعثر (من ١٩٨٢ الى ١٩٨٦) وتميزت بتقديم الطرفين لدعاءات ومطالب تاريخية او غير واقعية متباعدة جداً حول حدود كل منهما، والتوقف (من ١٩٨٦ حتى ١٩٨٧) وتميزت برفض اليمن الديموقراطي حينذاك اتفاق ١٩٦٥ الذي اصر العمانيون عليه كاساس رئيسي لترسيم الحدود، ثم الانفراج النسبي من (١٩٨٧ الى ١٩٩١) مع بدء التفاهم حول مطالب واقعية وتعزيز الثقة السياسية بين البلدين.

ثانيا، ان عقدة المفاوضات لم تنفرج وتبدأ في تحقيق حلول حاسمة للنقاط الحدودية المتنازع عليها الا منذ عام واحد (منذ ايلول - سبتمبر) ١٩٩١) عندما اتخذت القيادتان السياسيتان في مسقط وصنعاء قراراً جريئاً بتولي الموضوع بنفسيهما مباشرة بدلا من اللجنة الفنية المشتركة. ووفر هذا القرار الحسم السياسي على اعلى مستوى، ما مكن البلدين بعد اتصالات مكوكية ونشاط مكثف، حل المشكلة الحدودية الرئيسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، وهي المشكلة التي عرفت باسم «راس خرية علي» والاتفاق على رسم خط الحدود بدءاً منها في صورة خط مستقيم.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

ثالثاً، ان هذه الخبرة تتاكد اكثر بملاحظة خبرة مقارنة كانت عمان طرفاً فيها هي خبرة الاتفاق (السريع) على ترسيم الحدود بين عمان والمملكة العربية السعودية التي اضطلع فيها كل من الملك فهد بن عبدالعزيز والسلطان قابوس بن سعيد بالتفاوض من أول لحظة ومع وجود حجم الثقة السياسية الذي وفره انتماء الطرفين لتجمع اقليمي واحد (مجلس التعاون الخليجي)، نجد ان هذه المفاوضات بين القيادتين لم تستغرق اكثر من ثلاثة اشهر وجولتين مباشرتين الاولى في مسقط بعد اختتام القمة الخليجية العاشرة (كانون الاول - ديسمبر ١٩٨٨) والثانية في حفر الباطن (اذار - مارس ١٩٩٠) تم في نهايتها التوقيع على المعاهدة بين العاهلين السعودي والعماني.

وتكرس هذه الخبرة حقيقة اضطلاع القائد السياسي في العالم العربي بالاشراف المباشر والكامل على السياسة الخارجية وقراراتها، كما تكرس حقيقة محدودية الدور الذي تلعبه في هذا المجال الحكومات او وزارات الخارجية او المجالس السياسية والبرلمانية.

الواقعية السياسية

تمثل المفاوضات العمانية - اليمنية خبرة خاصة لكيفية حل نزاعات الحدود تثبت بوضوح الفرضية التي تقول انه كلما زادت الواقعية السياسية لدى طرفي النزاع، كلما زادت فرص تسويته والعكس صحيح. وكانت قد جرت الاشارة في هذا الصدد الى ان المحادثات تعثرت تماماً في السنوات الخمس الاولى بسبب المطالب غير الواقعية والمبالغ فيها التي طرحت على مائدة التفاوض والتي وصفها وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني مرة بـ«الادعاءات الخيالية». وارتبط هذا المسلك من قبل الطرفين بسببين، الاول ان حالة «عدم الثقة السياسية التي كانت قد ولدتها سنوات طويلة من الصراع المسلح بسبب تأييد اليمن الديموقراطي السابق لجبهة تحرير ظفار التي كانت تحارب النظام السياسي في عمان لم تكن قد زالت تماماً في السنوات التسع الاولى من التفاوض، وظل الوضع كذلك الى ان قام السيد حيدر ابو بكر العطاس، (رئيس اليمن الجنوبي سابقاً رئيس الوزراء اليمني حالياً) بزيارة الى مسقط في ١٩٨٨ ادت بعد حواره المباشر مع السلطان قابوس الى تحسن كبير في حجم الثقة السياسية بين الطرفين.

اما السبب الثاني فهو ان التقدم باقصى المطالب والبدء بموقف تفاوضي متشدد هو سلوك تقليدي في المرحلة الاولى من اي مفاوضات تلجا اليه الوفود عادة بغية الحصول على اقصى المكاسب وتقديم اقل التنازلات الممكنة.

كذلك فإن هذه المطالب غير الواقعية في مرحلة المفاوضات التي استمرت حتى عام ١٩٨٧ تقريباً نبعت من مصدرين: الاول هو ما يبدو انه «عدم معرفة دقيقة» بالوضع الحدودي على الطبيعة بعد التغيرات التي احدثها الزمن والعمليات العسكرية (حتى عام ١٩٧٥) وغيرها من العوامل بدليل انه بمجرد ان قام فريق مشترك من الطرفين بمعاينة الحدود ميدانياً ومساحياً في العام الماضي ١٩٩١ مستخدماً وسائل التصوير المختلفة ورسم الاحداثيات والخرائط الدقيقة، انكسر الجمود الذي شاب المفاوضات واتضحت امام القيادة في البلدين الصورة الحقيقية للحقوق المشروعة لكل منهما، ما مكنهما بعد ذلك مباشرة الاتفاق على طريقة رسم الخط المستقيم لترسيم الحدود من رأس خربة علي على المحيط الهندي حتى صحراء الربع الخالي. كما مكنهما في ما بعد من التوصل الى حل تصالحي للمشكلة المعروفة بمثلث وادي حبروت.

اما المصدر الثاني للمطالب غير الواقعية في مراحل المفاوضات حتى ١٩٨٧ تقريباً فقد نبع من الادعاءات التاريخية التي طرحت على مائدة المفاوضات، خصوصاً من الجانب اليمني، وهي ادعاءات حاولت الاستناد الى حيثيات تاريخية قديمة جداً كوجود علاقة سياسية بين محافظة ظفار العمانية الجنوبية واليمن تعود الى ما قبل خمسمائة عام، او كحقيقة ان معظم اهالي عمان، انما ترجع اصولهم الى قبائل يمنية الاصل هاجرت من اليمن، خصوصاً قبيلة الازد التي سكنت عمان منذ العام الميلادي ١٢٠. وراوحت الادعاءات التي تأسست على هذه الحيثيات التاريخية في صورة مطالب بجزيرة كوريا موريا العمانية عند البحر العربي (اسمها الحالي هو جزر الحلانيات).. الخ.

ولكن بمرور الوقت ومع ثبوت ان هذه المطالب الخيالية تتعارض مع حقائق الوضع الصلبة وانها لن تقود الى اي تقدم، ومع تحسن اجواء الثقة السياسية والتفاهم بين البلدين على قاعدة اساسية هي انه ليس لأحد منهما مطامع في اراضي الآخر او حقوقه وانه ليس لدى احد منهما رغبة في الظهور بمظهر من حقق مكاسب على حساب الآخر، بدأ التخلي التدريجي عن هذه المطالب والتحول عنها الى مطالب معقولة تضع التعايش وعلاقات حسن الجوار واحلال التعاون محل الصراع في درجة الاهمية نفسها المعطاة للاراضي وحقوق السيادة والحدود وما الى ذلك من امور.

لكن قضية المطالب التاريخية غير الواقعية التي تم التخلي عنها في النهاية لم تكن العقبة الكأداء الكبيرة الوحيدة التي واجهتها مفاوضات الحدود العمانية - اليمنية، اذ كان هناك التعقيد الناتج من تعدد الاتفاقات والخطوط التي وصفت بها بين البلدين قبل استقلال عدن عام ١٩٦٧ (اتفاقات ١٩٥٤ و١٩٦٠ و١٩٦٥ بين عمان وسلطنة المهرة وخط هيكم لجوثم الذي كان حاكما بريطانيا لعدن في اواخر الخمسينات واوائل الستينات). وكان هناك التعقيد الناشئ عن التناقض بين كل هذه الاتفاقات والخطوط وبين الامر الواقع الناشئ عن الصراع المسلح على الحدود في

عقد السبعينات، خصوصا بعد تمكن القوات العمانية من هزيمة متمردي جبهة تحرير ظفار والتوغل بعدها وتعقبهم في مناطق اصبحت منذ ١٩٧٥ وبحكم الامر الواقع تحت يد عمان. فكيف تم حل هذه الصعوبات وما هي الخبرة الخاصة التي تقدمها المفاوضات اليمنية - العمانية في هذا الصدد؟!



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧/٩/١٩٩٢



خبرة مفاوضات الحدود العُمانية - اليمنية (٢ من ٣)

الحوار المباشر يتجاوز عقدة المطالب

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ واجهت عُمان واليمن المشكلة التقليدية في قضايا الحدود، وهي: هل يجب الاعتراف بالامر الواقع، وبالتالي تكون مهمة المفاوضات هي تثبيت الوضع الحدودي القائم ولكن في شكل قانوني وفي اطار اتفاق رسمي دولي مع ما يمكن ان يعنيه ذلك من شعور احد الطرفين او كلاهما بالغبن وعدم الحصول على حقوقه؟ ام ان المطلوب هو البدء في عملية مراجعة شاملة للحدود والانطلاق في مسألة ترسيمها من «نقطة الصفر» بحيث يتم الاتفاق على ترسيم خط حدود جديد في شكل تام أو شبه تام، مع ما قد يعنيه ذلك من احتمال إثارة فوضى في المفاوضات نفسها لعدم وجود معايير محكمة يستند اليها، وما يعنيه ايضاً من ايجاد سابقة سلبية في مطالب اعادة تعديل الحدود على المستوى الاقليمي بصورة قد تؤثر في استقرار الحدود وعلاقات الدول في المنطقة.

ان تتبع خبرة المفاوضات اليمنية - العمانية يشير الى انها حلّت هذه المشكلة عبر اتباع طريق وسط فلم تقبل بعملية الاعتراف بالأمر الواقع بصورة تامة ولا اقرت مبدأ التعديل الشامل للحدود. وعلى رغم ان ما اتفق عليه اخيراً بين سلطنة عمان واليمن كنص نهائي لاتفاق ترسيم الحدود كثيراً ما يتم تصويره بوصفه «تجاوزاً» لكل الاتفاقات السابقة (خصوصاً اتفاق ١٩٦٥) وبوصفه ترسيماً لخط حدود جديد كلياً، فان نظرة فاحصة لمضمون النص النهائي للاتفاق (نشرته «الحياة» في الاسبوع الثالث من الشهر الجاري) تدل بوضوح على ان ما تم عملياً هو نوع من التعديل (الفني) لاتفاق ١٩٦٥ الذي ظل اساساً مهماً في الموقف التفاوضي العُماني. فالنص النهائي للاتفاق الجديد يبدو وقد قبل بالتحديد العام الذي رسمه اتفاق ١٩٦٥ لمنطقة وخط الحدود مع تعديل فني مهم يحوله من خط «متعرج» الى خط «مستقيم» في شكل اساسي. بعبارة اوضح، وعلى رغم ان تعديل الخط الحدودي بين عمان واليمن الى خط مستقيم كان يعني عملياً تغييراً جزئياً في ملكية الاراضي إذ نقل جزءاً من هذه الاراضي الى سيادة طرف ونقل جزءاً آخر الى الطرف الثاني، لم يكن ذلك تعديلاً في منطق التحديد العام للحدود الذي طرحه اتفاق ١٩٦٥ بقدر ما كان تجاوباً او عملاً يفي بالمطلب الثاني (يمني اساساً) وهو عدم الاقرار بالأمر الواقع.

وهكذا حقق كل من الطرفين مكاسب متوازنة ومتبادلة، فعمان حققت ما يمكن وصفه بالحفاظ على المنطق الاساسي لخط الحدود الذي بدأت على اساسه المفاوضات وتفادت بالتالي اجراء تعديلات جذرية في الخط الذي رسمه اتفاق ١٩٦٥ وبالتالي تجنب تقديم تنازلات جوهرية في الاراضي.

وفي الوقت نفسه حققت اليمن مكاسب جيدة اولها سياسي وهو التأكيد على ان اتفاق ١٩٦٥ الذي لم تقبله كأساس نهائي للتفاوض تم تجاوزه في شكل ما او حسب تعبير مصدر يمني «تم تجاوز منطوق ومفهوم اتفاق ١٩٦٥». وهذا المكسب تظهر اهميته الفائقة في كونه رداً على بعض فاعليات محافظة المهرة اليمنية المتاخمة للحدود مع عُمان، تلك الفاعليات التي كانت اتهمت الحكومة اليمنية بالتفريط بـ ١٨ الف كلم مربع لمصلحة عمان في الاتفاق الجديد.

والمكسب الثاني يتمثل في حصول اليمنيين على حوالي ٤٩٠٠ كلم مربع من الاراضي التي كانت في حوزة العُمانيين بحكم الأمر الواقع منذ توغلت القوات العمانية وراء عناصر جبهة تحرير ظفار بعد انتصار هذه القوات على الجبهة في العام ١٩٧٥. وحصلت اليمن على هذا المكسب كنتيجة مباشرة لاقناعها الطرف الثاني في التفاوض لقبول ترسيم الحدود في خط مستقيم بدلاً من الخط المتعرج بحيث يبدأ من رأس خرية على المحيط الهندي والبحر العربي جنوباً وانتهاء بنقطة المسح الجغرافي على طول خط الطول ٥٢ وخط العرض ١٩ شمالاً.

واذا كان ترسيم الخط الحدودي في شكل مستقيم من المحيط حتى الصحراء بطول ٢٠٠٠ كلم ضمن لليمن استعادة الاراضي المذكورة فان اقرار الاتفاق للمطلب العماني يجعل الخط متعرجاً في نقطة واحدة هي مثلث وادي حبروت اعطى مسقط نحو ٢٤ كيلومتراً مربعاً في المنطقة التي تضم قلعة عمانية قديمة ووادياً له اهمية اقتصادية مع وجود واحة واشجار نخيل كثيرة.

هذه الخبرة التي تضمنت صيغاً تقوم على التراضي والتوازن ومفهوم خاص لتبادل التنازلات ولعدم الافراط او التفريط بالحقوق الوطنية للطرفين هي التي مكنت من التوفيق بين مطلبي عدم اجراء تعديلات جذرية في الحدود وعدم النزول عند حكم الامر الواقع. لهذا لم يكن وزير الخارجية اليمني الدكتور عبدالكريم الارياني بعيداً عن الصواب حين وصف اتفاق ترسيم الحدود بأنه «تجاوز لعقدة الحق التاريخي وعقدة الأمر الواقع في آن».

تأثيرات اقليمية ودولية

على المستوى الاقليمي لم تكن هذه المفاوضات (١٩٨٢ - ١٩٩٢) بعيدة عن عاملين مهمين اولهما التطورات السياسية ذات الطابع التجمعي او الوحدوي في المنطقة، والعامل الثاني هو الازمات العنيفة التي عصفت بها، خصوصاً ازمتي الخليج الاولى والثانية.

وبالنسبة الى التطورات السياسية ذات الطابع التجمعي او الوحدوي يمكن القول ان قيام مجلس التعاون الخليجي كان له الفضل في بدايتها، اذ ان المجلس الذي انشئ عام ١٩٨١ اخذ على عاتقه التوسط بين احد اعضائه - عمان - واحد الجيران «وهو اليمن الديموقراطي» سابقاً من اجل التوقيع على اتفاق مصالحة والبدء في مفاوضات لحل مشكلات الحدود. وهذا ما تم في الكويت عام ١٩٨٢ (وظلت الكويت والامارات طرفاً في اجتماعات اللجنة المشتركة بين عمان واليمن سابقاً حتى ١٩٨٩).

وساعد قيام دولة الوحدة اليمنية على انجاح خاتمة هذه المفاوضات بما اوجده من ثقة سياسية اكبر بين سلطنة عمان واليمن سهلت التوصل للاتفاق. فاليمن الموحدة لم تكن لديها العناصر السلبية او عناصر عدم

الثقة التي وجدت في علاقة عمان بما كان يعرف باليمن الجنوبي في مرحلة من المراحل

وكانت ازمات المنطقة على رغم سلبيتها عنصراً ايجابياً في المفاوضات العُمانية - اليمنية ففي ظل ازمة الخليج الأولى «الحرب العراقية - الايرانية» سارع مجلس التعاون الخليجي الى ترتيب الوساطة بين عمان واليمن وبدء المفاوضات بينهما. وأدت ازمة الخليج الثانية (غزو العراق الكويت ثم اخراجه منها) الى تأمين دعم غير مباشر ولكن صريحاً لنهج سلطنة عمان واليمن وقرارها بحل مشكلات الحدود بينهما بالطرق السلمية والتفاوض المباشر. اذ ان العواقب الوخيمة لمحاولة تغيير الحدود بالقوة المسلحة كما اثبتت الازمة كانت رسالة واضحة.

ولعبت التأثيرات الدولية دوراً وإن في شكل غير مباشر، كأثر التحولات في الاتحاد السوفياتي السابق (الحليف الوثيق لليمن الجنوبي سابقاً) على سياسات عدن الاقليمية ومساعدة هذه السياسات على التحول نحو نهج اكثر واقعية مع الجيران. وآخر التأثيرات الدولية السياسة الاميركية التي تشدد على دعم التوصل الى حلول سلمية لنزاعات الحدود وتعارض تغيير هذه الحدود بالقوة.

استنتاجات رئيسية

ويمكن تلخيص الخبرة التي تطرحها المفاوضات العُمانية - اليمنية التي توجت بانجاز نص الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين على النحو الآتي:

- تقدم هذه المفاوضات نموذجاً مهماً لدور القائد السياسي في العالم في صنع السياسة الخارجية وحل مشاكل حدود خصوصاً اذ ان هذه المفاوضات حققت لحظة تقدمها الحاسمة حين تولت قيادتا البلدين الملف الحدودي مباشرة بعد سنوات من التعثر أو التقدم البطيء.

- كرّست هذه المفاوضات الطريقة العُمانية والتزامها اسلوب السلطان قابوس بن سعيد الذي يشرف بنفسه على السياسة الخارجية. هذا الاسلوب وصفه مصدر يمني بقوله: «نظرته الى العلاقات مع الجيران هي انها عنصر اهم من كيلومتر من الارض هنا او هناك». ووصفه مصدر عماني قائلاً ان سلطنة عمان في التعامل مع جيرانها «لا تأخذ في الاعتبار بعض المساحات الجغرافية بل الترابط الذي يجب ان يكون بين الجيران».

- تعتبر المفاوضات بين عمان واليمن مثالاً مهماً على الدور الفاعل للتفاوض المباشر بين الاطراف المتنازعة، كوسيلة مثلى لحل المشكلات وتفادي مزيد من «سوء الادراك» او الالتباس في فهم المواقف. واشتراك الطرفين في فريق ميداني واحد في معاينة الحدود لعب دوراً مهماً في التوصل للاتفاق، كدورهما في فريق عمل مشترك في اعداد الاتفاق بصيغته القانونية النهائية.

- والميزة الجوهرية لهذه المفاوضات ما يعطيه الاتفاق من مثال على التوازن في المصالح والحقوق وفي قدرة الطرفين على التراضي في شأن مكاسب متبادلة وصفقة عادلة لا يظهر فيها أحدهما بمظهر المنتصر او الفائز على الآخر.



المصدر : الوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

٧ ايام

بعد اتفاق الحدود: منطقة تعاون اقتصادي بين اليمن وعُمان

■ تحقيق بقلم عفاف زين

قال وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني لـ «الوسط»، خلال اتصال هاتفي، ان الاتفاق النهائي بين اليمن وسلطنة عمان لترسيم الحدود بينهما «لم يكن مفاجئاً، فكل المنطلقات الاساسية اتفق عليها سابقاً. وما تم اخيراً هو انجاز بعض القضايا الاجرائية ذات العلاقة بالمسح الميداني». ورفض مصدر مطلع في رئاسة الجمهورية اليمنية تاكيد او نفي ما تردد عن قرب انعقاد قمة ثنائية بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد لتوقيع الاتفاق النهائي بين بلديهما بصدد ترسيم الحدود. «فالتوقيع قرار سياسي بحت والصورة التي سيتم بها يعود الى المؤسسات الرئاسية في البلدين» وفقاً لما قاله المصدر. وكانت الجولة الاخيرة من المفاوضات اليمنية - العمانية عقدت في مسقط يومي ١٥ و١٦ ايلول (سبتمبر) الجاري بين فريقي تفاوض يمني وعماني ادت الى انجاز صياغة قانونية كاملة لاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين.

وكان وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني اول من كشف لـ «الوسط» خلال مقابلة خاصة في ١٥ حزيران (يونيو) الماضي، تفاصيل ترسيم الحدود العمانية - اليمنية. فالحدود المشتركة الممتدة على طول ٣٠٠ كيلومتر تنطلق بصورة مستقيمة، خلافاً للتخطيط الحدودي القديم غير المعترف به، من نقطة راس خربة علي على المحيط الهندي متجهة من دون تعرج نحو صحراء الربع الخالي ثم تتعرج وتنحرف قليلاً عند نقطة واحدة هي مثلث حبروت. وعلمت «الوسط» انه بموجب الاتفاق الجديد حصلت سلطنة عمان على ٢٤ كيلومتراً مربعاً في مثلث حبروت، وحصل اليمن على ٤٩٠٠ كيلومتر مربع.

الجديد في الاتفاق الاخير والنهائي لترسيم الحدود العمانية - اليمنية تمثل في مضمون الصيغة التي انجزها فريقا التفاوض اليمني والعماني. وعلمت «الوسط» ان الصيغة النهائية اخذت في الاعتبار الملاحظات التي كانت صنعاء قدمتها على نص مسودة اعدتها مسقط قبل بضعة اشهر. كما لحظت الصيغة الاخيرة للاتفاق الحدودي ملاحظات عمانية جديدة كان وزير الاعلام العماني عبدالعزيز الرواس ناقشها مع المسؤولين اليمنيين خلال زيارته صنعاء في منتصف تموز (يوليو) الماضي. وابرز ما يميز الاتفاق الحدودي النهائي بين اليمن وعمان، كما علمت «الوسط»، النقاط الآتية:

- الحرص على ضمان الدقة القانونية لبنود الاتفاق لتراعي الصيغة النهائية القوانين الدولية.
- ضمان الدقة السياسية ليأتي الاتفاق خالياً من ثغرات قد تتسبب في



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

اي التباس او مشاكل في المستقبل.

- التزام الدقة في الصياغة اللفظية لبنود الاتفاقية.

- تعديل تراتبية بنود الاتفاق حرصاً على نسق منطقي متعارف عليه في اتفاقات الحدود.

وكان فريق فني مكون من مهندسين وخبراء مسح ساعد فريقي التفاوض اليمني - العماني بعد زيارة ميدانية للمناطق الحدودية المشتركة حيث استطاع المفاوضون وضع الارقام الخاصة بعلامات الحدود، واستعين باجهزة حديثة لانجاز هذه المهمة التي عالجت، ميدانياً، كل الامور الاجرائية التي كانت عالقة.

وحرص الجانب اليمني، طوال فترة التفاوض مع سلطنة عمان، على تغليب مبدأ حسن الجوار والرغبة في التعاون على ما عداه. وذكرت مصادر رفيعة المستوى في صنعاء لـ «الوسط»، «لدينا في الجمهورية اليمنية شبه قناعة متفق عليها من كل الفرقاء، وهي ضرورة ان يكون اتفاق الترسيم مع سلطنة عمان قدوة ونموذجاً يحتذى بالنسبة الى ملفات حدودية اخرى. ونرجو ان يبرهن اتفاق الترسيم مع عمان عن رغبة اليمن الصادقة بتغليب التعايش مع الدول الاخرى». في هذا الاطار يفهم حرص صنعاء ومسقط، خلال مفاوضاتهما الاخيرة، على تضمين الاتفاق النهائي الاخير ملاحق اضافية الى جانب النص الاساسي النظري البحت. ولوحظ ان الملاحق حولت اتفاق الترسيم من مجرد وثيقة سياسية الى اطار للتعاون والتبادل الاقتصادي والتنموي بين البلدين. وفي هذا السياق ذكر وزير الخارجية اليمني عبدالكريم الارياني لـ «الوسط» ان «لدى الاخوة في عمان فهماً حضارياً لقضية الحدود. فهي لخير الناس وتسهيل امورهم». وعلمت «الوسط» ان الملاحق نصت على الامور الآتية:

- تنظيم حقوق الرعي لمواطني البلدين في المناطق الحدودية، وسيسمح لمواطني عمان في محافظة ظفار المتاخمة لليمن ولمواطني محافظة المهرة المحاذية لعمان بالتنقل عبر الحدود المشتركة خلال مواسم الامطار والرعي من دون تعقيدات تاشيرات العبور الرسمية.

- المنطقة الحدودية بين محافظتي المهرة وظفار اليمنية والعمانية، المفتوحة لتنقل مواطني البلدين في سكانها وقد تكون مساحتها ١٠ كيلومترات مربعة، لا يحق لمواطني المحافظات الاخرى من الرعاة استخدامها. والملاحظ ان الملحق الخاص بهذه القضية لم يأت بجديد على تقليد رعوي مستمر من مئات السنين إنما نظمه وقننه في ملحق متفق عليه تحاشياً لحدوث سوء فهم سياسي لهذا التقليد البدوي الموروث.

وعلمت «الوسط» ان مفاوضات ترسيم الحدود يمنية - العمانية صاحبها محادثات ذات طابع قتصادي بحث انتهت باتفاق البلدين على اقامة منطقة تعاون اقتصادي على الساحة الحدودية المشتركة تتضمن اربعة منافذ. ورشحت المصادر ان تكون المنافذ في منطقة قريبة من حبروت وحرفيت. واكدت مصادر يمنية وعمانية رفيعة المستوى لـ «الوسط» وجود تفاهم بين مسقط وصنعاء على تنمية التعاون الاقتصادي يرقى الى مستوى اتفاق اقتصادي متكامل يهدف الى تحويل منطقة الحدود الى بقعة مزدهرة تعززها تسهيلات جمركية. وتراهن صنعاء على علاقاتها الدولية لتغطية نفقات انجاز طريق بري معبد بين منطقة سيحوت اليمنية وصرفيت العمانية، ويبلغ طوله ٤٠٠ كيلو متر وتقدر تكاليفه بنحو بليون (مليار) دولار نظراً الى اختراقه منطقة جبلية وعرة. وكان اليمن فشل في الحصول على تمويل لشق هذه الطريق الجبلية من الصناديق العربية والخليجية بعد حرب تحرير الكويت.

اتفاق الترسيم الحدودي بين مسقط وعمان اقتدى بتجربة التعاون الاقتصادي العمانية - الاماراتية، لا سيما المنافذ الحدودية الاربعة بين سلطنة عمان وجارتها الشمالية دولة الامارات العربية المتحدة التي استضافت في عام ١٩٨٣ الاجتماع الاول للجنة الفنية لترسيم الحدود العمانية - اليمنية بعد ان لعبت ابو ظبي دوراً مؤثراً لانجاز اتفاق المصالحة بين عمان واليمن، برعاية مجلس التعاون الخليجي في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢. وفي هذا السياق علمت «الوسط» من مصادر يمنية رفيعة المستوى ان صنعاء قد تدعو رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الى حضور القمة الثنائية بين الرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد لتوقيع اتفاق الترسيم النهائي بين بلديهما، والمحتمل ان يحدد موعده قبل انتهاء الفترة الانتقالية في اليمن في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل ■



المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٩ [illegible] ١٩٩٧

قطر سلمت مذكرة الرد بشأن جزر «جوار» الى محكمة العدل الدولية

الدوحة - ق.ن.أ - صرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية القطرية أمس بأن الحكومة القطرية سلمت محكمة العدل الدولية أمس مذكرة الرد القطرية على مذكرة دولة البحرين المقدمة للمحكمة فى الحادى عشر من شهر يونيو الماضى .

وقد أبدى المصدر القطرى المسئول ارتياحه التام من عرض الخلاف بين الدولتين الشقيقتين على السيادة على جزر «جوار» والمسائل الأخرى ليأخذ مساره الصحيح أمام محكمة العدل الدولية لحله وفقا للقانون الدولى الذى ارتضاه الطرفان كأفضل السبل الودية لحل خلافاتهما .



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

قطر تقدم مذكرة الى المحكمة الدولية والبحرين تصر على عرض مشترك

■ الدوحة، المنامة - «الحياة»، ف. ن. ا - صرح امس مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية الى وكالة الانباء القطرية بان وكيل دولة قطر امام محكمة العدل الدولية سلم امس الى المحكمة مذكرة تتضمن رد قطر على مذكرة البحرين المقدمة اليها في ١٩٩٢/٦/١١، وذلك وفقاً للامر الذي اصدرته المحكمة في هذا الصدد في ١٩٩٢/٦/٢٦.

وابدى المصدر المسؤول ارتياحه التام الى «ان عرض الخلاف بين الدولتين الشقيقتين على السيادة على جزر حوار والمسائل الاخرى ياخذ مساره الصحيح امام محكمة العدل الدولية لحله وفقاً للقانون الدولي الذي ارتضاه الطرفان كافضل السبل الودية لحل خلافهما».

وكان مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين قال في وقت سابق «ان المذكرات المعروضة حالياً امام محكمة العدل الدولية تتصل بمسالة اختصاص هذه المحكمة في قبول الطلب القطري المنفرد وذلك بناء على امر المحكمة الصادر بتاريخ ١٩٩١/١٠/١١ الذي يقضي بان تبدأ المحكمة ببت حالتي الاختصاص والقبول في شكل منفصل قبل الدخول في الاجراءات المتعلقة بصلب القضية. كما اصدرت المحكمة امراً آخر في تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٦ يقضي بمتابعة هذه الاجراءات الحالية المعروضة امام المحكمة.

ورغبة من دولة البحرين في الاسراع بايجاد حل نهائي لموضوع الخلاف بين الدولتين الشقيقتين، فقد تقدمت بمبادرتها املة بان تتجاوب معها دولة قطر من اجل عرض القضية عن محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة، وذلك عن طريق ابرام اتفاق خاص يشمل جميع امور الخلاف وتمكين المحكمة النظر في جميع امور الخلاف التي ترغب الدولتان في عرضها عليها، كما سيمكن ذلك المحكمة ايضاً الوصول الى قرار مبكر وضمان حل كافة الخلافات القائمة بين الدولتين الشقيقتين في شكل نهائي».

والخلافات بين الدولتين هي الحد البحري بينهما، وجزر حوار (بما في جنان) والزبارة، وفشت الديبل وقطعة جرادة، وخطوط الاساس الارخبيلية ومناطق صيد الاسماك ومغاصات اللؤلؤ.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٢

اليمن وعمان توقعان قريبا اتفاق الحدود

صنعاء - وكالات الانباء - صرح الرئيس اليمني على عبدالله صالح بان اليمن وسلطنة عمان ستوقعان قريبا اتفاقية رسم الحدود بينهما بعد ان اتفق البلدان على صيغتها النهائية

وقال الرئيس على صالح فى مؤتمر صحفى عقده امس ان احداث العنف الاخيرة فى اليمن لن تثنى الدولة عن مواصلة ترسيخ الديمقراطية، واجراء الانتخابات النيابية فى موعدها واضاف ان الوحدة اليمنية ملك لشعب اليمن وهو حارسها وحاميها.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ اكتوبر ١٩٩٢

ثويني بن شهاب والعطاس ينوبان عن قيادتيهما... ومحادثات الحدود مستمرة في السعودية

عمان واليمن توقعان اليوم الاتفاق الحدودي في صنعاء



□ صنعاء -
من خيرالله خيرالله:
□ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان سلطنة عُمان واليمن ستوقعان اتفاق ترسيم الحدود بينهما في صنعاء اليوم الخميس. واوضحت هذه المصادر ان السيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد سينوب عن حكومة السلطنة في التوقيع على الاتفاق، بينما ينوب عن الحكومة اليمنية رئيس وزرائها السيد حيدر ابو بكر العطاس.

وعلى رغم ان السلطان قابوس لن يوقع الاتفاق بنفسه كما كان متوقعاً منذ فترة بسبب ظروف خاصة الا ان مسقط حرصت على تاكيد اهتمامها بهذا الحدث السياسي، وقررت ارسال وفد كبير الى العاصمة اليمنية يضم اضافة الى السيد بن شهاب كلاً من السيد عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام والشيخ محمد بن علي القتبي وزير الكهرباء والمياه والوزير محمد بن نصار العلوي الامين العام لديوان التشريع في مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية. وجميع هؤلاء ساهموا بدرجات متفاوتة وفي مراحل مختلفة في المفاوضات لترسيم الحدود بين البلدين على مدى عشر سنين. وكذلك يضم الوفد السيد هيثم بن طارق آل سعيد وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية والسيد قحطان البوسعيدي وكيل وزارة الداخلية.

ويذكر ان العطاس لعب دوراً رئيسياً في التوصل الى الاتفاق وذلك منذ كان رئيسا للدولة في ما كان

التتمة في الصفحة (٤)





المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٢

عُمان واليمن توقعان اليوم

تتمة الصفحة الاولى

يعرف باليمن الجنوبي بعد احداث ١٣ يناير ١٩٨٦. وعمل خلال توليه للسلطة انذاك على التعجيل في التوصل الى اتفاق في شان الحدود مع سلطنة عمان. وتابع جهوده في هذا المجال بعد اعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠.

ولعبت الوحدة اليمنية دوراً حاسماً في تسهيل التوصل الى الاتفاق اذ ادت عملياً الى وضع حد لأي نوع من المزايدات السياسية كان يمكن ان تعرقل مثل هذا النوع من الاتفاقات.

واضافة الى العطاس لعب السيد عبدالواسع سلام وزير العدل اليمني دوراً اساسياً في التوصل الى الاتفاق، اذ تابع سلام الذي تعرض لمحاولة اغتيال في ٢٦ نيسان (ابريل) الماضي ويعالج حاليا في الولايات المتحدة ملف المفاوضات بين البلدين منذ كان وزيراً للعدل في الشطر الجنوبي السابق بعد احداث ١٩٨٦.

وسيوقع العطاس وبن شهاب الاتفاق الاساسي لترسيم الحدود وكذلك الملحقين المرفقين به. وقالت المصادر نفسها لـ «الحياة» ان الملحق الاول ينظم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ويتيح باستمرار ممارسة التقاليد السائدة في المنطقة الحدودية منذ مئات السنين والتي تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود وفقاً لمواسم هطول الامطار.

ويشمل الملحق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين والتي تركت لها مهمة تحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٣٠٠ كلم، ومهمة تحديد اجراءات التاشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه الحدود منطقة اقتصادية ينمو فيها التبادل التجاري والاستثمار المشترك.

واضافت ان الملحق الثاني الذي صيغ على نهج اتفاقات مماثلة سابقة، خصوصاً اتفاق ترسيم الحدود بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية (آذار / مارس ١٩٩٠) سيسمح بانتقال مباشر وميسر للافراد من الناحيتين بسياراتهم عن طريق البر، وينتمي هؤلاء بمعظمهم خصوصاً في منطقة الحدود الى عائلات او عشائر واحدة انقسمت على جانبي هذه الحدود.

وعلمت «الحياة» ان السيد ثويني يحمل رسالة من السلطان قابوس الى الرئيس اليمني الذي سيستقبل الوفد العماني مساء اليوم في اشارة اخرى الى تاكيد اهمية الاتفاق.

ونفت مصادر مستقلة اخرى في مسقط ان يكون الوضع الامني في اليمن ومسلسل التفجيرات التي تستهدف بعض المسؤولين والشخصيات العامة سبباً في عزوف العاهل العماني عن زيارة صنعاء للتوقيع بنفسه على الاتفاق. واشارت في هذا الصدد الى ان البلدين اتفقا منذ فترة طويلة على الفصل بين التوقيع على الاتفاق وموضوع عقد قمة عمانية - يمنية في صنعاء.

واكدت ان السلطان قابوس قبل بالفعل الدعوة التي وجهت اليه لزيارة العاصمة اليمنية. وتوقعت ان تتم الزيارة في وقت لاحق من العام المقبل.

وستقيم الحكومة اليمنية استقبالاً رسمياً كبيراً في مطار صنعاء للوفد العماني الذي سيستقبله العطاس وعدد من الوزراء والمسؤولين اليمنيين. وسيحاط التوقيع على الاتفاق بمراسم احتفال كبيرة سياسية واعلامية.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ... ١٩٩٢

الجامعة العربية ترحب بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين اليمن وسلطنة عمان

صنعاء ـ وكالات الانباء : رحبت جامعة الدول العربية امس بتوقيع سلطنة عمان واليمن على اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين البلدين لدعم اواصر الاخوة والامن والاستقرار من اجل خير الشعبين العماني واليمني .

وقال مصدر مسئول بالامانة العامة للجامعة ان هذا الاتفاق يؤكد حرص البلدين على توطيد دعائم التعاون والاتفاق وتواصل الجسور وحسن الجوار ويؤكد ان الامة العربية قادرة على حل خلافاتها بالاتفاق والحوار .

واعرب المصدر عن امله في استمرار الجهود لحل كافة النزاعات في الشرق الاوسط بالطرق والوسائل السلمية .

وقد اعربت سلطنة عمان واليمن عن سعادتهما بتوقيع اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين .

ووصف ثويني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان هذا الحدث بانه تاريخي . واعرب عن امله في ان تكون الاتفاقية بمثابة جسور تواصل وتاخ على أسس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية .

وقال حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني ان مفاوضات ترسيم الحدود بين صنعاء ومسقط اتسمت بالوضوح وسادتها روح الاخلاص والمثابرة باعتبار ذلك الاسلوب الناجح والعمل لمعالجة مثل هذه القضية الكبيرة



المصدر : الوفـــــد

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان

صنعاء ـ وكالات الانباء : اعلن امس مصدر يمني مسئول ان اليمن وسلطنة عمان ستوقعان في صنعاء الاتفاق على ترسيم الحدود بينهما . يوقع الاتفاق رئيس وزراء اليمن «حيدر ابوبكر العطاس» و«ثويني بن شهاب آل سعيد» الممثل الخاص لسلطان عمان وينص الاتفاق على ترسيم الحدود الممتدة على مسافة ٣٠٠ كيلو متر بين محافظة «المهرة» في شرق اليمن الجنوبية سابقا ومحافظة «ظفار» العمانية الغربية .



وقعها العطاس وثويني بن شهاب . . . ورسالة من قابوس الى علي صالح

اليمن وعمان: اتفاقية الحدود مفتاح لتعاون واسع وتواصل

□ صنعاء – «الحياة»:

■ وقعت اليمن وسلطنة عمان بعد ظهر امس في صنعاء «اتفاقية الحدود» في احتفال في القصر الجمهوري، وناب عن قيادتي البلدين في التوقيع السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمني والسيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد. . .

واشاد المسؤولون في البلدين بالعلاقات الثنائية الاخوية، واكدوا ان الاتفاقية ستكون مفتاحاً لتعاون واسع وجسراً للتواصل.

وبعد مراسم التوقيع جرى تبادل كلمتين وبيتين. فاكد العطاس «انها لسعادة بالغة ان نحتفل هذا اليوم بالتوقيع على اتفاقية الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان الشقيقة والتي اتت ثمرة لجهود مخلصة ومثابرة للبلدين الشقيقين. لقد رسمنا مع الاخوة في عمان في بداية مفاوضات الحدود نهجاً واضحاً يرتكز على الحوار الاخوي الصادق والمخلص للبحث في هذه القضية المهمة بين البلدين وعلى قاعدة أن لا ضرر ولا ضرار. وبسبب هذا المنهاج الواضح الذي رسمناه تمكن بلدانا الشقيقان من الوصول الى هذه الاتفاقية وملحقاتها التي تحدد تفصيل الحدود بين البلدين (–) ولا نهدف من التوقيع معاً مع الاخوة العمانيين على هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين الى اغلاق بلدينا بعضهما عن بعض، بل نهدف الى ان تكون هذه الاتفاقية فاتحة للدخول في مجالات التعاون الاخوي المثمر بين البلدين ولتنظيم حركة شعبينا في صورة تمكنهما من تحقيق المنافع المشتركة في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية. ونحرص معاً على ان تكون هذه الاتفاقية قاعدة لأعمال مشتركة واسعة وكبيرة تحقق مواصلة مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان». واشار الى ان «اليمن حريصة كل الحرص على ان تكون هذه الاتفاقية مفتاحاً لتعاون واسع بين البلدين الشقيقين اللذين تربطهما علاقات تاريخية ضاربة في القدم».

وشدد على ان «هذا الطريق وهذا الاسلوب الناجح والعملي الذي اختطته اليمن وعمان في معالجة هذه القضية التي تعتبر من القضايا الكبيرة والشائكة بين الكثير من شعوب العالم، العربية وغير العربية، نأمل بأن يكون هذا المنهاج الذي مكننا من الوصول الى هذا الاتفاق المبارك طريقاً ايضاً لاشقائنا ولاصدقائنا في معالجة مختلف قضايا الحدود بالحوار الاخوي المخلص والصادق والذي لا يستهدف منه اي طرف الاضرار بالطرف الآخر خصوصاً نحن في الوطن العربي، ولا يستهدف منه اي بلد ان يضر بأخيه ايضاً» وان مستقبل «جزيرتنا العربية في مزيد من التعاون والتكاتف بين شعوبنا والعمل على تشابك كل المصالح الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا وترابطها».

وقال السيد ثويني بن شهاب في كلمته: «يسرنا ان نعبر عن سعادتنا والوفد المرافق بالتوقيع مع اشقائنا في الجمهورية اليمنية على اتفاقية الحدود الدولية بين بلدينا (–) واننا اذ نتطلع مع اشقائنا الى مد اواصر القربى وتوثيق عرى الصلات الاخوية بين بلدينا ليحدونا الامل بالتعاون بين حكومتي البلدين وشعبيهما لتكون اتفاقية الحدود الدولية جسراً للتواصل والتآخي على اساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ تموز ١٩٩٢

اليمن وعُمان : اتفاقية الحدود

تتمة الصفحة الاولى

وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».

وكان الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح استقبل ظهراً في حضور العطاس السيد ثويني الذي نقل اليه رسالة من السلطان قابوس بن سعيد تتصل بـ «العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين وما توصلا اليه من نتائج ايجابية ومرضية في شان اتفاقية الحدود». وعبّرت الرسالة عن الرغبة الصادقة والاكيدة للسلطنة في «اقامة علاقات اخوية اوثق وارسخ تعود بالخير والنفع على الشعبين الشقيقين». وجاء في رسالة السلطان انه «فوض نيابة عنه الى صاحب السمو ثويني بن شهاب آل سعيد الممثل الخاص لجلالته التوقيع على اتفاقية الحدود التي تمثل خطوة مهمة لتعزيز روابط الاخوة بين البلدين والشعبين وتعميقها».

وجرى في اللقاء تبادل الاحاديث الودية، فأشاد الرئيس اليمني بالمستوى المتقدم الذي وصلت اليه العلاقات التي «ترتكز على وشائج قوية من الاخاء الصادق والتعاون المثمر، منوها بروح «الحوار والتفاهم التي سادت مفاوضات الحدود اليمنية - العمانية والتي حققت نتائج ايجابية يقطف الشعبان اليوم ثمارها العظيمة بالتوقيع على اتفاقية الحدود بينهما والتي تمثل حدثا تاريخيا بارزا في مسار العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين وفي تاريخ المنطقة والامة العربية والاسلامية». واشار الى ان التوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين «يجسد روح الثقة والتفاهم وصدقية النهج الذي التزمها البلدان الشقيقان في حل مشكلة الحدود بينهما ما سيجعل من الحدود جسراً من التواصل والتعاون بين الشعبين الشقيقين الجارين»، متمنيا «ان تحذو بقية الدول حذو البلدين في حل مشاكل الحدود بالطرق السلمية وروح الحوار والتفاهم وبمنطق لا غالب ولا مغلوب».

وحمّل الرئيس اليمني السيد ثويني تحياته الى السلطان قابوس وتمنياته للشعب العماني.

وحضر المقابلة السادة صالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط والثروات المعدنية واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية وعبدالوهاب محمود وزير الكهرباء والمياه ومحمد احمد جرهوم وزير الاعلام واحمد ضيف الله العزيب وكيل وزارة الخارجية وسفير اليمن في عمان.

في القاهرة («الحياة») اعرب مصدر مسؤول في الامانة العامة لجامعة الدول العربية عن ترحيب الامانة العامة بالتوقيع على «اتفاقية الحدود» بين سلطنة عمان واليمن. وقال في بيان عن الجامعة «ان هذا الاتفاق يؤكد حرص البلدين على توطيد دعائم التعاون والاتفاق وتواصل الجسور وحسن الجوار بين البلدين الشقيقين. ويؤكد ان الامة العربية قادرة على حل خلافاتها بالاتفاق والحوار».

واعرب المصدر عن امله بان تتواصل الجهود من اجل حل جميع النزاعات في الشرق الاوسط بالطرق والوسائل السلمية.

ورحبت الخارجية المصرية بالتوقيع على الاتفاقية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٢

▶ تشتمل على ملحقين ينظمان الحقوق والسلطات المشتركة

عمان واليمن توقعان اتفاقية ترسيم الحدود

مسقط، صنعاء. «صوت الكويت»، وكالات: وقعت سلطنة عمان واليمن امس في صنعاء اتفاقا لترسيم الحدود بين البلدين بعد مفاوضات طويلة ودقيقة استمرت اكثر من ١٠ اعوام، ووقع الاتفاق نيابة عن السلطان قابوس بن سعيد ممثله الخاص السيد ثويني بن شهاب ونيابة عن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح رئيس وزرائه حيدر ابوبكر العطاس. وقال نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون القانونية السيد فهد بن محمود آل سعيد ان الاتفاق يساعد على دعم الاستقرار في المنطقة في ضوء المتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، واكد ان ما تم انجازه يعتبر شاهدا على حسن النوايا بين البلدين، مشيرا الى ان الاتفاق هو اسلوب حضاري لفتح افاق التعاون الايجابي في جميع المجالات.

وقد وقع بن شهاب والعطاس وسط مراسم احتفال كبيرة الاتفاق الأساسي لترسيم الحدود، وكذلك الملحقين المرفقين به، وينظم الملحق الأول حقوق الرعي المشتركة بين البلدين، فيما ينظم الثاني سلطات الحدود، لاسيما بما يتعلق منها بتحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٣٠٠ كيلومتر، بين محافظة المهرة في شرق اليمن الجنوبي سابقا ومحافظة ظفار العمانية الغربية، وكذلك تحديد اجراءات التأشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة الى منطقة اقتصادية ينمو فيها التبادل التجاري.

ويضم الوفد العماني الذي حضر مراسم التوقيع عدداً من

كبار المسؤولين العمانيين على راسهم وزير الاعلام عبدالعزيز بن محمد الرواس، ووزير الكهرباء والماء الشيخ محمد بن علي القتبي والأمين العام لديوان التشريع الوزير محمد بن نصار العلوي ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية هيثم بن طارق آل سعيد ووكيل وزارة الداخلية قحطان البوسعيدي.

وكان الاتفاق قد انجز في منتصف الشهر الماضي، ونشرت نصوصه اجهزة الاعلام في صنعاء ومسقط، لكن مصادر مطلعة قالت ان بعض التعديلات الرئيسية ادخلت عليه اخيرا قبل وضعه في صيغته النهائية.



توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين عمان واليمن

صنعاء - وكالات الانباء - وقعت كل من اليمن وسلطنة عمان أمس الاول على اتفاقية ترسيم الحدود بينهما . ووقع على الاتفاقية من الجانب اليمني حيدر العطاس رئيس الوزراء، وعن الجانب العماني توينى بن شهاب ال سعيد الممثل الشخصي للسلطان قابوس سلطان عمان .وتنص الاتفاقية على ترسيم الحدود الممتدة على مسافة ٣٠٠ كيلومتر بين محافظة المهرة في شرق اليمن الجنوبي سابقا ومحافظة ظفار العمانية الغربية .



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / ١٩٩٢

١٠ مواد أساسية وملحقان للاتفاقية

اتصالات عمانية ـ يمنية لتعيين نقاط الحدود

مسقط ـ «صوت الكويت»: تجري حاليا اتصالات بين سلطنة عمان واليمن لتشكيل لجنة فنية مهمتها القيام بمسح وتعيين نقاط وخط الحدود المشتركة على الطبيعة واعداد الخرائط اللازمة لذلك وفق المواصفات الفنية المشتركة. وتأتي هذه الخطوة تنفيذا لما جاء في اتفاقية الحدود الدولية التي وقعها البلدان في احتفال ضخم في صنعاء في الاسبوع الماضي وقد وقع الاتفاق عن الجانب العماني الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد السيد ثويني بن شهاب آل سعيد، ووقعه عن الجانب اليمني رئيس مجلس الوزراء ابو بكر العطاس.

وقد حضر مراسم توقيع الاتفاقية من الجانب العماني، وزير الاعلام محمد بن عبد العزيز الرواس ووزير الكهرباء والماء الشيخ محمد بن علي القتبي وامين عام ديوان التشريع بمكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية محمد بن علي بن ناصر العلوي ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية السيد هيثم بن طارق آل سعيد ووكيل وزارة الداخلية قحطان بن يعرب البوسعيدي وسفير سلطنة عمان في صنعاء عوض بن محفوظ بن علي باكثير والمسؤول في وزارة شؤون مكتب القصر سلطان بن حمد بن سعود البوسعيدي.

ويعكس هذا الحضور العماني المميز مدى اهتمام السلطنة بالاتفاقية وحرصها على ان تكون جسور تواصل وتآخ على اساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما قال السيد ثويني بن شهاب في حفل التوقيع.

واستنادا الى المعلومات التي حصلت عليها «صوت الكويت» فان اتفاقية الحدود بين السلطنة واليمن تتكون من ١٠ مواد اساسية تتضمن وصفا لمسار الخط الحدودي الفاصل بين البلدين حيث يبدأ من الجنوب عند رأس ضربة علي (الشاطيء) ويخط مستقيم الى أن ينتهي عند النقطة ذات النسق الجغرافي لدائرة العرض ١٩ درجة شمالا مع ٥٢ درجة شرقا مرورا بحبروت.

كما تشتمل الاتفاقية ايضا على اتفاق البلدين حول تحديد الحدود البحرية وفقا لقواعد القانون الدولي واتفاقية الامم المتحدة وقانون البحار.

وقد ارفق بالاتفاقية ملحقان، الاول بشأن تنظيم سلطات الحدود الذي يشتمل على ١٨ مادة توضح طبيعة التعامل في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين في منطقة الحدود، والثاني يتكون من ٩ مواد تعنى بكيفية تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود بحيث يسمح لمواطني البلدين المتواجدين في المناطق الحدودية الاستفادة من المراعي وفقا للاعراف القبلية السائدة في المنطقة، على ان تقوم سلطات الحدود بتنظيم الاستفادة بمضمون هذا الملحق.

وفي تعليقه على توقيع الاتفاقية، قال رئيس الوزراء اليمني ابو بكر العطاس ان الهدف من توقيع الاتفاقية ليس اغلاق بلدينا عن بعضهما بل فتح مجالات التعاون الاخوي المثمر في كل المجالات. واكد ان الاتفاقية ستكون قاعدة لاعمال مشتركة واسعة تحقق مسيرة التنمية في كل من اليمن وعمان مشيرا الى ان اليمن حريص على ان يكون هذا العمل مفتاحا لتعاون كبير وواسع بما من شأنه المساهمة ليس فقط في تطوير الشعبين اليمني والعماني بل كل ما يهم شعوب الامة العربية والاسلامية.

وكان مجلس التعاون لدول

المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٣

الخليج العربية قد اصدر بيانا
اشاد فيه بالاتفاقية واعتبرها
نموذجا يحتذى به لقضايا مماثلة
فى المنطقة.

توقيع اتفاقية للحدود بين اليمن وعمان

● وقعت عمان واليمن اتفاقية الحدود بينهما .. وتأتى أهمية هذه الاتفاقية فى أنها جاءت فى وقت يتطلحن فيه الأشقاء والأصدقاء على الحدود وفى وسط أزمات حدودية طاحنة بين أكثر من طرف عربى .

وقد تكونت اتفاقية الحدود الدولية بين عمان واليمن من عشر مواد تتضمن وضعا لمسار الخط الحدودى الفاصل بين البلدين وستشكل مستقبلا لجنة فنية مشتركة مهمتها القيام بمسح وتعيين نقاط وخط الحدود على الطبيعة وإعداد الخرائط اللازمة لذلك كما تشمل اتفاق البلدين حول تحديد الحدود البحرية وفقا لقواعد القانون الدولى واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كما تشمل الاتفاقية تحديد المياه البحرية للجانبين وفقا لقواعد القانون الدولى .

وتضم الاتفاقية ملحقين الأول ينظم سلطات الحدود وفق المسارات المصادر عليها فى الاتفاقية والثانى يعنى بكيفية تنظيم حقوق الرعى والتنقل والانتفاع من موارد المياه فى منطقة الحدود بحيث يسمح لمواطنى البلدين المتواجدين فى المناطق الحدودية الانتفاع من المراعى طبقا للاعراف القبلية

وعقب توقيع الاتفاقية قال ثويني بن شهاب آل سعيد الممثل الخاص للسلطان قابوس إننا إذ نتطلع مع أشقائنا إلى مد أواصر القربى وتوثيق عرى الصلات الأخوية بين بلدينا ليحدونا الأمل فى أن تسرع خطى التعاون بين حكومتى وشعبى البلدين لتكون اتفاقية الحدود الدولية جسور تواصل وتآخ على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وحسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

وقال المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء اليمنى لقد رسمنا مع الأخوة فى عمان فى بداية مفاوضات الحدود بين البلدين نهجا واضحا يرتكز على الحوار الأخوى هذه القضية الهامة بين البلدين وعلى قاعدة أنه لا ضرر ولا ضرار هذا المنهاج الواضح الذى رسمناه مكن بلدينا الشقيقين من الوصول إلى هذه الاتفاقية التى تحدد ترسيم الحدود بين البلدين الشقيقين .

وقال إننا نهدف والأخوة العمانيون من توقيع هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين نهدف معا ليس إلى إغلاق بلدينا عن بعضهما بل نهدف أن تكون هذه الاتفاقية فاتحة لفتح مجالات التعاون الأخوى المثمر فى كل المجالات بين البلدين ولتنظيم حركة شعبينا بصورة تمكنهما من تحقيق المنافع المشتركة فيما بينهما فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

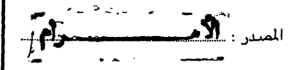
وقال المهندس العطاس إننا نحرص معا على أن تكون هذه الاتفاقية قاعدة لأعمال مشتركة واسعة وكبيرة تحقق مسيرة التنمية فى كل من اليمن وعمان - فاليمن حريصة كل الحرص على أن تكون هذه الاتفاقية مفتاحا لتعاون كبير واسع بين البلدين الشقيقين اللذين تربطهما علاقات تاريخية ضاربة أعماقها فى التاريخ وتربط بينهما العقيدة الإسلامية السمحة وبهذه الطريقة ستسير وانطلاقنا نحو آفاق المستقبل ونسهم معا ليس فى تطوير شعوبنا وإنما فى كل مايهم شعوب أمتنا العربية والإسلامية والعالم بصورة عامة وإننا نثق تماما بأن هذا الطريق وهذا الأسلوب الناجح والعمل الذى اختطته اليمن وعمان فى معالجة هذه القضية التى تعتبر من القضايا الكبيرة والشائكة بين كثير من شعوب العالم العربية وغير العربية نأمل أن يكون هذا المنهاج الذى مكننا من الوصول إلى هذا الاتفاق طريقا أيضا لأشقائنا .

وأكد عبدالعزيز الرواس وزير الاعلام أن توقيع اتفاقية الحدود الدولية بين عمان واليمن انعطاف تاريخى مهم سيترك بصماته فى المستقبل المنظور بما فيه خير وصالح البلدين لأنها ستكون جسر تواصل وتعاون مثمر وحجر زاوية فى البناء العربى ، فهذه الاتفاقية هى النقطة المضيئة الإيجابية اليوم فى بحر من التمزق العربى الذى نتمنى أن نعمل سويا على رأب الصدع بين أطرافه .

وأكد عبدالعزيز الرواس أن هذه المناسبة التاريخية لطالما تطلع إليها شعبا البلدين كثيرا لرأب الشقة والهوة التى حصلت بينهما عبر سنين ماضية وأن يبدأ صفحة جديدة من التعاون البناء الذى يقوم على المصالح المشتركة واحترام السيادة الوطنية بين الطرفين .

وقد قام بتوقيع الاتفاقية من الجانب العمانى الممثل الخاص للسلطان قابوس السيد ثويني بن شهاب ومن الجانب اليمنى المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ... ١٩٩٢

■ اليمن ـ السعودية ـ عمان :

بداية لاحتواء نتائج «الخليج»

وقع اليمن وسلطنة عمان اتفاقية ترسيم الحدود بينهما التى بدا التحضير لها منذ عدة سنوات، وذلك فى نفس الوقت الذى بدات فيه لقاءات فنية بين اليمن والسعودية من اجل إعداد اتفاقية حول الحدود بين البلدين. وتكتسب هاتان الخطوتان اهمية خاصة فى الوقت الحالى، فهما من جهة يعدان فاتحة طيبة لاستئناف العلاقات بين اليمن ودول الخليج بعد التوتر الشديد الذى سادها بسبب الموقف اليمنى من الغزو العراقى للكويت، والذى رأته دول الخليج مؤيدا للعراق. وقد عبر رئيس الوزراء اليمنى حيدر ابوبكر العطاس عن هذا المعنى بتأكيده ان الاتفاقية العمانية- اليمنية تهدف لأن تكون فاتحة للدخول فى مجالات التعاون الاخوى المثمر بين البلدين، وتنظيم حركة شعبيهما فى صورة تمكنهما من تحقيق المنافع المشتركة، وان مستقبل الجزيرة العربية فى مزيد من التعاون والتكاتف بين شعوبها والعمل على تشابك المصالح الاقتصادية لها وترابطها.

كما كانت الاتصالات اليمنية- السعودية حول ترسيم الحدود مناسبة لكى يقوم وفد يمنى بزيارة السعودية لأول مرة منذ اندلاع أزمة الخليج وتزامنت مع لقاء وزيرى خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة فى نيويورك، وهو الأمر الذى يحدث لثانى مرة بعد اجتماع وزير المعارف السعودى مع وزير خارجية اليمن فى يوليو الماضى بجنيف، وتم خلاله الاتفاق على عقد الاجتماعات المتعلقة بإعداد اتفاقية الحدود.

ومن جهة اخرى يمكن ان تعد الاتفاقية العمانية- اليمنية نموذجا تحتذى به دول الخليج الاخرى فى حل مشكلاتها الحدودية التى اشتدت الصراعات حولها فى الفترة الاخيرة، خاصة وانها مشكلات مزمنة تنال كافة دول وإمارات الخليج ، نظرا لانتثار معالم ترسيم الحدود بينها، الناتجة عن العوامل الجوية والجغرافية فى المنطقة وتداخل السكانى والقبلى بين كافة الدول والامارات المتجاورة.

وقد راعت الاتفاقية اليمنية- العمانية هذه الخصوصية، حيث تضمنت ملحقين ينظم الاول حقوق الرعى المشتركة، ويسمح باستمرار ممارسة التقاليد السائدة فى المنطقة الحدودية منذ مئات السنين التى تتيح للقبائل والرعاة المقيمين فيها التنقل داخل الحدود وفقا لمواسم هطول الأمطار. ويشمل الثانى تنظيم سلطات الحدود بين البلدين، والتى تركت لها مهمة تحديد منافذ العبور على امتداد ٣٠٠ كيلومتر هى طول الحدود بينهما، ويسمح بانتقال مباشر وميسر للأفراد من الجانبين بسياراتهم عن طريق البر، خاصة وانهم ينتمون الى عائلات او عشائر واحدة انقسمت على جانبى الحدود□

خالد السرجانى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٢

تقرير اخباري

السلطان قابوس يحصل على دعم المؤسستين السياسية والقبلية لاتفاقية الحدود مع اليمن

□ مسقط – من حسين عبدالغني:

■ على رغم ان السلطان قابوس بن سعيد كرئيس للدولة ورئيس للوزراء هو الذي يصدق على المعاهدات الدولية ويصدر المراسيم التشريعية، ويعتبر تصديقه هذا نهائياً بحكم سلطاته، فإن الاسبوع الحالي الذي تلى التوقيع على اتفاقية الحدود الدولية مع الجمهورية اليمنية شهد نشاطاً سياسياً مكثفاً داخلياً في عمان اظهر تاييد المؤسسة السياسية «الحديثة» (الحكومة، ومجلس الشورى والمؤسسة القبلية التقليدية) لقرار القيادة السياسية في شان ترسيم الحدود.

وكان الحرص على الحصول على تاييد المؤسسات القبلية خصوصاً حرصاً كبيراً ليس فقط نظراً الى مكانتها الاجتماعية التي لم تنته على رغم عمليات التحديث السياسي والتعليم والانفتاح التي جلبتها ٢٢ سنة من التنمية منذ عام ١٩٧٠، ولكن ايضاً بالنظر الى ارتباطها المباشر بهذه القضية، خصوصاً بالنسبة الى النخبة القبلية الجنوبية التي تقع بالقرب من منطقة الحدود التي رسمتها الاتفاقية مع اليمن.

وتجلى هذا الحرص واضحاً في ارسال السلطان قابوس الاحد الماضي مجموعة من الوزراء الذين شاركوا في مراحل مختلفة من عمليات المفاوضات الحدودية لعقد اجتماع طارئ مع رؤساء القبائل في محافظة ظفار الجنوبية. ومن هؤلاء الوزراء عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام (احد ابناء المنطقة) ومحمد بن علي القتبي وزير الكهرباء عضو اللجنة الفنية المشتركة لترسيم الحدود. وشرح هؤلاء الوزراء، ومعهم السيد مسلم البوسعيدي وزير الدولة محافظ ظفار، ابعاد الاتفاقية سياسياً وفنياً، بل قام احد الوزراء هو القتبي بشرح ما حصلت عليه عمان من اراض بموجب الاتفاق على خريطة دقيقة ومفصلة لجميع نقاط ترسيم الحدود.

واكد مصدر مطلع لـ «الحياة» ان هذا اللقاء ليس الاول من نوعه فقد حرص السلطان قابوس باستمرار على (استشارة) زعماء قبائل المنطقة الحدودية الذين سيتاثرون مباشرة بنتائج الاتفاقية منذ فترة طويلة، وجرت لقاءات لم يعلن عنها تم فيها اطلاع القبائل على التوجه الرسمي وحضر بعضها السيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس (الثاني في ترتيب البروتوكول العُماني) الذي وقع الاتفاقية في صنعاء نيابة عن السلطنة. واضافت هذه المصادر ان الشرح السياسي المفصل للاتفاقية في الاجتماع المفاجئ الذي لم يسمح للصحافيين بحضوره وسمح فقط للتلفزيون بتصويره (من دون صوت) انهى تماماً بعض المزاعم التي روجها البعض من ان عمان قد تخلت بموجب الاتفاقية عن اراض تخصها، كما اجاب بوضوح عن تساؤلات البعض في شان مستقبل اراض واشجار نخيل لهم، خصوصاً في وادي حبروت (الذي آل معظمه لعمان) وحقوق الرعي في المنطقة المشتركة في المستقبل.

وعبرت المؤسسة القبلية عن ارتياحها الى مضمون الاتفاقية ودعمها لقرار السلطان قابوس بتوقيعها في صورة «بيان تأييد» صدر عن شيوخ القبائل الجنوبية الذين اجتمعوا مع الوزراء المذكورين، عبروا فيه عن تأييدهم للاتفاقية كجزء من جهود السلطان لدعم مكانة عمان الدولية ولتأمين الاستقرار للشعب العماني وللمنطقة عموماً. وحفلت الصحف العمانية، سواء الرسمية كصحيفة «عُمان» او الخاصة مثل «الوطن» بعشرات من اعلانات التهاني والتاييد للسلطان في مناسبة التوقيع على الاتفاقية باسماء اهم قبائل وشخصيات المنطقة الجنوبية مثل قبائل المهرة والشنفري والرواس وزعنبوت.

اما تأييد المؤسسة السياسية الحديثة فكان اسرع اذ وجه مجلس الوزراء العماني عبر السيد فهد بن محمود نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية المشرف على المجلس، برقية تاييد وتهنئة بتوقيع اتفاقية الحدود التي وصفتها بأنها «انجاز تاريخي ومنارة تحدد معالم الطريق لكل من اراد ان يصل الى حلول مقبولة يرتضيها الجميع للقضايا الشائكة والمشاكل المعقدة التي تسود عالم اليوم».

وقدم مجلس الشورى تاييده للاتفاقية باعتبار انها «دليل قاطع على حكمة السلطان في حل المشاكل مع الجيران».

وعلى رغم ان مجلس الشورى ليس لديه حتى الآن صلاحيات معلنة في مجال السياسة الخارجية وليس من اختصاصاته النظر في المعاهدات والاتفاقات الدولية، الا ان تاييده يعكس مساندة فئات مهمة في المجتمع من بينها نخبة رجال الاعمال القوية من العاصمة والولايات. كما انه قد يخلق سابقة من الاهتمام قد تؤدي في المستقبل الى احالة القضايا التي تتعلق بالشؤون الخارجية عليه للنظر فيها.

وركزت المؤسسة السياسية والقبلية في عمان على جملة مصادر اساسية كأسباب لتأييدها الاتفاقية الجديدة مع اليمن، منها:

● ان الاتفاقية مكسب سياسي داخلي لعُمان اذ تحققت بها آخر نقطة في سلسلة الخلافات الحدودية بالنسبة الى السلطنة مع جيرانها بعد نجاحها في عقد اتفاقيات مماثلة مع كل من الامارات والسعودية.

● ان الاتفاقية استطاعت صيانة الحقوق الوطنية في الاراضي والسيادة ولم تجر على حقوق احد، وفتحت الطريق لعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع جار تقليدي.

اتفاقية حدود بين سلطنة عمان واليمن

كتبت مريم روبين

□ وقعت سلطنة عمان واليمن مؤخرا اتفاقية حدود بين البلدين ، تضمنت الاتفاقية عشر مواد تتعلق بمسار الخط الحدودى الفاصل بين البلدين . كما اتفق على تشكيل لجنة فنية مشتركة مهمتها القيام بمسح وتعيين نقاط وخط الحدود على الطبيعة وإعداد الخرائط اللازمة لذلك . كما تشمل اتفاق البلدين حول تحديد الحدود البحرية وفقا لقواعد القانون الدولى واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار .

وتضم الاتفاقية ملحقين .. الاول ينظم سلطات الحدود وفق المسارات المصادر عليها فى الاتفاقية . والثانى يعنى بكيفية تنظيم حقوق المرعى والتنقل والانتفاع من موارد المياه . فى منطقة الحدود بحيث يسمح لمواطنى البلدين المتواجدين فى المناطق الحدودية الانتفاع من المراعى طبقا للاعراف القبلية .

قام بتوقيع الاتفاقية من الجانب العمانى السيد الثوينى بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس ومن الجانب اليمنى حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء .

وقد أكد عبد العزيز الرواس وزير الاعلام العمانى ان توقيع اتفاقية الحدود الدوليا العمانية اليمنية تعتبر مناسبة تاريخية يتطلع إليها شعبا البلدين كثيرا لرأب الهوة التى حصلت بينهما عبر سنين ماضية وأن يبدأ صفحة جديدة من التعاون البناء الذى تقوم على المصالح المشتركة واحترام السيادة الوطنية بين الطرفين .



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

وزير الدولة اليمني للشؤون القانونية لـ «الوسط»:

هذا هو المضمون الحقيقي لاتفاق الحدود بين اليمن وعمان

كشف وزير الدولة اليمني للشؤون القانونية السيد اسماعيل الوزير لـ «الوسط» المضمون الحقيقي لاتفاق الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، وهو الاتفاق الذي تم توقيعه في صنعاء في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) الجاري خلال احتفال عقد في القصر الجمهوري وناب عن قيادتي البلدين في التوقيع رئيس مجلس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس والممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد السيد ثويني بن شهاب. ولم ينشر نص هذا الاتفاق حتى الآن. وقبل ان نتحدث عن مضمون الاتفاق الحدودي لا بد من التوقف عند ما جرى خلال حفل التوقيع.

وصل السيد ثويني بن شهاب الى صنعاء في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) الجاري على رأس وفد رفيع المستوى، والتقى الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح حيث سلمه رسالة تضمنت تفويض السلطان قابوس بتوقيع الاتفاق الحدودي. وأشاد الرئيس علي عبدالله صالح بتطور علاقات التعاون بين اليمن وعمان وبروح الحوار الأخوي التي سادت المحادثات لحل مسألة الحدود بين البلدين. ووصف اتفاق ترسيم الحدود بأنه «يمثل حدثاً بارزاً في تاريخ البلدين والأمة العربية». وتمنى «ان تحذو الدول العربية في حل خلافاتها الحدودية حذو البلدين بأسلوب الحوار الأخوي السلمي وبمنطق لا غالب ولا مغلوب».

وعقب اللقاء انتقل الوفدان اليمني والعماني الى القصر الجمهوري حيث تم توقيع الاتفاق وملحقاته في حفل حضره عدد من الوزراء وكبار المسؤولين في البلدين ومندوبو الصحافة ووكالات الانباء. وفي الكلمتين المتبادلتين إثر توقيع الاتفاق، أشاد العطاس بالجهود التي أدت اليه، وقال: «لقد رسمنا مع الأشقاء في عمان في بداية مفاوضات الحدود، نهجاً يرتكز على الحوار الاخوي وعلى قاعدة ان لا ضرر ولا ضرار، لذا تمكن بلدانا من الوصول الى توقيع الاتفاقية هذه». وأشار العطاس الى ان الاتفاق لا يهدف الى إغلاق البلدين عن بعضهما الآخر، بل ليكون فاتحة تعاون اكثر وتنظيم حركة شعبيهما بصورة تمكنهما من التعاون المشترك في مختلف مجالات التنمية. وفي كلمته، قال ثويني بن شهاب: «اننا اذ نتطلع مع اشقائنا الى مد أواصر القربى وتوثيق عرى الصلات الاخوية بين بلدينا. ليحدونا الأمل ان تسرع خطى التعاون لتكون الاتفاقية جسور تواصل وتآخ بين حكومتي وشعبي البلدين على أساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية». وضم الوفد العماني المرافق لثويني بن شهاب، كلاً من عبدالعزيز الرواس وزير الاعلام (الذي كان حلقة الوصل من الجانب العماني بين قيادتي البلدين، خصوصاً في الفترة الاخيرة من اعداد الاتفاقية)، ومحمد علي القتبي وزير الكهرباء والمياه، ومحمد بن علي بن ناصر العلوي الأمين العام لديوان التشريع بمجلس الوزراء، وهيثم بن طارق آل سعيد وكيل وزارة الخارجية، وقحطان بن يعرب البوسعيدي وكيل وزارة الداخلية، وآخرين.

وتراوحت ردود فعل الأحزاب والقوى والاوساط اليمنية على توقيع هذا الاتفاق بين الترحيب والصمت وقال مصدر قيادي في المؤتمر الشعبي العام لـ «الوسط»، انه لا يتوقع ظهور أية تحفظات على الاتفاق. وكانت شخصيات وتيارات من بعض الاحزاب، أعلنت معارضتها او تحفظاتها حول بعض النقط الواردة في الاتفاق، عند الاعلان عن الانتهاء من صياغته في أوائل هذا العام، بحجة انه تضمن تنازلاً عن مساحات من الأراضي اليمنية. ولكن هذه التحفظات المعلنة لم تلبث ان تلاشت اثر توضيح العطاس حقائق النقاط المطروحة موضوع التحفظ، ونفيه صحة ما أشيع حولها في حينه.

مضمون الاتفاق

وكشف اسماعيل الوزير وزير الدولة اليمني للشؤون القانونية في حوار مع «الوسط» ان اتفاق ترسيم الحدود اليمني – العماني يتضمن ٣ وثائق، الأولى، الاتفاق الرئيسي الذي احتوى تفاصيل حول نقاط الحدود وأماكنها وخطها العام، والثانية والثالثة ملحقان تابعان للاتفاق تم التوقيع عليهما مع الاتفاقية. وأوضح الوزير



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

لـ «الوسط» ان الملحق الأول خاص بتنظيم سلطات الحدود، والثاني خاص بتنظيم حقوق الرعي والتنقل عبر الحدود وطرق الانتفاع بموارد المياه.

وقال إن الخط البري للحدود يتميز بإحداثيات في الأرض تتحدد بخطوط الطول والعرض. وفي ضوء هذه الاحداثيات توضع علامات الحدود على الأرض وتوضح الملاحق المسافات والأبعاد التي تتخلل العلامات. وفي ما يأتي الحوار مع الوزير:

● **هل تضمن الاتفاق أو احد ملاحقه تحديد مواقع العلامات أم ان هذا العمل سيتم مستقبلاً وكيف؟**

– وثائق الاتفاق التي تم التوقيع عليها حددت الاتجاه الرئيسي لخط الحدود واتجاهه محدداً

صنعاء

عبدالوهاب المؤيد

بالنقاط الرئيسية الثماني اضافة الى الأسس التي يترتب عليها ما تضمنه الاتفاق، ومن ذلك مواقع العلامات. فقد نص الاتفاق على ان تقوم حكومتا البلدين بتشكيل لجنة فنية مشتركة من مهامها وضع المساحة الدقيقة وتحديد مواقع العلامات وبالتالي تحديد المسافات التي تتخللها وضع الخرائط التفصيلية الكاملة.

● **وبالنسبة الى الحدود البحرية؟**

– يمتد خط الحدود البري في اتجاه المياه الاقليمية للدولتين والمياه الاقتصادية التي تليها وقد حددت الاتفاقية حقوق كل دولة في المياه وفقاً للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة في ما يخص قانون البحار.

● **وكيف تم تحديد خط الحدود في الأساس؟**

– تم ذلك من قبل لجان فنية مشتركة قامت بتحديده من خلال زيارات وعمليات مسح على الطبيعة. وبالطبع فقد تم ذلك بما يحقق مصلحة البلدين والحقوق الكاملة لكل منهما واستغرقت العملية كما هو معروف عشر سنوات، اذ ان المفاوضات اليمنية – العمانية على الحدود بدأت في عام ١٩٨٢.

● **هل نفهم من قولكم ان هناك ملاحق لم يتم التوقيع عليها؟**

– نعم هناك ملاحق، او بالاصح مجموعة مبادئ عامة اخرى سيتم بحثها مستقبلاً باعتبار انها أسس لاتفاقات مشتركة، وهي متروكة للدواعي المستقبلية بحسب طبيعة ونوع كل منها، مثل الممتلكات الخاصة وحقوق الانتفاع بها بالنسبة الى المواطنين والثروات الطبيعية فيما وجدت، وكيف يمكن استغلالها المشترك بالاتفاق بين البلدين ونحو ذلك. وهذه القضايا قد يكون الحديث عنها الآن سابقاً لأوانه.

● **قلتم في أحد تصريحاتكم أن الاتفاق الحدودي سيصبح ساري المفعول عند التصديق عليه. فهل لنا أن نعرف متى ومن سيصدق على الاتفاق؟**

– التصديق على الاتفاق سيتم في كل بلد بحسب الأنظمة السارية فيه. ففي الجمهورية اليمنية ستتم مناقشته والتصديق عليه من قبل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء وإقراره من مجلس النواب وفقاً للدستور.

● **كان مقرراً ان يتم التوقيع على الاتفاق من قبل الرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس ثم تم ذلك من قبل رئيس الوزراء في اليمن والممثل الخاص للسلطان قابوس، فهل يترتب على هذا أي أثر قانوني؟**

– لعل التعبير الأدق أنه كان متوقعاً وليس مقرراً، والتوقيع على الاتفاق من رئيسي البلدين هو تحقيق للجانب المعنوي فقط، اما الأثر القانوني فيستوي فيه التوقيع عليه من قبل الرئيسين او من يفوضانه أياً يكن منصبه وموقعه بلا فرق.

وفي الرياض أعرب مجلس التعاون الخليجي في بيان صدر يوم ٢ تشرين الأول (اكتوبر) الجاري عن ارتياحه لتوقيع اتفاق الحدود بين سلطنة عمان واليمن واعتبر ان ذلك «سيكون مثالاً» يحتذى به في حل الخلافات الأخرى.

وجاء في بيان للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي نشر في الرياض ان هذا الاتفاق سيكون «مثالاً في حل الخلافات بين الدول العربية والاسلامية» ■



المصدر : الحيـــــاة (الاردنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩[illegible]

علي ناصر ارجأ عودته الى صنعاء الى ما بعد الانتخابات

مجلس النواب اليمني يوافق على اتفاقية الحدود مع عمان

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ دمشق - «الحياة»:

■ قدمت الحكومة اليمنية الى مجلس النواب امس تقريراً شاملاً عن الاوضاع الامنية في الجمهورية بناء على طلب اعضاء المجلس الاسبوع الماضي.

وتطرق التقرير الذي قدمه العقيد غالب مطهر القمش وزير الداخلية والامن، الى الاوضاع السائدة بعد اعادة تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية وانعكاسها على الوضع الامني للبلاد، واشار الى اهم حوادث الاخلال بالامن التي «اكتشف مرتكبوها والاجراءات الامنية الاولية المتخذة ازاءها».

كذلك اشار التقرير الى حوادث الاخلال بالأمن التي لا تزال رهن البحث والتحري ومستوى تنفيذ قرارات مجلس الوزراء المتعلقة بتنفيذ الخطة الامنية ومستوى تنفيذها.

وطالب تقرير وزارة الداخلية والامن بوضع سياسة عامة للوقاية من الجريمة وبوضع سياسة اعلامية امنية واضحة.

وقرر مجلس النواب تاجيل مناقشة الاوضاع الامنية في ضوء التقرير المقدم الى الجلسة المقبلة التي ستعقد السبت.

الاتفاقية مع عُمان

وعلى صعيد آخر، استمع مجلس النواب الى تقرير لجنتي الشؤون الخارجية والعلاقات البرلمانية والشؤون الدستورية والقانونية عن اتفاقية الحدود الدولية وملحقاتها بين اليمن وسلطنة عُمان. وأبدى النواب جملة من الملاحظات والآراء ازاء الاتفاقية وصوت المجلس عليها.

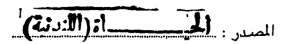
وكان تقرير اللجنتين المعنيتين بدراسة الاتفاقية تضمن عدداً من التوصيات للحكومة تعمل بموجبها جاهدة للتوصل مع الحكومة العمانية لتحقيق انشاء طريق يربط بين البلدين الجارين لتسهيل انتقال السلع وتبادل المنتجات ذات المنشا اليمني والعماني وتسهيل تنقل المواطنين بين البلدين لضمان تواصلهم وتعميق الالفة والمحبة بينهم، اضافة الى دعوة رؤوس الاموال العمانية الى اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وانشاء خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية بين البلدين وتبادل الخبرات الفنية والتعليمية.

علي ناصر

وفي دمشق افادت مصادر قريبة من السيد علي ناصر محمد الرئيس

التتمة في الصفحة (٤)





المصدر : الحياة (الاردنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ تموز ١٩٩٢

مجلس النواب اليمني يوافق

تتمة الصفحة الاولى

السابق لما كان يسمى اليمن الجنوبي، ان علي ناصر ارجا عودته الى صنعاء الى ما بعد اجراء الانتخابات النيابية في اليمن.

واوضحت ان الرئيس السابق كان اتخذ منذ شهر تموز (يوليو) الماضي قراراً بالعودة الى بلاده التي خرج منها قبل اعلان الوحدة بين شطري اليمن في ايار (مايو) ١٩٩٠. وامضى معظم وقته في سورية. واضافت ان قراره بعدم العودة مرتبط اساساً برغبته في الا يكون طرفاً في اي نوع من النزاعات السياسية في البلد في وقت تشير كل الدلائل الى ان الانتخابات ستجري اواخر الشهر المقبل قبل موعد انتهاء الفترة الانتقالية في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) او اثر انتهائها بوقت قصير.

وعلمت «الحياة» من مصادر قريبة من علي ناصر انه على وشك انجاز كتابة مذكراته، وتتناول لوحة كاملة عن تاريخ اليمن الحديث وذلك حتى قيام الوحدة اليمنية.

ويسعى علي ناصر حالياً الى انشاء مؤسسة عربية للدراسات والنشر تهتم في شكل اساسي بشؤون اليمن والخليج ومنطقة البحر الاحمر. وعلم انه باشر اتصالاته مع بعض الاوساط المعنية بهذا الشان، ومع مراكز الدراسات والابحاث والنشر ومع عدد من المفكرين والباحثين في عدد من البلدان العربية، وعدد من المفكرين الاجانب المهتمين بشؤون تاريخ العرب وتراثهم الحضاري.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٢

مجلس الرئاسة اليمني يصادق على اتفاقية الحدود مع عُمان

صنعاء: من حمود منصر

صادق مجلس الرئاسة اليمني امس على اتفاقية ترسيم الحدود اليمنية ـ العمانية، الموقع عليها في مطلع شهر اكتوبر (تشرين الاول) الحالي، في اجتماع حضره الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني، والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية. واكد المجلس في حيثيات قرار المصادقة ان الاتفاقية انجزت على اساس لا ضرر ولا ضرار، لارساء قاعدة علاقات وثيقة، وفتح افاق جديدة للتعاون بين البلدين. وقالت مصادر مطلعة ان المجلس صادق على عدد من الاتفاقيات والقوانين الاخرى.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٢

اليمن تصدق على اتفاقية رسم الحـدود مع عـمـان

صنعاء - وكالات الانباء - صدق البرلمان اليمنى على اتفاقية رسم الحدود مع عمان أمس الأول لإنهاء ٢٥ عاما من النزاع على الحدود بين البلدين.

وذكرت حكومة اليمن فى بيان لها ان مجلس الرياسة الذى يضم ٥ أعضاء وقع على اتفاقية الحدود مع عمان بعد موافقة البرلمان اليمنى عليها ووصف البيان الاتفاقية بأنها خطوة أساسية لتطوير علاقات الأخوة والتعاون بين البلدين، وكانت اليمن وعمان قد توصلتا إلى اتفاق فى الأول من أكتوبر الحالى لتسوية النزاع على الحدود بين البلدين، تنازلت عمان بموجبه عن جزء كبير من مقاطعة ظفار.ومن ناحية أخرى يتوجه وفد من الخبراء القانونيين والفنيين فى اليمن إلى الرياض اليوم لاستكمال جلسات الجولة الأولى من المفاوضات اليمنية السعودية حول الحدود، والتى بدأت فى ٢٨ من سبتمبر الماضى.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

□ وزير الاعلام العماني للأهرام:

إتفاقية اليمن وعمـــان نمـــوذج لحل خلافات الحدود بين الدول العربية

مسقط من سلامة حسن

اعلن عبد العزيز الرواس وزير الاعلام العماني ان احتفال السلطنة هذا العام بعيدها الوطني يأتي وقد حلت عمان جميع مشاكلها مع كل جيرانها، وهي حالة تدعو للفخر والنظر بتفاؤل وثبات للمستقبل.

واكد الرواس ان حدث توقيع اتفاقية الحدود بين عمان واليمن يمثل حرص سلطنة عمان على التضامن العربي وتفهمها لروح الاخوة وحسن الجوار، مشيرا الى ان قضايا الحدود بطبيعتها من اكثر القضايا حساسية، واكثرها سهولة بالنسبة لامكان توجيهها واستخدامها لاثارة المشاعر وزرع الشكوك وان التعامل الايجابي معها ـ كما حدث ـ يمثل ارادة سياسية على كلا الجانبين.

واضاف وزير الاعلام العماني في حديثه للاهرام ان سلطة عمان حرصت على انتهاج واقعية معينة في التعامل مع جيرانها فهي لا تأخذ في الاعتبار بعض «المساحات» الجغرافية، ولكنها تعنى قبل ذلك بالترابط الذي يجب أن يكون بين الجيران من ناحية وبين شعوب المنطقة من ناحية اخرى.

وقال الرواس ان السلطنة ترى وبقناعة عميقة ان الخلافات بين الاشقاء العرب هي في النهاية خلافات طارئة ولا مناص من تجاوزها والتغلب عليها.

واضاف انه فيما يتعلق بقضايا الحدود التي تؤثر بشكل سلبي على بعض العلاقات العربية باعتبارها قضايا تنطوي دوما على شحنات قابلة للانفجار مالم يتم التعامل معها بحكمة ودراية ووضوح، فقد اعطت سلطة عمان النموذج في التعامل مع هذه القضايا حيث انطلقت في تحركها من مبدأ اساسي وهو ان الحدود بين الاشقاء ليست مسألة شبر هنا او ربوة هناك ، كما ان الحدود ليست خطوطا للصدام او التناحر، ولكنها ينبغي ان تتحول الى خطوط للالتقاء والتعاون المثمر بين الجانبين مشيرا في هذا الصدد الى انه اذا كانت السلطنة قد توصلت الى توقيع اتفاقية مماثلة مع المملكة العربية السعودية في شهر مارس ١٩٩١ فانها بذلك قد تكون ضربت المثل اكثر من مرة في مجال التعامل الناضج مع هذه القضية الحيوية.



عبدالعزيز الرواس

وقال ان التوقيع على مثل هذه الاتفاقية العمانية اليمنية الذي يتزامن مع احتفالات البلدين باعيادهما الوطنية من شأنه ان ينعكس ايجابيا على مجمل الاوضاع في المنطقة، خاصة وانه يؤكد ان دول المنطقة قادرة بالفعل على الاتفاق وعلى تجاوز الخلافات وعلى بناء طريق للتعاون والتقارب بين شعوبها.

واشار الرواس الى ان اتفاقية الحدود بين عمان واليمن انبثقت من خلال العديد من الجهود والمفاوضات التي تسعى الى اعطاء كل ذي حق حقه وان تكون اتفاقية «لا ضرر ولا ضرار» ولا غالب ولا مغلوب وانما اتفاقية الاخوة والعطاء المشترك.

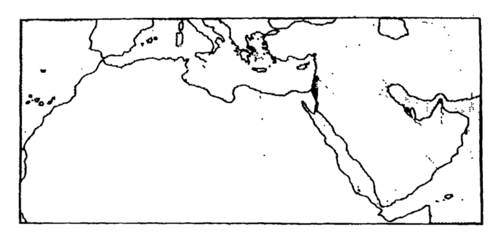
وقال الرواس ان السلطنة ترى وبقناعة عميقة ان الخلافات بين الاشقاء العرب هي في النهاية خلافات طارئة ولا مناص من تجاوزها والتغلب عليها.



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٣

(٩) حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية



حسن ابوطالب

تمثل نزاعات الحدود اليمنية وترسيمها مع كل من السعودية وعمان حالة متميزة فى سياق المقارنة مع باقى حالات نزاعات الحدود العربية العربية ، اذ انها تقدم نموذجا ـ فى سياق تطوراتها الاخيرة يختلف الى حد بعيد مع التطورات العاصفة التى لحقت بحالات حدودية عربية اخرى . ونشير هنا على وجه التحديد الى توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان ، والمفاوضات الفنية الاجرائية بين اليمن والسعودية التى تطورت عبر ثلاثة اجتماعات للخبراء من كلا البلدين فى الرياض وجدة وصنعاء . وتبدو المفارقة المثيرة للاهتمام ان هذه التطورات ذات الطابع الايجابى تمت بعد قيام دولة الوحدة اليمنية فى مايو ١٩٩٢ ، والتى جمعت بين شطرى اليمن السابقين . وفى حين كان الشطر الجنوبى من اليمن مسئولا عن الحدود مع عمان ، كان الشطر الشمالى ـ المعروف بأسم الجمهورية العربية اليمنية ـ مسئولا عن الحدود مع السعودية . وفى زمن التشطير ، حالت اسباب عدة من بينها التشطير ذاته دون خوض اى من الطرفين اليمنيين فى حوار جاد حول مسالة الحدود مع اى من عمان او السعودية . وحتى فى الاحوال التى شهدت قدرا من الخوض فى ملف الحدود ، كانت النتائج محدودة للغاية . ونشير هنا على وجه التحديد الى حالة التفاوض الاولى بين عمان والشطر الجنوبى سابقا من اليمن فى مطلع الثمانينات ، والذى توقف لمدة اربع سنوات ليعود مرة اخرى فى ١٩٨٧ دون ان يحقق اى نتائج ملموسة اللهم سابقة التفاوض ذاتها .

وكمعظم حالات الحدود العربية ـ العربية ، فان حالة اليمن الموحد مع جارتيها عمان شرقا والسعودية شمالا ، يتداخل فيها مزيج من الاعتبارات التاريخية والعرقية والاقتصادية والسياسية والانسانية ايضا . ولكل من هذه الاعتبارات دوره فى اثارة او فى احتواء القضية على نحو معين تبعا للظرف التاريخى العام . وفى هذا التقرير سنحاول القاء الضوء على قضية تطور مسالة الحدود العمانية اليمنية من المفاوضات حتى توقيع الاتفاقية الخاصة بترسيمها فى الاول من اكتوبر ١٩٩٢ ، وتطور حالة الحدود اليمنية السعودية ومشكلاتها المختلفة .

اولا : الحدود اليمنية العمانية :

يعود خط الحدود القديم بين عمان وسلطنة المهرة ـ التى تمثل حاليا احدى محافظات الجنوب فى اليمن الموحد مثلما كان شانها فى ظل التشطير ـ الى عام ١٩٦٥ ، حين وقعت سلطات الحماية البريطانية التى كانت تسيطر على



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

ما كان يعرف بالمحميات الشرقية لعدن مع سلطان مسقط وعمان اتفاقية للحدود . ولم يكن الخط المتضمن فى اتفاقية ١٩٦٥ سوى تطويرا وتعديلا لخط سابق كان يعرف بخط « هيكم بوثم » حاكم عدن فى نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ، وهو الخط الذى تضمنته الاتفاقيات الموقعة بين سلطنة المهرة وسلطنة مسقط وعمان فى عامى ١٩٥٤ و ١٩٦٠ . وكان طبيعيا ان يكون الهدف من رسم تلك الحدود وفرضها على الاطراف المحلية سواء اليمنية او العمانية هو حماية المصالح البريطانية فى المحميات الشرقية . ومع استقلال الجنوب فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، اعترفت سلطات الجبهة القومية التى تسلمت الحكم فى الجنوب فى اول بيان لها بحدودها الموروثة مع جيرانها وبالعمل على احترام هذه الحدود . الا ان التطورات السياسية التى لحقت بالمنطقة ادت الى محاولة تجاوز اتفاقية ١٩٦٥ ، ونشير هنا الى ثلاثة اسباب رئيسية .

١ ـ التطورات التى لحقت ببنية وطبيعة السلطة السياسية فى الشطر الجنوبى من اليمن ، وتحوله الى نظام يعتنق الفكر الماركسى الشمولى وارتباطه بالاتحاد السوفيتى السابق ، وسعيه الى مواجهة ما اعتبره انظمة عربية تقليدية تدور فى الفلك الاستعمارى البريطانى والامريكى .

٢ ـ اندلاع حركة المقاومة المسلحة فى اقليم « ظفار » العمانى المتاخم للاقاليم اليمنية الجنوبية ، وحصولها على دعم سياسى وعسكرى من النظام الحاكم فى الجنوب اليمنى سابقا .

٣ ـ قدرة النظام فى عمان بمساعدة خارجية ـ ايرانية على وجه التحديد بداية من مطلع السبعينات ـ فى انهاء كل اشكال المقاومة المسلحة فى اقليم « ظفار » .

ترتب على العمليات العسكرية العمانية نشوء واقع حدودى بين الجنوب اليمنى وعمان اتسم بعدم الاتفاق كلية مع خط الحدود المرسوم فى اتفاقية ١٩٦٥ . وقد ادى ذلك الى نشوء مايسمى بحدود الامر الواقع . وساهم مناخ التوتر انذاك بين البلدين فى تكريس هذا الوضع لفترة من الزمن .

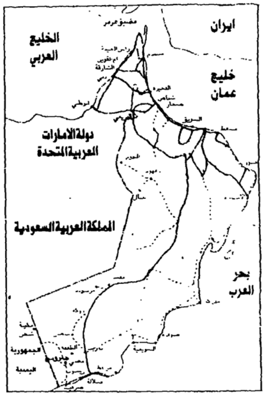
فى بداية الثمانينات بدت هناك مؤشرات لتحسين العلاقات بين البلدين على اثر التغير الذى لحق بالسلطة السياسية فى الشطر الجنوبى لليمن ، حيث دانت السلطة السياسية والحزبية لعلى ناصر الذى اخذ فى انتهاج سياسة قوامها الانفتاح على الدول العربية المجاورة . وكان من نتائج هذه السياسية ان تحسنت العلاقات العمانية مع اليمن الديمقراطى سابقا ، واخذ البلدان فى فتح ملف الحدود بغرض تسويته . وعقدت عدة جولات للمفاوضات بين عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ .

تميزت مفاوضات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ الاولى بتبادل الاراء حول كيفية رسم الحدود بين البلدين ، وظهر فيما امران : الاول منهما رغبة مشتركة فى اعادة النظر فى اتفاقية الحدود الموروثة عن سلطات الاحتلال البريطانى ، ومن هنا كان التشكيك فى اتفاقية ١٩٦٥ على وجه التحديد من قبل اليمن الجنوبى . اما الامر الثانى فهو التركيز على الادعاءات بالحقوق التاريخية كسند لكلا الطرفين فى ادعاء السيادة على اكبر مساحة ممكنة من الحدود المشتركة . وواقع الامر ان الحقائق التاريخية كانت مختلطة الى حد كبير ، خاصة وان الرجوع الى الماضى البعيد نسبيا ـ ٣٠٠ سنة او اكثر قليلا ـ كان يدفع الى ادعاء بالسيادة اليمنية على غالبية عمان وليس فقط منطقة الحدود المشتركة ، وبصفة خاصة منطقة « ظفار » . ونفس الامر ينطبق على الادعاء بالحقوق التاريخية العمانية ، والتى تستند الى وحدة الاصول العرقية لقبائل « الازد » الذين يكونون غالبية سكان عمان ، والذين ينحدرون الى اصول من منطقة مارب اليمنية فى وسط اليمن الموحد حاليا . وفى تلك المرحلة من التفاوض ، ونظرا الى الاستناد الى حيثيات تاريخية قديمة الى حد بعيد نسبيا ومختلطة فى نفس الوقت ، لم تسفر المفاوضات عن اية نتائج ملموسة فيما يتعلق بترسيم نهائى للحدود . ولكن ظلت سابقة التفاوض فى حد ذاتها كالية مقبولة لاحتواء اية نزاعات او ادعاءات على الحدود .

وقد تكرر الشىء نفسه فى عام ١٩٨٧ ، بعد ان تم احتواء نتائج الصراع على السلطة فى الجنوب اليمنى فى يناير ١٩٨٦ ، ولكنه تعثر نسبيا نظرا لاتفاق شطرى اليمن ـ بعد ان شرعا فى اقامة دولة وحدة اندماجية بينهما منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ ـ على تأجيل البت فى المسائل الحدودية الى مابعد اعلان وقيام دولة الوحدة اليمنية ، وحتى لايتم توقيع اتفاقات شطرية فى مسائل تخص اليمن كله .

بعد قيام الوحدة دخلت المفاوضات اليمنية العمانية حول الحدود مرحلة اتسمت بالجدية وبالاصرار على انهاء هذا الملف . وتمثلت الامور المحفزة على سرعة الانجاز فى اعتماد جملة من المبادىء العامة التى يتم من خلالها تجاوز منطوق اتفاقية ١٩٦٥ من جانب ، ومن تجاوز الادعاءات التاريخية القديمة من جانب اخر . وتمثلت هذه المبادىء فى التراضى والتوازن وعدم الافراط او التفريط فى الحقوق والسيادة الوطنية لكل منهما ، وعدم سعى اى من الطرفين لتحقيق مكاسب على حساب الطرف الاخر ، وان يكون خط الحدود مستقيما الى اقصى حد ، وان يتم تجاوز مبدأ الحقوق التاريخية ما امكن ذلك ، وان يراعى تسهيل الانتقالات بالنسبة للقبائل التى تعيش على جانبى الحدود . وقد ادى اصرار وجدية الجانبين الى التوصل الى اتفاقية حدودية مطبقة فيها كل تلك المبادىء . وكان مبدأ جعل خط الحدود مستقيما الى اقصى درجة ممكنة مثيرا لبعض المعوقات خاصة فى

خط الحدود العمانية - اليمنية المتفق عليه كما هو وارد في خريطة حديثة اصدرتها مصلحة المساحة العمانية



* المصدر : الحياة ٢٢/١٢/١٩٩٢

المنطقة المسماة بمثلث حبروت التي تتداخل فيها مصالح القبائل العمانية واليمنية على نحو كبير نظرا للتعرج الكبير في الخط الحدودي القديم للحدود . ومع اعتماد مبدأ الخط الحدودي المستقيم ينطلق الخط الحدودي من منطقة « خربة علي » على المحيط الهندي وبصورة مستقيمة حتى منطقة « حبروت » لتعرج قليلا ، ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة في اتجاه صحراء الربع الخالية الى النقطة التي تلتقي فيها الحدود بين كل من عمان واليمن والسعودية . وتقول المصادر اليمنية ان استقامة الخط الحدودي اعادت لليمن منطقة مساحتها تزيد قليلا عن ٤ كم مربع في حدود محافظة المهرة ، وهو على عكس بعض الانتقادات الحزبية اليمنية التي قالت بأن الاتفاق ادى الى تنازل اليمن عن حوالي ١٨كم مربع .

وهكذا بعد جولات عدة من المفاوضات تم التوصل الى اتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين ، تم التوقيع عليها في العاصمة اليمنية صنعاء في الاول من اكتوبر ١٩٩٢ . وللاتفاقية ملحقان اولهما ينظم حقوق الرعي المشتركة بين البلدين ، ويتيح باستمرار ممارسة التقاليد السائدة في المناطق الحدودية منذ مئات السنين ، والتي تسمح للقبائل والرعاة المقيمين فيها بالتنقل داخل الحدود وفقا لمواسم هطول الامطار . ويشمل الملحق الثاني تنظيم سلطات الحدود بين البلدين ، والتي تركت لها مهمة تحديد منافذ العبور البرية على امتداد الحدود وطولها ٣٠٠كم ، ومهمة تحديد اجراءات التأشيرة والجمارك والمساعدة على تحويل هذه المنطقة الى منطقة اقتصادية مشتركة ينمو فيها التبادل التجاري والاستثمار المشترك . ويسمح الملحق الثاني بالانتقال المباشر والميسر للافراد على الجانبين بسياراتهم عن طريق البر ، خاصة وان غالبية قاطني تلك المناطق الحدودية من عائلات وعشائر واحدة تعيش على الجانبين .

وفي هذا الصدد تبرز عدة دلالات هامة وهي :

١ - ان الاتفاق على ترسيم الحدود اليمنية العمانية على النحو السابق خرج بها من عباءة الحدود الموروثة من حقبة الاستعمار البريطاني لمنطقة الجنوب اليمني ، والتي كانت مقننة في اتفاقيات ١٩٥٤ ، و ١٩٦١ و ١٩٦٥ . كما خرج بها من حالة حدود الامر الواقع ، الى مرحلة الحدود المتفق عليها بالتراضي والتوازن والمصالح المشتركة . وهي بهذا الصدد تعد حدودا عربية صرفة ليس لاي جهة خارجية يد في تحديدها . وذلك على عكس الكثير من خطوط الحدود العربية العربية الاخرى .

٢ - ان البلدين لم يعتمدا في ترسيم الحدود بينهما على الاتفاقيات القديمة او المطالبات التاريخية ، وانما تجاوزا ذلك من خلال الاعتماد على جملة مبادىء هادية لهما من صنعهما وبرضائهما .

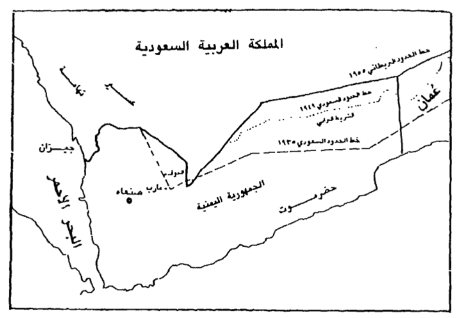
٣ - ان الاتفاق الجديد اسقط عمليا اية مطالبات متبادلة خاصة ما شاع في مطلع السبعينات من ادعاءات لليمن الجنوبي سابقا بحقوق تاريخية باقليم ظفار التابع لعمان .

٤ - ان الاتفاق يقدم نموذجا للتوصل الى ترسيم حدود يجعل منها معابر للتواصل الحضاري والانساني بين الشعوب الواقعة على جانبيها ، وهو ما يبدو من المبادىء والاسس التي تضمنها ملحقا الاتفاقية على النحو المشار اليه . وفي هذا الصدد يشار الى ان مجلس النواب اليمني في جلسة اقراره على الاتفاقية في ١٢/ ١٠/ ٩٢ اوصى الحكومة بأن تعمل جاهدة على التوصل مع الحكومة العمانية لتحقيق انشاء طريق يربط بين البلدين لتسهيل انتقال وتبادل السلع والمنتجات ذات المنشأ اليمني والعماني ، وان يتم التوصل بسرعة الى الاجراءات التنفيذية لتسهيل انتقال المواطنين وضمان تواصلهم . وتضمنت توصيات مجلس النواب ايضا دعوة الى رؤوس الاموال العمانية الى اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وانشاء خطوط مواصلات برية وبحرية وجوية بين البلدين وتبادل الخبرات الفنية والتعليمية .



المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : يناير ١٩٩٢



المصدر شؤون الشرق الأوسط - العدد ١٢ - سبتمبر / اكتوبر ١٩٩٢

٥ - ان الاتفاق ابرز اهمية الحوار والتفاوض كآلية هامة للتوصل الى ترسيم الحدود بصورة واضحة ودون لبس كمقدمة لاضفاء طابع الاستمرارية والاستقرار على مايتم التوصل اليه من اتفاقيات تفصيلية .

ا - ثانيا - الحدود اليمنية السعودية .

١ - اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤ .

بالرغم من ان اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤ الموقعة بين الملك عبد العزيز بن سعود والامام يحيى امام المملكة المتوكلية اليمنية تمثل حجر الزاوية في مسألة ترسيم الجزء الاكبر من الحدود اليمنية السعودية ، فان الملابسات الخاصة بتوقيع تلك الاتفاقية ، فضلا عن عدم وضوح عملية تجديدها في عام ١٩٧٤ ، وكثرة التفسيرات الرسمية وغير الرسمية حول قانونية المعاهدة ذاتها فيما يتعلق بالحدود ، اضافة الى بعض أطروحات حول الحقوق التاريخية ، تجعل من مسألة الحدود بين البلدين قضية شائكة الى حد بعيد ، وكغيرها من قضايا الحدود العربية / العربية تلعب الاعتبارات السياسية دورا في احتواء او اثارة القضية على نحو معين في لحظة تاريخية معينة . ونظرا لما احتوته اتفاقية الطائف من مبادىء ومعان ليس فقط ازاء ترسيم الحدود ، ولكن ازاء تنظيم العلاقات اليمنية السعودية ، فانه يحسن بنا الاشارة الى الظرف التاريخي الذي وقعت فيه .

وقعت اتفاقية الطائف في اعقاب المواجهة العسكرية - التي جرت وقائعها عام ١٩٣٤ في اجزاء من امارة الادراسة في غرب وجنوب منطقة عسير الطبيعية - بين قوات الامام يحيى والملك عبد العزيز بن سعود . وكان جزء من دوافع تلك المواجهة تابعا من ادعاءات بالسيادة من قبل الامام يحيى على تلك الامارة باعتبارها تابعة للمخلاف السليماني التابع تاريخيا لحكام صنعاء ، في الوقت الذي كان فيه اميرها الحسن بن الادريسي قد وقع اتفاقية حماية مع الملك السعودي عام ١٩٢٦ ، والتي عرفت باسم اتفاقية مكة ، وتضمنت تعهدا من الملك عبد العزيز بدفع كل ماسمى بتعد خارجي او داخلي يقع على اراضي عسير الواقعة تحت سيطرة الادراسة . وفي اتفاقية ١٩٣٠ الموقعة بين نفس الطرفين تنازل الادراسة عن ادارة شئون الامارة للملك عبد العزيز . الا أن تطور الامور دفع الادارسة الى محاولة التراجع عن هاتين الاتفاقيتين واللجوء الى الامام يحيى طلبا المساعدة ، مما سبب بعض التوتر في تلك المنطقة . وازاء ذلك و بعد حوالى عام من اعلان قيام المملكة العربية السعودية ، اعلن الملك عبد العزيز رسميا ضم امارة عسير بشقيها الشرقي الذي كان يحكمه آل عائض بتفويض مباشر من الملك عبدالعزيز ، والجنوبي الغربي الذي كانت ولايته جزئيا راجعة الى آل الأدراسة . وقد اثار هذا الضم حفيظة اليمنيين الذين رأوا فيه تعديا على ارض تدين بالولاء للامام يحيى ، وتعد جزءا اساسيا من ارض اليمن الطبيعية الكبرى .

وفي محاولة لترسيخ مختلف جوانب قرار الضم السعودي لتلك الامارة ، جاءت المطالبة بترسيم الحدود



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٢

بين المملكتين لتحفز المواجهة العسكرية .. وفي تلك المواجهة ونظرا لفارق العتاد والخبرة العسكرية والحصول على معونات فنية من بريطانيا انتصرت القوات السعودية ودخلت الى بعض اراضي يمنية ومن اشهرها نجران . وازاء ذلك الموقف وخوفا من سيطرة القوات السعودية على مزيد من الاراضي اليمنية ، قبل الامام يحيى وقف القتال والدخول في مفاوضات مع الجانب السعودي .

نتج عن تلك المفاوضات توقيع اتفاقية الطائف (انظر الملحق) ، والتي تضمنت ثلاثا وعشرين مادة تناولت الى جانب ترسيم الحدود في جزء من الحدود المشتركة بين البلدين ، انهاء حالة الحرب بينهما وتنظيم العلاقات بينهما في كافة المناحي . وفيما يتعلق بالحدود فقد تضمنت المادة الرابعة من الاتفاقية تحديدها على نحو مفصل بين نقطة ميدي والموسم على البحر الاحمر وحتى اطراف الحدود بين « من عدا يام من همدان بن زيد وائل وغيره وبين يام » . وتبعا لهذه المادة فكل ماهو يسار هذا الخط فهو من المملكة السعودية وكل ما على يمينه فهو من المملكة اليمنية . وتضمنت المادة الثانية اعترافا متبادلا باستقلال كل طرف على نحو واضح دون لبس ، وان يسقط كل منهما اى حق يدعيه في قسم او اقسام من بلاد الاخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة . وفي المادة الخامسة تعهد الطرفان بعدم ايجاد اى بناء محصن في مسافة خمسة كيلو مترات من كل جانب من جانبي الحدود . تضمنت المادة الثامنة التزام الطرفين بالامتناع عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما سواء كان سببها ومنشؤها هذه المعاهدة او تفسير بعض موادها . وفي حالة عدم التوفيق يلجأ الطرفان الى التحكيم الموضحة شروطه في ملحق المعاهدة (انظر الملحق) .

وفي المادة ٢٢ تحددت مدة الاتفاقية بعشرين عاما قمرية تامة قابلة للتجديد او للتعديل خلال الستة اشهر الاولى التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها ، فاذا لم تجدد او تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول الى مابعد ستة اشهر من اعلان احد الفريقين المتعاقدين الفريق الاخر رغبته في التعديل .

وبعد التوقيع على الاتفاقية تم تشكيل لجنة خاصة لتعيين مواقع الحدود ووضع علاماتها ، وقد انتهى عمل اللجنة في خلال عام ١٩٣٥ ، وبلغ عدد الاعمدة التي تم تثبيتها ٢٤٠ عمودا على طول الخط الممتد من شمال ميدي على البحر الاحمر الى حافة الربع الخالي .

وفي واقع الحال ان احدا من الطرفين لم يثر مسالة تجديد الاتفاقية او تعديلها جزئيا او كليا بصفة رسمية في عامي ١٩٥٤ و ١٩٧٤ . بل ان بيانا مشتركا (انظر الملحق) صدر في اعقاب زيارة رئيس الوزراء اليمني القاضي عبد الله احمد الحجري للملكة السعودية جاء فيه « اتفاق الجانبين التام مجددا على اعتبار الحدود بين بلديهما حدودا فاصلة بصفة نهائية ودائمة ، وذلك كما نصت عليه المادتان الثانية والرابعة من معاهدة الطائف » .

وتقوم وجهة نظر المملكة السعودية على اعتبار ان هذا البيان تضمن اعترافا نهائيا بديمومة الحدود كما هي مبينة في اتفاقية الطائف لعام ١٩٣٤ ، في حين ان وجهة نظر يمنية ترى ان البيان في حد ذاته لايصل الى مرتبة الاعتراف بديمومة الحدود ، فهو مجرد بيان صحفي ، وليس اعلانا او بيانا يمنيا بالتصديق على تلك الحدود بصفة ابدية . وتضيف وجهة النظر تلك ان البيان نفسه لايلغي حق الطرف اليمني في المطالبة بتعديل الاتفاقية وما حوته من احكام خاصة بالحدود او باى شيء اخر . خاصة في فترة التجديد كل ٢٠ عاما .

ويمكن القول ان وجهتي نظر البلدين حول الحدود بينهما تتضمن في داخلها بعضا من مفاهيم الحقوق التاريخية . فمن وجهة نظر السعودية ان امارة الادارسة بشقيها الشرقي والغربي / الجنوبي كانت تدين بالولاء لامراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الاولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (١٧٤٥ ـ ١٨١٨) ، وان ماحدث بعد ذلك سواء لجهة توقيع الاتفاقيات مع ال عائض ـ حكام الجهة الشرقية ـ او الادراسة ـ حكام الجهة الغربية و الجنوبية ـ او اعلان الضم الرسمي لامارة عسير كجزء من المملكة كان امرا طبيعيا وينسجم مع الحقائق التاريخية ذاتها . اما الاتفاقية ـ او بالاحرى المعاهدة ـ من وجهة النظر السعودية فهي ملزمة للطرفين ، وانها شاملة تنظيم مسائل عدة في العلاقات بين البلدين ، وانها كانت مدخلا لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

والقول بالمطالب التاريخية يدفع الى تصور خط الحدود على نحو مختلف جذرياً عن ذلك الخط الذي رسمته سلطات الاحتلال البريطاني لعام ١٩٥٥ بين المحميات والامارات والبلدان الخليجية في شبه الجزيرة ، وتضمن خطاً للحدود بين كل من السعودية واليمن وعمان على النحو الظاهر في الخريطة المرفقة . وفي كلا الخطين القائمين على دعاوى تاريخية قديمة ـ ليس هناك مايثبتها في صورة وثائق او اتفاقيات معترف بها ـ سواء لعام ١٩٣٥ او ١٩٤٩ . فهما يضمان اجزاء من الداخل اليمني ولاسيما الجوف ومأرب . وهما من المناطق التي ثبت فيهما توافر احتياطي كبير من النفط ، وتعمل فيهما شركات اجنبية من اجل استخراج وتسويق هذا النفط ، وبالطبع فان اليمن ترفض مثل هذه التصورات رفضاً قاطعاً .

اما البعد الخاص بالحقوق التاريخية من وجهة النظر

اليمنية فترى ان عسير من الناحية الطبيعية هى جزء من ارض اليمن المعرفة فى كتابات الجغرافيين الذين تواردوا على المنطقة فى ازمان سابقة مختلفة مثل الحسن بن يعقوب الهمدانى فى كتابة « صفة بلاد العرب » ، وابن المجاور فى كتابة « مروج الذهب » ، و البكرى وياقوت الحموى وغيرهم من الجغرافيين العرب . والى جانب السند الجغرافى الطبيعى ترى وجهة نظر يمنية ان الادارسة قد اغتصبوا الحكم فى الامارة ، وان الذين قبلهم من الذين حكموا الجزء الاكبر من امارة عسير كانوا على صلة بحكام اليمن ، وكانوا يأخذون منهم الوعد والامان وفى بعض الاحيان كانوا يحكمون تلك المناطق باسم حكام صنعاء انفسهم . وبصفة عامة يعتقد اليمنيون ان الجزء الاكبر من عسير ـ المتضمن نجر ان ومرتفعات عسير ـ هى جزء من المخلاف السليمانى التابع تاريخيا لحكام صنعاء وان نجران على وجه التحديد ارض يمنية لاشبهة فى ذلك . ومن ثم فان ماورد فى اتفاقية الطائف هو تنازل من الامام يحيى عن اراضى يمنية خالصة ، او على اقل تقدير انها ارض يمنية اعطيت رعايتها للجانب السعودى لمدة من الزمن المقدر بعشرين عاما قابلة للتجديد . وفى سياق نفس الرؤية اليمنية فان هناك من يرى مأخذا على الاتفاقية الموقعة الموقعة عام ١٩٣٤ منها انها كانت نتاج حرب ، وانها عبرت فى احسن الاحوال عن ارادة الملكين الحاكمين .

إن اتفاقية الطائف كغيرها من الاتفاقيات الموقعة بين الدول صارت لها حجيتها القانونية قبل اية اسانيد اخرى ، ومن هذه الزاوية يبدو صعبا الغوص مرة اخرى فى جدل تاريخى حول احقية اى طرف بأى جزء مما تناولته الاتفاقية على نحو مفصل ومحدد . ولذلك يبدو الامر المرجح قانونا ان مسالة الحدود اليمنية السعودية ذات شقين ، الاول منهما وهو ماتناولته الاتفاقية بالفعل ، والثانى وهو مالم تتناولة الاتفاقية ويمثل الخط الممتد فيما بين اخر نقطة تضمنتها اتفاقية الطائف (انظر ماورد فى الملحق حول تقرير الحدود بين المملكة السعودية والمملكة اليمانية) والنقطة التى تلتقى فيها حدود اليمن وكل من عمان والسعودية . وفى هذا الاطار فان معالجة المشكلات المختلفة سواء لجهة الجزء المحدد بالفعل فى الاتفاقية او الجزء الذى لم يتحدد بعد لايعنى قط تجاوزا لمنطوق الاتفاقية .

ب ـ ترسيم الحدود بعد الوحدة اليمنية .

بعيد قيام دول الوحدة اليمنية برز اهتمام اولى بانهاء ملف الحدود اليمنية السعودية ، وهو مانص عليه برنامج الاصلاح السياسى والاقتصادى والادارى الذى قدمته حكومة حيدر ابو بكر العطاس . الا أن اندلاع ازمة الخليج الثانية وماصحبها من توتر شديد فى العلاقات بين البلدين جعل من العسير فتح هذا الملف او الخوض فى تفصيلاته . وحين هدات نسبيا الازمة ، و امكن احتواء بعض تداعياته ظهرت فرصة لاعادة التفاوض حول هذا الامر ، ودعم من ذلك الاحتمالات الكبيرة لوجود النفط فى منطقة الحدود التى لم ترسم بعد بين البلدين ، وما قد يثيره هذا الامر من مشكلات سياسية وغير سياسية . اضف الى ذلك ان الولايات المتحدة وعبر مذكرة رسمية ارسلتها الى دول المنطقة فى ابريل ١٩٩٢ ، عبرت عن اهتمامها بتسوية مشكلات الحدود بصورة سلمية وعبر آليات التفاوض او التحكيم او الوساطة او اللجوء الى محكمة العدل الدولية .

وفى ذكرى مرور عامين على قيام الوحدة اليمنية ، ألمح الرئيس على عبد الله صالح الى رغبة بلاده بالتوصل على تسوية نهائية لمسألة الحدود مع السعودية . وقد ردت السعودية ببيان رسمى على تلك التصريحات فى ٣٠ مايو ٩٢ جاء فيه « ان السعودية عمدت بمبادرات منها الى التفاوض مع الجانب اليمنى لتخطيط الجزء المتبقى من الحدود وفقا لمعاهدة الطائف ، وان الجانب اليمنى لم يكن لديه الرغبة الجادة فى التوصل الى اتفاق ، وان طلب المملكة مجرد اعادة بناء ما اندثر من معالم لترسيم الحدود المتفق عليها طبقا لمعاهدة الطائف لم يلق اى تجاوب من الطرف الاخر ، وانه من اجل ان يظهر الجانب اليمنى شيئا من الجدية وحسن النيات لابد من البدء فورا فى اعادة بناء ما اندثر من تلك المعالم والبدء بتخطيط الجزء المتبقى من الحدود . وبالرغم مما تضمنه البيان السعودية من تحميل الجانب اليمنى مسئولية تعطيل الوصول الى اتفاق ، وكذلك الاصرار على تخطيط ما تبقى من الحدود فيما يخالف جذريا وجهة نظر اليمن التقليدية ، فقد رحب اليمن فى بيان رسمى اذيع فى ٣١ مايو بالبيان السعودى وماتضمنه من دعوة لبدء فى معالجة قضية الحدود .

وقد مهد ذلك لاول اجتماع بين البلدين بعد اندلاع ازمة الخليج فى جنيف ٢٠ يوليه ٩٢ بين وزير المعارف السعودى ووزير الدول للشئون الخارجية اليمنى حيث اتفقا على عقد اجتماعات للخبراء لبحث الموضوع تفصيليا . وحتى مطلع ديسمبر ٩٢ عقدت ثلاث جولات للخبراء ، اثنتان منها فى السعودية بالرياض وجدة والثالثة فى العاصمة اليمنية صنعاء . وقبل عقد الجولة الاولى فى ٢٨ سبتمبر ، ارسلت السعودية فى ٩/١٠ مذكرة الى الطرف اليمنى اوضحت فيها وجهة نظرها فيما يتعلق بمهمة لجنة الخبراء ، وتحددت كما يلى :

١ ـ تشكيل لجنة لتجديد العلامات المقامة على خط الحدود وفقا لتقارير الحدود المعدة بموجب معاهدة الطائف بالاتفاق مع شركة عالمية لتنفيذ ذلك .

٢ ـ ترسيم مابقى من الحدود ابتداء من جبل الثار وفقا لمعاهدة الطائف ، و ذلك بأن يقدم كل طرف فى وقت واحد

تصوره لخط الحدود الذى تتناوله معاهدة الطائف .

٣ ـ تعيين الحدود وترسيمها فى المنطقة التى لاتتناولها معاهدة الطائف حتى حدود سلطنة عمان ذلك بأن يقدم كل جانب تصوره لخط الحدود فى هذه المنطقة .

٤ ـ تعيين الحدود البحرية .

وفى الجولة الاولى للخبراء لم يقدم الجانب اليمنى ردا محددا على المذكرة السعودية ، فى حين قدم مذكرة تضمنت نصوصا قانونية حول ما اسماه حفظ حق البلدين ومصالحهما اثناء عملية التفاوض ، نظرا لانها ستاخذ وقتا طويلا . وطالب الجانب اليمنى بتوقيع اتفاقية تضمن تلك الحقوق تحت مسمى « اتفاق لا ضرر ولا ضرار » ، الا ان الجانب السعودى راى ان المصالح القانونية للطرفين محفوظة بالفعل وفق الاعراف الدولية فى مثل هذه المفاوضات ، وانه لاحاجة لتوقيع مثل هذا الاتفاق الذى يفتقد الى المبررات الشرعية والقانونية تجاه دفع سير المفاوضات . وقد انصب اهتمام الجانب اليمنى فى الاجتماعين الثانى والثالث على المطالبة بالاتفاق على اليه للتفاوض وحفظ الحقوق القانونية ، فى حين انصب اهتمام الجانب السعودى على التاكيد على وجهة نظره المصاغة فى مذكرة ١٠ سبتمبر .

وبصفة عامة وبناء على خبرة اجتماعات لجان الخبراء ، يمكن الاستنتاج بان المفاوضات اليمنية السعودية سوف تاخذ وقتا طويلا ، وان الطرفين لم يناقشا بعد المسائل الجوهرية . ومع ذلك فمن المهم التاكد على ثلاث دلالات هامة وهى :

الاولى وهى ان مجرد اعتماد اسلوب التفاوض المباشر يثبت رغبة الطرفين فى التوصل الى تسوية نهائية للحدود بينهما بكل ماتعنيه من ترسيم للخطوط و تنظيم الانتقال على جانبيها وغير ذلك من المسائل المرتبطة بها .

الثانية ان المحدد السياسى ـ ونقصد به المستوى الواقعى للعلاقات بين البلدين والمتسم بقدر من البرود نظرا لعدم التخلص بعد من كل اثار المواقف المتبادلة اثناء ازمة الخليج الثانية ـ يؤثر على بطء الانجاز و عدم الاتفاق على المسائل الجوهرية رغم تواصل اجتماعات الخبراء .

الثالثة ان الطرف اليمنى فى تلك الاجتماعات لم يطلب رسميا الغاء اتفاق الطائف ، وانما طلب ضرورة معالجة المشاكل التى اثيرت ومازالت تثار فى العلاقات بين البلدين منذ ٥٨ عاما وحتى الان ، وكذلك المشكلات التى لم تتضمنها الاتفاقية . وفى هذا يتضح بعض الانسجام فى مواقف الطرفين .

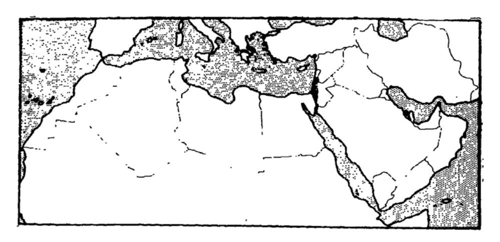


المصدر : السياسة الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : يناير ١٩٩٣

(١١) النزاع بين قطر والبحرين



محمد أبوالفضل

لاينفصل نزاع الحدود بين قطر والبحرين عن بقية نزاعات الحدود فى المنطقة العربية ، من زاوية طرح نفس المزاعم والمبررات التى تثبت حق كل طرف ، والتى يستند فيها بالاساس الى مايسميه بالحقوق التاريخية ، ويتركز هذا النزاع فى ثلاث جزر رئيسية غنية بالبترول والمياه العذبة والموقع الهام ، هى ، فشت الديبل وحوار وجرادة ، بالاضافة إلى منطقة الزبارة .

وكاد هذا النزاع أن يتسبب فى مواجهة عسكرية كبيرة بين البلدين ، كما ادت تطوراته ، وصعوبة التوصل إلى تسوية حقيقية إلى عرضه امام محكمة العدل الدولية ، وهو يعد اول خلاف حدودى فى منطقة الخليج ، يعرض امام هذه المحكمة ، حيث اعتادت هذه الدول حل خلافاتها بنوع من الدبلوماسية التى تحاط غالبا بالكتمان ، منطلقة فى ذلك من علاقاتها التاريخية وروابطها القبلية ، التى تتوافق مع قدرات وتوازنات كل دولة .

تتلخص وجهة النظر القطرية فى :

١ ـ ضرورة فرض سيادتها على مجموعة الجزر الثلاث فشت الديبل وحوار وجرادة التابعة للبحرين الآن .

٢ ـ ان خط التقسيم بين البلدين يجب أن يسير فى الوسط بين أراضيها والبحرين ، حتى نقطة التقاطع مع خط عرض جزر حوار .

٣ ـ تطالب ان يكون موضوع التحكيم امام محكمة العدل الدولية حول الجزر المتنازع عليها فقط اما البحرين فيمكن عرض وجهة نظرها فيما يلى :

١ ـ رفض كل مطالب قطر بالنسبة للجزر وموقعها الجغرافى القريب منها ، على اعتبار أن ثمة جزر قريبة من بلد وتخضع لسيادة بلد آخر ، منها جزر قريبة من تركيا وتتبع اليونان .

٢ ـ المطالبة بتبعية منطقة « الزبارة » القطرية لها .

٣ ـ أن بريطانيا قننت الامر الواقع بالنسبة للحدود ، وهو ماتم اعتماده فى كل دول الخليج ، مما يعنى ملكيتها الفعلية لمجموعة الجزر الثلاث .

٤ ـ ضرورة أن ينصب عرض الموضوع امام محكمة العدل ، على الخط المائى بين البلدين والحدود البحرية ، مع الأخذ فى الاعتبار الوجود التاريخى للبحرين فى منطقة الزبارة .

بهذه الحجج التى يطرحها كل طرف ، نرى من الصعوبة بمكان تناول هذا الموضوع بدون توضيح جذوره وعوامل تطوره .

الجذور والتطورات :

تعود جذور هذا النزاع إلى ماقبل الاستقلال ، عندما كانت قطر جزءا من البحرين ، ثم انفصلت عنها فى [illegible]



المصدر : السياسة الدولية

يناير ١٩٩٣

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مستقلة عام ١٨٦٨ ، مما ادى إلى خلافات حول الحدود بينهما ؟ اهمها الخلاف حول الزبارة ، الذى يرجع إلى عام ١٨٩٥ عندما انسحب رجال من قبيلة آل بن على بزعامة سلطان بن سلامة ، من البحرين إلى قطر ، وحولوا ولاءهم من آل خليفة إلى آل ثانى الذى منحهم قرية الزبارة وساند الاتراك هذا التصرف وتدخلت انجلترا لتهدئة الموقف ، والحيلولة دون مهاجمة تلك القبيلة للبحرين ، فى نفس الوقت الذى رفضت فيه البحرين هذا التصرف الذى يمس سيادتها ، فتوترت العلاقات وتدخلت انجلترا ـ ذات السيادة فى المنطقة ـ مرة اخرى للحيلولة دون نشوب صراع يمكن ان يهدد مصالحها ، الا انها اظهرت تعاطفا مع قطر ، ورات ان حاكم البحرين منذ ١٨٧٣ ليست له حقوق واضحة اوهامة فى قطر ، ولذا يجب منعه كلما امكن من اثارة تعقيدات فى المسألة من هذا المنطلق وحرصا منها على ذلك ، نصحت حكام البحرين بالتخلى عن دعوى المطالبة بالزبارة ، لكنهم لم يستجيبوا لنصحها ، ثم ادخلت فى الاتفاقية الانجليزية التركية لعام ١٩١٣ نصا يقضى : بأنها لن تسمح بأن يتدخل شيخ البحرين فى الشئون الداخلية لقطر او يسعى إلى ضمها إليه وكمحاولة من جانبها ـ انجلترا ـ لارضاء البحرين ، قضت بتبعية جزيرة حوارلها ، التى تدعى قطر ملكيتها وضرورة سيادتها عليها ، ففى الخامس من ابريل ١٩٢٨ طلبت شركة بتروليوم كونسيشن من شيخ البحرين ، معرفة ما اذا كانت حوار وفشت الديبل تخص البحرين ام لا . كما قام المقيم البريطانى بكتابة رسالة الى شيخ قطر يبلغه فيها ضرورة النظر إلى مسألة ملكية حوار وفشت الديبل ، بموجب الحجج المتوافرة حاليا ، على أن يتم الرد على الحكومة البريطانية ، ثم عقب بقوله من وجهة النظر السياسية ، فانه من الملائم تماما أن تعطى جزر حوار للبحرين حيث ان هذا سيعادل ويوازى القرار السابق باعطاء الزبارة الى قطر .

ومع بدايات عام ١٩٤٧ شكت قبيلة آل النعيم ـ التى حولت ولاءها للبحرين بعد انفصال قطر عنها ـ إلى حاكم البحرين محاولة شيخ قطر اقامة مركز جمارك فى الزبارة ، الذى اعتبر ذلك بمثابة تدخل سافر فى شئون شعبه ورتبت بريطانيا عقد مفاوضات بين البحرين وقطر ، ولعدم نجاح هذه المفاوضات ، بعث المعتمد البريطانى فى البحرين فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ برسالة الى كل من حاكم قطر والبحرين جاء فيها :

أ ـ تحديد الخط الفاصل بين قطر والبحرين على أنه سيمر من عند جزء حوار باعتبارها تابعة للبحرين .

ب ـ تحديد منطقة جزر حوار التابعة للبحرين فى رأى الحكومة البريطانية ؛

ج ـ تقرير تبعية فشت الديبل وجرادة للبحرين ، مع بيان انهما ليستا جزيرتين بل هما ضحضاحان ليست لهما مياه اقليمية .

فيما بعد استمر الوضع بين مد وجذر حتى حصول البلدين على الاستقلال . حيث بدات مرحلة جديدة تسودها الروح الودية ، لايجاد وسيلة لحل الخلاف بشأن هذه الجزر ، الذى اصبح سمة عامة فى المنطقة ومن مخلفات الميراث الاستعمارى . فعرضت قطر على البحرين بأن تتكفل بانشاء جزيرة فى المياه الاقليمية البحرينية ، مقابل جزيرة حوار الموجودة فى مياه قطر الاقليمية ، كما عرضت أن تبرم معها اتفاقية تعاون اقتصادى فى مجال التنقيب عن البترول ، داخل المناطق المختلف عليها ، مع احتفاظ كل من البلدين بموقفه بالنسبة لحق السيادة ، إلى حين الاتفاق على تسوية ترضى الطرفين ، مبنية على أسس القانون الدولى . كما تقدمت قطر ايضا للبحرين بمشروع انشاء جسر يصل بينهما ، رغبة فى فض الخلاف بالطرق الودية .

مع ذلك تمسكت البحرين بالقرار البريطانى وحق سيادتها على الجزر محل النزاع ، الا أن محاولات حثيثة بذلت من الجانبين ، توصل على اثرها الطرفان فى عام ١٩٧٨ ، إلى اتفاق بعدم القيام بأى تصرف ، يؤدى إلى تعزيز مركز الطرف الآخر فى الجزر ، أو يؤدى الى تغيير اوضاعها الراهنة ، حتى يتم الاتفاق على تسوية بين الطرفين ، وفقا لاحكام القانون الدولى . ومالبث النزاع ان تجدد مرة أخرى فى مارس ١٩٨٢ ، بعد قيام رئيس وزراء البحرين بتدشين سفينة حربية بحرينية ، سميت حوار ، ثم اجراء مناورات عسكرية فى منطقة فشت الديبل . فاعتبرت قطر هذه التصرفات بمثابة عمل استفزازى ، وانتهاكا لكل جهود الوساطة ، واحتجت رسميا على ذلك ، ثم قرر المجلس الوزارى لمجلس التعاون الخليجى بحث الخلاف وتهدئة الأوضاع ، بعد وساطة من السعودية إلى ان أعلنت البحرين رسميا فى اكتوبر ١٩٨٤ عزمها على اجراء دراسات مع خبراء عالميين ، بشأن تنفيذ مشروع ضخم يهدف الى ردم جزء من منطقة فشت الديبل ، التى يدخل معظمها فى نطاق الجرف القارى لقطر ، بقصد انشاء مدينة عليها ، ومد جسر يربط بين البلدين ، يغطى حوالى ثلاثة ارباع المساحة البحرية التى تفصل بين البلدين .

وازدادت الامور سوءا ، عندما أصدرت البحرين قرارا فى ديسمبر ١٩٨٥ ، يقضى باقامة منطقة للتدريب العسكرى ، محظورة بصفة دائمة فى المجال الجوى شمال غرب قطر . تشمل جزر حوار ، وجزءا كبيرا من الجرف القارى القطرى ، بل وتمتد داخل مياهها الاقليمية فى بعض الاماكن ، وازاء هذه المواقف المتكررة من جانب البحرين ، احتجت قطر رسميا بمذكرة شديدة اللهجة ، وطالبت البحرين بسحب قرارها الأخير . فى نفس الوقت الذى ابلغت فيه قطر احتجاجها إلى المنظمة الدولية للطيران المدنى ، التى طالبت البحرين بعدم خرق المجال الجوى فوق الاراضى والمياه الاقليمية لدول أخرى ذات سيادة .

وكانت اخطر مراحل تفجر النزاع بين البلدين ، والتى كادت أن تعصف بكل جهود الوساطة وتؤدى إلى مواجهة عسكرية فى ٢٦ ابريل ١٩٨٦ ، عندما هاجمت اربع طائرات هليوكبتر تابعة لسلاح الجو القطرى جزيرة فشت الديبل ، حيث كان يجرى انشاء مقر تابع لقوات الدفاع البحرينية ، مما اسفر عن سقوط بعض الجرحى من بين الفنيين وعمال الشركة الهولندية المكلفة بهذه الانشاءات ، كما اسرت القوات القطرية ٣٠ فردا منهم . وتبع ذلك حشد لقوات البلدين على الحدود ، وقطع الاتصالات بين الدوحة والمنامة ، وقامت قطر بابرار عدة مدرعات فى جزيرة فشت الديبل ، ورفعت العلم القطرى عليها ، ونشطت زوارقها البحرية فى القيام باعمال دورية فى المنطقة ، عززتها بقطع من المدفعية والصواريخ . كما قامت بتدعيم الجزيرتين الأخرتين المتنازع عليهما ـ حوار وجرادة ـ واعلنت قطر أن الجزيرة منطقة محظورة بعد ساعة من قيام قواتها بالاغارة عليها ، ومن جانبها قامت البحرين بحشد بعض قواتها فى جزيرة حوار . وعبرت فى بيان عن اسفها لقيام قوة عسكرية قطرية بعمل عسكرى ضد اراضيها ، واحتجاز عمال مدنيين عزل ، واعتبرت هذا العمل خارجا عن مبادىء حسن الجوار ، مؤكدة استعدادها للاستجابة التامة لمساعى الوساطة . وانتهت هذه الازمة بالعودة مرة أخرى الى ماكانت عليه الاوضاع قبل نشوبها .

جهود الوساطة :

شكلت ازمة الحدود بين قطر والبحرين تحديا كبيرا امام مجلس التعاون الخليجى ، خاصة وانها اثيرت بقوة فى بداية تكوين المجلس فى بداية عقد الثمانينات وحاول المجلس تسوية هذا النزاع ، إلا ان جهوده كمجلس جماعى لم تحقق نجاحات ، قد يكون ذلك لحساسية قضايا الحدود فى المنطقة ، وصعوبة معالجتها بشكل جماعى وكان أن قامت السعودية بدور للوساطة بين طرفى النزاع كما وجه رؤساء الدول الاعضاء فى المجلس رسائل الى اميرى الدولتين ، واتصل رؤساء دول عربية اخرى غير خليجية ، لتهدئة الموقف على الجانبين .

لكن الملاحظ أن السعودية لعبت دورا هاما فى مساعى الوساطة ، نظرا لما تحظى به من قبول كبير من جانب دول المجلس وحاولت الدبلوماسية السعودية احتواء الازمة خلال كل فترات تصاعدها ، الا ان هذه الجهود واجهت معوقات عدة ، ولم تؤد الى انهاء النزاع .

عند اندلاع أزمة الحدود بين قطر والبحرين فى عام ١٩٨٢ والخاص بجزء حوار ، عبر مجلس التعاون الخليجى عن أسفه ، وابدى قلقه من شأن تأثير هذا الحادث على المنطقة ، وأصدر المجلس الوزارى لدوله فى دورته الثالثة التى عقدت بالرياض فى مارس من نفس العام ، بيانا اتخذ فيه القرارات التالية :

أولا ـ طلب المجلس الوزارى من السعودية بذل المساعى الحميدة فورا لانهاء الخلاف بين البلدين .

ثانيا ـ يسجل فى الأمانة العامة للمجلس الاتفاق الذى تم بين قطر والبحرين فيما يتعلق بالتزام الطرفين بتجميد الوضع ، وعدم اتخاذ مايسبب تصعيد الخلاف .

ثالثا ـ وقف الحملات الاعلامية المتبادلة بين البلدين وعدم اللجوء الى الاثارة .

رابعا ـ تأكيد استمرار العلاقات الأخوية بين البلدين ، وعودة الأوضاع الى ماكانت عليه سابقا .

وكان من نتائج هذا الاجتماع أن قامت السعودية بدور نشط للوساطة ، وتوصلت بالفعل الى مجموعة من المبادىء لمعالجة الأزمة الحدودية ، والتى قبلها الطرفان ، وتضمنت مايلى :

أ ـ يتعهد الطرفان بعدم القيام بأى تصرف من شأنه ان يعزز مركزه القانونى ، أو يضعف المركز القانونى للطرف الآخر ، أو يغير الوضع الراهن لمواضيع الخلاف .

ب ـ يتعهد الطرفان بالامتناع عن ممارسة اى نشاط اعلامى ضد الطرف الآخر ، سواء تعلق ذلك بالخلاف أوغيره لحين التوصل الى حل نهائى .

ج ـ يتعهد الطرفان بالامتناع عن القيام بأى تصرف يعوق سير المفاوضات ، أو يعكر الجو الاخوى اللازم لتحقيق أهدافها .

د ـ يتعهد الطرفان بالامتناع عن عرض الخلاف على اية منظمة دولية .

وعقب التوتر الذى ساد العلاقات بين قطر والبحرين بعد حادث ابريل ١٩٨٦ حاول مجلس التعاون الخليجى احتواءه ومنع تفاقمه ، وقامت السعودية بدور نشط لوضع تسوية ملائمة وتهدئة الأوضاع . واستطاعت ان تجمع بين وزيرى خارجية قطر والبحرين فى الرياض ، للتفاوض بشأن الازمة الحدودية الأخيرة ، وتقدمت السعودية فى مايو من نفس العام بخطة عمل تمثلت فى الآتى :ـ

١ ـ اعادة الوضع الى ماكان عليه قبل ٢٦ ابريل ١٩٨٦ .

٢ ـ التعهد بعدم العودة لاستخدام القوة العسكرية ، مادامت المساعى مبذولة للتوصل الى حل يرضى الجميع .

٣ ـ تشكيل هيئة للاشراف والرقابة العسكرية لاعادة الأوضاع الى ماكانت عليه .

٤ ـ يتم النظر فى كافة الخلافات الحدودية بين الطرفين ، فى اطار قانونى وتاريخى ، يقدم من خلاله البلدان مايملكانه من وثائق واثباتات للمناطق محل النزاع .

على اثر هذه الخطة ، انسحبت القوات من الجانبين فى ١٥ يونيو ١٩٨٦ ، الى مواقعها السابقة ، وتم الاتفاق بين طرفى الأزمة ، على الايدخل جزيرة فشت الديبل وجزر حوار سوى صيادى البحرين ورجال خفر سواحلها فقط ، كذلك الايقوم أى من طرفى النزاع بتغيير الوضع فى الجزر .



المصدر : السياسة الدولية

التاريخ : يناير ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الواضح أن جهود الوساطة لم تتوقف ، في نفس الوقت الذى استمرت فيه العلاقات القطرية البحرينية خلال حرب الخليج الثانية يسودها نوع من التوتر حيث ظل كل طرف يصر على احقيته فى مجموعة الجزر محل النزاع ، فتدخلت السعودية للتوفيق بين البلدين ، واستطاعت ان تجمع بين وزيرى خارجيتهما والاتفاق فى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ على ثلاثة بنود رئيسية تأكيدا للجهود والمساعى السابقة :

اولا ـ استمرار مساعى الملك فهد بن عبد العزيز حتى مايو ١٩٩١ ، ويجوز بعدها ان يتقدم الطرفان بطرح الموضوع على محكمة العدل ، بناء على الصيغة البحرينية التى قبلتها قطر ، والاجراءات المترتبة عليها ، مع استمرار المساعى الحميدة للسعودية ، اثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم .

ثانيا ـ التأكيد على ما تم الاتفاق عليه سابقا .

ثالثا ـ اذا ما تم التوصل الى حل أخوى مقبول للطرفين ، يتم سحب القضية من التحكيم .

اللجوء إلى محكمة العدل الدولية :

بعد أن تعثرت جهود الوساطة ، اتخذت قطر قرارا أدى الى تصعيد حدة نزاعها مع البحرين مرة أخرى . حيث قدمت طلبا فى ٨ يوليو ١٩٩١ الى محكمة العدل الدولية ، بشأن السيادة على المناطق المتنازع عليها ، ولاقى هذا الطلب المنفرد ، اعتراضا من جانب البحرين ، وتأكيدها على ضرورة تقديم طلب مشترك من الدولتين . واللافت للنظر انه عندما اقترح طرفا الازمة فى عام ١٩٨٧ ، امكانية الاحتكام الى محكمة العدل الدولية ، بعد تأييد المجلس الأعلى لدول التعاون هذا الاقتراح فى قمته الثامنة بالرياض . كان تبرير هذه الخطوة من جانب المجلس ، كما أوضح وزير الخارجية السعودى ، أن قبول كل من الطرفين التحاكم امام محكمة العدل الدولية ، ليس صدى ايجابيا فحسب ، بل أمرا مريحا لمستقبل العلاقات بين دول المجلس ، واللجوء لمحكمة العدل الدولية أمر طبيعى . فدول المجلس اضافة الى كونها أعضاء مجلس التعاون والجامعة العربية ، اعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ، التى ترتكز سياسة دول المجلس ، على المصادقة على ميثاقها الذى يشكل هذا الجهاز القانونى وسيلة لحسم النزاعات . والواضح ان ثمة اتجاه للجوء الى محكمة العدل الدولية ، اكدته فيما بعد المبادىء المكونة لاطار الحل ، التى سبق الاتفاق عليها فى ديسمبر ١٩٩٠ بين الدولتين ، وبوجه خاص مانص عليه المبدأ التالى : تتعهد حكومتا الطرفين بالتشاور مع حكومة السعودية لتحديد أفضل سبيل للبت فى تلك المسألة او المسائل على أساس من أحكام القانون الدولى ، ويكون قرار الجهة التى يتم الاتفاق عليها لهذا الغرض نهائيا وملزما للطرفين . وعليه تم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل لجنة تضم ممثلين عن دولة البحرين ودولة قطر . وممثلين عن السعودية ، لغرض الاتصال بمحكمة العدل الدولية ، واستكمال المتطلبات اللازمة لرفع موضوع الخلاف اليها طبقا لانظمة المحكمة وتعليماتها .

وتأكيدا للرفض السابق من جانب البحرين لطلب قطر المنفرد لمحكمة العدل ، طرحت حكومة البحرين فى يوليو ١٩٩٢ مبادرة لحل النزاع الحدودى ، عن طريق الوسائل القضائية ، وتقديم طلب مشترك للمحكة ، وابرام اتفاقية بينهما ، تشمل جميع أمور النزاع ، وتمكين المحكمة من النظر والبت فى كل أمور الخلاف التى ترغب الدولتان فى عرضها عليها ، ويرفض تركيز الخلاف فى الجزر الثلاث فقط ، وقد اوضحت المذكرة القطرية لمحكمة العدل والتى قدمت فى سبتمبر ١٩٩٢ هذه المعانى مرة أخرى .

خاتمة :

من الملاحظ أنه بداية من ابريل ١٩٩١ بدأت مجموعة من التداعيات تمثلت فى خطوة قطر بقرارها الخاص بتحديد عرض المياه الاقليمية لقطر والمنطقة ، المتاخمة لها ، فرفضته البحرين على اعتبار أن هذا التحديد يؤثر على حدود دولة البحرين الاقليمية . وفى سبتمبر من نفس العام أعلنت الخارجية القطرية احتجاجها لدى البحرين ، عن اختراق زورق بحرينى حربى مياه قطر الاقليمية . وقيامه باطلاق النار على زورق قطرى ، وقبل يومين هذا الحادث اعتدت قوات بحرية بحرينية ، تعاونها طائرة هليوكبتر حربية ، على زورق من مدنى تابع لدولة قطر ، كان يقوم بأعمال مسح بحرى فى المنطقة . لكن دولة البحرين نفت صحة هذه الادعاءات .

وجاء التصعيد الأخير لمشكلة الحدود القطرية السعودية وتزامنه مع التوتر الاقليمى الخاص بالوضع الايرانى فى أبو موسى ليضع دول مجلس التعاون والأمانة العامة للمجلس ، أمام مصاعب كبيرة من جراء تزايد احتمالات تطور المشكلات الحدودية بين أعضاء المجلس ، مما يعطى الفرصة لاطراف اقليمية باستغلال هذه الأوضاع . من هذا المنطلق وحرصا على المصالح العربية . من الضرورى التوصل الى حل توفيقى بين البلدين يجنبهما عواقب تفاقمه ، لان الحلول الأخرى التى تعتمد على الحق التاريخى لن تجد كثيرا فى هذه المنطقة بالذات ، لأن معظمها امارات حديثة النشأة ، والاعتماد على هذا الحق يزيد الأوضاع توترا . كما ان عرض هذا النزاع أمام محكمة العدل ، فضلا عن عدم تراضى الطرفين ، يمكن أن يمثل مأزقا آخر بعد صدور حكمها ، طالما لاتوجد قناعة مشتركة بهذا العرض ووضع القضية فى المسار الصحيح ، يمكن فى طرح جميع نقاط الخلاف أمام لجنة مشتركة من الجانبين ، تبت فى نزاعات البلدين بصورة كلية تقوم على التوازن والتراضى . ومن المفضل أن تنطلق أعمال هذه اللجنة ، داخل مجلس التعاون الخليجى ، لامكانية الرجوع اليه فى حال نشوب اية خلاف ، فى الوقت الذى من المنتظر أن يظهر فيه المجلس اهتماما اكبر لحل مثل هذه النزاعات فى المستقبل وتسويتها بصورة شاملة .



عبدالمجيد : اتفاق الترسيم بين اليمن وعمان خير نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية

كتبت : رشا ابو المجد

صرح الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية بان الاتفاق الاساسى لترسيم الحدود اليمنية العمانية تم من خلال الحوار الاخوى المخلص والامين وفى اطار قاعدة لاضرر ولا ضرار.

وقال الامين العام فى الاحتفال الذى اقيم أمس بمقر الامانة العامة بالقاهرة لايداع اتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان. الذى حضره عبدالله البوسعيدى سفير سلطنة عمان بالقاهرة وأحمد الشجنى مندوب اليمن بالجامعة العربية.

ان الاتفاقية جاءت خير نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية فى اطار مبادىء التعاون والتضامن.

دعا عبدالمجيد الدول العربية لأن تحل قضايا الخلافات الحدودية فيما بينها بالحوار والمصالحة وان تكون مشاكل الحدود خطوط نمو وارتقاء لا ان تكون خطوط نزاع وتوتر وقطيعة، وقال اننا كعرب قادرون على الارتقاء الى مكان مرموق بين دول العالم الذى لايعترف الا بالكيانات الكبرى وان نجبر الآخرين على الا يمارسوا ازدواجية فى المعايير عند معالجة قضايانا المصيرية.

وصرح السفير عبدالله بن حمد البوسعيدى بأن هذه الاتفاقية جاءت تتويجا لجهود متواصلة بين البلدين الشقيقين اتسمت بالحوار الهادىء للوصول الى هذا الانجاز التاريخى الهام. وأوضح السفير عبدالله بن حمد ان هذه الاتفاقية وقعت فى صنعاء فى الاول من اكتوبر الماضى وتم تبادل وثائق التصديق عليها فى مسقط فى ٢٧ من ديسمبر الماضى.

واضاف بأنه لايجب اعتبار هذه الاتفاقية حاجزا وانما هى فاتحة خير وجسر يعبر من خلاله الشعبان الشقيقان الى افاق جديدة من التعاون المستمر بينهما.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ يناير ١٩٩٢

الجامعة العربية تحتفل باتفاق الحدود بين عمان واليمن

● هنا الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام لجامعة الدول العربية السلطان قابوس سلطان عمان ، والرئيس اليمني على عبدالله صالح بإقرار اتفاقية الحدود بين البلدين ، ووصفها بانها نموذج لمعالجة قضايا الحدود العربية فى اطار مبادىء التعاون والتضامن وتوثيق عرى الصلات والروابط التاريخية التى تربط بين البلدان العربية الشقيقة .. جاء ذلك اثناء الاحتفال الذى اقيم بمقر الجامعة العربية بمناسبة ايداع نسخة من اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين فى الجامعة ، وحضره السفير عبدالله البوسعيدى سفير عمان ومندوبها فى الجامعة العربية ، والسفير احمد الشجنى مندوب اليمن ، وقد اشاد السفيران بما تم انجازه وقال السفير البوسعيدى ان الاتفاقية لن تكون حاجزا بين البلدين ، ولا بين الشعبين ، وستكون فاتحة خير وجسورا يعبر من خلالها الشعبان الى مزيد من التعاون والاخاء ، وقال السفير الشجنى ان البلدين قدمتا النموذج الامثل لحل قضايا الحدود ..



المصدر : الأهـــرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٧ نوفمبر ١٩٩٢

اليمن وعمان يسلمان غالى نسخة من اتفاق الحدود بين البلدين

نيويورك حمدى فؤاد . اودعت كل من سلطنة عمان واليمن نسخة من اتفاقية الحدود الموقعة بينهما لدى الامانة العامة للامم المتحدةوقد تم ذلك خلال اجتماع الدكتور بطرس غالى الامين العام للمنظمة الدولية مع كل من سليم بن محمد الخصيبى مندوب سلطنة عمان فى الامم المتحدة والقائم باعمال بعثة اليمن فى المنظمة.

وقد اعرب الدكتور غالى عن ارتياحه لتوصل البلدين الى هذه الاتفاقية لترسيم الحدود بينهما بعد مفاوضات استغرقت ١٠ سنوات.



مسقط وصنعاء تتفقان على بناء طريق بينهما

الانسحابات وفتح المنافذ لن تنتظر ترسيم الحدود اليمنية - العمانية

□ مسقط - من حسين عبدالغني:
□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ قالت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» أمس ان سلطنة عمان واليمن ستفتحان المعابر والمنافذ الحدودية البرية بينهما بعد اجازة عيد الفطر المبارك. وان البلدين اللذين يرغبان في تطوير علاقاتهما التجارية، خصوصاً في المنطقة الحدودية، لن ينتظرا العملية الفنية لترسيم الحدود والتي ستستند الى شركة عالمية متخصصة وتستغرق عادة وقتاً طويلاً.

واشارت هذه المصادر الى ان تنظيم انسحاب قوات الطرفين الى المواقع الجديدة بموجب اتفاقية الحدود يمكن ان يتم ايضاً بعد العيد. ولم تستبعد احتمال اسناد عملية ترسيم الحدود بموجب الاتفاقية التي وقعت في تشرين الأول (اكتوبر) وصودق عليها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢ واودعت هذا الشهر لدى الجامعة العربية والأمم المتحدة، الى الشركة الالمانية التي تتولى حالياً ترسيم الحدود العمانية - السعودية تنفيذاً للاتفاقية الموقعة في آذار (مارس) ١٩٩١.

ثلاثة معابر

وقالت ان النقاط البرية المحتمل فتحها بين عمان واليمن ثلاثة معابر «طبيعية»، هي صرفيت وحبروت وشحن.

وسئلت المصادر نفسها عن اي من هذه المعابر يصلح لان يكون الطريق البري الرئيسي بين البلدين، فاجابت ان لكل منها مزايا وعيوباً، فمعبر صرفيت مثلاً هو المعبر الذي يؤدي الى الطريق الاقصر لكنه وعر وصعب على الشاحنات. اما معبر حبروت فيؤدي الى واد سحيق يتعين بناء جسور لعبوره وهو امر يزيد الكلفة المتوقعة. اما المعبر الثالث فقد يكون الانسب على رغم انه اطول من الاخرين وهو معبر شحن المنطقة التي انتقلت الى اليمن بموجب اتفاقية الحدود.

وكشفت هذه المصادر ان عمان واليمن اتفقتا على انشاء الطريق البري بينهما. ويشكل هذا الاتفاق تجاوزاً للجهود اليمنية السابقة التي لم تكلل بالنجاح اذ حاولت صنعاء بناء الطريق مستعينة بالصناديق العربية الخليجية او الدولية.

وقالت ان محادثات جرت هذا الاسبوع في مسقط بين وكيلي الوزارة المختصة بشؤون الطرق في البلدين وعرض فيها الجانب اليمني دراسة فنية للبدائل الثلاثة لانشاء الطريق بين الدولتين.

ورجحت هذه المصادر في شكل تقديري ان يميل الجانبان الى اختيار طريق شحن على رغم انه الاطول لكنه سيكون اقل كلفة من منفذي صرفيت وحبروت.

واشارت الى ان القرار الذي اصدره السلطان قابوس بن سعيد اول امس وقضى بتشكيل لجنة وزارية برئاسة السيد قيس بن عبدالمنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية تعنى بالجوانب المتعلقة بنواحي الحدود بين السلطنة واليمن والى تأكيد الزواوي انشاء مركز تجاري ضخم في منطقة شمال حبروت اي قرب شحن، معتبرة ان هذين الامرين يرجحان وقوع الاختيار على طريق شحن.

واوضحت ان هذا المركز سيكون نواة لمنطقة تجارية حرة بين البلدين في منطقة الحدود تنقل السلع العمانية واليمنية ذات المنشأ الوطني عبرها. ويستبعد ان تكون المنطقة الحرة بعيدة عن الطريق الرئيسي بين البلدين.

مشاكل التمويل

ونظراً الى ان الاجتماع الاخير الذي عقد على مستوى وكلاء الوزارات لم يكن مؤهلاً لمناقشة سبل تمويل هذا الطريق، فإن اجتماعاً سيعقد على المستوى الوزاري بعد عيد الفطر المبارك، عندما يزور وزير

التتمة في الصفحة (٤)

الأنسحابات وفتح المنافذ لن تنتظر

تتمة الصفحة الاولى

التعمير اليمني مسقط للاجتماع مع نظيره وزير المواصلات العماني سالم بن عبدالله الغزالي.

وقالت هذه المصادر ان اختيار الطريق نفسه قد يتم بطريقتين الاولى اتخاذ قرار سياسي بعينه، والثانية احالة الموضوع على شركة دولية متخصصة تحدد الطريق الافضل. واعتبرت ان ميزة الخيار الاول تتمثل في اختصار الوقت الذي اتفق الجانبان على اهميته نظراً الى رغبتهما في الاسراع في تنشيط الحركة الاقتصادية وتيسير انتقال المواطنين ودعم الصلات الاجتماعية والقبلية بينهما.

وعن حل مشاكل التمويل، اكدت هذه المصادر ان المهم اتفاق البلدين على العمل في شكل مشترك في بناء الطريق، ومن الوارد ضمن هذا الاتفاق ان تكون مساهمة دولة اكبر من مساهمة الدولة الاخرى. واذا لم تستطع امكانات البلدين تغطية نفقات الطريق يمكن ان يتوجها معاً الى الصناديق الخليجية والعربية او الصناديق الدولية او البنوك التجارية العالمية او الى دول معينة لتوفير التمويل. وكل ذلك يمكن الاتفاق عليه بين البلدين.

السماوي

وفي صنعاء وصف المهندس انيس ناصر السماوي، وكيل وزارة الانشاءات والتعمير – فرع عدن نتائج زيارته لسلطنة عمان بانها كانت «ايجابية»، وتركزت على التمهيد لتوقيع اتفاقية للتعاون بين البلدين يتم بموجبها ربط البلدين الجارين بشبكة حديثة من الطرق.

وقال السماوي انه حسم في اللقاءات والمحادثات مع المسؤولين في مسقط كل القضايا الفنية المتعلقة بإعداد الدراسات والتصاميم لتلك الطرق استعداداً للتنفيذ الذي يتوقع ان يبدأ مباشرة بعد استكمال تلك الدراسات.

واضاف ان فريقاً فنياً من البلدين سيشارك في تحديد مسارات الطرق المتوقع تنفيذها وتكليف شركات استشارية القيام باعمال التصاميم الهندسية اللازمة بإشراف المتخصصين في مجال الطرق في البلدين ومراقبتهم.



المصدر : الحياة اللبنانية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٣

البيض في عُمان الثلثاء لتطبيق اتفاقية الحدود

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ قالت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» امس ان السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني سيقوم بأول زيارة رسمية لسلطنة عمان بعد غد الثلثاء. وستكون هذه ايضاً اول زيارة رسمية يقوم بها البيض لإحدى دول مجلس التعاون الخليجي.

وسيجري البيض محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد ومع السيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان والرجل الثاني في ترتيب البروتوكول العماني. وأوضحت هذه المصادر ان محادثات البيض ستشمل عملية تطبيق اتفاقية الحدود الدولية بين البلدين بما في ذلك فتح الحدود والتواصل بين مواطني البلدين في المناطق الحدودية وفتح المنافذ وتسهيل حركة انتقال الناس والبضائع اضافة الى العلاقات الثنائية في مجالات النفط والصناعة والاستثمارات المشتركة.

وتوقعت هذه المصادر الاعلان عن فتح الحدود بين البلدين وانجاز الانسحابات العسكرية المتبادلة بين قوات البلدين حسب الخط الجديد للحدود قريباً في ضوء العمليات الفنية المستمرة بشكل طبيعي بين السلطات العمانية واليمنية.

واعتبرت هذه المصادر زيارة البيض الذي كان احد المتحمسين بقوة لانجاز اتفاق الحدود بين الدولتين بمثابة دلالة رمزية على التطور في العلاقات بينهما.

وتعبيراً عن اهمية الزيارة سيرافق نائب الرئيس اليمني وفد رفيع المستوى يضم وزراء الخارجية والدفاع والتجارة والانشاءات ومدير مكتب مجلس الرئاسة واثنين من محافظي المحافظات الحدودية المتاخمة لعمان (حضرموت والمهرة).

وستكون هذه اول زيارة يقوم بها وزير الدفاع اليمني العميد هيثم قاسم طاهر لسلطنة عمان. ولم تستبعد المصادر نفسها أن يبحث وزير الدفاع اليمني مع المسؤولين العسكريين في عمان في القضايا العسكرية المتعلقة بالحدود والانسحابات المقررة وتنظيم الاجراءات الامنية في المنطقة الحدودية مستقبلاً وقضايا الامن الاقليمي.

واستبعدت هذه المصادر ان يسعى السيد البيض الى طرح قضية العلاقات اليمنية - الخليجية. وقالت هذه المصادر انه على رغم أن اليمن وعُمان تتفقان على ضرورة العمل لتطبيع العلاقات في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، الا ان العلاقات بين اليمن ودول الخليج العربية «تخطت مرحلة الوساطة وبات في استطاعة اليمن الآن اجراء اتصالات مباشرة مع معظم هذه الدول».

من جهة أخرى توقعت هذه المصادر ان تتمكن عمان واليمن خلال اليومين المقبلين من الاتفاق على قضية الطريق الاستراتيجي الرئيسي الذي يربط بينهما والذي توجد في شأنه ثلاثة خيارات. ويتوقع ان يعاين وفدان عماني ويمني يرأسهما وزير المواصلات العماني ووزير الانشاءات اليمني اليوم منطقة الحدود على الطبيعة وتحديد الطريق الافضل في ضوء هذه المعاينة. وفي تقدير هذه المصادر ان هذه الزيارة ستوفر نصف الجهود والوقت المطلوبين لحسم قضية اختيار المنفذ الافضل الذي يمر عبره الطريق والذي سيكون اما شحن او صرفيت او حبروت. ويمهد هذا الطريق لانشاء منطقة تجارية حرة مفتوحة بين البلدين.



أكد التزام الاشتراكي نتائج الانتخابات اليمنية

البيض: اتفاق مع عمان على الانسحابات وفتح الحدود

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ أكد السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني امس في مؤتمر صحافي عقده في مسقط في ختام زيارته لسلطنة عمان ان الحزب الاشتراكي اليمني (الذي يتولى منصب الامين العام فيه) سيلتزم نتائج الانتخابات العامة التي ستجرى في اليمن في السابع والعشرين من الشهر الجاري «اياً تكن هذه النتائج».

واضاف المسؤول اليمني ان محادثاته مع السلطان قابوس بن سعيد ادت الى الاتفاق على العديد من «الخطوات والاجراءات في مجال تطبيق الاتفاق الحدودي الموقع بينهما في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي كتنفيذ الانسحابات وترسيم العلامات الحدودية التي حددتها الاتفاقية وفتح الحدود والمعابر».

كذلك اكد وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية السيد يوسف بن علوي بن عبدالله في لقاء صحافي في مسقط امس اثر انتهاء زيارة نائب الرئيس اليمني، ان سلطنة عمان انهت مشكلاتها الحدودية مع جميع جيرانها، مشدداً في هذا المجال على عدم وجود اي خلاف حدودي مع دولة الامارات العربية المتحدة.

واعتبر ان «الوقت لم يحن بعد لعودة العلاقات السياسية مع بغداد»، لكنه اشار الى ان دول مجلس التعاون الخليجي متفقة على التمسك بوحدة العراق وسلامة اراضيه وشعبه.

(تصريحات يوسف بن علوي ص ٤)

واعتبر السيد البيض ان توقيع اليمن وسلطنة عمان اتفاقية الحدود هو مفتاح العلاقات الثنائية ووفر

الطمانينة للجميع الامر الذي فتح الباب لمناقشة «قضايانا من دون تحفظ والعمل على تطويرها في مختلف المجالات».

وقال نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الذي تحدث عن «توافق في التفكير وفي النظر للامور» مع السلطان قابوس والمسؤولين العمانيين «ان التركيز في العلاقات الثنائية كان على نقل اتفاقية الحدود الى حيز التنفيذ الفعلي وبناء الطرق وفتح المعابر بين البلدين وتسهيل حركة المواطنين والعمل المشترك من اجل تطوير التبادل التجاري وخلق اجواء طبيعية جداً بين البلدين». كما اتفق على «سحب القوات وفقاً للاتفاقية واعادتها الى اوضاعها على هذا الاساس واساس الاتفاقية».

وعن قضايا الحدود الاخرى التي تتعلق باليمن اكد البيض ان «علاقات اليمن مع الاشقاء في السعودية هي علاقات تاريخية وان القيادة اليمنية أولت اهتماماً لهذه العلاقة منذ البداية، ففي اول بيان لحكومة الوحدة جرى تاكيد استعداد اليمن لمناقشة موضوع الحدود بروح اخوية وبروح البحث عن حلّ».

ورأى ان «هناك جهوداً تبذل من اجل مواصلة البحث في هذه المسالة ولدينا لجنة من الفنيين من البلدين تجتمع وفق برنامج وهناك اتصالات رسمية مع السعودية على اعلى المستويات ونلمس تقدماً ونتمنى ان نواصل هذه الجهود ونطرح كل شيء للنقاش بروح البحث عن حلول». واكد «تفاؤله» بالمفاوضات والاتصالات التي تمت مشيراً الى ان «بعض القضايا يحتاج الى صبر وعمل» والى ان النية الطيبة موجودة وان هناك تقدماً، ونحن نتبادل المشاعر الطيبة نفسها».

من ناحية اخرى ورداً على سؤال لـ «الحياة» عن المصاعب التي يؤدي اليها اخفاق الحزبين الحاكمين في اليمن في تنفيذ مشروع الدمج بينهما قبل الانتخابات العامة... ومدى تهديد ذلك لفرصهما في الفوز بهذه الانتخابات قال البيض: «اننا كحزب اشتراكي ملتزمون ما اعلناه وما عاهدنا الشعب اليمني عليه. سنلتزم اي نتائج تسفر عنها هذه الانتخابات مهما كانت».

واعترف بوجود التباينات والمصاعب سواء بين حزبه وحزب المؤتمر الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح، او داخل الحزب الاشتراكي نفسه. وقال: «ان التباينات شيء طبيعي جداً وارجو ان نقبلها في الاحزاب اليمنية ولا نخفيها بل حتى ان نسميها باسمها فنحن خرجنا - من تجربتنا - بهذه النتيجة وهي القبول بالتباينات والخلافات بل وحتى بالمنابر».

واعتبر ان «هذه الاجتهادات تمهد الطريق لتطور لاحق وتدعم النهج الديموقراطي في اليمن الذي هو جديد وعمره مقيد ويحتاج الى تقبل لبعض المصاعب». واكد ان الحوار مستمر مع حزب المؤتمر للوصول الى صيغة ارقى للعلاقة بين الحزبين.

واعطى البيض في المؤتمر الصحافي انطباعاً اكده لاحقاً وزير الخارجية العماني فحواه ان الحزبين الحاكمين في اليمن متفقان على الاستمرار في الحكم ومع احزاب اخرى في مرحلة ما بعد الانتخابات وان اليمن بسبب ظرفها الخاص لا يمكن ان يحكمها حزب بمفرده «فحتى لو حصل الاشتراكي على الاغلبية في الانتخابات لن يحكم بمفرده والمفهوم نفسه موجود لدى حزب المؤتمر الشعبي».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ - ابريل - ١٩٩٣

محادثات السلطان قابوس والبيض تستعجل تنفيذ الاتفاقية الحدودية

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ استقبل السلطان قابوس بن سعيد امس السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني اثر وصوله الى مسقط في اشارة رمزية الى الاهمية التي يوليها العمانيون للزيارة الاولى التي يقوم بها البيض للسلطنة، احدى دول مجلس التعاون الخليجي.

واجرى السلطان قابوس محادثات على انفراد مع البيض استغرقت ساعتين سبقها لقاء حضره اعضاء الوفد اليمني الذي يضم عدداً كبيراً من نواب رئيس الوزراء والوزراء بينهم وزير الخارجية الدكتور عبدالكريم الارياني ووزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر. وتناول البحث وسائل تطوير العلاقات بين البلدين.

وتستهدف الزيارة التي يقوم بها نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الاسراع في تطبيق الاتفاقية بجوانبها السياسية والاقتصادية والامنية. ويعتقد بانها ستدفع الى امام الخطط الموضوعة لبدء عملية الانسحاب المتزامن لقوات البلدين من المنطقة الحدودية الى نقاط جديدة حددتها الاتفاقية التي تخلى بموجبها كل من الطرفين عن اراض للطرف الآخر وحصل على اراض أخرى في مقابلها.

ويتوقع ايضاً ان تدفع الزيارة في اتجاه التفاهم على تعيين شركة دولية لترسيم الحدود ووضع خريطة دولية جديدة بموجب الاتفاقية الموقعة في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي.

وقبل وصول البيض بساعات توصل الجانبان العماني واليمني الى اتفاق على اقامة طريق بري مشترك يربط بين البلدين ويعتبر في اساس تنفيذ الجوانب الاقتصادية من الاتفاقية الداعية الى فتح الحدود واقامة منطقة تجارية حرة حولها وانسياب البضائع والتجارة.

وأولى البيض في بيان ادلى به امس اهتماماً فائقاً للعلاقات العمانية - اليمنية. واكد الحرص على «استثمار المبادرات لاستعادة اللحمة العربية» والتي تشجع على تجاوز العوائق». وقال: «ان الوقت حان لترميم جسور الثقة واعادة ترتيب البيت العربي».

وأكدت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان المسؤول اليمني سيحرص على ان يؤكد للقيادة العمانية ان الانتخابات المقبلة في اليمن حدث محلي لن يكون له تأثير في التعهدات والاتفاقات التي التزمها اليمن وفي رغبته في حل قضايا الحدود وتطبيع العلاقات مع جيرانه.



منطقة حرة بين اليمن وسلطنة عمان وإعادة ترتيب مواقع قوات البلدين

عدن: من لطفي شطارة

عاد الى صنعاء أمس علي سالم البيض، نائب الرئيس اليمني، بعد زيارة رسمية لعمان استغرقت 3 ايام، أجرى خلالها محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وكبار المسؤولين في مسقط بشأن توثيق العلاقات بين البلدين، بعد المصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود بينهما.

ومن أبرز الموضوعات ـ التي تناولتها المباحثات ـ اقامة منطقة تجارية حرة في محافظة المهرة الحدودية بين البلدين. كما بقي المهندس عبد الله الكرتسمي ـ وزير الانشاءات اليمني ـ في مسقط لمواصلة دراسة الخطوات التنفيذية لبناء طريق بري يربط مسقط و«الغيظة» عاصمة محافظة المهرة.

واعرب البيض ـ قبيل مغادرته مسقط ـ عن تفاؤله بشأن مستقبل العلاقات بين البلدين، مثل فتح المعابر وتعبيد الطرق، وتطوير التبادل التجاري، واعادة ترتيب اوضاع القوات المسلحة للبلدين وفق ما نصت عليه الاتفاقية. ودعا الى رأب الصدع في وحدة الصف العربي.

الى ذلك اكد السيد يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية ايمان بلاده بالحوار لحل الكثير من القضايا. وقال في مؤتمر صحافي عقده امس عقب زيارة البيض للسلطنة ان اليمن تستطيع، دون الحاجة الى وساطة، فتح باب الحوار مع اشقائها في دول الخليج العربية. واعلن الوزير العماني ان بلاده انهت خلافاتها الحدودية مع جيرانها.

واضاف ان عمان ستعمل قريبا جدا على ترسيم «حدود منطقتها الاقتصادية البحرية مع باكستان».

واشار الوزير العماني الى ان «الخلاف الحدودي مع دولة الامارات العربية المتحدة سوي نهائيا».



انتهاء تمرد لجنود يمنيين تأخرت رواتبهم

اليمن وعمان تفتحان الحدود بدءاً من أول حزيران

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
☐ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ اتفقت اليمن وسلطنة عمان على فتح الحدود بينهما بدءاً من اول حزيران (يونيو) المقبل بعدما حددتا نقطتين رسميتين للعبور.

وأعلن ذلك في بيان مشترك صدر بعد الزيارة التي قام بها السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني لمسقط وانتهت مساء اول من امس وتخللتها محادثات مع السلطان قابوس بن سعيد. وكان ملفتاً في البيان تأييد البلدين محادثات السلام في المنطقة مع «الامل بتذليل الصعوبات التي تعترض الجهود التي تبذلها الدولتان الراعيتان (لمؤتمر السلام) والمجتمع الدولي لتحقيق السلام في المنطقة».



اجتماع حدودي قريباً بين عمان واليمن لترتيب انسحاب القوات

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:
□ لندن – «الحياة»:

■ اكدت مصادر ديبلوماسية لـ «الحياة» ان سلطنة عمان والجمهورية اليمنية ماضيتان في تنفيذ جدول الانسحابات وفتح المنافذ البرية كما اتفق عليه في المحادثات التي اجراها في مسقط الاسبوع الماضي نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني السيد علي سالم البيض.

وقالت هذه المصادر ان اجتماعات ستعقد بعد اسبوع على الحدود بين ممثلين للدولتين لانجاز ترتيبات انسحاب القوات العمانية واليمنية الى المواقع الجديدة التي حددتها اتفاقية ترسيم الحدود الدولية الموقعة في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. وستجلو قوات كل بلد عن بعض مواقعها السابقة للطرف الآخر في تبادل حتّمه اقرار البلدين مبدأ ترسيم الخط الحدودي خطاً مستقيماً لا يتعرج سوى في نقطة واحدة هي مثلث حبروت التي ستكون قريبة من المنفذ البري الرئيسي بين البلدين. حيث ستنشأ منطقة تجارة حرة.

واكدت هذه المصادر ان انسحاب قوات البلدين سيكون عملية روتينية وميسورة نظراً الى جو الثقة الكبير بين الطرفين والذي دعمته زيارة البيض لعمان حيث استقبل استقبال رؤساء الدول. وتوقعت ان يكتمل تمركز قوات البلدين عند نقاط خط الحدود الجديد قبل الاول من شهر حزيران (يونيو) المقبل، وهو الموعد الذي اتفق عليه اثناء زيارة نائب الرئيس اليمني لمسقط ليكون بداية فتح المنافذ البرية والسماح بانتقال المواطنين من الطرفين في سياراتهم للمرة الاولى منذ عشرات السنين.

وعلم ان الأجراءات العملية الخاصة بفتح المنافذ ودخول المواطنين من اوراق وتأشيرات ستناقش في الاجتماعات المقبلة على الحدود بعد ايام.

واكدت المصادر عدم صحة الانباء التي نشرتها الاسبوعية «اليمن تايمز» عن عبور كتيبتين من الجيش اليمني الحدود الى عمان وتسليم اسلحتهم الى السلطات العمانية. ونفت هذه الواقعة جملة وتفصيلاً، كما نفت ان يكون البيض تطرق اليها في محادثاته مع المسؤولين العمانيين.

وفي صنعاء نفى مصدر عسكري مسؤول عبور كتيبتين من محافظة المهرة الى سلطنة عمان. وقال: ان كتيبتين يمنيتين وكتيبتين عمانيتين تحركت قبل اسبوعين من زيارة البيض لسلطنة عمان، اي قبل شهر للتعرف الى معالم الترسيم الرسمي للحدود التي اتفق عليها البلدان نهاية العام الماضي، والى النقاط الجمركية عند الحدود المشتركة.

سالم صالح

على صعيد آخر، توقع عضو مجلس الرئاسة اليمني الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي السيد سالم صالح محمد تحسن العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، ونوه بتجربة المجلس التي

«استثمرت الوشائج والخصائص المتميزة» واكد ان ملف الحدود «فتح بجدية مع السعودية للتوصل الى حلّ مرضٍ للطرفين».

واعتبر سالم صالح محمد ان العلاقات بين اليمن وسلطنة عمان «يمكن ان تشكل مثالاً حياً لتجاوز آثار الماضي ومخلفاته». ورأى ان البلدين استطاعا «بحكمة قيادتيهما السياسيتين وبتأييد شعبي كبير التوصل الى حلّ اكثر المشاكل تعقيداً والتي تمثل لغماً موقوتاً بين كثير من الدول».

وكتب في افتتاحية تنشرها هذا الاسبوع صحيفتا «الثوري» و«صوت العمال» ان اليمن «ينظر الى مجلس التعاون الخليجي باعتباره احدى التجارب الاقليمية المستمرة التي استثمرت الوشائج والخصائص المتميزة». وتابع ان «ملف الحدود الذي فتح الآن بجدية مع المملكة العربية السعودية للتوصل الى حل مرض للطرفين يقوم على قاعدة الحقوق المشروعة للجميع». ولفت الى تفاؤل بـ «مؤشرات جيدة بدأت بتفكيك شبكة الصعوبات». معتبراً ان «لا بد من طرح جريء للعمل من اجل ايجاد منظومة سياسية متقدمة لدول الجزيرة والخليج وشعوبهما، تقوم على اساس المصالحة والمصالح المشتركة والتعايش».

وشدد على ان «الامن الاقليمي يمثل اهمية قصوى لدول المنطقة التي تختزن اكبر احتياط من الطاقة في العالم».

وذكّر بزيارة نائب الرئيس اليمني للسلطنة ووصفها بانها «مبادرة لكسر حاجز الشكوك والجمود في واقع يعترف الجميع بانه موقت لا بد من ان يزول». واكد ان اليمن وعمان «بعد انجاز اتفاقية الحدود التي حافظت على الحقوق التاريخية المشروعة لكلا البلدين، اتفقا على البدء بخطوات سياسية واقتصادية وثقافية، تؤكد الترابط الوثيق بين الشعبين الشقيقين، مثل اقامة المشاريع المشتركة، وفتح معابر حدودية لتنقل المواطنين، والاهم من ذلك التوصل الى اقتناع مشترك بانتفاء مبرر وجود وحدات عسكرية على جانبي الحدود».

واضاف سالم صالح محمد: «سلطنة عمان هي عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي الذي يشكل احدى تجارب التجمعات الاقليمية المشتركة. وما انجزته مع اليمن لا بد ان يكون له تأثير مباشر على صعيد علاقات اليمن بجيرانها في الجزيرة والخليج. والتي اهتزت بعنف نتيجة حرب الخليج». وزاد ن التفاؤل «مبني على دعوات المصارحة والمصالحة حيث بدأت الاتصالات ،الزيارات على مستويات رفيعة».

لجنة عسكرية عمانية - يمنية تبحث الانسحابات وفتح الحدود

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان لجنة عسكرية من سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية بدات امس محادثات فنية - عسكرية في منطقة شحن الحدودية.

وأشارت المصادر الى ان هذه الاجتماعات التي تعقد على مستوى العسكريين تاتي بعد اقل من اسبوعين على زيارة نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض لمسقط، وتم خلالها الاتفاق على تنفيذ بنود اتفاق فتح الحدود والمنافذ البرية بدءاً من مطلع شهر حزيران (يونيو) المقبل.

واكدت المصادر أن الوفدين العسكريين سيبحثان في تفاصيل ما تم الاتفاق عليه «سياسياً» وتحديد وسائل تنفيذه. ومن هذه التفاصيل وضع جدول بخطة الانسحابات العسكرية لقوات الطرفين الى المواقع الجديدة التي حددها الاتفاق الحدودي. وتحديد المواقع الفعلية للمنفذين البريين اللذين تم تحديدهما كطريقي عبور بين البلدين وهما طريق المزيونة - الغيضة وطريق صرفيت - حوف. وسيبحث الاجتماع العسكري في قواعد منح التاشيرة لمواطني البلدين والتسهيلات التي ستقدمها سلطات الحدود في كل منهما لرعايا البلد الآخر.

واكدت المصادر ان هذه الاجتماعات ستسهل انجاز الانسحاب العسكري وفتح المنافذ وتحديد نقاط العبور واجراءات التاشيرة قبل الموعد المحدد الذي حدده البلدان لفتح الحدود بينهما في مطلع حزيران المقبل.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : [illegible]

بدء الإجراءات لفتح الحدود البرية بين مسقط وصنعاء في أول يونيو

مسقط- أبوظبي:
«الشرق الأوسط»

اكدت مصادر سياسية أمس ان سلطنة عمان واليمن قررتا بدء الاجراءات لفتح المنافذ الحدودية البرية بينهما اعتباراً من أول يونيو (حزيران) المقبل، وذلك للمرة الأولى منذ 20 عاماً.

وذكرت هذه المصادر ان هذا القرار ياتي تنفيذاً لاتفاق في هذا الشأن تم التوقيع عليه اثناء الزيارة التي قام بها نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الى مسقط منذ حوالي اسبوعين.

واستناداً الى المصادر نفسها فإن الاتفاق يتضمن افتتاح مركزين للهجرة والجوازات ومركزين للشرطة على مسافات متقاربة عند المعابر الحدودية بين البلدين تمهيداً لبدء العمل في الموعد المقترح.

ونقلت أنباء صحافية عن مصادر يمنية في مسقط ان معبر الحدود الأول سيكون في منطقة «المزيونة». اما معبر الحدود الثاني فسيكون في منطقة «صرفيت». وكانت لجنة عسكرية مشتركة قد بدأت منذ يومين محادثات فنية - عسكرية في منطقة «شحن» الواقعة على الحدود بين البلدين لوضع الاتفاقات التي انجزت خلال زيارة البيض الى مسقط موضع التنفيذ.

وقالت مصادر مطلعة ان أبرز ما جرى بحثه وضع جدول بخطة الانسحابات العسكرية لقوات الطرفين الى المواقع الجديدة التي حددها الاتفاق الحدودي، اضافة الى تحديد المواقع النهائية للمنفذين البريين اللذين حددا كطريقي عبور بين البلدين، ثم قواعد منح التأشيرة لمواطني السلطنة واليمن والتسهيلات التي ستقدمها لهم سلطات الحدود.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠١ ابريل ١٩٩٣

يدرس سالم صالح محمد - عضو مجلس الرئاسة اليمني والأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي - تجربة تطوير العلاقات بين اليمن وعمان، بعد انجاز اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين.

ويتطرق - في هذا المقال الذي خص به «الشرق الأوسط» - الى طرح تلك التجربة نموذجاً لبناء نظام جديد من العلاقات العربية - العربية.

العلاقات العربية - العربية على اهميتها واتساع وتنوع مجالاتها، وتعدد همومها.. من المواضيع الشائكة جداً، بل المعقدة، لا تتيح لأي متتبع لمسارها، الطبيعي او المتردي، بناء نسق مفاهيمي واضح يحدد ابجدياتها، ويبني على ذلك افتراضات معينة.. مثل كل العلاقات القائمة بين الدول.

لماذا؟

لان هذه العلاقات - وهي سياسية غالبا - لم تبن على قواعد السلوك السياسي الصحيح، ولم تؤسس على مدماك الثوابت العربية المشتركة، ولا حتى الترابط الاقليمي بمختلف مصالحه... ولا على ضوء اهداف تتعلق بمصلحة عليا للشعوب العربية مجتمعة.

ولعل مجمل تلك الأسباب هي التي تقوض دوماً الاجماع العربي المشترك حول مواضيع عدة.. وتلك يؤدي لاحقاً لتردي مستوى العلاقات، بل يؤدي احياناً الى هدم بنيانها الهش.

والعلاقات بين الدول ليست من الأمور السهلة التي يمكن اقامتها، او تطبيعها بشكل عاطفي.. او استخدام دبلوماسية الاعجاب الشخصي.. فقد اثبتت المتغيرات، خصوصاً على الساحة العربية، ان من الأسباب الحقيقية لتردي تلك العلاقات سلبية الهواجس الشخصية، التي مثلت ذات يوم احدى ايجابيات بناء تلك العلاقة، والتي على اساسها صيغت لغة خطاب سياسي واعلامي، تتارجح دوماً صعودا وهبوطا.. لتنقلب راساً على عقب من المديح المغالي الى الشماتة والسباب المقذع.

المتغيرات المستعرة، والتجارب الحادة اثبتت ان ذلك الأسلوب تقادمت اليته، واضحت هذه الآلية لا تخدم اقامة علاقات جادة واضحة الاسباب والشخوص.

والبلدان العربية احوج من غيرها لايجاد الية واضحة عملية، لا سيما انها تدرك مصيرها المشترك، وانها تواجه عدواً مشتركاً وتهديدات عامة واقليمية مشتركة، حتى على المستوى الداخلي وان تعددت الأساليب والمسميات.

وعلى اهمية العلاقات بين جميع البلدان العربية بمختلف تجمعاتها الإقليمية، فان ما سوف نركز عليه في هذا الموضوع هو طبيعة العلاقات بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج.. والقواسم المشتركة بين هذه الدول، وتداخل همومها الاقليمية. وافتراض اساليب ديناميكية لاعادة صياغة وترتيب الأوليات.. وافاق المستقبل، لا سيما ان هذه الدول تمثل كتلة جغرافية وسياسية اقليمية متقاربة جداً في مصالحها الشاملة، وهمومها المشتركة.

ولا نتخيل، مطلقاً، ان بلدان هذه المنطقة الحساسة من العالم، والتي تختزن معظم احتياطي العالم من الطاقة، وتشرف على ممرات ومسطحات مائية هامة وضرورية للمواصلات العالمية وللتزود بالطاقة.. وتشترك دول المنطقة عضوياً في مضمون امن اقليمي مترابط يصعب تجزئته.. لا نتخيل ان المتغيرات العالمية، وتشكل مفهوم جديد للعلاقات الدولية لا يستمد حركة اليته من مؤثرات الاستقطابات الايديولوجية الحادة، لم يحفز دول المنطقة على البحث عن اسلوب مبتكر في العلاقات بين دوله، يقوم على ثوابت التاريخ والجغرافيا والدين واللغة والمصير المشترك.

فمهما ولدت الصراعات السياسية، واختلاف وجهات النظر - حيال بعض الأمور - من شقاق، او انفعالات متسرعة، فانها لا تستطيع ردم تراكم العلاقات الاخوية التاريخية. انما هي مراحل ضبابية تنتهي بانتهاء مسبباتها، لتبقى الأصول حية، والثوابت هي التي تمد بناء علاقات المستقبل بطاقة التواصل الخلاق.

ويمكن ان تمثل علاقات الجمهورية اليمنية بسلطنة عمان مثالاً حياً لتجاوز اثار ومخلفات الماضي، حيث استطاعت الدولتان - بحكمة قيادتيهما السياسيتين وبتاييد شعبي كبير - ان تتوصلا لحل اعقد مشكلة تمثل لغماً موقوتاً بين كثير من الدول.. ومنها العربية.. فقد فتحتا ملف الحدود واغلقتاه نهائياً، بانجاز اتفاقية حافظت على الحقوق التاريخية المشروعة لكلا البلدين. واتفق البلدان على البدء بخطوات سياسية واقتصادية وثقافية، تؤكد الترابط الوثيق بين الشعبين الشقيقين، مثل اقامة المشاريع المشتركة، وفتح معابر حدودية لتنقل المواطنين من الجانبين، والأهم من ذلك التوصل الى قناعة مشتركة بانتفاء مبرر وجود الوحدات العسكرية على جانبي الحدود.

وسلطنة عمان - كما نعرف - عضو مؤسس في مجلس التعاون الخليجي، الذي يشكل احدى تجارب التجمعات الاقليمية المشتركة، وما انجزته مع اليمن لا بد ان يكون له تاثير مباشر على صعيد علاقات اليمن بجيرانه في الجزيرة والخليج، التي اهتزت بعنف نتيجة حرب الخليج، واختلاف زوايا تقويم الموقف حينذاك، والتفاؤل الذي يفترضه الكثير من المتابعين لشؤون دول هذه المنطقة مبني على دعوات المصارحة والمصالحة، حيث بدات الاتصالات



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٣

والزيارات على مستويات رفيعة، لا يمكن ان تخطئ مضمونها عين خبير.

ويؤكد ذلك البيان المشترك الذي صدر في ختام زيارة الاخ علي سالم البيض - نائب رئيس مجلس الرئاسة والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، حيث اكد فيما يخص الوضع في المنطقة «اهمية التعاون والتفاهم بين دولها، على اساس مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وتعزيز الأمن والاستقرار للمنطقة وشعوبها، وابعادها عن شبح التوتر والنزاع».

واليمن ينظر لمجلس التعاون الخليجي على انه من التجارب الاقليمية المستمرة، التي استثمرت الوشائج والخصائص المتميزة لدوله، مثل:

- ● وجود تشابه كبير في بنية دوله اقتصادياً واجتماعياً، مع تقارب واضح في هياكلها وانظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ● وحدة العقيدة واللغة، وتماثل العادات والتقاليد.
- ● امتداد دوله على ارض منبسطة، لا توجد بينها حواجز طبيعية تقريباً.

وفي هذا المجال فقد استطاعت دول المغرب العربي استثمار خصائص مشابهة لتلك باقامة تجمعها الاقليمي، مع فارق واحد هو ان النفط لم يكن قاسماً مشتركاً بين دولها، واستطاعت - حتى الآن - مواصلة تجربتها رغم شتى العراقيل.

ورغم ان اليمن يشترك مع دول مجلس التعاون الخليجي في اغلبية هذه الخصائص، ويمثل - بعد وحدتها - خاصرة جنوبية هامة لهذا التجمع الاقليمي، رغم تراكم مؤثرات الصراعات الماضية، وملف الحدود الذي فتح - الآن - بجدية مع المملكة العربية السعودية، للوصول الى حل مرض للطرفين، يقوم على قاعدة حقوق الجميع المشروعة، فانها لم تصبح احد مكونات هذا النسق الاقليمي، رغم انها تنظر بتفاؤل الى المؤشرات الجديدة التي بدأت في تفكيك خيوط شبكة الصعوبات التي حيكت من جراء تراكم المؤثرات السلبية السابقة، وترى أن اسلم السبل هي التفكير بايجاد طرائق جديدة لبناء منظومة من العلاقات الراسخة، القائمة على الحفاظ وتنمية مصالح شعوب المنطقة، لذا يمكن اثارة مسائل هامة تتعلق بتلك الطرائق والآليات، مثل:

اولا: التفكير الجدي في ابداع شكل من العلاقات النوعية الجديدة بين دول المنطقة وشعوبها، تقوم على انقاض العلاقات السابقة، التي استندت الى سياسة (المحاور) الايديولوجية والسياسية والعسكرية، القائمة وقت ذاك بين قطبي العالم، والتي استقطبت انظمة كثيرة، وتمخضت عن سلبيات كبيرة، اثرت على نمو وتقدم شعوب المنطقة.

ولا بد من التفكير والطرح الجريء، للعمل من اجل ايجاد منظومة سياسية متقدمة لدول وشعوب الجزيرة والخليج، تقوم على اساس المصالحة والمصالح المشتركة والتعايش، للوصول الى صيغة ملموسة لشكل تلك العلاقة ويكون من الافضل لو توصلت بلدان المنطقة الى شكل راق رفيع لمثل تلك العلاقات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للوصول الى التكامل الحقيقي بين دول وشعوب الجزيرة والخليج.

ثانيا: يمثل مجال الأمن الاقليمي اهمية قصوى لدول المنطقة، سيما أن هذه المنطقة تختزن اكبر احتياطي العالم من الطاقة، اضافة الى موقعها الاستراتيجي على اهم الممرات والمسطحات المائية في العالم، ومن الطبيعي ان تتشكل قوى امنة الاقليمي من دوله ذات المصلحة المباشرة في ذلك، ويمكن تطبيق ذلك المفهوم عملياً في البدء بخطوات ملموسة لمكافحة:

1 - الارهاب اياً كان مصدره.

2 - التعصب الاصولي اياً كان مصدره ومنبعه وأهدافه، ولن يتاتى ذلك الا باقامة علاقات متكافئة وندية بين المؤسسات الرسمية والشعبية، وبين اجهزة دول المنطقة المعنية لمواجهة تلك الظواهر المتخلفة، التي تقلق الجميع - لأن مثل تلك الظواهر الغريبة تعمل على تقويض مختلف الانظمة تحت دعاوى شتى.. وتتلاقى في النتيجة النهائية حتى مع اهداف العدو المشترك - الصهيونية - رغم مزاعمها المتطرفة بان اعمالها الارهابية لمقاومة العدو.

ثالثا: الوضع العسكري: انجزت اليمن وسلطنة عمان اتفاقاً تاريخياً يحتذى به خليجياً وعربياً، وحلت مشكلة الحدود سلمياً، وهي من المشاكل الحقيقية التي تعترض بناء علاقات عربية - عربية سليمة. وبعد ترسيم الحدود انتفت مبررات وجود حشود عسكرية على الجانبين.

لذا لا بد من تغيير مفهوم «العقيدة العسكرية» القائمة على المواجهة بين اليمن وعمان، ويتبع ذلك سريان مثل هذا الوضع مع بقية بلدان المنطقة، لتتحول العقيدة العسكرية من «العداء» الى «الاخاء والتعاون»، وفتح باب العمل المشترك في هذا المجال للوصول الى صيغ متقدمة تقوم على التعاون المتكافئ.

رابعا: العلاقات الثقافية والاعلامية: يعد هذا المجال من اهم المجالات، لا سيما ان الخطاب السياسي الاعلامي سابقاً، اضر كثيراً بمستوى العلاقات بين بلدان المنطقة.

ويمكن ان تقوم دول المنطقة باقامة مؤسسات ثقافية اعلامية ومراكز دراسات مختلفة، وتبادل الخبرات والمعلومات والانجازات الثقافية والعلمية والمنح الدراسية. و سوف يؤدي مثل هذا الوضع المتطور الى تراكم الجهود المشتتة لمواجهة الغزو الثقافي الصهيوني، الهادف الى تدمير الثقافة والحضارة العربية - الاسلامية. ويقود مثل هذا الاتجاه المشترك الى صياغة مفهوم شامل ومتجانس يفضح ادعاءات جماعات التعصب والتطرف، الذي يخدم سياسة العدو التدميرية.

خامسا: الموارد البشرية: من المعروف ان اليمن من بين دول شبه الجزيرة العربية التي تتمتع بكثافة سكانية كبيرة، وهذه ميزة قد توفر استدرار العمالة الاجنبية المكلفة، والمطلوب هو كيفية تنظيم العمالة الموجودة لدى الجميع، وامتصاص البطالة وفق اتفاقيات محددة واضحة.

ربما كانت هذه الايماءات الصادقة ابرز مفاتيح اقامة علاقات منطقية واضحة، ذات مضامين مستقبلية استراتيجية، لا تفت في عضدها التباينات الهامشية التي يصعب عليها حينئذ دق اسفين جاد في صلب مثل تلك العلاقات الراسخة.

وتكون زيارة الاخ علي سالم البيض مبادرة لدرء الشكوك والجهود، في واقع يعترف الجميع انه مؤقت ولا بد لن يزول.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

محادثات يمنية ـ عمانية لتسليم المنشآت وفتح المنافذ الحدودية

□ صنعاء، موسكو - «الحياة»:

■ عقدت امس في منطقة «شحن» جلسة محادثات يمنية - عمانية برئاسة السيد محمد عبدالله كده محافظ محافظة المهرة اليمنية والسيد مسلم بن علي البوسعيدي وزير الدولة محافظ ظفار في سلطنة عمان.

وبثت اذاعة صنعاء امس ان الجانبين بحثا قضايا مرتبطة ببنود اتفاق الحدود الموقع بين البلدين مثل وضع اللمسات الاخيرة لتسليم المنشات من الجانب العماني الى الجانب اليمني المقرر في اواخر ايار (مايو) المقبل، اضافة الى البحث في الاجراءات الخاصة بفتح ثلاثة منافذ برية بين البلدين. ويتوقع افتتاح المنافذ الثلاثة في شحن وحبروت وحوف في غضون ايام.

من جهة اخرى، يبدأ فيكتور بوسوفاليوك المدير العام لدائرة افريقيا والشرق الاوسط في الخارجية الروسية اليوم الاربعاء زيارة لليمن يبحث خلالها في العلاقات الثنائية ومشكلة الديون. وعلمت «الحياة» انه قد يدرس امكان وساطة لحل الخلافات بين صنعاء والدول المجاورة لها.

ويذكر ان هذه اول زيارة يقوم بها مسؤول روسي رفيع المستوى الى اليمن بعد انقطاع طويل، وفهم ان الطرفين يرغبان في حسم موضوع الديون التي قدرت بستة بلايين دولار مترتبة على اليمن الجنوبي قبل الوحدة، وترى موسكو ان تسوية المشكلة قد توفر اجواء مناسبة لاعادة الزخم السابق للعلاقات بين الجانبين.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 1 مايو 1993

مسقط استقبلت بارتياح أنباء صنعاء

احتفالات ترافق فتح الحدود بين سلطنة عمان واليمن

مسقط : من وفائي دياب

اكدت مصادر دبلوماسية لـ «الشرق الاوسط» ان سلطنة عمان واليمن ماضيتان في تنفيذ جدول الانسحابات العسكرية وفتح المنافذ البرية كما اتفق عليه في المحادثات التي اجراها نائب رئيس مجلس الرئاسة علي سالم البيض. وتقول المصادر ان النتائج الأولية للانتخابات اليمنية التي قوبلت بارتياح في العاصمة العمانية ستساعد على تطبيق اتفاقية ترسيم الحدود الدولية دون عقبات، وربما عجلت فيها ايضا.

وتتوقع المصادر نفسها ان يكتمل تمركز قوات البلدين عند نقاط خط الحدود الجديد قبل اول يونيو (حزيران) المقبل وهو الموعد المتفق عليه ليكون بداية فتح المنافذ البرية والسماح بانتقال المواطنين من الطرفين بسياراتهم. وتؤكد هذه المصادر ان هذه «الخطوة التاريخية» ستتم في اطار احتفال رسمي وشعبي يشارك فيه كبار المسؤولين العمانيين واليمنيين، ولا تستبعد عقد اول اجتماع للجنة العمانية - اليمنية المشتركة في منطقة حبروت التي تحولت الى منطقة تماس حدودي في الخريطة الجديدة.

واستناداً الى الكلام المتداول في مسقط فإن منطقة حبروت التي كانت سبباً رئيسياً في تاجيل اتفاقية ترسيم الحدود ستتحول الى منطقة تجارة حرة بين البلدين. والاهم من ذلك انها ستمثل النقطة المتعرجة الوحيدة في الخط الحدودي المرسوم بشكل مستقيم على امتداد 300 كيلومتر. ويشار الى اجتماع عقد منذ ايام على الحدود بين البلدين بين وزير الدولة محافظ ظفار مسلم بن علي البوسعيدي ومحافظ منطقة المهرة محمد بن عبد الله كدة جرى خلاله البحث في الاجراءات الخاصة بفتح المنافذ ودخول المواطنين. كما يشار الى اجتماع اخر سيعقد خلال اليومين المقبلين لاستكمال البحث في الملفات الفنية العالقة.

وتتوقع المصادر ان تشهد العلاقات بين مسقط وصنعاء دفعاً قوياً في الفترة المقبلة، خصوصاً مع بدء تنفيذ الطريق البري الذي سيربط بين البلدين والمباشرة في اقامة نقطتي العبور بين منطقتي المزيونة وضلكوت على الجانب العماني ومنطقتي الغيظة والحوف على الجانب اليمني.

الى ذلك، عبر مصدر عماني مسؤول عن ارتياحه لسير العملية الانتخابية في اليمن والتقديرات الأولى لنتائجها. وقال ان السلطنة اعتبرت دائماً أن الانتخابات اليمنية هي شان داخلي لكنها تابعتها باهتمام لما لها من اهمية على صعيد العلاقات المشتركة. وزاد ان مسقط تتعامل باستمرار مع صنعاء وفقاً لروح الاخوة والجوار وانطلاقاً من ثوابت سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل في شؤون الغير.

واكد المصدر ان الاتفاقات المشتركة التي وقعت خلال زيارة البيض الى العاصمة العمانية تشكل قاعدة ثابتة للتعامل والتعاون بين الجانبين بقطع النظر عما يحدث داخل اليمن. وتوقع المصدر ان يتم تنفيذ الاتفاقات بشكل ايجابي وعملي نظراً الى جو الثقة الواضح بين الطرفين الذي دعمته زيارة البيض الى مسقط حيث استقبل استقبال رؤساء الدول.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

الحدود العُمانية ـ اليمنية ابتداء من اول حزيران

منافذ مفتوحة وعائلات يلتئم شملها . . . وبطاقات خاصة

□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ في مرحلة ما قبل ١٩٨٢ التي شهدت صراعاً حدودياً وسياسياً بين سلطنة عمان وما كان يعرف باليمن الجنوبي كان عبور العمانيين او اليمنيين الحدود بين البلدين امراً مستحيلاً، او بالغ الصعوبة في احسن الاحوال. ولم يكن متاحاً المرور غير الشرعي عبر مسالك ودروب برية بمساعدة الرعاة من اهل المنطقة الذين يتميزون بدهاء فطري واعتادوا التنقل تبعاً لمواسم الكلا من هذا الجانب او ذاك.

وحتى بعد ١٩٨٢، عندما اتفق البلدان على الجلوس للتفاوض لحل النزاع السياسي والحدودي، كان على كثير من اهل المناطق الحدودية الراغبين في زيارة اقاربهم او اخوانهم او عشائرهم الموجودين على الجانب الآخر من الحدود الانتظار طويلاً للحصول على تأشيرة دخول ثم السفر بالطائرة مسافة قد تزيد على الفي كيلومتر للانتقال من منطقة الى اخرى لا تبعد عنها في الواقع سوى بضعة كيلومترات محدودة.

هذه المعاناة الانسانية والاجتماعية لأبناء قبائل معظمها من اصل واحد كالقبائل المهرية التي حمل بعضها الجنسية اليمنية وبعضها الآخر الجنسية العمانية، ستصبح شيئاً من الماضي، تاريخاً تتذكره الاجيال المقبلة، بعد توقيع عمان واليمن على اتفاقية ترسيم الحدود وبعد تفاهمهما على فتح هذه الحدود امام مواطنيهما بدءاً من اول حزيران (يونيو) المقبل. فالاتفاقية الحدودية الموقعة في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي والاجتماعات التي عقدها بعيداً عن الاضواء عسكريون وفنيون من الجانبين الاسبوع قبل الماضي في منطقة شحن الحدودية ستحول هذا الانتقال من طابعه «المحدود وغير الشرعي» في معظمه الى تدفق منظم ومشروع.

وعلمت «الحياة» ان هذا التنقل سيسير في اتجاهين، الاتجاه الاول لـ «فئة خاصة» هي الرعاة من الجانبين. فهؤلاء سيكون تحركهم جماعياً، في صورة قبائل وعشائر وأسر بكاملها وبكل ممتلكاتها من هذا الجانب من الحدود الى الجانب الآخر تبعاً لموسم الامطار ومرعى كل قبيلة. وهذا المرور الذي أفرد له ملحق خاص في اتفاقية الحدود هو في واقع الامر مجرد تقنين لظاهرة وجدت عُرفياً وتاريخياً وقبلياً وحتمتها وتحتمها ظروف حياة البدو الرحل في هذه المناطق التي لم تتقيد ابداً بالظروف السياسية وبخط حدود «وهمي» مرسوم فقط على الخرائط الدولية. وسيمنح هؤلاء الرعاة «بطاقة هوية» تحدد الجانب الذي قدموا منه (العماني او اليمني)، وسيكون لها لون مميز خاص وتصدرها جهة واحدة هي سلطة الحدود في كلا البلدين.

وسيكون في مقدور القبائل التوغل، في هذا الجانب او ذاك من الحدود، الى عمق ٢٥ كلم، الحد الذي سمحت به الاتفاقية، وفي اطار موسم المطر والمرعى نفسه. ولن يكون مرور الرعاة بلا ضوابط فلن يسمح لقبائل شمال منطقة الرعي الافادة من هذه التسهيلات ليس لان السلطات لا تسمح، ولكن لان العرف القبلي

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٣

منافذ مفتوحة وعائلات يلتئم شملها...

تتمة الصفحة الاولى

السائد والذي يحدد مرعى كل قبيلة وحقوقها ولا يجيز التعدي عليهما هو الذي لا يسمح.

اما الاتجاه الثاني والذي يخص «عموم» المواطنين في البلدين والذين سيبدأون بالافادة منه منذ اول حزيران المقبل ايضاً فيشمل السماح لهم بالتنقل عبر المنافذ الرسمية سواء بسياراتهم لاغراض الزيارة او السياحة في المرحلة القريبة، او بشاحناتهم وسلعهم في المرحلة المستقبلية في اطار الخطط الثنائية الموضوعة لتحقيق الانسياب الشامل لحركة التجارة وانشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين قرب حبروت. وهناك توجه الى توسيع حرية التنقل فيصبح متاحاً امام المواطنين في هذا البلد استخدام البلد الآخر نقطة عبور برية الى بلد ثالث، اي يكون مثلاً من حق المواطن اليمني الحاصل على تأشيرة من دولة الامارات العربية المتحدة، الحصول على تأشيرة من سلطات الحدود العمانية تسمح له بالمرور عبر اراضي السلطنة للوصول الى الامارات.

غير ان اليمنيين الذين لديهم فائض في سوق العمل المحلية ربما اقترحوا في مرحلة لاحقة امكان تطوير التأشيرة لمواطنيهم ليحصلوا على تأشيرة «اقامة للعمل» في عمان التي يعمل فيها نحو نصف مليون وافد اجنبي في الوقت الحالي.

وسيعبر المواطنون عبر منفذين بريين حددا اثناء زيارة السيد علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني لعمان في الشهر الماضي. المنفذ الاول الذي يطلق عليه في عمان اسم الطريق الاستراتيجي (لأنه سيكون الطريق الاساسي لعبور التجارة والبشر ولأنه يكمل شبكة الطرق البرية على مستوى العالم العربي كله)، هو طريق فزيونة – الغيضة، ويقع بالقرب من حبروت وشحن. وسيكون الاطول مسافة والاكثر كلفة وسيصل الى حوالي ٤٢٥ كيلومتراً. لكن البلدين اختاراه لأنه سيكون طريقاً منبسطاً يمكن اجتيازه بسرعة في خلال اربع ساعات تقريباً.

اما المنفذ الثاني فهو صرفيت – حوف، وهذا الطريق معبد بالاسفلت حالياً في الجانب العماني واقصر مسافة بحوالي ١٥٠ كلم، لكنه طريق صعب جداً بفعل ارتفاعه وانحناءاته الحادة، الامر الذي يجعل من الصعب السير في معظم اجزائه بسرعة تزيد على ٣٥ كلم في الساعة، كما يصعب على الشاحنات (ذات المقطورة) استخدامه، فضلاً عن الضباب الذي يخيم على المنطقة في فصل الخريف (حزيران – ايلول / سبتمبر)، ما يجعله شبه مهجور لمدة ٣ شهور. ولهذا لن يكون طريقاً تجارياً بل طريق «اجتماعي» للسيارات الصغيرة يربط بين مدينتي صلالة العمانية وحوف اليمنية.

واذا كان البلدان كسبا من الاتفاقية الاستقرار السياسي وزوال التهديد الامني، فان المواطنين كسبوا الاتصال الميسور والالتحام مجدداً باقاربهم وعشائرهم الذين مزقت بينهم في الماضي الظروف السياسية، اضافة الى شبكة من المصالح الواسعة بين شعبين اشتهرا بالبراعة في التجارة وتبادل المنافع منذ كان اللبان في الزمن الغابر... وحتى السيارات اليابانية الحديثة التي يعاد تصديرها من عمان الى السوق اليمنية هذه الايام.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

وضع حجر الأساس لمدينة حرة

عمان تفتح منفذاً برياً على الحدود مع اليمن

مسقط: من سعيد موسى

خطت سلطنة عمان واليمن امس خطوة كبيرة نحو توثيق العلاقات بينهما، عندما رفع نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون المالية والاقتصادية، قيس بن عبد المنعم الزواوي، علم بلاده على الجانب العماني من نقطة العبور البرية على الحدود بين البلدين.

وقال بيان رسمي في مسقط ان افتتاح نقطة العبور يعتبر ثمرة ايجابية من ثمار اتفاقية الحدود الدولية الموقعة بين البلدين في اكتوبر (تشرين الاول) من العام الماضي. مؤكداً ان هذه الخطوة ستدعم علاقات الود وحسن الجوار القائمة بين اليمن وسلطنة عمان بما يخدم مصالح وطموحات شعبي البلدين. وذكر البيان ان سلطنة عمان ستقوم ببناء مرافق حكومية وسكنية وتجارية لتسهيل حركة عبور المسافرين والبضائع.

ووضع الزواوي في الاحتفال

التتمة .... ص 4



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٣

عمان تفتح

نفسه حجر الأساس لمدينة «المزيونة» التي ستبنيها عمان على جانبها من الحدود، والتي ستقابلها مدينة «الغيظة» التي ستبنيها اليمن على الجانب الآخر. ومن المقرر ايضا انشاء طريقين بريين لربط البلدين، الأول بين «المزيونة» و«الغيظة» والثاني بين «خلكوت» و«الحوف».

وعلمت «الشرق الأوسط» ان سلطنة عمان انتهت من اعداد الدراسات الخاصة بإنشاء «المزيونة»، وانها تأمل ان يبدأ العمل بها خلال الشهور القليلة المقبلة. وتجري حالياً اتصالات بين عمان واليمن لبحث امكانات انشاء منطقة حرة هناك. وكانت غرفة تجارة وصناعة عمان قد قدمت عدة توصيات في هذا المجال من شأنها اعطاء تسهيلات خاصة لعمليات التصدير والاستيراد التي ستجريها شركات القطاع الخاص في البلدين.

ويأتي الاحتفال برفع علم السلطنة على نقطة العبور قبل خمسة ايام فقط من الاحتفال الرسمي بفتح المنافذ البرية امام حركة البضائع وتنقل المسافرين. وقد شارك في هذا الاحتفال عدد من كبار المسؤولين العمانيين بينهم الفريق أول علي عبد ماجد المعمري وزير شؤون مكتب القصر، وسالم بن عبد الله الغزالي وزير المواصلات، ومقبول بن علي سلطان وزير التجارة والصناعة، ومسلم بن علي البوسعيدي وزير الدولة ومحافظ ظفار، والفريق اول سعيد بن راشد الكلباني المفتش العام للشرطة والجمارك، ومحمد بن موسى اليوسف امين عام مجلس التنمية.



سالم صالح محمد في مقال لـ الشرق الأوسط

علاقات اليمن وعمان مثل لتجاوز مخلفات الماضي
التعاون وحسن الجوار يبعدان شبح التوتر والنزاع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢



□ مسقط - من حسين عبدالغني:

■ افتتح السيد قيس بن عبدالمنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون الاقتصادية رئيس اللجنة الخاصة بالعلاقات العمانية - اليمنية اول مركز للعبور البري على الحدود بين عمان واليمن. ورفع الزواوي علم بلاده على معبر المزيونة قبل خمسة ايام من التاريخ المتفق عليه بين الحكومتين على فتح الحدود امام مواطنيهما وهو تاريخ الاول من حزيران (يونيو). وينهي هذا الافتتاح الرسمي للمعبر والذي يعتبر نتيجة لمعاهدة ترسيم الحدود الدولية التي وقعها البلدان في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي مرحلة بقيت فيها الحدود مغلقة طوال ربع قرن بسبب نزاعات سياسية وحدودية. وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان رفع العلم العماني وفتح مركز الحدود يعني ان عملية الانسحابات العسكرية المتبادلة بين قوات البلدين الى الخطوط الجديدة التي رسمها خط الحدود الذي تضمنته المعاهدة تمت وأن كلاً من البلدين بات الآن يمارس السيادة على الاراضي التابعة له. وكان كل من البلدين حصل على اراض وتنازل عن أخرى بموجب الترسيم الجديد للحدود على اساس خط مستقيم من البحر الى الصحراء ما عدا نقطة واحدة يتعرج حولها هي نقطة مثلث حبروت التي يقع المنفذ الحدودي الذي افتتح امس قربها.

وإضافة الى افتتاح المعبر البري الحدودي الذي سيكون المعبر الاساسي لانتقال البضائع والناس بين البلدين، وضع السيد الزواوي أمس حجر الأساس لمدينة المزيونة العمانية الجديدة التي ستكون نواة لمنطقة للتجارة الحرة بين الدولتين. ويأمل العمانيون الذين تطورت تجارة اعادة التصدير لديهم في السنوات الأخيرة بزيادة موارد هذه التجارة من خلال فتح السوق اليمنية ذات القدرات الاستهلاكية الكبيرة (١٤ مليون نسمة) امامهم.

واكد وزير التجارة والصناعة العماني السيد مقبول بن علي سلطان اهمية المدينة الجديدة في تنمية التبادل التجاري بين عمان واليمن مشيراً الى ان اتفاق التبادل التجاري بين البلدين سيوقع قريباً.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٣

«المزيونية» مدينة جديدة على الحدود اليمنية - العمانية



مباحثات الحدود بين اليمن وعمان

المنفذ الحدودى البرى بين اليمن وعمان.. يتم افتتاحه هذا الأسبوع، فى احتفال يشارك فيه كبار المسئولين من البلدين، وشيوخ قبائل المنطقة.

قيس بن عبد المنعم الزواوى، نائب رئيس الوزراء العمانى للشئون المالية والاقتصادية، يقوم أثناء الاحتفالات بوضع حجر الأساس لمدينة «المزيونية»، التى قرر السلطان قابوس بن سعيد إنشاءها بهذا الاسم لخدمة المنفذ البرى.

المدينة تشتمل على مرافق حكومية وتجارية وسكنية، بهدف توفير كافة التسهيلات التى تخدم عبور البضائع، بالإضافة إلى إنشاء الأسواق والمخازن التى يستفيد منها سكان المنطقة.

افتتاح المنفذ البرى يأتى كإحدى ثمار اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين فى أكتوبر ١٩٩٢.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٧ / ١٩٩٧

باسندوه متفائل بنتائج زيارته للبحرين

بن علوي يبحث في صنعاء فتح الطرق البرية لليمنيين

لندن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

وصل الى صنعاء مساء امس يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية في زيارة رسمية لليمن تستغرق بضعة ايام. وقالت مصادر دبلوماسية أن برنامج الزيارة يتضمن مباحثات يجريها الوزير العماني مع محمد سالم باسندوه وزير الخارجية اليمني، حول مستقبل العلاقات بين صنعاء ومسقط والدور الذي تقوم به عمان لتحسين أجواء العلاقات اليمنية - الخليجية.

ومن المقرر أن يسلم بن علوي رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. واضافت المصادر ان الوزيرين سيناقشان أساليب تنفيذ الاتفاق الموقع بين البلدين، الذي تسمح عمان بموجبه للمواطنين اليمنيين العاملين في دول الخليج بالمرور عبر أراضيها، واستخدام الطرق البرية للانتقال بين وطنهم واماكن عملهم وإقامتهم.

وجدير بالذكر ان وزير الخارجية اليمني انهى الليلة قبل الماضية زيارة رسمية للبحرين، سلم خلالها رسالة من الرئيس

التتمة .... ص 4



بن علوي

علي عبد الله صالح الى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، قال المراقبون انها «تعتبر

بادرة لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين». ومن المتوقع ان يصل الى صنعاء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة وزير خارجية البحرين، ردا للزيارة التي قام بها باسندوه الى المنامة قبل يومين. وقال وزير الخارجية اليمني - في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» أمس «زادني لقائي بالمسؤولين في المنامة تفاؤلاً بأن ما بقي من شوائب في العلاقات اليمنية - الخليجية والعلاقات العربية - العربية في طريقها الى الزوال».

واوضح ان هناك ادراكاً لدى الجميع بانه «آن الأوان لكي يتضامن الأشقاء لمواجهة ضرورات الحاضر والمستقبل».

وعلمت «الشرق الأوسط» ان موعد زيارة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر الى صنعاء تحدد في يوم 16 يوليو (تموز) الحالي، وهي أول زيارة يقوم بها مسؤول قطري رفيع المستوى الى اليمن منذ نشوب أزمة الخليج الأخيرة في 2 أغسطس (آب) عام 1990.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي صالح تلقى رسالة من السلطان قابوس

محادثات عمانية - يمنية لتطوير العلاقات

□ صنعاء - «الحياة»:

■ نقل وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني السيد يوسف بن علوي بن عبدالله الذي وصل صنعاء في ساعة متقدمة ليل الثلثاء - الاربعاء رسالة من السلطان قابوس الى الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح. واذيع رسمياً ان الرسالة «تتعلق بالعلاقات الحميمة بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وآفاق توسيع التعاون الاخوي المشترك في المجال التجاري والفني وغيرها بما يترجم تطلعات الشعبين الشقيقين ويحقق مصالحهما المشتركة اضافة الى المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية التي تهم البلدين والامة العربية».

وبثت الاذاعة اليمنية ان الرئيس اليمني بحث اثناء استقباله قبل ظهر امس المسؤول العماني «في جوانب العلاقات وسبل تطوير مجالات التعاون وبخاصة في المجال التجاري والاستثماري» وكذلك شق وتعبيد طريق يربط بين سلطنة عمان واليمن. واشاد الفريق علي عبدالله صالح بـ «المستوى المتطور الذي وصلت اليه العلاقات اليمنية - العمانية والتي تمثل نموذجاً طيباً للعلاقات الاخوية بين الاشقاء».

وفي اشارة الى اتفاق الحدود الذي وقع بين البلدين قال «لقد فتح آفاقاً واسعة وجديدة امام مسيرة العلاقات والتعاون المشترك بين البلدين الشقيقين».

الى ذلك بدأت امس في مبنى وزارة الخارجية اليمنية المحادثات اليمنية - العمانية الرسمية برئاسة وزيري خارجية البلدين. واعلن رسمياً انها تناولت «مناقشة مختلف اوجه العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين والسبل الكفيلة بتطويرها كما تم عرض لأهم المشاريع التي سيجرى بحثها خلال الجلسة المقبلة للجنة اليمنية - العمانية المشتركة».

ووصفت صحيفة «الثورة» الحكومية العلاقات اليمنية - الخليجية بانها شهدت في الفترة الاخيرة «دفعة قوية نحو استئنافها واخراجها من حال الجمود التي وجدت نفسها فيها من جراء ازمة الخليج». واشارت الى عدم وجود ميل لدى الجانب اليمني «لاعفاء العراق من مسؤولية الغزو او اتجاه لاغفال او انكار حق الكويت في تحرير ارضها واستعادة سيادتها».

وقالت «اننا نتيجة هذه الممارسة والصدق مع النفس مطالبون بالمكاشفة حول السلبيات المحلية المؤدية الى الازمات حتى ندرك طريق المستقبل الخاص والجديد ورسم معالمه وفق استراتيجية ايجابية للتكامل الاقتصادي والتوافق السياسي والتعاون الامني والالتزام باحترام الاستقلالية الداخلية».



اجتماع اللجنة المشتركة في سبتمبر المقبل

بحث خطوات المنطقة التجارية على الحدود اليمنية ـ العمانية

صنعاء: من حمود منصر

قالت مصادر مطلعة في وزارة الخارجية اليمنية ان جلسة المباحثات التي عقدها يوسف بن علوي عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية مع محمد سالم باسندوة وزير الخارجية اليمني استعرضت الخطوات التنفيذية لبناء وتمهيد طريق بري يربط اليمن وعمان، واقامة المنطقة التجارية على الحدود بينهما التي ستضم مشروعات صناعية باستثمارات مشتركة.

واضافت المصادر ان اللجنة اليمنية ـ العمانية المشتركة ستعقد اجتماعها المقبل خلال شهر سبتمبر (ايلول) المقبل، لمناقشة تنفيذ عدد من المشروعات، في ضوء الدراسات التي أعدتها الوزارات المختصة في كل من البلدين.

وأكد عوض بن محفوظ باكثير، سفير عمان في صنعاء، في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» ان الوزير العماني سيلتقي اليوم عدداً من المسؤولين في الحكومة اليمنية لاستكمال بحث جدول الأعمال، ثم يعقد مؤتمراً صحافيا في مقر وزارة الخارجية اليمنية حول انجازات الزيارة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد تسلم امس رسالة من السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، تتعلق بتعزيز العلاقات بين البلدين، وتوثيق تعاونهما المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية، اضافة الى عدد من القضايا الاقليمية والدولية التي تهم البلدين الشقيقين.

واشاد الرئيس اليمني اثناء اللقاء بمستوى العلاقات مع عمان، خاصة بعد توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين. وقال انها «تمثل نموذجا للعلاقات بين الأشقاء».

وحضر تسليم الرسالة كل من محمد سالم باسندوة وزير الخارجية اليمني، ومحمد باسعد سفير اليمن في مسقط، وعوض بن محفوظ باكثير سفير عمان في صنعاء.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسؤول بحريني: محكمة العدل الدولية ستستمع لمرافعات لتحديد اختصاصها في الخلاف مع قطر

■ المنامة - «الحياة» - صرح مصدر مسؤول في المنامة بان حكومة دولة البحرين ابلغت رسمياً من قبل مكتب محكمة العدل الدولية بان المحكمة حددت يوم الثامن والعشرين من شهر شباط (فبراير) ١٩٩٤ موعداً لبداية سماع المرافعات الشفهية لمحامي دولتي البحرين وقطر امامها في امور الاختصاص والقبول في شان قضية تحديد الحدود البحرية والامور الاقليمية بين البحرين وقطر.

والجدير بالذكر ان حكومة دولة البحرين اعترضت لدى المحكمة الدولية على الطلب القطري المنفرد المقدم في ٨ تموز (يوليو) عام ١٩٩١ على اعتبار ان المحكمة لا اختصاص لها في النظر في موضوع الخلاف بين دولتي البحرين وقطر الا بعد التقدم الى المحكمة بطلب مشترك من قبل الطرفين وبموافقتهما معاً وذلك بموجب اتفاق خاص موقع من قبل الطرفين.

وقال المصدر في تصريح لوكالة انباء الخليج أول من امس انه «بناء على ذلك فإن محكمة العدل الدولية ستنظر بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٤ بشكل محدد في امر اختصاص المحكمة في النظر في الخلاف البحريني - القطري ولا علاقة لها في النظر في الموضوع الرئيسي للخلاف».





المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ [illegible]

محكمة العدل تبحث النزاع الحدودي بين البحرين وقطر

المنامة - (رويترز): تبدأ محكمة العدل الدولية في ٢٨ فبراير القادم سماع المرافعات في دفع البحرين بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضية النزاع بين البحرين وقطر بشأن جزر صغيرة يحتمل ان تكون غنية بالبترول. اكدت المصادر الصحفية ان المحكمة لن تنظر موضوع الخلاف نفسه وانما ستستمع فقط الي مرافعات الجانبين بشأن اختصاصها بنظر الموضوع. اضافت المصادر ان البحرين اعترضت لدي المحكمة الدولية علي الطلب القطرى المنفرد علي اعتبار ان المحكمة غير مختصة بنظر الطلب.

وكان النزاع قد تفجر عام ١٩٨٦ عندما نزلت قوات قطرية علي صخور مرجانية متنازع عليها واحتجزت لمدة ١٧ يوما عمالا اجانب كانوا يبنون محطة لخفر السواحل البحريني والمناطق المتنازع عليها تخضع حاليا لسيطرة البحرين بمقتضى اتفاقية لترسيم الحدود وقعت اثناء ادارة بريطانيا الشئون الخارجية للبلدين في الثلاثينات.



اتصال هاتفي بين أمير البحرين وأمير قطر

■ جدة، المنامة - «الحياة» - اجرى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين اتصالاً هاتفياً امس بالشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر «تبادلا خلاله الاحاديث الودية عن العلاقات الاخوية القائمة بين البلدين الشقيقين».

وذكرت «وكالة انباء الخليج» التي بثت النبأ ان الجانبين عرضا «آخر الاوضاع والمستجدات الراهنة على الساحتين العربية والدولية».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٣

بعد سنة على توقيع اتفاق ترسيم الحدود

زيارة قابوس لصنعاء الشهر المقبل واتجاه الى تكامل سياسي ـ اقتصادي

□ مسقط – من حسين عبدالغني:

■ أكدت مصادر مطلعة في مسقط لـ «الحياة» ان السلطان قابوس بن سعيد سيزور صنعاء في تشرين الاول (اكتوبر) المقبل، وهي المرة الاولى التي يزور فيها حاكم عماني اليمن. واوضحت المصادر ان الزيارة التي تأتي بعد سنة على توقيع اتفاق ترسيم الحدود بين البلدين ستسمح بتطوير علاقاتهما ونقلها الى مرحلة «التكامل» الاقتصادي والسياسي.

وشددت على ان المحور الاساسي للزيارة المقررة منذ فترة طويلة واجلت بسبب استحقاقات يمنية داخلية اهمها الانتخابات العامة «سيكون العلاقات المتنامية بين البلدين».

ووصفت الزيارة بأنها «رسمية وعملية».

وتابعت ان السلطان قابوس والوفد المرافق له سيلقيان

التتمة في الصفحة (٤)

زيارة قابوس لصنعاء الشهر المقبل

تتمة الصفحة الاولى

«احتفاء وترحيباً من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح واعضاء مجلس الرئاسة والوزراء والبرلمان اليمني»، وان الزيارة «ستعزز فرص تطوير العلاقات الثنائية لتصبح نواة لاطار عماني – يمني مرشح لخطوات تعاون وتكامل في المستقبل».

وأشارت الى اتفاقات وتطورات شكلت اطاراً مميزاً للعلاقات بين البلدين التي شهدت فترة توتر استمرت ربع قرن. وهذه الاتفاقات والتطورات هي:

– اعلان القادة والمسؤولين في البلدين ان عمان واليمن تجمعهما رؤية سياسية في النظر الى التطورات الاقليمية في الخليج والشرق الاوسط، وأن مواقف البلدين من الازمات التي مرت بها المنطقة اخيراً اتسمت بالتقارب الشديد.

– ان الاتفاق السياسي بينهما ينص على التنسيق السياسي والديبلوماسي ازاء التطورات والاحداث الاقليمية والدولية، والتنسيق في الاجتماعات والمؤتمرات عبر ارسال مبعوثين او عبر القنوات الديبلوماسية في مسقط وصنعاء.

– اقامة لجنة مشتركة على مستوى وزاري يرأسها وزيرا التجارة في البلدين، وقعت اتفاقاً لتنظيم التعاون، دمجت في اطاره كل الاتفاقات السابقة. وبموجب الاتفـاق منح كل من البلدين البلد الآخـر وضع «الدولة الاولى في الرعـاية» في الحوافز والعلاقات الاقتصادية والتجارية والجمركية والاستثمارية.

– اتفاق سلطنة عمان واليمن على اقامة منطقة تجارة حرة في نقطة العبور الرئيسية على الحدود في منطقة المزيونة التي ستقع داخل الاراضي العمانية.

– الموافقة على البدء بشق طريق استراتيجي بين منطقتي المزيونة والغيضة، وقيام وفود من شركتي الطيران اليمنيتين بزيارات قريبة للاتفاق على خط جوي مباشر بين صنعاء ومسقط وعدن ومسقط.

– الاتفاق على مبدأ الاستثمار العماني في مصافي النفط اليمنية وفي مناطق الامتياز النفطي المفتوحة، وانشاء مصرف يمني – عماني.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

يسدل الستار على النزاع الحدودي ويفتح الباب أمام تكامل سياسي واقتصادي

توقيع عقد ترسيم الحدود بين اليمن وعُمان

□ مسقط –
من حسين عبدالغني:

■ وقع نائب رئيس الوزراء العُماني قيس بن عبدالمنعم الزواوي أمس «عقد» ترسيم خط الحدود الدولية بين سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية تنفيذاً لاتفاق الحدود الموقع بين البلدين في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٩٢.

وحصلت على العقد شركة «هانزا لوفت بيلد» الالمانية المتخصصة التي سبق وتولت ترسيم الحدود الدولية بين عمان والمملكة العربية السعودية (بموجب اتفاق حفر الباطن في آذار/ مارس ١٩٩٠).

وتم التوقيع في مسقط بواسطة الحكومة العمانية والشركة المنفذة بعد أن اتفقت الحكومتان اليمنية والعمانية هذا العام على ترك موضوع تحديد الشركة الى الجانب العُماني.

وينص عقد الترسيم على تحديد الخط الحدودي وفق المواصفات الفنية التي وضعها فنيون من الجانبين والتي تشتمل على علامات حدودية على طول الخط، وانتاج خرائط بمقاييس رسم مختلفة اضافة الى أعمال التصوير الجوي وأعمال المسح الميداني باستخدام أحدث الأجهزة ذات التقنية العالية لضمان حصول كل طرف على حقوقه وأراضيه كما حددها الاتفاق الحدودي.

وسيستغرق تنفيذ العقد نحو ثلاثة أعوام يذهب نصفها تقريباً للأعمال الميدانية والنصف الآخر لاعداد الخرائط ومعالجة المعالم الجغرافية في المنطقة الحدودية.

تكامل سياسي واقتصادي

وقالت مصادر في مسقط لـ «الحياة» ان توقيع العقد في مسقط من دون حضور الجانب اليمني يعكس مدى الثقة السياسية التي اكتسبها الطرفان خلال العام الذي تلى توقيع الاتفاق كذلك فإنه يعتبر بمثابة اسدال الستار على الفصل الختامي من عملية انهاء النزاع الحدودي بين البلدين ويفتح الباب لمرحلة من التكامل السياسي والاقتصادي خصوصاً ان توقيع العقد يأتي قبل فترة قصيرة من زيارة سيقوم بها السلطان قابوس بن سعيد لليمن هي الأولى لحاكم عُماني.

وأضافت هذه المصادر ان عمليات المسح والتصوير الجوي والميداني التي ستقوم بها الشركة ستساعد أيضاً في تحديد حجم الثروات الطبيعية في المنطقة الحدودية، وبالتالي على فتح الباب لتنفيذ أحد بنود ملاحق الاتفاق الذي ينص على قيام البلدين بالاستثمار المشترك للثروات وامكانات المنطقة الحدودية.

ولم تفصح المصادر في مسقط عن قيمة العقد وهل ستتحمل عُمان نفقاته كلها أم انه سيتم اقتسامه بين البلدين.



المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفقاً لمواصفات فنية أعدها خبراء من البلدين

سلطنة عمان توقع اتفاقاً لترسيم الخط الحدودي مع اليمن

مسقط: «الشرق الأوسط»

خطت سلطنة عمان أمس خطوة جديدة باتجاه ترسيخ اتفاقية الحدود الدولية مع اليمن عندما وقعت اتفاقاً مع شركة «هانزا لوفت بيلد» الالمانية لترسيخ الخط الحدودي بين البلدين.

ووقع العقد نيابة عن الجانب العماني نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية قيس بن عبد المنعم الزواوي وعن الشركة الالمانية مديرها العام. ولم يذكر شيء عن قيمة العقد او كلفة المشروع.

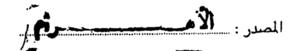
وينص عقد الترسيم على تحديد الخط الحدودي وفقا لمواصفات فنية اعدها خبراء من الجانبين خلال جلسات عمل مستمرة طوال الأسابيع الأخيرة. ويشتمل الخط على دعامات حدودية على امتداد الخط الفاصل بين سلطنة عمان واليمن.

ومن المقرر ان تقوم الشركة الالمانية بانتاج خرائط بمقاييس مختلفة اضافة الى تحديد خط الحدود على الأرض عن طريق استخدام احدث التقنيات في التصوير الجوي والمسح الميداني.

ويرجح ان يستغرق تنفيذ المشروع ثلاث سنوات على ان يتم خلال الخمسة عشر شهراً الأولى اتمام الأعمال الحقلية على الأرض بينما يستغرق اعداد الخرائط ومعالجة البيانات المسحية وجمع المعالم الجغرافية بالمنطقة الحدودية حوالي واحد وعشرين شهراً. ورأى مسؤولون عمانيون ان هذه الخطوة تعني ان اتفاقية الحدود الموقعة بين مسقط وصنعاء في اكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي دخلت الآن مرحلة التنفيذ العملي.

وينتظر ان يقوم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى اليمن في النصف الأول من الشهر المقبل.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ اكتوبر ١٩٩٢

قابوس عاد إلى مسقط بعد زيارة اليمن

٢١ مليون دولار منحة عمانية لانشاء طريق بين البلدين

صنعاء - وكالات الانباء - عاد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الى مسقط امس بعد ان قام بزيارة لليمن استمرت ثلاثة ايام بدعوة من الرئيس اليمنى على عبدالله صالح .

وقد اجرى السلطان قابوس خلال زيارته لليمن التى تعد الاولى من نوعها مباحثات مع الرئيس على عبدالله صالح تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها فى مختلف المجالات بالاضافة الى التطورات الراهنة على الساحتين العربية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين .

واعلن قيس الزواوى نائب رئيس وزراء سلطنة عمان للشئون المالية والاقتصادية ان اليمن وعمان ووقعتا على اتفاقية تمنح بموجبها حكومة السلطنة اليمن ٢١ مليون دولار لتمويل مشروع الطريق البرى الذى يربط بين السلطنة واليمن بطول ٢٥٠ كيلو مترا . وقال : ان هذا التوقيع يأتى تتويجا للعلاقات الاخوية بين البلدين وتأكيدا على الرغبة المشتركة فى تطوير التعاون بينهما فى مختلف المجالات واضاف ان المباحثات بين اليمن وعمان تطرقت الى عدة موضوعات من بينها تشجيع الاستثمارات بين البلدين



قابوس

والتعاون فى المجال الجمركى ، بالاضافة الى التعاون فى مجالات النفط والمعادن والنقل الجوى. وقال الزواوى انه تم الاتفاق على وضع برنامج العمل التنفيذى لهذه المشروعات.

المصدر : الحياة
التاريخ : ٩ ايلول ١٩٩٣



شدد على وحدة العراق وسيادة الكويت

باسندوه: العلاقات اليمنية - العُمانية مدخل لترتيب البيت العربي

□ نيويورك - من راغدة درغام:

■ اكد وزير خارجية اليمن السيد محمد سالم باسندوه عزم بلاده على المساهمة في «تعزيز التعاون والتكامل في منطقتنا». وقال في كلمة القاها امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ليل الخميس ان العلاقات اليمنية - العمانية «اصبحت نموذجاً مميزاً يصلح ان يحتذى به... وهذه البداية الصحيحة تشكل احد المفاتيح الاساسية للحركة الاقتصادية والتجارية والامنية في المنطقة، وتوفر امكانية كبيرة للتكامل الاقتصادي والتعاون الامني مع كل الدول في المنطقة.

وتابع ان العلاقات اليمنية - العمانية «تكتسب اهمية خاصة بالنسبة الى مستقبل المنطقة واستقرارها وازدهارها التنموي، ذلك لأنها تمثل مدخلاً عملياً مهماً لترتيب البيت الاقليمي والعربي، ولا تشكل اي خطر على مصالح الآخرين».

وشدد على الاهمية التي يوليها اليمن للعلاقات مع «اشقائه»، وتحدث عن مسالة الحدود اليمنية - السعودية وعرض الاتصالات والمحادثات الخاصة بها. وقال: «ما يحمل على التفاؤل ان الشعبين الشقيقين الجارين يتطلعان بصدق الى ان تتوج هذه المفاوضات بنهايات مرضية عاجلاً لا آجلاً بإذن الله، لا سيما ان النيات الحسنة متوفرة لدى القيادتين، ما يجعل حل المشاكل سهلاً وممكناً. ولعل مما لا يخفى على احد ان ما يربط اليمن بالمملكة العربية السعودية اكثر مما يباعد بينهما، واستطيع القول انني خرجت من لقائي اخيراً مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بانطباعات مشجعة اذ وجدته كعهدنا به دائماً مدركاً لضرورة التآخي والتضامن والتواصل بين البلدين».

وتطرق باسندوه الى العراق مؤكداً انه في ضوء ما ابداه من «تجاوب ملموس في تطبيق قرارات مجلس الامن، لم يعد هناك ما يبرر استمرار فرض الحصار خاصة ان معاناة الشعب العراقي بلغت حداً لا يطاق». واكد سيادة دولة الكويت كدولة مستقلة «ليست جزءاً من دولة اخرى». وقال ان «تامين سلامة دولة الكويت واستقلالها وسيادتها امر لا بد منه، لكن تحقيق هذا في صورة دائمة ونهائية لا يمكن ان يتاتى اذا لم يتم التوصل الى صيغة اتفاق مشترك يرضى عنه الطرفان، وتتعهد كل الدول العربية بخاصة، والمجتمع الدولي عموماً ضمان الالتزام به، وعدم الخروج عليه».

وتابع: «مثل هذا الاتفاق ينبغي ان يكون على نحو يكفي لطمأنة دولة الكويت الى ان ما تعرضت له يوم الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠ لن يتكرر مستقبلاً. وبحيث يشمل حل كل القضايا العالقة حتى لا يبقى هناك مجال لحدوث اي خلاف مستقبلاً». ولفت الى اهمية «قيام علاقات صحيحة متكافئة» بين الكويت والعراق «وخلق اجواء تؤمن الوفاق الاخوي اللازم بينهما والاستقرار في المنطقة». وشدد على ضرورة «الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية وسلامتها».

واعلن دعم اليمن الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل «كخطوة اولى» نحو حل شامل. وقال: «يحدونا الامل بان يتعزز اتفاق غزة - اريحا بين منظمة التحرير واسرائيل باتفاقين مماثلين على صعيد مساري المفاوضات السورية - الاسرائيلية والمفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية عاجلاً لا آجلاً، بما يكفل عودة هضبة الجولان الى سورية الشقيقة وانسحاب اسرائيل من جنوب لبنان الشقيق، وان تستكمل هذه الاتفاقات بمزيد من الاتفاقات التي تضمن الجلاء الاسرائيلي الكامل عن كل الاراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وعن كل الاراضي العربية التي لا تزال تحت وطأة الاحتلال، واقلاع السلطات الاسرائيلية عن اجراءاتها التعسفية واعتداءاتها الغاشمة ضد جميع الاشقاء في فلسطين ولبنان وغيرهما من الاراضي العربية المحتلة».

ودان «الاحتلال الاسرائيلي للجنوب اللبناني والاعتداءات على اراضي لبنان وشعبه» وطالب بمواقف «قوية وصارمة لإجبار اسرائيل على الكف عن عدوانها على لبنان، ودفع التعويضات لقاء الخسائر الجسيمة التي تكبدها الشعب اللبناني».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٦ ١٧ اكتوبر ١٩٩٣

القمة اليمنية - العمانية: مستقبل التعاون بين دول الجوار واستعادة التضامن العربي

■ صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

السلطان قابوس.(سيبا)

جاءت زيارة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، لليمن تأكيداً لعلاقات التعاون والتقارب التي بدأت بشكل مكثف منذ ثلاث سنوات. وكانت اولى نتائجها توصل البلدين الى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود في صنعاء في اول تشرين الاول (اكتوبر) من العام الماضي، حيث مثلت هذه الاتفاقية انطلاقة نحو مزيد من التعاون المشترك وتوسيع وتعدد قنوات الاتصالات والزيارات المتبادلة، ومنها زيارة السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة لسلطنة عمان، في اوائل نيسان (ابريل) الماضي، بالاضافة الى اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة التي شكلتها الحكومتان لتطوير وتنظيم التعاون والتنسيق بين مختلف جوانبه، من خلال دورات تعقدها اللجنة في صنعاء ومسقط.

في هذه الزيارة، وهي الاولى التي يقوم بها السلطان قابوس لليمن، عقدت ثلاثة اجتماعات مشتركة برئاسة زعيمي البلدين، الفريق علي عبدالله صالح والسلطان قابوس، تناولت القضايا الثنائية وغيرها ونتائج اعمال اللجنة الوزارية المشتركة. كما عقد اعضاء الوفد العماني، مع نظرائهم من اليمنيين، اجتماعات ثنائية تم فيها التوقيع على عدد من اتفاقات التعاون التي سبق بحثها واقرارها في العام الحالي، ومنها، تسهيل تبادل الانتاج الزراعي والصناعي الحرفي ذي المنشأ المحلي بين البلدين، وانشاء شركة نفطية يمنية - عمانية، وسوق على الحدود من ناحية عمان يدخلها اليمنيون من دون تأشيرات وكذلك فتح خط جوي بين العاصمتين بمعدل ٤ رحلات اسبوعية.

كما تضمنت الاتفاقات اسهام سلطنة عمان بمبلغ ٢١ مليون دولار (منحة) لتمويل مشروع طريق بري يربط بين البلدين، طوله ٢٥٠ كيلومتراً. وتمويل انشاء ثلاث صوامع للغلال في عدن، بطاقة تخزينية تبلغ بين ٣٠ و٤٥ الف طن.



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٧ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من ناحية اخرى كان اشيع ان السلطان قابوس سيبحث اثناء الزيارة مسالة الخلاف بين قادة الائتلاف، وان برنامج زيارته قد يشمل العاصمة الاقتصادية عدن. ولكن هذا لم يتم. ونفت مصادر يمنية لـ «الوسط» معرفتها بمدى البحث في هذه المسالة من عدمه. الا انها اشارت الى احتمال ان يكون الرئيس صالح والسلطان قابوس بحثا في الاجتماع المغلق الذي عقداه مساء اول يوم من الزيارة في ثلاثة مواضيع هي: الخلاف بين قادة الائتلاف، ومستقبل علاقات التعاون بين دول المنطقة، والجهود المبذولة لاستعادة التضامن العربي. ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

مبعوث عُماني يستكمل في اليمن مسعى مصالحة بين طرفي القيادة

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:
□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ وصل الى صنعاء أمس السيد قيس بن عبدالمنعم الزواوي نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون المالية والاقتصادية حاملاً رسالة من السلطان قابوس بن سعيد الى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح.

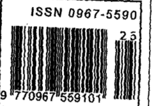
وقالت مصادر مطلعة في مسقط ان رسالة السلطان قابوس وزيارة المبعوث العماني تأتيان في اطار دور الوساطة الذي تلعبه عُمان من أجل انهاء الخلاف بين الرئيس اليمني ونائبه السيد علي سالم البيض، اذ سيقوم الزواوي اليوم بعد انتهاء مباحثاته مع الرئيس صالح بزيارة الى عدن لنقل رسالة من السلطان الى البيض ولاجراء محادثات معه.

ورجحت هذه المصادر ان يكون التحرك السريع بعد ايام قليلة فقط من بدء انفراج في العلاقات داخل القيادة اليمنية، محاولة من العُمانيين لدفع «التقدم» الحاصل والوصول به الى مصالحة كاملة يمكن بعدها لمؤسسات الدولة اليمنية استئناف عملها والتركيز على المهمات العديدة التي تنتظرها.

وأشارت هذه المصادر الى ان زيارة المبعوث العُماني لعدن ولقاءه بالسيد البيض تدحض ما تردد عن وجود «عتب» عُماني عليه لعدم تواجده في استقبال السلطان قابوس

التتمة في الصفحة (٤)

ISSN 0967-5590





المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٥ ايلول ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مبعوث عماني يستكمل في اليمن

تتمة الصفحة الاولى

ووداعه اثناء زيارته لصنعاء مطلع الشهر الحالي.

وحسب هذه المصادر فإن دوافع الوساطة لا تعود فقط الى ما تعوله عمان على استقرار اليمن كاحدى ضمانات استقرار امنها والأمن الاقليمي، ولكن ايضاً لأن المصالحة بين صالح والبيض ستدعم عملية التكامل الاقتصادي والمرفقي المرتقبة بين البلدين، نظراً الى ان معظم مشروعات هذا التكامل من طرق ومنطقة تجارة حرة وتعاون نفطي سيكون عملياً في المرحلة الأولى على الاقل مع جنوب اليمن القريب من الحدود العُمانية.

صالح

من جهة اخرى قال الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة: «علينا جميعاً شخصيات اجتماعية وسياسية ومشايخ واعياناً وشباباً وامناً وجيشاً واحزاباً وتنظيمات سياسية وعلماء، ان نتحمل الأمانة والمسؤولية في الحفاظ على الوحدة بالدرجة الأولى وعلى الديموقراطية في الدرجة الثانية».

واضاف الفريق صالح، الذي كان يتحدث أمام الوفود التي وصلت من مختلف المحافظات وتمثل العلماء والأعيان والمشايخ ورجال الأعمال وممثلي المنظمات الجماهيرية والمهنية والشباب، الى دار الرئاسة لتقديم التهاني الى رئيس مجلس الرئاسة واعضائه على نيلهم ثقة مجلس النواب في الانتخابات التي جرت اخيراً: «الوحدة ملك كل هذه الوجوه النيرة، ملك لكل مواطن يمني ولم تكن ملكاً لتنظيم سياسي او شخص او مسؤول في اي مرفق من مرافق الدولة... لكن الوحدة أصبحت امانة ومسؤولية في اعناقنا جميعاً».

واكد ان «علينا في كل حوار او اشكالات سياسية ان نحتكم الى المؤسسة الدستورية، وعلى الجميع ان يحتكموا الى المؤسسات الدستورية الممثلة للامة اليمنية».

واشار الى «ان الاحتكاك السياسي والمماحكات تاتي في اطار الديموقراطية، ولو لم تكن هناك ديموقراطية معلنة نمارسها قولا وعملا لكان الوضع يختلف عما هو اليوم. لكنه مكسب من مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة ان يتحاور الناس عبر المؤسسات وعبر الهيئات وعبر اللقاءات افضل من ان يحتكموا الى اي شيء آخر... وهذا لم يعد مسؤولية شخص وانما مسؤولية حكومة الائتلاف ومسؤوليتنا جميعاً، ومسؤولية كل مواطن شريف ان يتعاون في كل مرفق وموقع من مواقع العمل وفي كل مكان».



محادثات ايرانية-عمانية تبحث الامن في الخليج

■ طهران – أ ف ب – بثت اذاعة طهران ان الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي رفسنجاني بحث امس السبت مع قائد البحرية العمانية الاميرال شهاب بن طارق السعيد في شان «تعاون بحريتي البلدين لتامين امن منطقة الخليج».

وأكد الرئيس الايراني خلال هذا اللقاء ان من واجب بحريتي البلدين «تامين الامن في مضيق هرمز وبحر عمان».

واعرب عن تاييده «تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في ميدان الدفاع البحري». وقال: «ان الامن الحقيقي في الخليج والحدود والبحرية لن يتم الا عن طريق اجراء تعاون اكبر بين بلدان المنطقة».

وافاد المصدر ذاته ان الرئيس الايراني اعرب عن امله بان تكون العلاقات الايرانية – العمانية «المثال» لجميع البلدان الاخرى في المنطقة.

يذكر ان عمان هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين) التي لطالما اقامت علاقات ممتازة مع ايران.

ومن جهته اكد بن طارق الذي يزور ايران منذ اول من امس الجمعة ان بلاده «راغبة في استمرار علاقاتها الودية مع ايران لخدمة مصالح الشعبين الايراني والعماني والشعوب الاخرى في المنطقة».

وأشار الى ان بلاده ترغب في اجراء تعاون اكبر مع ايران في مضيق هرمز وبحر عمان حسب ما ذكرت الاذاعة. وأفاد المصدر ذاته ان بن طارق اجرى محادثات ايضاً مع نظيره الايراني الاميرال علي شمخاني.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبيل اختتام قمة دول مجلس التعاون الخليجى بالرياض:

أمير البحرين: خلافات الحدود مع قطر معروضة أمام محكمة العدل الدولية

استعداد مشروط للمصالحة مع الدول العربية التى ساندت العراق

الرياض - من أمين محمد أمين وأسامة سرايا:

تأجل انعقاد الجلسة الختامية للقمة الخليجية الـ ١٤ فى الرياض عدة ساعات أمس لاستمرار المشاورات بين قادة دول المجلس حول القضايا المطروحة على القمة.

وفى الوقت نفسه أشاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين بالعلاقات الاخوية التى تربطه بالرئيس حسنى مبارك، وبالشعب المصرى، وبالدور المصرى لدعم دول الخليج - وأشار الى أن هذا الدور لا يمكن تجاهله.

وكشف أمير البحرين، خلال لقائه بالصحفيين المصريين أمس عن ان الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجى لم تحل وسيظل القلق بشأنها قائما.

وقال: ان الخلاف الحدودى بين البحرين وقطر قد انتقل الى محكمة العدل الدولية، وذكر ان الأمة العربية لم تشتطع حل خلافاتها فيما بينها.

وأشاد أمير البحرين بإعلان دمشق والعلاقات المميزة التى تربط دول الخليج خاصة البحرين بمصر وسوريا.

وحول العلاقات الخليجية مع الدول العربية، التى ساندت العراق خلال حرب تحرير الكويت، أعرب الشيخ عيسى بن سلمان عن استعداد دول الخليج للمصالحة مع هذه الدول. وأشار الى أن ذلك ينبغى أن يقوم على أسس واضحة وثابتة.

وأكد أمير البحرين ان استقرار منطقة الخليج أمر هام للغاية وأضاف: ان استقرار ايران جزء أساسى من استقرار المنطقة ككل.

واستنكر أمير البحرين حوادث الإرهاب والتطرف التى تقع فى مصر وعدد من الدول العربية والإسلامية. وقال: ان الدين الإسلامى برىء من تصرفات من يتسترون تحت لوائه.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 9 يناير 1994

أمير البحرين:

محكمة العدل تنظر الخلاف الحدودي مع قطر

اكد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين أن الأسلوب الصحيح الذى يستلزم اتباعه في قضية الخلاف الحدودى بين البحرين وقطر هو إحالة جميع أمور الخلاف القائمة بين البلدين بصورة مشتركة إلى محكمة العدل الدولية عن طريق اتفاقية خاصة يتم ابرامها بين الطرفين وليس عن طريق الطلب المنفرد الذى تقدمت به دولة قطر وأوضح أمير البحرين ان محكمة العدل الدولية تنظر فقط الأمر المتعلق بالاختصاص.

بدء المرافعات أمام محكمة العدل الدولية لتقرير ان كان لها اختصاص للنظر في طلب قطري تعترض عليه البحرين

□ المنامة - «الحياة»:

■ بدأت امس جلسات المرافعات الشفهية امام محكمة العدل الدولية التي ستقرر ما اذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في الطلب المنفرد الذي تقدمت به دولة قطر الى المحكمة في ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١.

وقال الدكتور حسين محمد البحارنة وزير الدولة للشؤون القانونية، وكيل دولة البحرين امام المحكمة «ان هذا الطلب منفرد اعترضت عليه دولة البحرين في ١٨ آب (اغسطس) ١٩٩١ وطالبت المحكمة برفضه باعتباره طلباً خاطئاً وغير قانوني ومخالفاً لما اتفق عليه الطرفان في السابق في شأن عرض الخلاف القائم بينهما على المحكمة».

واضاف انه «نتيجة لاعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد في عام ١٩٩١ فقد اتفق الطرفان في اجتماع مع رئيس المحكمة في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩١ على ان يقتصر نظر المحكمة خلال المرافعات الكتابية والشفهية امامها على مسألة محددة وهي اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على اساس الطلب القطري المنفرد، وذلك من دون ان تتطرق هذه المرافعات الى القضية الرئيسية لأمور الخلاف بين البلدين حول تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية».

وتابع «ان اعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد يرجع - ضمن امور اخرى - الى ان دولة قطر ستحاول من خلال هذا الطلب ان تعرض على المحكمة فقط بعض امور الخلاف التي تخدم مصالحها لا كافة امور الخلاف بينها وبين دولة البحرين. اما وجهة نظر البحرين فهي ان الخلاف القائم بين الدولتين في شأن تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بينهما يجب ان تنظر فيه المحكمة على اساس اختصاص واضح يخولها النظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة يبرمها الطرفان ويتقدمان على اساسها الى المحكمة بطلب مشترك يتضمن موافقة الطرفين معاً لا طرف واحد بمفرده كما فعلت دولة قطر حين تقدمت بطلبها المنفرد الى المحكمة».

اما من حيث الاجراءات فان محكمة العدل الدولية المشكلة من ١٧ قاضياً ستستمع ابتداء من هذا اليوم ٢٨ شباط (فبراير) وحتى ١١ آذار (مارس) الجاري الى المرافعات الشفهية لكل من وكيلي دولتي البحرين وقطر والمحامين والمستشارين الذين يمثلونهما وذلك في ما يتعلق باختصاص المحكمة الدولية في النظر في الطلب القطري المنفرد.

وسوف تستغرق جلسات الاستماع للمحكمة في المرافعات الشفهية امامها عشرة ايام عمل، تخصص الثلاثة الايام الاولى منها لاستماع مرافعات دولة قطر ثم تخصص ثلاثة ايام اخرى مماثلة لاستماع مرافعات دولة البحرين. علاوة على ان المحكمة سوف تمنح بعد ذلك كلاً من دولة قطر ومن بعدها دولة البحرين يوماً واحداً اضافياً لكل منهما للادلاء بالمرافعات الختامية.

وبعد انتهاء جلسة المحكمة في ١١ آذار الجاري سترفع جلساتها الى حين مراجعة قضاة المحكمة مرافعات الطرفين وتحديد اليوم النهائي لاستئناف جلسة المحكمة التي سيصدر فيها الحكم في مسألة الاختصاص المعروضة عليها. وسيحتاج ذلك الى فترة لا تقل عن ثلاثة اشهر بعد انتهاء جلسة المحكمة الاخيرة في ١١ آذار.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء المرافعات أمام محكمة العدل الدولية

قطر تتهم البحرين بتعزيز وجودها العسكري حول «حوار»

لندن ـ القاهرة ـ لاهاي: «الشرق الأوسط»

بدأت امس في محكمة العدل الدولية في لاهاي المرافعات الشفهية المتعلقة باختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعتها قطر بشأن جزر «حوار وفيشت الدبل وجرادة» المتنازع عليها مع البحرين.

ويمثل دولة البحرين وكيلها امام محكمة العدل وزير الدول للشؤون القانونية الدكتور حسين محمد البحارنة، ويمثل دولة قطر مستشارها لدى محكمة العدل وكيل حكومة قطر المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع نجيب بن محمد النعيمي.

وتتشكل محكمة العدل الدولية من 17 قاضياً وهي برئاسة القاضي الجزائري محمد البجاوي الذي انتخب لهذا المنصب في السابع من فبراير (شباط) الماضي.

ومن المقرر ان تستغرق جلسات الاستماع الى المحكمة في المرافعات الشفهية عشرة ايام، تخصص الايام الثلاثة الاولى منها لاستماع مرافعات قطر. ثم تخصص ثلاثة ايام اخرى مماثلة لاستماع مرافعات البحرين. وتمنح المحكمة بعد ذلك كلا من الطرفين يوما واحدا اضافيا للادلاء بمرافعته الختامية. وبعد انتهاء جلسة المحكمة في 11 مارس (آذار) الحالي سترفع جلساتها الى حين مراجعة قضاة المحكمة لمرافعات الطرفين وتحديد اليوم النهائي لاستئناف جلسة المحكمة التي سيصدر فيها الحكم في مسالة الاختصاص المطروحة عليها. ويحتاج ذلك الى فترة لا تقل عن ثلاثة اشهر.

وذكر النعيمي امام المحكمة ان لدى قطر ما يدعوها الى الاعتقاد ان البحرين تقوم بتعزيز وجودها العسكري على جزيرة «حوار». وقال ان البحرين دفعت بمدفعية ثقيلة ومركبات عسكرية الى الجزيرة بالرغم من تعهد سابق بعدم تغيير الوضع الراهن هناك بانتظار تسوية النزاع القائم.

وكانت البحرين قد اعترضت على الطلب الذي تقدمت به قطر في 8 يوليو (تموز) 1991 الى المحكمة وطالبت برفضه باعتباره «خاطئا وغير قانوني ومخالفا لما اتفق عليه الطرفان في السابق بشأن عرض الخلاف القائم بينهما على المحكمة».

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ مارس ١٩٩٤

قطر تتهم

وقال وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية الدكتور حسين البحارنة انه «نتيجة لاعتراض البحرين على طلب قطر فقد اتفق الطرفان في اجتماع مع رئيس المحكمة على ان يقتصر نظر المحكمة خلال المرافعات الكتابية والشفهية امامها على مسألة محددة وهي اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على اساس الطلب القطري المنفرد، وذلك دون ان تتطرق هذه المرافعات الى القضية الرئيسية لامور الخلاف بين البلدين حول تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية».

واضاف: «ان اعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد يرجع ـ ضمن امور اخرى ـ الى ان دولة قطر ستحاول من خلال هذا الطلب ان تعرض على المحكمة فقط بعض امور الخلاف التي تخدم مصالحها، لا كافة امور الخلاف بينها وبين دولة البحرين. اما وجهة نظر البحرين فهي ان الخلاف القائم بين الدولتين بشأن تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بينهما يجب ان تنظر فيه المحكمة على اساس اختصاص واضح يخولها النظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة يبرمها الطرفان ويتقدمان على اساسها الى المحكمة بطلب مشترك يتضمن موافقة الطرفين معا لا موافقة طرف واحد بمفرده كما فعلت دولة قطر حين تقدمت بطلبها المنفرد الى المحكمة».

على صعيد آخر، اعلن مصدر رسمي في القاهرة امس ان الرئيس المصري حسني مبارك تلقى رسالة عن امير قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني تتركز حول «الوضع في الخليج»، حملها وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني. وكان الشيخ حمد قد وصل الى القاهرة بشكل مفاجئ الاحد وغادرها امس عائدا الى الدوحة بعد ان اجتمع مع مبارك بحضور وزير الخارجية المصري عمرو موسى.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

قطر .. عتاب الأشقاء، لا اختصام الغرباء!

محمد الرميحي *

■ ثمة حقيقة وراء فشل بعض الايديولوجيات الوافدة عندما حاول البعض استزراعها في الارض العربية. هذه الحقيقة تتمثل في ان المحاولة كانت نقلاً حرفياً، لم تجرِ عليه أي محاولة للتغيير حتى يلائم تربة الارض والمناخ العربيين. ولهذا كان سقوط هذه الايديولوجيات عربياً، سابقاً على تدشين سقوطها في مواطنها البعيدة. وما أبعد هذا التشبيه بما نسعى الى الحديث عنه وهو موقف مختلف تماماً عن تلك الايديولوجيات. لكنه يذكرنا بالآليات العربية لاستخدام افكار لم تجر لها اي تطويرات للتطبيق في مكانها وزمانها الصحيحين. ويبدو لي ان الازمة الصغيرة التي تطفو على مياه الخليج حالياً، هي من ذلك النوع. وطريقة ادارتها عربياً وإن بدا انها تطبق منطق «ديبلوماسية ادارة الازمات» الا انه تطبيق يذكرنا بالنموذج العربي لاستيراد المناهج وتطبيقها من دون «توليف» مع الواقع، مما يهدد بالوصول الى نتائج عكسية تماماً للغايات التي ارادها مديرو الصراع. ولقد سادت ديبلوماسية ادارة الازمات في زمن الحرب الباردة، وكانت الغاية منها تسخين التوترات حتى تصل الى حافة الخطر، عندئذ يتم تفريغ التوتر، وحدوث التوازن ووصول الاطراف المتنازعة الى حلول ما.

شيء مثل ذلك، وعلى الطريقة العربية، بالطبع، يحدث الآن في ادارة الازمة الصغيرة التي تدور زوابعها في مياه الخليج. ويبدو ان ثمة من يدير الازمة بين قطر والجوار في الخليج بطريقة ادارة ازمات فترة الحرب الباردة، التي كانت من مفرداتها «الاثارة الدعائية» ومن يفعل ذلك بشكل حرفي ينسى ان تلك الاثارة كانت تقود الى حالة الوقوف على الحافة، لكن خطر السقوط او انهيار الحافة في الصراع بين قطبي الحرب الباردة (سابقاً) لم يكن وارداً، بحساب استحالة مواجهة المازق بالحل النووي لوجود ذلك الرادع المشترك في يد الطرفين. اما «الاثارة الدعائية» في ادارة ازمة اطرافها. او بعض اطرافها، كيانات صغيرة، مع وجود العواطف العربية (الشرقية) كمادة سريعة الاشتعال، ووجود انواع شتى من التربص تحدق بالمنطقة، ذلك كله يجعل من ادارة الصراع باسس الحرب الباردة العتيقة نوعاً من المغالطة والمخاطرة. مغالطة لاحتمال الحصول على نتائج ليست هي المطلوبة، ومخاطرة لتعريض اواصر قربى غالية الى جروح تؤلم كل اطراف النزاع لأنهم اشقاء في اسرة واحدة، وذلك ليس تعبيراً بلاغياً بل هو حقيقة عميقة يمكن اقامة الحجة على عمقها تاريخياً وجغرافياً واثنياً ايضاً.

كل هذه المقدمة كانت لازمة لمناقشة الصدمة الاعلامية التي فاجات بها قطر اخوتها في اسرة مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً الكويت، عندما عرضت قبل ايام على شاشة تلفزيونها برنامجاً بعنوان «الحصار» تم تسجيله داخل العراق، ويعرض لأشكال المأساة التي يكابدها اطفال العراق وتُعزى الى فعل الحصار الذي يضربه المجتمع الدولي حول هذا البلد. والاصح ان نقول حول هذا النظام الذي يمثله صدام حسين وحزبه الحاكم والمتحكم في اقدار وأعناق العراقيين. كما بث التلفزيون القطري لقاء مع وزير خارجية صدام بث فيه ما بث من سموم سيده وأدار ما أدار مما تجيده آلة الدعاية البعثية العراقية. وكان ذلك كله جرحاً مؤلماً لمشاعر الكويتيين الذين عنى ذلك لديهم فتحاً مجانياً لنافذة في الحائط الخليجي يتنفس منها هذا النظام الذي ما زال يضمر نوايا العدوان ضد الكويت بعدم اعترافه بالترسيم الدولي للحدود الكويتية، وباحتفاظه وتغييبه للأسرى والمفقودين من ابناء الكويت، وبادعاءاته التي ما زال يطلقها - جهاراً او خلسة - عن حقوق عراقية مزعومة في الكويت. وكان جرح المشاعر عميقاً على وجه الخصوص لمجيئه بينما الكويت على مشارف الاحتفال بعيدها الوطني الثالث والثلاثين وعيد تحريرها الثالث من الغزو الصدامي. وقد شاركت في انجاز التحرير نوداً عن حياض شقيقتها - الكويت - دولة قطر بجهد بارز اذ قدمت غاية جهدها اخلاصاً منقطع النظير لرد الغازي العراقي على اعقابه. وحتى يمضي العتاب في مجراه المخلص الذي يامل فيه كل خليجي يدرك عزة الوشائج في الاسرة الخليجية وصدقها، فلا بد من ذكر الفضل في موضع الذكرى. فمنذ اللحظة الاولى لوقوع الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ آب (اغسطس) ١٩٩٠ بادرت قطر بادانة الغزو وطالبت بانسحاب العراق من الكويت، وعودة الشرعية الكويتية، كما قدمت التسهيلات لقوات التحالف بتصديق رسمي وشعبي كان تظاهرة اخوية وإعلاناً سياسياً قاطعاً ضد انتهاك حرمة الشقيق وذلك في الاجتماع المشترك لمجلس الوزراء ومجلس الشورى القطريين إبان الشدة. واستقبلت قطر، لهدف حرب تحرير الكويت، قوات برية مصرية وقوات جوية اميركية في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠. كما ان ذاكرة التاريخ القريب تحفظ للقوة القطرية مآثر ادائها البطولي في معارك الخفجي التي كانت الكشف المبكر عن خواء آلة العدوان الصدامية من الفعالية في مواجهة ارادة تحرير الكويت التي اجتمع عليها الاشقاء



والحلفاء من العالم الممثل للشرعية الدولية.

لا بد من ذكر الفضل لذوي الفضل، حتى تثبت نية الصدق في النقاش، وحتى يمضي النقاش الى موقعه في الصدور المخلصة كعتاب بين اشقاء لا خصام بين فرقاء، ثم كرجاء في رأب الصدع، ان كان هناك حقاً ما يشبه الصدع، فالأمر أهون، وإن كنا لا نؤمن بالتهوين كما لا نؤمن بالتهويل فكلاهما ضار بالحقيقة.

ولمعرفة خطورة ما يحدث، ما تمثله هذه الصدمة الاعلامية القطرية، فاننا نعود بالأمور الى ابعد من مواطئ الاقدام، الى ما قبل نشوب نيران الفتنة الكبرى في الثاني من آب الأسود عام ١٩٩٠. لقد كان النظام العربي يبدو متبلوراً في ثلاثة محاور او ثلاثة تجمعات اقليمية عربية، هي: (١) اتحاد المغرب العربي الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، اي الدول العربية في شمال افريقيا. (٢) مجلس التعاون العربي الذي ابرمت في بغداد في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٩ اتفاقية انشائه خلال اجتماع ضم زعماء كل من مصر والعراق والاردن واليمن وهي الدول التي ضمها هذا المجلس (بغض النظر عن توجهاتها والنوايا المعلنة او المضمرة لدى كل منها). ثم (٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي صدر بيان العزم على تأسيسه الأول في الرياض في ٤ شباط (فبراير) عام ١٩٨١ عقب اجتماع لوزراء خارجية دول الخليج العربي الست: المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والبحرين والكويت والامارات العربية المتحدة. وقد أعلن رسمياً عن تأسيس هذا المجلس في ابو ظبي في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٨١ في أول اجتماع لزعماء الدول الست.

هذه التجمعات الثلاثة (على رغم ما تكشف من نوايا العراق ومن تبعه من دول مجلس التعاون العربي، باستثناء مصر في تفاعلات الغزو العراقي للكويت)، قد تكون، كما زعم، تجمعات فرعية تحت المظلة (المعنوية او الرسمية) التي تبسطها بقايا جامعة الدول العربية، وهي على اي حال كانت المحاور الثلاثة التي يتحرك فيها او يتكون منها النظام العربي. فماذا بقي منها الآن؟ مجلس التعاون العربي الذي نسفته نسفاً مغامرة صدام حسين الجنونية والكارثية عندما غزت قواته الكويت لم يعد منه شيء غير جروح عميقة وشك وريبة في كل مشروع مماثل. ولقد اعلنت مصر رسمياً ابطال انتمائها الى هذا المجلس قبل أيام كتأكيد على حقيقة بطلانه منذ وقعت واقعة الغزو.

واتحاد المغرب العربي يبدو في حالة احتضار طويل ولا يكاد يبقى على ذكره الا انشغال اعضائه في مشكلاتهم الخاصة، الجزائر وازمتها الداخلية، وليبيا وازمتها الخارجية وتونس والمغرب لدى كل منهما ما يشغلهما عما يجاورهما. فهذا الاتحاد واقعياً في حكم المنتهي.

اما مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فانه البقية الباقية من التجمعات الفرعية العربية المستمرة في الحياة. بل هو التجمع العربي الوحيد المكفولة له سبل النجاح، وعلى عكس التجمعات الاخرى (مجلس التعاون العربي خاصة) فان كارثة الغزو العراقي للكويت لم تنسفه بل وثقت اواصر الترابط بين اعضائه، وكان الموقف المتميز لدول هذا المجلس في الازمة احدى صور التضامن العربي التاريخية. وعلى رغم ان هذا المجلس لم يصل الى ما يأمله فيه ابناء دول الخليج العربي الست، الا ان ظروف قيامه، وهيكل اجهزته (المجلس الأعلى، والمجلس الوزاري، والأمانة العامة) المتماسك، وسعيه - وإن كان حثيثاً - في انجاز تنسيق اقتصادي راق وتيسير على حركة مواطنيه في ارجائه... هذا المجلس هو بارقة الأمل الوحيدة الباقية في استمرار تجمع اقليمي عربي، وإن كان فرعياً، في مواصلة الحياة.

فهل خروج قطر، وإن اعلامياً، على اجماع بقية دول المجلس، واقترابها من النظام العراقي - اللغم الذي انفجر في جسم النظام العربي... هل هذا الخروج يحمل بوادر التفسخ في بناء هذا المجلس؟

إن طرح مثل ذلك السؤال، مجرد طرحه، يسبب الكثير من الألم. لكن لا بد من مواجهة الذات الخليجية لنفسها حتى لا تقع فريسة لما يعنيه انهيار هذا التجمع. والاجابة عن هذا السؤال يمكن ان تكون لا، ويمكن ان تكون نعم. والوصول الى هذه الاجابة او تلك انما يكمن في قدرة الاشقاء على احتواء او عدم احتواء هذا الاسلوب الخطر في ادارة الازمة، ان كانت هناك ازمة حقيقية، فالخلافات العربية على الحدود هي في جوهرها نوع من الخلاف العائلي الذي يمكن تسويته ان احسنا التعامل مع هذا الخلاف عبر الحوار التفاوضي الجيد والخطاب العربي الصحيح.

تبقى مسألة قابلة للنقاش بخصوص ما اذاعه التلفزيون القطري عن «الحصار» اضافة لحديث وزير خارجية نظام صدام. فإما ان تكون المسألة قناعة



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة ٣

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

قطرية بان ما يتعرض له شعب العراق انما هو من صنع الحصار الدولي المضروب على العراق حتى يذعن لكامل ارادة المجتمع الدولي وقرارات الامم المتحدة. وفي هذا الشان قد يكون من نافلة القول ان نكرر ان الحصار الحقيقي والتدمير الحقيقي لبنية العراق وحياة شعبه انما هي من صنع النظام الديكتاتوري المغامر الذي يحكمه بالحديد والنار وشبكة عملاء البعث العراقي وجلادي هذا النظام. ويكفي لاثبات ذلك

ان نقول بان اختفاء هذا النظام العدواني من اروقة الحكم في بغداد وقيام نظام ديموقراطي جديد يحترم الشرعية الدولية وحقوق الانسان، قيام مثل هذا النظام الجديد في العراق انما يعني فوريا وتلقائياً فك هذا الحصار عن الشعب العراقي الذي دمّر حياته صدام وزمرته اكثر مما فعل او يفعل الحصار الدولي الذي هو نتيجة اخرى لمغامرات صدام وزمرته.

وإذا لم تكن هذه الاذاعات التلفزيونية القطرية معبرة عن قناعة، وكانت نوعاً من ممارسة الضغط النفسي على اطراف خليجية اخرى بغرض توجيه خصومتها في طرق تصب في ساحة انتصارها في هذه الخصومة، فإن ذلك يعيدنا الى الحديث الذي بدانا به عن ديبلوماسية الازمات وإدارتها بطرق الحرب الباردة البائدة، وتطبيقها دون مراعاة للاختلافات النوعية للمكان والزمان وخصائص اطراف الازمة ان جاز تسميتها ازمة.

فمن سمات ادارة الازمات بالطريقة البائدة في النظام العالمي القديم، كانت هناك سمة «الاستقطاب الثنائي» التي مارسها القطبان الكبيران آنذاك - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - بهدف رفع درجة تاثير الاطراف الثالثة في الاطراف الاساسية. وهنا تكون ادارة الصراع - في الحالة القطرية - حساباً خاطئاً تماماً عندما تتعامل بهذا المنطق مع نظام البعث العراقي. فنظراً لتفاوت القوى، الواضح، فان المستقطَب هو قطر وليس العراق، بكل ما يعنيه ذلك من فرض الشروط العدوانية العراقية على الكيان الاصغر ان عاجلاً او آجلاً، مما يحمل في تبعاته اخطار تلغيم التركيبة القطرية بالغام الايديولوجيا والمغامرة اللتين يتبناهما نظام صدام حسين. كما ان الاستعانة

بطرف - كعراق صدام - للنيل من طرف آخر، انما يحمل مخاطر نيل عراق صدام من قطر الصغيرة ومخالب هذا النظام التي كانت تهدد الخليج كله وتطمع فيه لم تبتر وإن قُلّمت الى حين، ثم لن تلبث حتى تعود. فالمسالة هنا ليست ذوداً عن اطفال العراق بقدر ما هي فتح نافذة نادرة ليتنفس نظام كاد يشارف على الاختناق، وفتح هذه النافذة لنظام صدام إنما يهدد ضمن من يهدد صاحب النافذة نفسه وإن على المدى الطويل. فقوة الكيانات الخليجية الصغيرة في ترابطها لا في تفككها. وهي إن ضعفت صارت لقمة مشتهاة، والأفواه من حول الخليج كبيرة ومفتوحة.

وقى الله قطر من شر اللدد في الخصام، فالذين تخاصمهم، او هكذا يبدو، انما هم اشقاء يحملون لها امتناناً لن ينحمي، ووداً لن يحول.

---

* رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية.



اليوم الثاني أمام محكمة العدل الدولية

ثلاث مرافعات لقطر حول خلافها مع البحرين

لندن ـ لاهاي: «الشرق الاوسط» ـ ق.ن.أ

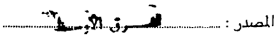
استمعت محكمة العدل الدولية في لاهاي امس، ولليوم الثاني على التوالي، الى مرافعة دولة قطر المتعلقة باختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعتها، بشأن جزر حوار وفيشت الديبل وجرادة، المتنازع عليها مع البحرين.

وكانت الاجراءات القانونية للجلسة قد بدأت اول من امس بمرافعة نجيب بن محمد النعيمي المستشار القانوني بمكتب ولي العهد وزير الدفاع وكيل دولة قطر ومستشارها لدى المحكمة، واستكملت امس بمرافعة اخرى لمستشار دولة قطر ايان سانكلير عن اختصاص المحكمة بالنظر في الفصل في الخلاف القائم مع البحرين ثم بمرافعة ثالثة لمستشار حكومة قطر شنكر داس الذي قدم سردا تاريخيا للوقائع والحقائق التي تتعلق بالمفاوضات.

ومن المقرر ان تبدأ البحرين بعرض مرافعتها بعد غد الخميس، وسيكون اول المتحدثين الدكتور حسين محمد البحارنة وزير الدولة

التتمة .... ص 4   تفاصيل .... ص 5



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

ثلاث مرافعات

للشؤون القانونية وكيل دولة البحرين امام المحكمة الذي قال ان المحكمة لن تتطرق الى القضية الرئيسية لأمور الخلاف كتحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية، بل ستبحث في مسألة محددة هي اختصاص المحكمة في بحث الخلاف على اساس الطلب الذي تقدمت به قطر.

وجاء في مرافعة شنكرداس ان ولي عهد البحرين بعث مشروع صيغة عامة لموضوعات النزاع الى ولي عهد قطر في 1988/10/26 وقد رأت قطر في ذلك الحين انها غير مناسبة لعدم تحديدها لموضوعات النزاع التي سوف تحال الى محكمة العدل الدولية. ولكن حتى تتمكن قطر من عرض النزاع على المحكمة وافقت على الصيغة البحرينية في قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الدوحة في ديسمبر (كانون الاول) 1990 حيث وقع الطرفان اتفاقية تتضمن احالة النزاع الى المحكمة بعد مايو (ايار) 1991. وأكد في مرافعته ان البحرين هي التي اوضحت انه من الممكن احالة النزاع الى المحكمة بطلب لعرض النزاع على محكمة العدل الدولية ولكنها اعترضت على هذه الطريقة بعد تقديم قطر طلبها الى المحكمة.

ثم تحدث سنكلير عن الوضع القانوني لاتفاقية ديسمبر التي وقعها وزراء خارجية قطر والبحرين والسعودية في الدوحة نيابة عن حكوماتهم. وأكد ان المادة (7) من الاتفاقية تعطي الحق في اعتبار اتفاقية الدوحة اتفاقية دولية. كما اوضح مدى صلاحية وزراء الخارجية للتوقيع على اتفاقية دولية تلزم دولهم.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

قدمت مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية

قطر تدعو لحل خلافها مع البحرين على أساس تسوية سلمية قانونية

لاهاي: «الشرق الاوسط» - ق.ن.ا

تابعت محكمة العدل الدولية أمس جلساتها التي تستمر حتى الحادي عشر من الشهر الجاري لسماع المرافعات الشفوية المتعلقة باختصاص المحكمة بالنظر في الطلب الذي قدمته دولة قطر في الثامن من شهر يوليو (تموز) عام 1991 بشأن سيادتها على جزر حوار وفشتي الديبل وقطعة جرادة وتعيين خط الحدود البحرية بينها وبين دولة البحرين. وقد ترأس الوفد القانوني الرسمي لدولة قطر امام المحكمة الدكتور نجيب بن محمد النعيمي المستشار القانوني بمكتب ولي العهد ووزير الدفاع وكيل دولة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية.

واستهل النعيمي مرافعته باستعراض موقف البحرين فقال: ان البحرين طالبت في خطاب مؤرخ في 14 يوليو 1991 عدم ادراج الطلب المقدم من قطر في القائمة العامة وبعدم اتخاذ اجراء بشأن الدعوى. وقد تم ابلاغ البحرين ان المادة 38 من الفقرة الخامسة من قواعد المحكمة لا يمكن تطبيقها في الظروف الحالية.. ومن ثم تم ادراج الدعوى في القائمة العامة وتم منحها عنوان حسب الترتيب الذي اعده رئيس المحكمة في 11 اكتوبر (تشرين الاول) 1991 ثم شككت البحرين في رسالة في 18 اغسطس (اب) 1991 في اهلية المحكمة في النظر في الدعوى التي رفعتها قطر. وتم حل هذه المشكلة نتيجة لاتفاق تم التوصل اليه في ما بعد بين البلدين يقضي بتسوية المسائل المتعلقة بحق النظر في الدعوى وقبولها بالنسبة لهذه القضية قبل تقديم اية مرافعات حول وقائع الحالة الموضوعية. وبعدها قالت البحرين في مرافعتها انه من قبيل الاهانة بالنسبة لدولة ان يتم تقديمها للمحكمة من جانب دولة اخرى وان توضع في موقف المدعى عليه.. ان اللجوء الى السبل السلمية لتسوية نزاع لا يمكن اعتبارها على الاطلاق اهانة وعلى اية حال فان المحكمة سوف تشير الى انه لو قدمت البحرين اعتراضا مبدئيا فانها كانت ستكون في موقف المدعي.

واضاف: في ديسمبر (كانون الاول) 1987 اتفقت قطر والبحرين على انه حتى يصدر الحكم النهائي للمحكمة حول المسائل محل النزاع يقوم كل طرف من الآن بالامتناع عن اي عمل من شانه دعم موقفه القانوني واضعاف الموقف القانوني للطرف الآخر او يغير الوضع الراهن في ما يتعلق بالمسائل المختلف عليها. ويعكس هذا الاتفاق تعهد الطرفين السابق بموجب القاعدة الثانية من مبادئ عام 1987 لاطار التوصل الى تسوية والذي تحقق في اطار الوساطة السعودية الذي اشير اليه في المرافعات تحت عنوان الاطار. ولم تفعل قطر شيئا من اجل تعديل الوضع القانوني القائم بين الطرفين او تعديل الوضع الراهن بشان المسائل محل النزاع ولم تلتزم البحرين بنفس هذا القيد.. ومنذ ذلك الحين التزمت قطر بهذا التاكيد. ومع ذلك فان لدى قطر من الاسباب ما يدعوها الى الاعتقاد بان البحرين تدعم وجودها العسكري في جزيرة حوار الرئيسية بما فيها ادخال مدفعية ثقيلة وسيارات عسكرية مختلفة الي الجزيرة. وعلى اية حال الى ماذا تشير هذه الاعمال... انها تشير بوضوح الى ان النزاع القائم منذ فترة طويلة بين الدولتين الشقيقتين الذي ظلت قطر تسعى منذ اكثر من خمسين عاما لايجاد حل عادل له لايزال قائما وبحاجة لتسوية سلمية على اساس من القانون الدولي.

وعاد النعيمي بالذاكرة الى الخلفية الجغرافية والتاريخية للنزاعات الحالية والقائمة منذ فترة طويلة. وقال انه طبقا للمادة 6 من قواعد المحكمة فان المرافعة الشفهية القطرية سوف توجه الى المسائل التي لا تزال محل خلاف بين الطرفين ولن تتجاوز عموم المسالة التي تشملها المرافعات او تكرر الحقائق والمجادلات التي تحتويها.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٤

واضاف: نشأ النزاع المتعلق بجزر حوار التي تقع على طول الساحل الغربي لقطر خلال الثلاثينات في ظل التنقيب عن البترول في المنطقة. وفي اعقاب الاحتجاجات التي تقدمت بها قطر للسلطات البريطانية ضد دخول البحرين الى حوار قررت الحكومة البريطانية في عام 1939 ان جزر حوار تنتمي الى البحرين وليس الى قطر. واحتجت قطر بشدة ضد هذا القرار في ذلك الوقت واستمرت في معارضته وفي تأكيد بطلانه. ونشأ النزاع حول ترسيم الحدود البحرية نتيجة لقرار بريطاني صادر في 1947 بترسيم حدود قاع البحر بين الدولتين طبقا لمبادئ المساواة عن طريق خط واقع في الوسط يقوم على اساس تعيين الخط الساحلي لجزيرة البحرين الرئيسية وشبه جزيرة قطر. وقد حدد القرار استثناءين لخط التقسيم يفيد الاول بان للبحرين حقوق سيادية في مناطق فشتي الديبل وقطعة جرادة التي تقع على الجانب القطري من الخط بينما الثاني هو رسم الخط بحيث يحقق القرار البريطاني الصادر عام 1939 بان جزر حوار تنتمي الى البحرين. وفور صدور القرار البريطاني في عام 1947 لم تعترض قطر على ذلك الجزء من الخط الذي قررت الحكومة البريطانية انه يقوم على اساس تقسيم الخط الساحلي للدولتين والذي حدد وفقا المبادئ العادلة. ولكن احتجت قطر بشدة على هذين الاستثناءين وواصلت معارضتها لهما منذ ذلك الحين. وعلى النقيض من ذلك جادلت البحرين في ان جزيرة جنان كان يجب تضمينها كجزء من مجموعة جزر حوار وقالت انها تعتبر فشتي الديبل وقطعة جرادة خاضعة لحقوقها السيادية مؤكدة ان خط التقسيم يجب ان يتم تعديله تبعا لذلك.

وقال : ان وجهتي نظر قطر والبحرين يمكن الحصول عليهما من الارشيف البريطاني ومن الوثائق الاخرى التي تمتلكها قطر والبحرين كل في ارشيفها. وفي مذكرة صدرت عام 1964 تقدمت البحرين بمطالب متعلقة بحدود قاع البحر بين الدولتين.. وزعمت البحرين في هذه المذكرة ان فشتي الديبل وقطعة جرادة جزر ذات مياه اقليمية ومن ثم يجب اعتبارها ساحلا خارجيا بغرض تحديد الخط الاساسي الذي يتم منه قياس المياه الاقليمية وخط الوسط. وفي مذكرة الرد الصادرة عام 1965 رفضت قطر هذه المزاعم في المذكرة نفسها على ان يتم تسوية كل هذه النزاعات من خلال التحكيم. وفي البداية وافقت البحرين على ذلك كما وافقت الحكومة البريطانية على عملية التحكيم. وادرجت قطر مسالة الترسيم البحري جنبا الى جنب مع مسالة تسمية جزر حوار في مسودة اتفاقية التحكيم التي قدمت الى الوكيل السياسي البريطاني في قطر عام 1966 ومع ذلك احبطت البحرين عملية التحكيم برفضها الموافقة على تقديم موضوع تسمية جزر حوار الى التحكيم وفي 29 مارس 1966 تم ابلاغ قطر بان البحرين ليست مستعدة لتقديم مسألة السيادة على مجموعة جزر حوار التي منحت للبحرين عام 1939 للتحكيم.

وقال بعد انتهاء الوجود البريطاني في قطر والبحرين عام 1971 ظل النزاع المتعلق بجزر حوار باقيا وكذلك النزاع المتعلق بالحدود البحرية. وفي عامي 1975 و1976 اثارت قطر مع السعودية مسائل تتعلق بالنزاعات القائمة مع البحرين ونتيجة لذلك تمت الموافقة على قيام السعودية بوساطة بين قطر والبحرين للتوصل الى تسوية لهذه الخلافات. وقد اقترحت مجموعة من مبادئ الاطار للوصول الى تسوية. واشار المبد أ الاول المضمن في الاطار الى الطبيعة التكميلية للنزاعات بين البلدين في ما يتعلق بالسيادة على الجزر والحدود البحرية والمياه الاقليمية. واشترط المبدأ الثاني الحفاظ على الوضع الراهن. وحظر المبدأ الثالث بين امور اخرى على قطر والبحرين تقديم النزاعات الى اي منظمة دولية. وافترض المبدأ الرابع تكوين اللجنة من ممثلين للدول الثلاث بهدف الوصول الى حلول مقبولة من جانب الطرفين على اساس العدل. وكان قد تم قبول الاطار في عام 1983م من قبل دولتي البحرين وقطر مع المبدأ الخامس الذي يحتوي في صياغته الاخيرة على مايلي... في حالة فشل المفاوضات المشروطة في المبدأ الرابع في الوصول الى اتفاق على حل مسالة او اكثر من المسائل المختلف عليها فان حكومتي البلدين سوف تقومان بالتشاور مع حكومة المملكة العربية السعودية لتحديد الوسائل الافضل لحل المسالة او المسائل على اساس قواعد القانون الدولي ويجب ان يكون حكم الهيئة المتفق عليها لهذا الغرض نهائيا وملزما. وتناول النعيمي اتفاقية الدوحة التي وقعت عام 1991 بشان الازمة فاشار الى ان اتفاقية الدوحة تمنح كلا من قطر والبحرين على حدة الفرصة لان تقع كل النزاعات في اطار الصيغة البحرينية التي تنظر فيها المحكمة.. وقال ان الصيغة البحرينية وضعت عمدا لتغطية كل المسائل محل.



النزاع بين قطر والبحرين بدون ايضاحها بالتفصيل بسبب حساسيتها.. وفي ظل هذه الخلفية ونظرا للتاريخ الطويل للمفاوضات حول احالة النزاع الى المحكمة فانه من غير الواقعي الاعتقاد بان الاطراف في اتفاقية الدوحة ديسمبر 1990. اشترطت التقدم الى المحكمة بعقد اتفاقية خاصة تقدم بصورة مشتركة الى المحكمة. ان النزاعات التى تعتبرها قطر واقعة في اطار الصيغة البحرينية مطروحة امام المحكمة. واذا رغبت البحرين في اضافة نزاعات اخرى تعتبرها تقع ايضا في اطار الصيغة البحرينية فان كل ما ينبغي عليها عمله هو التقدم بطلب الى المحكمة. وعلاوة على ذلك اشير الى ان البحرين قالت انها في موقف غير موات لحقيقة انها وضعت في موقف المدعى عليه وأحب ان انكر علنا اليوم بصفتي وكيلا لدولة قطر انني سأوافق على طلب الاطراف من المحكمة تخويلهم تقديم مرافعاتهم الكتابية في وقت متزامن خلال المرحلة القادمة من الدعوى من اجل تجنب مثل هذا الضرر المزعوم. وأحب ان اذكر البحرين انها اذا تقدمت بطلب فان المحكمة قد تقرر في اي وقت ضم دعاوى القضيتين وهو الامر الذي لا تعترض عليه قطر.

واضاف: سوف اقوم الآن بتوضيح الكيفية والنظام الذي سيقوم المستشار القانوني لحكومة قطر باتباعه لمناقشة القضايا المختلفة في هذه الاجراءات. اولا سيقوم السير ايان سينكلير بفحص المتطلبات اللازمة لوضع اساس اهلية المحكمة في النظر في الدعوى على النحو الذي تم تحديده في النظام الاساسي وقواعد المحكمة. وسوف يعقبه مستر شانكرداس الذي سيقدم حقائق القضية بما فيها ما يتعلق بالوساطة واتفاقية 1987 وعمل اللجنة الثلاثية اتفاقية الدوحة 1990 وسوف يظهر على وجه الخصوص ان اصرار البحرين على تقديم طلب مشترك بمقتضى اتفاق خاص لا يتفق مع الحقائق. سوف ياخذ السير ايان سينكلير الكلمة مرة اخرى لبحث وضع اتفاقية الدوحة. وسوف يستكمل البروفيسور جان سالمون تحليل الوضع لاتفاقية الدوحة باظهار ان البحرين لا تستطيع ان تجادل بحق بان تعليق موافقتها على هذا الاتفاق تعد انتهاكا للمتطلبات الاساسية للبحرين مما يبطل هذه الموافقة. وسوف يتحول البروفيسور جان بير الى موضوع تفسير اتفاقية الدوحة وبصفتي مستشارا لحكومة قطر فسوف اتناول الجوانب اللغوية التى اثارتها البحرين في ما يتعلق بتفسير اتفاقية الدوحة. كما سياخذ البروفيسور سالمون الكلمة مرة اخرى للرد على الامور المختلفة التي اعربت عنها البحرين في ما يتعلق بالدعوى الحالية.. ثم سيتناول مسالة قبول الطلب القطري وعندئذ سيختتم السير فرانسيس فالات الجولة الاولى من المرافعة القطرية بتلخيص موقف دولة قطر في تفضيل النظر في النزاع من جانب المحكمة وقبول الطلب القطري.

ويذكر ان المحكمة ستسمع بعد غد الى مرافعة البحرين التي سيقدمها وزير الدولة للشؤون القانونية الدكتور حسين محمد البحارنة والتي ستنشر «الشرق الاوسط» اهم بنودها في حينه.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قطر انجزت عرض قضيتها

البحرين تبدأ اليوم تقديم مرافعاتها أمام محكمة العدل

لندن - لاهاي - «الشرق الأوسط»:

اختتمت قطر امس مرافعاتها امام محكمة العدل الدولية حول اختصاص المحكمة في النظر بالقضية التي رفعتها بشان جزر «حوار» و«فيشت الديبل» و«جرادة» المتنازع عليها مع البحرين.

وتكلم يوم امس، وهو اليوم الثالث المخصص لقطر لتقديم مرافعاتها الكتابية والشفهية، البروفسور كوندوك، كما تحدث ايضا البروفسور جين سالمون ثم البروفسور السير فارنسيس فارات، وتحدث اخيرا الدكتور نجيب بن محمد النعيمي وكيل قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية الذي ركز كلامه على تفسير اتفاقية الدوحة الموقعة في ديسمبر (كانون الاول) عام 1990 لا سيما من الناحيتين القانونية واللغوية. كما تحدث ايضا عن مدى منح الاتفاقية حق التقدم بطلب منفرد لأي دولة من الدولتين، امام محكمة العدل الدولية حال انتهاء الفترة المحددة في الاتفاقية وهي خمسة شهور اعتبارا من نهاية ديسمبر (كانون الأول) 1990.

ومن المقرر ان تبدأ البحرين اليوم تقديم مرافعاتها في القضية وسيكون اول المتحدثين وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية مستشارها لدى المحكمة الدكتور حسين محمد البحارنة. وكان البحارنة قد ذكر في وقت سابق ان اعتراض دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد يرجع ضمن امور الى ان قطر تحاول من خلال هذا الطلب ان تعرض على المحكمة فقط بعض امور الخلاف التي تخدم مصالحها وليس كافة امور الخلاف بينها وبين البحرين.

وشدد على ان الخلاف القائم بشان تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية يجب ان تنظر فيه المحكمة على اساس اختصاص واضح يخولها النظر في الخلاف بموجب اتفاقية خاصة يبرمها الجانبان ويتقدمان على أساسها الى المحكمة بطلب مشترك يتضمن موافقتهما معا.

ويذكر ان المحكمة خصصت ثلاثة ايام للبحرين لتقديم كافة مرافعاتها الكتابية والشفهية كما فعلت مع قطر. وسيعطى كل جانب يوم اضافي للتعقيب على ما ورد في المرافعات قبل أن تجتمع المحكمة لاصدار قرارها النهائي.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٤

محكمة العدل الدولية تستمع الى مرافعات البحرين عن صلاحيتها للنظر في دعوى قطر المنفردة

□ لاهاي (هولندا) - «الحياة»:

■ استأنفت محكمة العدل الدولية في لاهاي أمس جلساتها للاستماع الى مرافعات دولة البحرين في ما يختص بصلاحية المحكمة للنظر في طلب تقدمت به اليها دولة قطر بصورة منفردة بتاريخ ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١ للنظر في خلافها الجغرافي مع دولة البحرين. وتستمر جلسات المحكمة حتى الحادي عشر من آذار (مارس) الجاري.

والقى الدكتور حسين البحارنة رئيس الوفد القانوني لدولة البحرين بصفته وكيل دولة البحرين ومستشارها امام المحكمة كلمة امس افتتح بها مرافعات دولة البحرين الشفوية التي تستغرق ثلاثة ايام. واستهل الدكتور البحارنة كلمته بالاعراب للمحكمة عن «بالغ الاحترام والتقدير» من دولة البحرين لمكانتها، كما شدد على اهمية الدور الذي تقوم به المحكمة اسهاماً منها في التوصل الى تسوية دولية للمنازعات بين الدول.

وعبّر الدكتور البحارنة عن تقدير حكومة دولة البحرين لـ «الجهود المميزة التي قامت بها حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة في سبيل حل الخلافات بين دولتي البحرين وقطر». وقال انه «ينبغي الحفاظ على العلاقات الأخوية القائمة بين البحرين وقطر في جو من السلام والود والترابط التي تنشدها دول الخليج».

واضاف الدكتور البحارنة «ان دولة البحرين تشعر بالأسف لأن يكون حضورها لأول مرة في هذه المحكمة ليس من اجل دعم اختصاص المحكمة بل للاعتراض عليه». وأكد ان «الموقف الذي فرض على حكومة دولة البحرين لا يحملها على الاعتراض من حيث المبدأ على قيام المحكمة بتسوية كافة امور الخلاف الذي أدى الى الاختلاف بين دولتي البحرين وقطر».

وقال ايضاً ان دولة البحرين «تشعر بالرضى لكونها احدى أول دولتين خليجيتين تشتركان في تقديم قضية الى المحكمة»، وان دولة البحرين «قد بينت بما لا يدع مجالاً للشك، وفي ما لا يقل عن خمس مناسبات رغبتها في المشاركة ايجابياً في التقدم معاً الى المحكمة بطلب مشترك للنظر في خلافها مع دولة قطر».

ومضى الدكتور البحارنة فاوضح ان المحادثات التي سبق ان جرت بين دولتي البحرين وقطر في ما يتعلق بامور الخلاف بينهما «مبنية على أساس انه اذا لم يمكن التوصل الى

اتفاق بهذا الشأن، فان البلدين يتقدمان معاً بطلب مشترك الى المحكمة عن طريق اتفاق خاص يشمل كل امور الخلاف بين الطرفين. وعلى كل حال، فان دولة قطر لم تف بالتزامها للتباحث حول التقدم المشترك ولكنها بدلاً من ذلك لجأت الى تقديم طلب منفرد في شهر يوليو (تموز) عام ١٩٩١».

واعرب عن أسفه «لان دولة قطر حاولت من خلال طلبها المنفرد ان تقدم القضية بصورة تخدم مصالحها فقط متجاهلة مصالح دولة البحرين، علاوة على ان دولة قطر ارادت ان تستحوذ على مجمل القضايا التي سيطلب من المحكمة ان تتخذ قراراً في شأنها».

وكان وكيل دولة قطر اشار خلال مرافعته في بداية جلسات الاستماع يوم الاثنين الماضي الى الاسباب التاريخية والجغرافية التي ادت الى نشوء هذا الخلاف بين البلدين. ونظراً لما سبق ان اتفق عليه الطرفان مع المحكمة من ان جلسات الاستماع التي تعقد حالياً تكون مقتصرة على موضوعي الاختصاص والقبول، فان الدكتور البحارنة رفض أن يتطرق في مرافعته الى قضية الخلاف الرئيسي بين البلدين والى ادعاءات دولة قطر التي تطالب بالأراضي الواقعة تحت سيادة دولة البحرين، رداً على المرافعات القطرية التي تناولت قضايا تدخل في صلب قضية الخلاف الرئيسية.

واطلع الدكتور البحارنة المحكمة على أنه لن يقوم بالتعليق على هذا التوجه القطري «ليس من واقع قبوله بالطروحات القطرية، ولكن لسبب بسيط هو ان هذا التناول لا مجال له في المرافعات التي تجري حالياً أمام المحكمة وتتعلق باختصاص المحكمة فقط في النظر في الخلاف». وقال ان دولة البحرين «اعترضت ولا تزال تعترض على اختصاص المحكمة في النظر في الخلاف المعروض عليها بناء على الطلب القطري المنفرد».

وفنّد الدكتور البحارنة «ما ادعت به دولة قطر في مرافعاتها المكتوبة والشفوية من أن لها الحق في تقديم طلبها المنفرد الى المحكمة وفقاً لمحضر الدوحة الذي وقّعه كل من وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية في الدوحة بتاريخ ٣٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠».

واضاف ان «دول الخليج كانت، خلال الفترة التي انعقدت فيها القمة الخليجية في الدوحة، تمر بمرحلة من الضغوط وعدم الاستقرار التي نجمت عن الاعتداء العراقي واحتلاله لدولة الكويت وهي الأزمة التي انعقدت قمة مجلس التعاون اساساً من اجل معالجتها».

واوضح ان محضر الدوحة «لا يعتبر اتفاقاً دولياً ولكنه يمثل استجابة لرغبة حكومة دولة قطر للخروج من المازق الذي خلقته، وذلك بتوقيع محضر من قبل دولتي البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية في تلك الحقبة العصيبة التي مرت بها المنطقة. ولم تكن دولة البحرين تتوقع آنذاك ان طلب دولة قطر لتوقيع ذلك المحضر كان يخفي بين طياته نوايا قطرية غير ظاهرة في تلك الفترة».

واشار الدكتور البحارنة الى ان «حكومة دولة قطر انتهزت فرصة اجتماع القمة الخليجية الذي عقد عام ١٩٩٠ في العاصمة القطرية وعمدت الى تاخير اعمال قمة دول الخليج وذلك بطرحها على اجتماع القمة موضوع علاقاتها مع دولة البحرين للضغط على دولة البحرين وحملها على الموافقة على صيغة لتمكين دولة قطر في ما بعد من التقدم بطلب منفرد الى محكمة العدل الدولية حسب الشروط التي تضعها دولة قطر، بغض النظر عن ان القضايا الهامة تتطلب حلولاً اساسية في ما يختص بالقضايا المحددة التي سوف تطرح امام المحكمة وفقاً للأمور الاجرائية والمتطلبات الدستورية للطرفين».

ومضى يقول: «ان دولة البحرين، رغبة منها في خلق جو يساعد القمة الخليجية على انجاز اعمالها وسط الازمة التي واجهتها المنطقة، قبلت بالتوقيع على ذلك المحضر الذي منح الدولة الوسيط فرصة اخرى للوصول الى تسوية تفاوضية بين الطرفين والذي وافقت الدولة الوسيط بمقتضاه ان يرفع الطرفان خلافهما الى محكمة العدل الدولية بصورة مشتركة، بعد ان يتم الاتفاق بينهما على ذلك بعد شهر أيار (مايو) ١٩٩١».

ثم قدّم الدكتور البحارنة الى المحكمة السادة المستشارين القانونيين الذين سيتولون عرض ما تبقى من المرافعات الشفوية الخاصة بدولة البحرين وهم: البروفيسور بوويت والبروفيسور لوثر باخت، والدكتور جمينيز دي اريتشيغا والبروفيسور فايل والسيد كيث هايت.

وبعد مرافعة الدكتور البحارنة، قدّم البروفيسور بوويت مرافعته حول الاتفاق المعقود بين الطرفين في عام ١٩٨٧ وحول الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التي سميت باللجنة الثلاثية التي جاء تشكيلها من اجل وضع الية الطلب المشترك الذي يقدمه الطرفان الى المحكمة. والقى البروفيسور لوثر باخت بعدئذ مرافعته التي تناول فيها طبيعة محضر الدوحة وفحواه وتاثيره.

وأدلى الدكتور البحارنة قبل بدء جلسات امس ببيان ردّ فيه على الادعاءات التي طرحها وكيل دولة قطر في كلمته الافتتاحية يوم الاثنين ٢٨ شباط (فبراير) الماضي والتي قال فيها ان دولة البحرين تعمل على نقل معدات عسكرية الى جزر حوار. واوضح الدكتور البحارنة في هذا الشأن ان دولتي البحرين وقطر تشتركان في منظومة دفاعية واحدة في نطاق مجلس التعاون الخليجي «وان وجود قوات دولة البحرين على ارض بحرينية هو امر طبيعي ومستمر ولا ينبغي النظر اليه بالشك والريبة».

وزاد ان «ممارسة دولة البحرين السيادة البحرينية فوق أراضيها لا تشكل تهديداً لدولة قطر ولا تغير باي شكل من الأشكال من الوضع القائم بين الدولتين سواء من الناحية القانونية او غير ذلك».

وتعقيباً على مرافعة وكيل دولة قطر الافتتاحية وما اورده فيها اكد الدكتور البحارنة ان «حقوق البحرين في الزبارة وفي المناطق البحرية التي سبق ان مارست عليها دولة البحرين سيادتها مؤكدة ومعروفة جيداً لدى شعبي البحرين وقطر بالاضافة الى كافة شعوب المنطقة».

وأعرب الدكتور البحارنة عن «خيبة الامل من اتباع دولة قطر سياسة المصالح الذاتية والمنفردة على مستوى منطقة الخليج، مبدياً اعتراضه واحتجاجه على الادعاءات القطرية التي تطالب بالأراضي والبحار التي تقع تحت سيادة دولة البحرين».

وفي الختام جدّد الدكتور البحارنة التشديد على ان هذا البيان الذي أدلى به «يهدف الى تصحيح وتصويب بعض البيانات المضللة التي قدّمها ممثلو دولة قطر والى التاكيد مرة اخرى ان القضية المطروحة حالياً أمام المحكمة تنحصر في موضوع اختصاص المحكمة ولا علاقة لها مطلقاً بالقضية الرئيسية للخلاف القائم بين البلدين، وان دولة البحرين ستقوم في الوقت وبالطريقة التي تراهما مناسبين بعرض قضيتها بشكل شامل ومفصل».

استئناف المرافعات أمام محكمة العدل اليوم

البحرين تتهم قطر بخرق اتفاق للتقدم معاً للمحكمة

لاهاي ـ لندن:
«الشرق الاوسط»

يواصل البروفيسور لوثر باخت ـ المستشار القانوني لدولة البحرين ـ مرافعته اليوم أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، حول «النواحي الموضوعية» في الدعوى التي أقامتها دولة قطر، بشأن نزاعها مع البحرين على جزر حوار، الواقعة في المياه الاقليمية بينهما بالخليج.

وكانت مرافعة البحرين قد بدأت يوم الجمعة الماضي، بمذكرة قدمها الدكتور حسين البحارنة ـ رئيس الوفد القانوني ووكيل دولة البحرين ـ واكد فيها ان «دولة قطر وافقت في عام 1987 على ان التقدم الى المحكمة سيكون موضوعا لاتفاق تال»، ودعا الى رفض الطلب القطري المنفرد، لأن «قطر قدمته بطريقة تخدم مصالحها الذاتية، وبصورة غير كاملة».

وأضاف البحارنة انه «لو تمت الاستجابة لنصوص المبدأ الأول، وتم النظر الى جميع قضايا النزاع بين الدولتين كقضايا مكملة لبعضها البعض وغير قابلة للتجزئة، بحيث يتم حلها بصورة شاملة، لظهر ان ادراج القضايا التي قدمتها قطر في طلبها تعتبر ناقصة في هذا الجانب الهام، بغض النظر عن جوانب اخرى، وان السبيل الوحيد لضمان تقديم قضية الزبارة الى المحكمة، يكمن في اطار الطلب الصحيح بمقتضى الصيغة البحرينية».

وأشار الى ان القضية «ليست مجرد قضية مساواة أو انتقاص من السيادة، فعندما وافقت دولة البحرين ـ في عام 1987 ـ على ان تكون هذه المحكمة ساحة الملاذ الأخير، لم تفعل ذلك على اساس فهمها بانها ستوضع في موقف المدعى عليه، مع كافة اللوازم التي قد تترتب على هذا الموقف» وقال ان قطر «ارادت ان تكيف القضية بالطريقة التي تناسبها».



قطر تؤكد التزامها القرارات الدولية

□ القاهرة – من محمد علام:

■ زار القاهرة لمدة ثلاث ساعات ليل السبت وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني للمرة الثانية خلال اسبوع، ونقل رسالة للرئيس المصري حسني مبارك من أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني.

واجرى الوزير محادثات مع نظيره المصري السيد عمرو موسى.

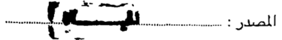
وعلمت «الحياة» ان المحادثات ركزت على اطلاع القاهرة على الموقف القطري من قرارات مجلس الامن الخاصة بالعراق وتأكيد احترامها. وأكد الوزير القطري مجدداً ان تعاطي الاعلام في بلاده مع معاناة الشعب العراقي يأتي في إطار تغطية معاناة الشعوب المسلمة في كل مكان، مشيراً الى ان بلاده ليست الوحيدة في المنطقة العربية المهتمة برفع المعاناة عن الشعب العراقي.

وأعلن ان الوزير القطري اطلع القاهرة ايضاً على موقف بلاده في شأن الاتصالات مع اسرائيل في ما يتعلق بمشروع امدادها بالغاز الطبيعي، وأكد ان ما طرح خلال لقائه نظيره الاسرائيلي شمعون بيريز في لندن ونيويورك هو «مجرد أفكار»، مشدداً على ان قطر تعتبر التقدم في موضوع التعاون الاقليمي بين العرب واسرائيل رهن التقدم في المفاوضات الثنائية.

وعلمت «الحياة» ان الشيخ حمد اعرب عن استغرابه ردود فعل دول عربية على موقف قطر من هذين الموضوعين.

وكان الوزير القطري سلم مبارك الأسبوع الماضي رسالة من الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وتسلم رسالة جوابية.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ... ١٩٩٤

البحرين تستأنف مرافعاتها في لاهاي في شأن اختصاص محكمة العدل الدولية النظر في خلافها الجغرافي مع قطر

■ لاهـاي - و ا خ - استأنفت محكمة العدل الدولية في مدينة لاهاي صباح أمس الاثنين جلسات الاستماع الى المرافعات الشفوية المقدمة من المستشارين القانونيين لدولة البحرين في ما يتعلق بما اذا كان للمحكمة اختصاص للنظر في الطلب المنفرد الذي قدمته قطر اليها بتاريخ ٨ تموز (يوليو)1991 .

وفي مستهل جلسات امس استمعت المحكمة الى البروفيسور لوثر باخت اذ تابع مرافعته التي بداها في جلسات يوم الجمعة الماضي (٤ آذار/ مارس) وقدم البروفيسور لوثر باخت تحليلاً من الناحية اللغوية لصيغة محضر الدوحة الذي تم التوقيع عليه خلال القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة عام ١٩٩٠ كما بين للمحكمة الوضع القانوني الصحيح لتلك الصيغة.

ونتيجة ذلك قدم البروفيسور ديريك بوويت ما تبقى من مرافعته التي بداها، امام محكمة العدل الدولية يوم الجمعة الماضي وتناول فيها على وجه الخصوص اتفاق عام ١٩٨٧ الذي عقد بين دولتي البحرين وقطر والامور التي نتجت عنه.

ولخص المستشار في مرافعته العلاقة بين اتفاق عام ١٩٨٧ وما أعقب ذلك من اجتماعات اللجنة الثلاثية واجتماع الدوحة والمحضر الذي وقع في ذلك الاجتماع، شارحاً الصلة بين تلك المراحل الثلاث وعملية المفاوضات التي عقدت بين الطرفين. واوضح للمحكمة انه يبقى لزاماً عليها ان تكون على احاطة تامة بالصورة الكاملة للقضية في مراحلها المستمرة التي كانت تهدف الى رفع الخلاف بين الطرفين الى المحكمة، مشيراً الى حقيقة انه «ليس بالامكان فصل موضوع اجتماع الدوحة او المحضر عن القضية كمحاولة من جانب دولة قطر لتوفير اساس مستقل لتاكيد اختصاص المحكمة. واوضح المستشار ان السبب من وراء ذلك ينحصر جزئياً في الادراك المعقول لهذه الامور «وفي الاعتقاد بان من غير المحتمل ان يقوم الطرفان بالتخلي عما احرزاه من تقدم عبر ثلاث سنوات من المفاوضات وعما نص عليه محضر الدوحة بوضوح في احد بنوده من ان الطرفين اتفقا على تاكيد ما سبق الاتفاق عليه بين الطرفين».

وقدم المستشار بوويت الى المحكمة بعد ذلك ملخصاً للأمور التي تم الاتفاق عليها بصورة تامة وهي:

«اولاً، ان الطرفين سيمثلان أمام المحكمة بكامل هيئتها.

ثانياً، ان الطرفين سيتوجهان الى المحكمة وفقاً لاتفاق خاص بشكل اساسا لموضوع اختصاص المحكمة.

ثالثاً، ان الطرفين لم يسبق ان وافقا على فكرة تقدم احدهما بطلب منفرد حتى في حالة اختيار طريق بديل عن التقدم المشترك.

رابعاً، ان ما عرف بالصيغة البحرينية كان حلاً ممكناً في ما يختص بالتقدم بطلب مشترك الى المحكمة.

خامساً، ان الطرفين اتفقا على تضمين قضية الزبارة باعتبارها احدى القضايا المختلف عليها.

وقال المستشار ان ما حدث في الدوحة لم يكن باستطاعته ان يغير اياً من هذه النقاط المتفق عليها.

واشار في ختام مرافعته الى انه نتيجة لذلك «فإن الطلب القطري المنفرد يعتبر خرقاً للاتفاق القائم الذي توصل اليه الطرفان».

وفي ما يخص امور الخلاف اضاف المستشار الى علم المحكمة كيف ان الأطراف وافقت في الاجتماع السادس للجنة الثلاثية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ على البنود والقضايا التي حددت موضوع ونطاق الخلاف الذي يطرح على المحكمة.

واستطرد الدكتور جيمينيز دي اريتشيغا فشرح ان دولة قطر بقبولها الصيغة البحرينية العامة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ «تكون قد قبلت في النهاية بمطلب لدولة البحرين يختص بالزبارة ولم تضع أي حظر على هذا المطلب.

والقى المستشار الضوء على ثلاثة اتفاقات هي مبادئ الاطار للوصول الى تسوية، واتفاق اجتماع اللجنة الثلاثية على امور الخلاف وقبول قطر بمطالب دولة البحرين. وقال انه «عن طريق تقدم مشترك الى المحكمة بواسطة اتفاق خاص فقط يمكن التنفيذ والالتزام بالاتفاقات الثلاثة علاوة على ذلك فانه لم يكن بالامكان من خلال محاولات دولة قطر في طلبها المنفرد تعديل ما اتفق عليه الطرفان».

وان دولة قطر «تحاول ان تقوم بنفسها باعادة تحديد موضوع الخلاف من خلال حصرها بصورة منفردة لنطاقه المتفق عليه، ما يعتبر انتهاكاً للاتفاق الذي تم التوصل اليه».

وتابع المستشار مرافعته مذكراً

المحكمة بانه «كان من الواجب على الدولة المدعية ان تحدد موضوع الخلاف الذي قدمته امام المحكمة متسائلاً عن الأساس الذي قامت دولة قطر بناء عليه بتحديد موضوع الخلاف لتتمكن المحكمة بدورها من ان تتخذ قراراً في شانه». واضاف ان «دولة قطر في محاولتها التلاعب بالصيغة البحرينية قد اساءت استعمال تلك الصيغة لان الدولة المدعية لا يمكن لها من الناحية القانونية ان تنتقي وتختار قضايا في الخلاف ترغب هي في رفعها الى المحكمة في حين تتجنب التحديد القضائي لقضايا قائمة بالفعل، بما في ذلك الخلاف نتيجة لعدم رغبتها في ان يتم رفعها الى المحكمة». وان «الاستخدام الصحيح للصيغة البحرينية هو ان يتم تضمينها في اتفاق خاص تماماً، كما فعلت دولة البحرين في مشروع الاتفاق الخاص الذي اقترحته على دولة قطر في شهر حزيران (يونيو) ١٩٩٢ ولم تتجاوب دولة قطر للأسف بالقبول به».

بعد ذلك قدم البروفيسور بروسبر فايل مرافعته فاورد الأدلة على ان القضية المطروحة تفتقد موافقة دولة البحرين على عرض القضية امام المحكمة التي تسلمت الطلب بصورة منفردة.

وسوف تختتم دولة البحرين اليوم الثلثاء مرافعاتها امام المحكمة. وتبدأ دولة قطر بعد غد الخميس تلخيص موقفها من القضية ثم تقوم دولة البحرين في اليوم الذي يليه بتلخيص موقفها من هذه القضية في الجلسة الختامية للمرافعات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٤

النعيمي طالب محكمة العدل بقبول الطلب القطري

بدء الجولة الثانية والختامية من مرافعات قطر والبحرين

لاهاي ـ لندن:
«الشرق الأوسط» ـ ق.ن.أ

بدأت امس الجولة الثانية والختامية من مرافعات قطر والبحرين الشفهية المتعلقة باختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في الطلب الذي تقدمت به قطر بشأن السيادة على جزر «حوار» و«فيشت الديبل» و«جراده» وتعيين خط الحدود البحرية بينها وبين البحرين.

واستؤنفت الاجراءات القانونية بكلمة للدكتور نجيب بن محمد النعيمي وكيل حكومة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل رد فيها على الاقوال التي قدمها وكيل ومستشارو البحرين في مرافعاتهم السابقة، وقال ان قطر لم تتقدم بطلبها المنفرد الى المحكمة الا بعدما ضاقت بها جميع السبل.

وطلب النعيمي في كلمته ان تصدر المحكمة حكما بقبولها الطلب القطري، معتبرا ان الطلب قانوني بموجب اتفاقات دولية وقعتها قطر مع البحرين في عامي 1987 و1990.

وسوف تستمع المحكمة اليوم الى المرافعات الشفهية لدولة البحرين قبل ان تصدر حكمها النهائي.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤

محكمة العدل الدولية استأنفت جلساتها

قطر تؤكد قانونية طلبها إلى لاهاي ولا تمانع بطلب منفرد من البحرين

لاهاي ـ لندن:
«الشرق الأوسط» ـ ق.ن.ا

استأنفت محكمة العدل الدولية جلساتها امس للاستماع الى مرافعات حكومة دولة قطر الشفهية للجولة الثانية والختامية المتعلقة بشأن اختصاص المحكمة بالنظر في الطلب الذي قدمته دولة قطر بشأن سيادتها على جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة وتعيين خط الحدود البحرية بينها وبين دولة البحرين. وبدأت الاجراءات القانونية

بكلمة للدكتور نجيب بن محمد النعيمي وكيل حكومة دولة قطر ومستشارها لدى محكمة العدل الدولية رد فيها على الادعاءات التي قدمها وكيل ومستشارو دولة البحرين في مرافعاتهم السابقة. واوضح أن دولة قطر لم تتقدم الى المحكمة بطلبها المنفرد الا بعد ان ضاقت بها جميع السبل. وبين أن الطلب القطري قانوني بموجب اتفاقات دولية وقعتها دولة قطر مع البحرين وتنص على إحالة الخلاف القائم بينهما الى محكمة العدل الدولية في حالة عدم توصل الطرفين الى حل للخلاف.

وفند اقوال وكيل دولة البحرين بشأن الحقائق التي تتعلق باجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بالدوحة في ديسمبر (كانون الأول) 1990 والتي وقعت اتفاقية الدوحة على هامشها والتي كانت لوساطة سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية العامل الكبير في التوصل اليها. وبين أن المحادثات التي دارت بين رؤساء دول مجلس التعاون والمحادثات الثنائية بين امير دولة قطر ورئيس وزراء البحرين كان موضوع الخلاف القطري ـ البحريني من بينها. واوضح للمحكمة ان دولة قطر أعطت توضيحاً منطقياً وحقيقياً في تفسيرها اللغوي والقانوني لنص اتفاقية الدوحة وليس كما ادعته البحرين في مرافعاتها بهذا الشأن.

واكد أن دولة قطر لها الحق في التقدم الى المحكمة من حيث الواقع والقانون، مستندا في ذلك الى الصيغة اللغوية بكلمة «الطرفان» «ويجوز» والتي تعني أيا من الطرفين وليس الطرفين معا كما ادعاه مستشارو دولة البحرين. وشملت كلمته ردا على الادعاءات البحرينية والتي شدت انتباه القضاة لما فيها من حقائق منطقية وادلة ثابتة أوضحت للمحكمة الموقف القطري للحق في قضيتها على محكمة العدل الدولية لحل النزاع القائم بينها وبين البحرين الذي طال امده وانه آن الأوان لاظهار الحق والعدل وأن الطريق الى المحكمة كان طويلا وشاقا وها هي قطر والبحرين امام العدالة الدولية التي ترجو دولة قطر أن تتكلل بالفصل في النزاع بين البلدين.

بعد ذلك تقدم شنكر داس مستشار دولة قطر امام محكمة العدل الدولية بمرافعة رد فيها على مستشاري دولة البحرين المتعلقة باتفاقية 1987 واتفاقية الدوحة ومحاضر اللجنة الثلاثية ودور المملكة العربية السعودية كوسيط في حل الخلاف القطري ـ البحريني. وبين للمحكمة ان اتفاقية 1987 لم تنص على توقيع اتفاقية خاصة لاحالة الخلاف الى محكمة العدل الدولية وانما نصت على احالة الخلاف الى محكمة العدل الدولية باي وسيلة سواء كانت اتفاقا خاصا او طلبا منفردا.

واكد شنكر داس في مرافعته أن المملكة العربية السعودية قامت بوساطتها على خير ما يمكن ولم تتحيز لاي جانب وان امير دولة قطر بعث برسائل الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يبلغه فيها بان دولة قطر سوف ترفع النزاع الى محكمة العدل الدولية بطلب منفرد إذ لم تتوصل السعودية الى حل الموضوع بعد انتهاء المهلة التي نصت عليها اتفاقية الدوحة 1990، نافيا بذلك قول البحرين بان قطر لم تعط الوساطة السعودية مهلة كافية لحل النزاع. كما اوضح شنكر داس للمحكمة بان محاضر اللجنة الثلاثية كانت عبارة عن مباحثات وليست اتفاقيات بين دولة قطر والبحرين وان اتفاقية 1987 واتفاق الدوحة 1990 هما اتفاقيتان دوليتان تعلم بهما دول مجلس التعاون. وتبع ذلك مرافعة ايان سنكلير مستشار حكومة قطر امام محكمة العدل الدولية على مستشاري دولة البحرين بشأن الصيغة البحرينية مستندا في ذلك إلى الدلائل والحقائق المسجلة.

واكد سنكلير في مرافعته على الحق القطري بموجب الصيغة البحرينية التي قبلتها دولة قطر لانها نصت على اعطاء الوساطة السعودية مهلة وقد فعلت دولة قطر ذلك قبل تقديم طلبها للمحكمة. كما أكد اتفاقية الدوحة التي تخول دولة قطر تقديم طلب منفرد للمحكمة. وأثار سنكلير في مرافعته نقطة تهرب مستشارو دولة البحرين منها وهي المهلة المحددة لحل النزاع لانها تعطي أيا من الطرفين الحق في تقديم طلب منفرد الى محكمة العدل الدولية. قدم بعد ذلك سالمون مستشار دولة قطر امام محكمة العدل الدولية مرافعة شرح فيها الظروف التي ادت الى الخلاف القائم بين قطر والبحرين واستند فيها الى حقائق وادلة تاريخية. كما تطرق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤

في مرافعته الى الناحية القانونية لطبيعة الطلب القطري وموضوع الخلاف. واكد خلال مرافعته حق دولة قطر القانوني في تقديم طلبها للمحكمة وفقا لوقائع دولية مشابهة لذلك. كما اكد للمحكمة ان دولة البحرين تستطيع ان تتقدم بطلب منفرد الى محكمة العدل الدولية وان دولة قطر لا تعترض على ذلك.

وبين للمحكمة أن المسودة التي قدمتها دولة البحرين في 1992 هدفها كسب الوقت لعدم تقديم موضوع الخلاف الى المحكمة، علما بان الخلاف قائم بين الدولتين لمدة تزيد على خمسين عاما وقد اتخذت قطر خطوتها لتقديم طلبها الى المحكمة في 1991/7/8 لايجاد حل عادل وشرعي من قبل هيئة قضائية دولية. ورد سالمون على مستشار البحرين بان السبب في رفض قطر التوقيع على المسودة البحرينية لمشروع الاتفاق الخاص الذي قدمته دولة البحرين في يونيو (حزيران) 1992 جاء لان دولة قطر لا تثق بان البحرين جادة في الوقت الذي كان فيه الطلب القطري معروضا على محكمة العدل الدولية.

بعد ذلك اوضح جين كونوبك مستشار حكومة دولة قطر امام محكمة العدل الدولية في مرافعته ان الطلب القطري جاء بناء على اتفاقيات دولية وقعتها دولة قطر والبحرين في 1987 و 1990 لاحالة الخلاف القائم بين الدولتين الى محكمة العدل الدولية. كما اكد للمحكمة الحق القانوني للطلب القطري بموجب هذه الاتفاقيات وبموجب انقضاء المهلة التي حددتها اتفاقية الدوحة لاحالة النزاع الى المحكمة. وبين كونوبك بصورة قانونية ان ما قاله مستشارو دولة البحرين ما هو الا قصة خيالية تتناقض مع الواقع والحقيقة.

واختتم الدكتور نجيب بن محمد النعيمي هذه المرافعات بان طلب من المحكمة ان تصدر حكما بقبولها الطلب القطري. وسوف تستمع محكمة العدل الدولية اليوم الى المرافعات الشفهية لدولة البحرين للجولة الثانية والختامية.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مارس ١٩٩٤

جلسة اليوم تخصص للرد البحريني

محكمة العدل الدولية تستمع لمرافعة قطر النهائية

□ لاهاي – من اسماعيل زاير:

■ واصلت محكمة العدل الدولية في لاهاي صباح امس جلساتها لدرس صلاحيات المحكمة للنظر في طلب دولة قطر النظر في خلافها مع البحرين على الحدود البحرية (جزر حوار وفشت الديبل وقطعة جرادة) وتحديد المياه الاقليمية بين البلدين.

وخصصت جلسة امس للاستماع الى الملاحظات الختامية للوفد القطري، برئاسة السيد نجيب النعيمي، على مرافعة البحرين التي استمرت ثلاثة ايام وانتهت الثلثاء الماضي. وستستمع المحكمة اليوم الى الملاحظات الختامية للوفد البحريني.

وعرض النعيمي في شكل تفصيلي موقف قطر وتفسيرها القانوني مشدداً على اعتبار «اتفاق الدوحة الموقع في ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ من قبل الدولتين وبحضور ممثل الدولة الوسيط المملكة العربية السعودية، وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل اتفاقاً ناجزاً».

وقال ان الاتفاق «الذي جاء كخطوة متقدمة على اتفاق ١٩٧٨ ينص على نقل الخلاف الى محكمة العدل الدولية في مهلة محددة».

ورفض النعيمي الموقف البحريني القائل بضرورة التقدم في شكل مشترك للمحكمة، على اساس ان «المحادثات والتطورات اللاحقة لاتفاق الدوحة لم تترك اي شك بان الطلب المشترك ممكن التقدم».

واكد ان الطلب القطري «يسوي على النحو القانوني الالتزام بالتقدم للمحكمة بمطالب قطر في النزاع، فيما يفترض ان تقدم البحرين شكواها ومطالبها بالطريقة نفسها خاصة بعد عدم ورود رد بحريني على الاجتماع السادس والأخير للجنة الثلاثية، السعودية – القطرية – البحرانية.

وشدد على ان «اتفاق الدوحة واضح يحدد التزامات الطرفين بضرورة الانتقال بالخلاف الذي بلغ عمره خمسين عاماً من دون حل، الى محكمة العدل.

واكد ان «لا مجال لاعتبار ان الدعوى القطرية امام محكمة العدل تشكل انتقاصاً من دولة البحرين الشقيقة أو سمعتها»، مشدداً على ان تقديم الطلب القطري «لا يعد امتيازاً قانونياً او اعتبارياً، حيث سيكون للمطلب البحريني القدر نفسه من القوة القانونية والاعتبارية».

وقدم مستشارو دولة قطر امام المحكمة ردوداً فصلت الخلاف على الجانب اللغوي في اتفاق الدوحة وطبيعته القانونية. وقال البروفيسور جان بيير كوتييدك مستشار دولة قطر ان القراءة القانونية الحرفية وقراءة مضمون الاتفاقين المعقودين بين قطر والبحرين في الدوحة وفي عام ١٩٨٧ تؤكدان من دون اي شك رغبة الدولتين في نقل القضية الى محكمة العدل اذا لم يتم التوصل الى حل من خلال الوساطة السعودية.

وحلل البروفيسور جين سالمون وهو من مستشاري قطر الوضع القانوني لاتفاق الدوحة، وقوته من وجهة نظر القانون الدولي، مؤكداً ان النص على توجه «الطرفين» الى المحكمة «لا يعني عدم تقدم قطر بطلب يحدد قضايا النزاع من جانبها».

وشدد رئيس الوفد القطري في تصريحات الى «الحياة» بعد جلسات امس، على ان «الطلب القطري احالة الخلاف على محكمة العدل الدولية اريد به تجنب اي محاولة غير سلمية للحل، ما يعكر علاقات الأخوة بين بلدينا». وذكّر بالعلاقات العراقية – الكويتية التي «قادت بسبب عدم مواجهة الخلافات وحلها سلمياً الى كارثة في منطقة الخليج والعالم العربي». واكد ان وساطة المملكة العربية السعودية «ما زالت قائمة والجهود تبذل بهذا الاتجاه، حتى الوصول الى حل يوافق مصالح الطرفين. وإذا نجحنا في الوصول الى ذلك الحل من دون محكمة العدل فسنقول: اننا نسحب القضية. لكن هذه المشكلة لا تزال معلقة منذ العام ١٩٣٧ وبذلت جهود مشتركة وجهود الاخوة والأشقاء من دون التوصل الى حل. وقطر تريد ان يكون هذا الحل سلمياً، وفقاً للقانون الدولي».

وتستمع محكمة العدل اليوم الى الرد البحريني على الملاحظات الختامية لدولة قطر، ثم ترفع الجلسات لإتاحة الفرصة امام المحكمة وهيئاتها لدرس القضية قبل ابداء رأيها في اختصاصها في القضية.

أسئلة من محكمة العدل لممثلي البحرين وقطر

■ لاهاي - «الحياة» - وجّه القاضي م. شويبل نائب رئيس محكمة العدل الدولية عدداً من الأسئلة الى ممثلي قطر والبحرين. وتعهد ممثل دولة قطر الرد خطياً في أسرع وقت. وهنا نص الأسئلة:

أولاً: ترجمة الأمم المتحدة لمحضر (اتفاق) الدوحة تنص على ان «المساعي الحميدة» للمملكة العربية السعودية في شأن «النزاع بين البلدين» تستمر حتى ايار (مايو) ١٩٩١، و«عندما تنتهي تلك الفترة، يجوز ان يتقدم الطرفان بالقضية الى محكمة العدل الدولية، وفقاً للصيغة البحرينية التي قبلتها دولة قطر، والاجراءات المترتبة عليها». هل هذا النص يبين أنه:

أ - في فترة استمرار المساعي السعودية الحميدة، تعمل المملكة العربية السعودية على ايجاد تسوية لموضوع النزاع؟

ب - خلال تلك الفترة لا يجوز للطرفين (قطر والبحرين) طرح القضية على المحكمة؟

ج - بمجرد انتهاء تلك الفترة يجوز ان يطرح الطرفان القضية على المحكمة؟

ثانياً: الفقرة ٢ من محضر الدوحة وترجمة الامم المتحدة، نصت على انه «يجوز ان يطرح الطرفان القضية على المحكمة» في الوقت الذي تنص الفقرة ٢ على انه «إذا تم التوصل الى اتفاق أخوي مقبول من الطرفين» يتم سحب القضية.

هل الجملة أو الجمل ذات العلاقة في النص العربي الذي ترجمت منه هذه العبارات في اشارتها الى «الطرفان» و«الطرفان الاثنان» تختلف في الفقرتين ٢ و٣ أو هي ذاتها؟

ثالثاً: ان ترجمة مسودة محضر الاجتماع المطبوع على أوراق وزارة خارجية المملكة العربية السعودية والمؤرخ في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ تنص على: «انتهت هذه المشاورات باتفاق الطرفين على صيغة السؤال الذي سيتم التقدم به الى محكمة العدل الدولية من كل منهما، وهو كالآتي كما جاء في مذكرة البحرين: يطلب الطرفان من المحكمة ان تقرر...».

هل النص العربي الأصلي الذي ترجمته ما تقدم، عندما ذكر «من أي منهما» و«الطرفان» يطلبان، استخدم العبارات ذاتها أو عبارات مختلفة لهاتين الجملتين.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

البحرين تطعن مجدداً في صلاحية محكمة العدل في البت في خلافها مع قطر

لاهاي - ا.ف.ب: طعنت البحرين امس في صلاحية محكمة العدل الدولية في لاهاي في البت في خلافها حول الجزر القائم مع قطر.

وقال حسين محمد البحارنة ممثل البحرين لدى محكمة العدل، في اليوم الاخير من المرافعات حول صلاحية محكمة العدل الدولية وما اذا كان يمكنها قبول الطلب الذي تقدمت به قطر من جانب واحد في 8 يوليو (تموز) 1991، «ان حكومة البحرين يؤسفها ان تضطر الى الطعن في صلاحية محكمة العدل الدولية بيد انه لا يمكنها ان تقبل بمحاولة قطر جرها امام محكمة العدل دون موافقتها وبشروط لا تصب في مصلحتها».

ويشار الى ان محكمة العدل الدولية ستقرر بشان صلاحيتها في البت في المسالة وامكان قبولها قبل ان تبدأ في دراسة القضية الامر الذي قد يستغرق سنوات عدة. ومن المتوقع ان يصدر قرار المحكمة حول صلاحيتها في البت في الخلاف في يونيو (حزيران) او يوليو المقبلين.

واعلنت البحرين ان الطرفين تعهدا مبدئيا، في اطار اتفاقات في ديسمبر (كانون الاول) 1987 وفي ديسمبر 1990 بوساطة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عرض خلافهما سوية على محكمة العدل. وبالتالي لا يحق لقطر التقدم بطلب من جانب واحد لدى محكمة العدل.

ومن جهة اخرى اعتبرت البحرين ان مسائل الخلاف بين الدولتين لا يمكن تجزئته، واشارت الى ان قطر عرضت على محكمة العدل جانبا واحدا للخلاف وهو مطالبها الخاصة.

واضاف البحارنة انه لم تتم الاشارة حتى الى الزبارة التي تطالب البحرين باراض فيها.

وكانت قطر قد اعلنت امام محكمة العدل ان اتفاق ديسمبر 1990 (او اتفاق الدوحة) اعطى الطرفين الحق بعرض الخلاف على المحكمة كل منهما على حدة في حال لم يتم التوصل الى اتفاق حول عرض الخلاف بصورة مشتركة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

مصر تعرض التوسط بين قطر والبحرين

□ القاهرة – من محمد علام:

■ أبدت مصر استعدادها للتوسط في النزاع بين البحرين وقطر على جزر حوار وفشت الديبل، وكشفت مصادر ديبلوماسية مطلعة لـ «الحياة» ان كلاً من الطرفين ابلغ القاهرة استعداده لقبول الوساطة للمساهمة في حل النزاع.

وقالت انه خلال زيارة كل من الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية قطر ونظيره البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة لمصر الاسبوع الماضي كان هذا الموضوع ضمن محادثاتهما في القاهرة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٤

وزير الدولة البحريني للشؤون القانونية :

قرار محكمة العدل الدولية أكد صحة حججنا القانونية

□ لندن - «الحياة»:

■ صرّح الدكتور حسين محمد البحارنة وزير الدولة للشؤون القانونية وكيل دولة البحرين ومستشارها امام محكمة العدل الدولية الذي يزور لندن حالياً لـ «الحياة» امس بان «قرار محكمة العدل الدولية في قضية الخلاف بين دولتي البحرين وقطر بشان الاختصاص والقبول الذي صدر يوم الجمعة الماضي، هو قرار يتسم بالعدالة اذ انه اكد بما لا يدع للشك صحة الحجج القانونية التي تقدمت بها دولة البحرين الى المحكمة في مذكراتها الخطية وفي اثناء مرافعاتها الشفهية امامها».

واوضح الدكتور البحارنة رداً على سؤال في شان عناصر القرار «ان قرار المحكمة احتوى في موضوع الاختصاص والقبول على العناصر المهمة الآتية:

«اولاً ان الطلب المنفرد الذي قدمته دولة قطر الى المحكمة في ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١، للنظر في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر - والذي اعترضت عليه دولة البحرين حينذاك - هو طلب ناقص لانه لا يتماشى مع شروط المادة ٤٠ من النظام الاساسي للمحكمة، ولهذا قررت المحكمة عدم النظر في الخلاف المذكور على اساس ذلك الطلب القطري المنفرد.

ثانياً: ان الطلب القطري المنفرد لم يتضمن كل امور الخلاف بين الدولتين، وانما اقتصر فقط على عرض بعض أمور الخلاف. اذ تجاهل على سبيل المثال طلب دولة البحرين المتعلق بالزبارة، ولذلك تجاهلت المحكمة الطلب القطري المذكور.

ثالثاً: ان الصيغة البحرينية التي وافقت عليها دولة قطر في الدوحة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠، تقضي بعرض جميع أمور الخلاف بين الطرفين على المحكمة وذلك ضمن الحدود التي تضمنتها الصيغة البحرينية.

رابعاً: ان الصيغة البحرينية تضمن حق البحرين بالمطالبة بالزبارة.

خامساً: قررت المحكمة ان تعطي الطرفين (البحرين وقطر) فرصة خمسة اشهر من تاريخ صدور القرار، يتقدم خلالها الطرفان بطلب مشترك او بطلبين منفصلين وضمن قضية واحدة يتضمنان كل امور الخلاف بينهما وفقاً لمتطلبات الصيغة البحرينية.

هذه هي العناصر الرئيسية التي تضمنها قرار المحكمة الصادر يوم الجمعة الماضي. وهذه العناصر كلها تنسجم وتتفق مع الحجج القانونية التي تقدمت بها دولة البحرين الى المحكمة عند اعتراضها على الطلب المنفرد المقدم من قبل دولة قطر في تموز (يوليو) ١٩٩١».

هذا وقد اثبت قرار المحكمة المذكور صحة ما ذهبت اليه دولة البحرين في مذكراتها ومرافعاتها امام المحكمة من ان عرض الخلاف بين الدولتين على المحكمة يتطلب ضرورة الحصول على موافقة الطرفين وليس موافقة طرف واحد فقط، اذ ان مثل هذا الامر لا يتحقق الا من خلال طلب مشترك في شكل اتفاقية خاصة يتم الموافقة عليها من قبل الطرفين.

وها هي المحكمة اليوم - وبعد مرور ثلاث سنوات على الطلب القطري المنفرد - تقرر اعطاء الطرفين مهلة مقدارها خمسة اشهر بعد تاريخ صدور قرارها المذكور، وذلك للاتفاق على التقدم الى المحكمة بجميع امور الخلاف بموجب طلب مشترك أو بطلبين منفصلين ضمن قضية واحدة. لكن القرار يؤكد انه مهما كان شكل الطلب الذي يتقدم به الطرفان الى المحكمة يجب ان تتم موافقة الطرفين عليه وانه يجب ايضاً ان يتضمن «جميع امور الخلاف» بينهما.

وقد بادرت دولة البحرين حال صدور قرار المحكمة يوم الجمعة الماضي، من خلال بيان وزير خارجيتها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، الى دعوة دولة قطر الى التفاوض معها من اجل التوقيع على اتفاقية خاصة تتضمن عرض جميع امور الخلاف بين الطرفين على المحكمة وذلك حسب منطوق القرار المذكور للمحكمة».



المصدر : الشعب

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محكمة العدل الدولية تفصل فى النزاع القطرى البحرينى

أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها باختصاصها فى نظر النزاع بين دولتى قطر والبحرين. وطلبت المحكمة من طرفى النزاع تقديم الوثائق حول موضوعات الخلاف فى مدة أقصاها خمسة أشهر تنتهى فى ١٩٩٤/١١/٣٠ واستقبلت الخارجية القطرية حكم محكمة العدل الدولية بالترحيب باعتباره مدخلا لتقرير الحقيقة وصرح مصدر مسئول بالخارجية القطرية بان قطر تلتزم بعلاقات حسن الجوار مع الشقيقة البحرين، وأنها سعت منذ البداية للوصول إلى الحقيقة، وهذا ما حدا بها للجوء إلى محكمة العدل الدولية، لتفصل فى النزاع على أساس من قواعد القانون الدولى، باعتبار أن ذلك هو خير وسيلة للمحافظة على روابط الإخوة التى تجمع بين شعبى الدولتين الشقيقتين، ويحقق خيرهما المشترك، ويحفظ علاقات حسن الجوار، ويوطد الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج. وتؤكد الخارجية القطرية التزام قطر بحكم محكمة العدل الدولية عندما يصدر مهما كان هذا الحكم حفاظا على روح الإخوة التى تحرص على أن تكون محور العلاقات بينها وبين جميع الأشقاء بمنطقة الخليج.



وكيلاهما سيجتمعان في لندن في ٦ تشرين الاول

البحرين تأمل باتفاق مع قطر لنقل خلافهما الى محكمة العدل

□ المنامة - من حسن اللقيس:

■ اعربت دولة البحرين عن تطلعها الى ان يكون الاجتماع الذي تم الاتفاق على عقده في لندن يوم ٦ تشرين الاول (اكتوبر) المقبل بين وكيلي البحرين وقطر امام محكمة العدل الدولية ايجابياً وبناءً، وان يسهم في سرعة ابرام الطرفين اتفاقاً خاصاً او طلباً مشتركاً يتم بموجبه التوجه الى المحكمة بكل امور الخلاف بين الطرفين في الموعد المقرر وهو ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وذلك تنفيذاً لقرار محكمة العدل الدولية الصادر في الاول من تموز (يوليو) ١٩٩٤.

واشار مصدر مسؤول في وزارة الخارجية بدولة البحرين في تصريح له امس الى ان الاجتماع المذكور تم الاتفاق عليه من اجل التفاوض للتوصل الى صيغة مشتركة بين الدولتين لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في الاول من تموز ١٩٩٤ الذي قرر عدم النظر في الطلب المنفرد الذي تقدمت به قطر في ٨ تموز ١٩٩١، مؤكداً حقّ دولة البحرين في التقدم الى المحكمة بجميع مطالبها بشأن الخلاف بين الدولتين، بما في ذلك دعواهما المتعلقة بالزيارة.

وكان وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك بعث في ٥ تموز ١٩٩٤ برسالة خطيّة الى وزير خارجية دولة قطر يدعوه فيها الى عقد اجتماع مشترك على المستوى الوزاري برعاية الدولة الوسيط، المملكة العربية السعودية، لإتمام الاجراءات المتعلقة بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في الاول من تموز (يوليو) ١٩٩٤.

ورد وزير خارجية دولة قطر عن هذه الدعوة برسالة بتاريخ ١٦ تموز ١٩٩٤ اعرب فيها عن قبول دولة قطر عقد اجتماع بين الدولتين على مستوى وكيل الدولتين امام محكمة العدل الدولية دون مشاركة الدولة الوسيط.

وكانت محكمة العدل الدولية اصدرت في ١١ تموز (يوليو) ١٩٩٤ قرارها في مسألة الاختصاص والقبول في ما يتعلق بقضية تحديد الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بين دولتيّ البحرين وقطر، ورات ان موضوع الدعوة الوارد في الطلب المنفرد الذي تقدمت به قطر الى المحكمة في ٨ تموز ١٩٩١ قد احتوى فقط على بعض امور الخلاف مما لا ينسجم والصيغة البحرينية التي قبل بها الطرفان ولذلك قررت المحكمة في قرارها الصادر في الاول من تموز ١٩٩٤ عدم النظر في الطلب القطري المذكور الذي اعترضت عليه دولة البحرين، كما اتاحت المحكمة المجال للطرفين لكي يتقدما اليها بطلب مشترك او طلبين منفصلين ضمن قضية واحدة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٤

قطر تعترض على مشروع البحرين لتحديد خلافهما باتفاق مشترك

■ المنامة - «الحياة» - قال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين ان وكيلي البحرين وقطر امام محكمة العدل الدولية اجتمعا في لندن للتمهيد لتحقيق اتفاق بين الدولتين على عرض كل امور الخلاف بينهما على المحكمة.

واوضح ان وفد دولة البحرين قدم في الاجتماع الثاني من نوعه الذي عقد اول من امس في لندن، مسودة اتفاق مشترك يتضمن كل قضايا الخلاف، في حين قدم وفد دولة قطر صيغة رسالة مشتركة تقدم الى المحكمة من جانب الطرفين. واضاف ان الطرفين تبادلا الملاحظات التي تشرح موقف كل دولة من المشروع الذي قدمته الدولة الاخرى «واعترض وفد دولة قطر على مشروع الاتفاق المشترك المقدم من دولة البحرين، لانه يتضمن مطالبة دولة البحرين بـ (منطقة) الزبارة، وهذا الاعتراض القطري على حق دولة البحرين في ما يتعلق بالزبارة لا ينسجم مع قرار محكمة العدل الدولية الصادر في الاول من تموز (يوليو) ١٩٩٤».

وتابع: «للتوضيح فإن دولة البحرين بتسجيلها الاعتراض على الطلب القطري المنفرد الى المحكمة في عام ١٩٩١ ترى انها (القضية) لا تزال خارج اختصاص المحكمة خصوصاً ان قرار المحكمة المذكور رفض النظر في الطلب القطري المنفرد لعام ١٩٩١ كونه ناقصاً، ولم يتضمن كل امور الخلاف بين الطرفين».

وبناء على ذلك القرار فإن دولة البحرين اكدت موقفها في ما يتعلق بضرورة عقد اتفاق بين الدولتين يتضمن كل امور الخلاف بينهما بما في ذلك حق دولة البحرين بالمطالبة بالسيادة على الزبارة».

وترى دولة البحرين ان اختصاص المحكمة في النظر في الخلاف لا ينعقد الا بموجب اتفاق صريح بين الطرفين وفقاً للأسس والشروط التي تنال موافقة مشتركة من الطرفين.

واتفق الوفدان على عقد اجتماع اخر في وقت لاحق.



البحرين: تأييد فتوى بن باز بعدم جواز احتكام المسلمين الى محكمة العدل الدولية

□ لندن - «الحياة»:

■ ايد رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية في دولة البحرين الشيخ محمد عبداللطيف آل سعد ما افتى به الرئيس العام لرابطة العالم الاسلامي المفتي العام للمملكة العربية السعودية رئيس هيئة كبار العلماء المسلمين الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز من عدم جواز التقاضي بين الدول الاسلامية لدى محكمة العدل الدولية.

وقال الشيخ آل سعد في بيان اصدره امس وتلقت «الحياة» نسخة عنه «بعد الاطلاع على ما افتى به الرئيس العام لرابطة العالم الاسلامي المفتي العام للمملكة العربية السعودية، رئيس هيئة كبار العلماء، سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز والمنشور في جريدة الحياة العدد ١١٥٨٤ الصادر يوم السبت ٢ جمادي الآخر ١٤١٥ هـ الموافق ٥ نوفمبر ١٩٩٤ (من) «انه لا يجوز التقاضي بين الدول الاسلامية الى محكمة العدل الدولية وامثالها من الهيئات غير المسلمة او تحكيمها بين المسلمين في الممتلكات والحقوق والحدود السياسية وغيرها».

ان ما افتى به سماحته لهو عين الحق لإجماع علماء المسلمين سلفهم وخلفهم عليه امتثالاً لأمر الله تعالى في كتابه العزيز ومنهج رسوله المصطفى - صلى الله عليه وسلم - لأن التحاكم في مثل هذه الأمور الى غير شرع الله يكون خروجاً عن ملة الاسلام السمحة التي شرعها الله لعباده بقوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك في ما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً».

هذا واننا نهيب بالمسلمين، خصوصاً المسؤولين منهم، بالتمسك بكتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم في ما يصدر من خلافات بينهم، حتى نثبت للعالم اننا خير امة اخرجت للناس».



مسؤول أميركي كبير يزور البحرين وقطر

□ المنامة - من حسن اللقيس:
□ الدوحة - «الحياة»:

■ استقبل امير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ورئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة امس وكيل وزارة الخارجية الاميركي للشؤون السياسية بيتر تارنوف الذي يزور البحرين وقطر في اطار جولة على دول مجلس التعاون الخليجي.

واكد المسؤول الاميركي خلال المقابلة عمق العلاقات الوطيدة التي تربط بين البحرين والولايات المتحدة. كما تبادل الأمير ورئيس الوزراء مع وكيل وزارة الخارجية الأميركية الآراء حول تعزيز افاق التعاون بين البلدين اضافة الى الوضع الراهن في المنطقة وتطورات مسيرة السلام في الشرق الاوسط.

واشاد الأمير ورئيس الوزراء بما تشهده علاقات البلدين من تقدم وتطور في مختلف المجالات منوهين بالدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة للمحافظة على أمن المنطقة وسلامتها.

وعبر المسؤول الاميركي عن ارتياح الادارة الاميركية لمتانة العلاقة بين البلدين والتعاون والتنسيق بينهما في مختلف الميادين.

وحضر المقابلة وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووكيل وزارة الخارجية السيد غازي محمد القصيبي وسفير الولايات المتحدة لدى البحرين ديفيد رانسم.

ووصل تارنوف والوفد المرافق له امس الى الدوحة في زيارة الى دولة قطر. وقالت مصادر قطرية ان المسؤول الاميركي سيجري محادثات مع المسؤولين القطريين «حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك».

كما وصل الى الدوحة امس ايضاً واتو حاجي زكريا وزير المواصلات في سلطنة بروناي في زيارة رسمية لدولة قطر تستمر ثلاثة ايام يجري خلالها محادثات مع المسؤولين القطريين تتعلق بالتعاون بين دولة قطر وسلطنة بروناي، خصوصاً في مجالات المواصلات والنقل.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحرين: لا اختصاص لمحكمة العدل للنظر في دعوى قطر المنفردة

□ المنامة - «الحياة»:

■ أدلى مصدر مسؤول في وزارة الخارجية البحرينية ببيان الى وكالة انباء الخليج جاء فيه:

«إثر القرار الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٤، والذي دعا دولتي البحرين وقطر الى الاتفاق على التقدم الى المحكمة بكل مواضيع الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤، عقدت في لندن بين وكيلي دولتي البحرين وقطر امام محكمة العدل الدولية، الدكتور حسين محمد البحارنة والدكتور نجيب محمد النعيمي ثلاثة اجتماعات في ٦ و٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) و١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ لغرض تنفيذ قرار المحكمة المذكور في شأن التوصل بين الدولتين الى اتفاق مشترك.

وفي هذه الاجتماعات تبادل الطرفان المذكرات بالملاحظات التي ابداها كل طرف على مذكرات الطرف الآخر.

وفي الوقت الذي اتفق فيه الطرفان على تسمية الطلب الذي يتقدمان به الى المحكمة بطلب مشترك "JOINT ACT" اختلفا على الامور التي كان يجب ان يتضمنها هذا الطلب. ان موقف البحرين كما هو مُبيّن في مذكرتها ومشروعها للطلب المشترك بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤ المعروض على دولة قطر، هو ان يتضمن هذا الطلب جميع امور الخلاف بين الطرفين بما في ذلك مسألة السيادة على الزبارة. واعترض وكيل دولة قطر على هذا المطلب العادل والذي ينسجم مع قرار المحكمة الصادر بتاريخ اول تموز (يوليو) الماضي في شأن عرض جميع امور الخلاف على المحكمة.

ومن المؤسف ان الوفد القطري في هذه الاجتماعات اتخذ موقفاً متشدداً ليس فقط من موضوع الخلاف في شأن الزبارة، وانما تجاوز ذلك الى الاعتراض على كل المقترحات التي تضمنها مشروع الطلب المشترك المقدم من قبل دولة البحرين.

واعترض وفد دولة قطر على النقاط الآتية التي تضمنها مشروع الطلب البحريني المشترك:

١ - النص على ان التقدم الى المحكمة يكون على اساس الصيغة البحرينية التي سبق ان قبلتها قطر.

٢ - طريقة تحديد مواضيع الخلاف المقدمة الى المحكمة، التي تتضمن مسألة السيادة على الزبارة.

٣ - تحديد المدد المطلوبة لتبادل المذكرات بين الطرفين عن طريق المحكمة.

٤ - عرض دولة البحرين ان يطلب الطرفان من المحكمة تغيير اسم القضية من الاسم الحالي الذي قام على اساس الطلب المنفرد المُقدم من دولة قطر عام ١٩٩١ الى اسم جديد يحقق المساواة بين الطرفين حين التقدم الى المحكمة بطلب مشترك من دون ان يكون هناك مدع (قطر) ومُدعى عليه (البحرين). ولم توافق دولة قطر للأسف على هذا المطلب.

٥ - الطلب من المحكمة تعيين «خبير» للمساعدة في الامور الفنية.

ان اهم مسألتين مبدئيتين اختلف الطرفان حولهما هما:

اولاً: ان دولة قطر تصرّ على انه يجب ان تستمر الاجراءات ضمن اطار الطلب القطري المنفرد لعام ١٩٩١. ويحدث ذلك على رغم حقيقة ان دولة البحرين لم توافق ابداً على مطالب دولة قطر في شأن امور الخلاف بين الدولتين التي تم رفعها الى المحكمة بموجب الطلب القطري المنفرد.

ثانياً: ان دولة قطر قامت برفع بعض امور الخلاف بين البلدين فقط الى المحكمة. وهذا هو السبب الذي حدا بالمحكمة الى ان تطلب من الطرفين ان يتقدما بطلب جديد يحتوي على جميع امور الخلاف بينهما. ويجب ان يشتمل هذا الطلب بالضرورة على مسألة السيادة على الزبارة. وحتى اذا قُدم الطلب في صورة طلبين منفصلين، فان من رأي دولة البحرين الراسخ ان يتم ذلك فقط بناء على اتفاق الطرفين.

وعلاوة على ذلك فإن دولة قطر تزعم في مذكرتها اثناء المحادثات بين الوفدين ان المحكمة قضّت ان لها اختصاصاً في النظر في الدعوى المرفوعة اليها على اساس الطلب المنفرد الذي قدّمته دولة قطر اليها عام ١٩٩١. وكررت البيانات والتصريحات التي صدرت عن مصادر رسمية في دولة قطر هذا التفسير الخاطئ لقرار المحكمة. ان موقف دولة البحرين الذي صرّحت به دائماً هو ان قرار المحكمة الصادر في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٤ لم يبتّ في مسألة اختصاصها بالنظر في الطلب المنفرد لدولة قطر. وعمدت المحكمة الى ترك الأمر للطرفين كي يتقدما اليها بكل امور الخلاف بينهما بموجب اتفاق.

ونتيجة لعدم نجاح المفاوضات بين الوفدين لغرض الالتزام بقرار المحكمة في شأن التقدم اليها بجميع امور الخلاف بينهما بموجب اتفاق مشترك، وجدت دولة قطر من المناسب ان تتقدم الى المحكمة بمفردها يوم ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ بطلب منفرد اسمته «طلباً بموجب الفقرة ٤١ من حكم المحكمة بتاريخ ١ تموز ١٩٩٤».

ومن وجهة نظر البحرين فإن هذا الطلب الجديد هو طلب منفرد آخر من جانب دولة قطر. وان واجب دولة البحرين ان تعترض على هذا الطلب المنفرد الجديد لأنه لا ينسجم مع قرار المحكمة الصادر في ١ تموز ١٩٩٤ الذي يتطلّب اتفاق ورضا الطرفين في الطلب المقدم الى المحكمة سواء في شكل «طلب مشترك»، او في شكل «طلبين منفصلين». ان ما قدّمته قطر يوم ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) هو طلب واحد، في صيغة المفرد وليس «طلبين منفصلين» في صيغة الجمع، كما هو مبين بوضوح في الفقرة ٣٨ والفقرة ٤١ من قرار المحكمة. ان هذا القرار ينص على ان المحكمة تعطي الفرصة «للطرفين» (اي كلاهما لا اياً

منهما) بان يتقدما اليها بكل امور الخلاف.

لذلك ليس ممكناً للطرفين ان يعرضا كل امور الخلاف على المحكمة بطريقة منفصلة الا اذا أظهر كلا الطرفين القصد نفسه (اي اتفاقهما) في طلبيهما المنفصلين. وليس باستطاعة احدهما ان يتقدم بمفرده في هذا الطلب باسم او محل الطرف الآخر.

ويجب على دولة البحرين ان تؤكد مجدداً انه في غياب موافقتها المحددة على ذلك، فان دولة قطر لا تستطيع الآن، كما لم تستطع في السابق ان تقرر بمفردها اختصاص المحكمة في نظر الخلاف بين الطرفين على اساس هذا الطلب المنفرد الجديد.

ومن وجهة نظر دولة البحرين، فان هذا يعني انه طالما لم يتم التوصل الى اتفاق بين الجانبين بانقضاء الموعد المحدد في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ بخصوص طبيعة ومحتوى الطلب المشترك الى المحكمة، فانه لا يمكن ان يكون للمحكمة اختصاص للنظر في الخلاف بين الطرفين، وستبقى المحكمة، كما هي الآن، دون اختصاص للنظر في الدعوى التي قدمتها دولة قطر منفردة».



المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

في تعقيب على قرار «لاهاي» باستئناف النظر في الخلاف بين البلدين

البحرين تعتبر أن طلب قطر المنفرد لا يلزمها بقبول اختصاص محكمة العدل الدولية

لندن - المنامة:
«الشرق الأوسط»

وصفت البحرين امس الطلب المنفرد الذي تقدمت به قطر الى محكمة العدل الدولية، حول الخلاف الحدودي بين البلدين بأنه غير صحيح وغير قانوني، ولا يلزمها بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع.

وصرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية البحرينية الى وكالة انباء الخليج بالبيان التالي:

اصدرت محكمة العدل الدولية يوم 12 ديسمبر (كانون الاول) 1994 بيانا قالت فيه انها استانفت عملها في النظر في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر والذي عرض على المحكمة بموجب الطلب القطري المنفرد في عام 1991. وقد نص هذا البيان على ان المحكمة قد اصدرت حكمها الاول بشان الخلاف المذكور في 1 يوليو (تموز) 1994. وقد تضمن ذلك الحكم تقرير الامور التالية:

1 - ان الرسائل المتبادلة بين ملك المملكة العربية السعودية وامير قطر بتاريخ 19 و21 ديسمبر 1987 وبين ملك المملكة العربية السعودية وامير البحرين بتاريخ 19 و26 ديسمبر 1987، وان الوثيقة المعنونة «محضر» والموقعة في 25 ديسمبر 1990 بين وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تعتبر اتفاقيات دولية تنشئ حقوقا والتزامات على الاطراف الموقعة عليها.

2 - ان الطرفين قد تعهدا بموجب تلك الرسائل لعام 1987 والمحضر لعام 1990 بان يرفعا النزاع بينهما بكامله الى المحكمة.

3 - وبما ان الطلب المقدم الى المحكمة من قبل قطر في عام 1991 قد عرض مطالبها وحدها باستثناء مطالب البحرين، فقد وجدت المحكمة انها لم تمكن من ان يرفع اليها كل الخلاف.

4 - لذلك فقد قررت المحكمة في قرارها الصادر في اول يوليو 1994 بان يرفع اليها الطرفان جميع امور النزاع بينهما خلال فترة تنتهي في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 1994.

5 - وبتاريخ 30 نوفمبر تسلمت المحكمة من وكيل قطر رسالة مرفقا بها «طلب تنفيذا للفقرة 41 من حكم المحكمة الصادر في اول يوليو 1994».

6 - وفي نفس التاريخ تسلمت المحكمة رسالة من وكيل البحرين مرفقا بها وثيقة بعنوان «تقرير دولة البحرين الى المحكمة بشأن محاولة الطرفين تنفيذ حكمها الصادر في اول يوليو 1994».

7 - في ضوء ردي قطر والبحرين على طلبات المحكمة الواردة في الحكم المذكور، فقد استانفت المحكمة نظرها في القضية، ومن المنتظر ان يصدر حكم جديد في اسرع وقت ممكن.

وتعقيبا على بيان المحكمة المذكور، صرح المصدر المسؤول بوزارة الخارجية الى وكالة انباء الخليج قائلا:

1 - ان الرسائل المتبادلة بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وبين كل من امير دولة البحرين وامير دولة قطر في عام 1987 وكذلك محضر الدوحة لعام 1990 الموقع من قبل وزراء خارجية دولتي البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تؤكد بصراحة وبما لا يدعو للشك بان على الطرفين (البحرين وقطر) ان يتقدما بطلب مشترك - لا بطلب منفصل - الى محكمة العدل الدولية يتضمن جميع امور الخلاف بينهما وذلك وفقا للصيغة البحرينية، ولكن دولة قطر لم ترتبط بالالتزامات التي قررتها تلك الرسائل لعام 1987 وكذلك محضر عام 1990، وانما تصرفت تصرفا مخالفا للالتزامات التي تفرضها تلك الوثائق وتقدمت وحدها، ودون مراجعة



دولة البحرين، بطلب منفرد في عام 1991 يتضمن بعض امور الخلاف التي تتعلق بمطالبها فقط.

2 ـ بعد صدور حكم المحكمة في اول يوليو 1994 والذي دعا الطرفين بأن يتقدما الى المحكمة بجميع امور الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز 30 نوفمبر 1994 بادرت دولة البحرين الى دعوة دولة قطر لعقد اجتماعات على مستوى وزيري خارجية الدولتين وبرعاية الدولة الوسيط ـ المملكة العربية السعودية الشقيقة ـ التي كان لها الدور الاساسي والقيادي في المفاوضات السابقة التي ادت الى توقيع محضر الدوحة في عام 1990 من قبل وزراء خارجية الدولتين والدولة الوسيط.

3 ـ ولكن دولة قطر رفضت تلك المبادرة الاخوية من قبل دولة البحرين، وفضلت ان تكون المباحثات بشأن تطبيق حكم المحكمة الصادر في اول يوليو الماضي على مستوى وكيلي الدولتين امام المحكمة ودون مشاركة الدولة الوسيط وكان لدولة قطر ما ارادت، وبعد مراسلات اجرائية بين وزيري خارجية الدولتين ووكيليهما امام المحكمة استمرت نحو ثلاثة اشهر، (اي من اول يوليو حتى 30 سبتمبر (ايلول)) اجتمع وكيلا الدولتين في لندن في 6 و22 اكتوبر (تشرين الاول) و14 نوفمبر 1994 واجريا مباحثات مشتركة من اجل تطبيق قرار المحكمة الصادر في اول يوليو 1994.

4 ـ وكما اوضحت دولة البحرين في بيان المصدر المسؤول بوزارة الخارجية الذي نقلته وكالة انباء الخليج بتاريخ أول ديسمبر، فإن المباحثات بين وفدي الدولتين لم تحقق النتيجة المطلوبة منها وذلك نتيجة للموقف المتشدد الذي اتخذه وفد دولة قطر في تلك المباحثات واصراره على ان يتضمن الطلب المشترك الذي يجب ان يقدمه الطرفان الى المحكمة امور الخلاف حسب المطالب التي تقدمت بها دولة قطر دون الاخذ بعين الاعتبار تضمين الطلب المشترك مطالب دولة البحرين ايضا وخاصة مطلبها بشأن السيادة على الزبارة. وقد رفض وفد دولة قطر في تلك المباحثات قبول حجة وفد دولة البحرين بان الطلب المشترك الى المحكمة لا يمكن ان ينسجم مع قرار المحكمة المذكور الذي يدعو الطرفين الى التقدم الى المحكمة بجميع امور الخلاف ما لم يتضمن ايضا مطالب دولة البحرين بما فيها مطلب البحرين بالسيادة على الزبارة. وقد اوضح وكيل دولة البحرين في تلك المباحثات بان دولة قطر قد تقدمت في طلبها المنفرد الى المحكمة في 1991 بمطلب السيادة على جزر حوار التي كانت ولا تزال خاضعة لسيادة دولة البحرين. فاذا كان الامر كذلك، يجدر التساؤل: لماذا تعترض دولة قطر على تضمين الطلب المشترك الى المحكمة مطلب دولة البحرين بالسيادة على الزبارة وذلك على قدم المساواة مع مطلب دولة قطر بالسيادة على جزر حوار؟

5 ـ وكما هو واضح من بيان وزارة الخارجية الصادر في اول ديسمبر فإن أصرار دولة قطر على التفريق بين مطالبها ومطالب دولة البحرين بشأن امور الخلاف هو الذي خلق عدم التوازن وعدم المساواة بين الدولتين منذ البداية نتيجة للطلب القطري المنفرد لعام 1991. وحينما ارادت دولة البحرين، انسجاما منها مع قرار المحكمة الصادر في اول يوليو، تصحيح هذا المسار الخاطئ الذي اوصلت دولة قطر القضية اليه وذلك بتضمين الطلب المشترك الذي دعت اليه المحكمة جميع امور الخلاف، شاملة لمطالب الدولتين كلها على قدم المساواة ودون تمييز بين نوعية هذه المطالب، اعترضت دولة قطر في نهاية المطاف على مطالب دولة البحرين العادلة والمنسجمة مع قرار المحكمة المذكور. وقد اوصلت دولة قطر المباحثات بين الوفدين الى طريق مسدود نتيجة لتشددها واصرارها على مطالبها ورفض مطالب دولة البحرين ضمن الطلب المشترك. وبذلك انتهت المباحثات بين وكيلي الدولتين دون نجاح.

6 ـ اما في ما يتعلق بلجوء دولة قطر الى التقدم الى المحكمة بتاريخ 30 نوفمبر الماضي بطلب منفرد آخر لا يتضمن مطالب دولة البحرين، فإن هذا الطلب الجديد شانه شان الطلب القطري المنفرد لعام 1991 هو غير قانوني وغير صحيح ولا يلزم دولة البحرين قانونا بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع. وقد قدمت دولة البحرين الى المحكمة بتاريخ 30 نوفمبر الماضي تقريرا مفصلا عن سير المباحثات بينها ودولة قطر اثناء المهلة التي حددتها المحكمة في قرارها بتاريخ اول يوليو الماضي والتي انتهت دون نجاح في 30 نوفمبر الماضي. كما بينت دولة البحرين في ذلك التقرير عدم جدوى هذا الطلب المنفرد الجديد المقدم من قبل دولة قطر في تقرير اختصاص المحكمة بنظر النزاع وذلك لانه يفتقر ايضا الى العنصر الاساسي المطلوب قانونا لتقرير اختصاص المحكمة وهو رضا وموافقة الطرفين التي يجب ان يتضمنها اتفاق او طلب مشترك بين الطرفين. وحيث ان عنصر موافقة دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد مفقود فإن دولة البحرين تبقى ـ كما كانت ـ خارج اختصاص المحكمة. وقد اوردت دولة البحرين تفصيل اوجه اعتراضها على الطلب المنفرد الجديد لدولة قطر في بيان وزارة الخارجية الصادر في اول ديسمبر.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

البحرين توضح الوضع القانوني لنزاعها مع قطر في محكمة العدل

□ المنامة - «الحياة»:

■ صرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في دولة البحرين بما ياتي:

«اصدرت محكمة العدل الدولية يوم ١٢ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٩٤ بياناً قالت فيه انها استانفت عملها في النظر في الخلاف بين دولتي البحرين وقطر، والذي عرض على المحكمة بموجب الطلب القطري المنفرد في عام ١٩٩١. ونص هذا البيان على ان المحكمة اصدرت حكمها الأول في شان الخلاف المذكور في ١ يوليو (تموز) ١٩٩٤. وبناء على ذلك الحكم لخص البيان الامور الآتية:

١ - ان الرسائل المتبادلة بين ملك المملكة العربية السعودية وأمير قطر بتاريخ ١٩ و٢١ ديسمبر ١٩٨٧ وبين ملك المملكة العربية السعودية وامير البحرين بتاريخ ١٩ و٢٦ ديسمبر ١٩٨٧، وان الوثيقة المعنونة «محضر» والموقعة في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ بين وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية تعتبر اتفاقيات دولية تنشئ حقوقاً والتزامات على الأطراف الموقعة عليها.

٢ - ان الطرفين تعهدا بموجب تلك الرسائل لعام ١٩٨٧ والمحضر لعام ١٩٩٠ ان يرفعا النزاع بينهما بكامله الى المحكمة.

٣ - وبما ان الطلب المقدم الى المحكمة من قبل قطر في عام ١٩٩١ عرض مطالبها وحدها باستثناء مطالب البحرين، فقد وجدت المحكمة انها لم تمكن من ان يرفع اليها كل الخلاف.

٤ - لذلك قررت المحكمة في قرارها الصادر في اول يوليو ١٩٩٤ ان يرفع اليها الطرفان جميع امور النزاع بينهما خلال فترة تنتهي في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤.

٥ - وبتاريخ ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) تسلمت المحكمة من وكيل قطر رسالة مرفقاً بها «طلب تنفيذاً للفقرة ٤١ من حكم المحكمة الصادر في اول يوليو ١٩٩٤».

٦ - وفي التاريخ نفسه تسلمت المحكمة رسالة من وكيل البحرين مرفقاً بها وثيقة بعنوان «تقرير دولة البحرين الى المحكمة في شان محاولة الطرفين تنفيذ حكمها الصادر في أول يوليو ١٩٩٤».

٧ - في ضوء ردي قطر والبحرين على طلبات المحكمة الواردة في الحكم المذكور، استانفت المحكمة نظرها في القضية، ومن المنتظر ان يصدر حكم جديد في اسرع وقت ممكن.

وتعقيباً على بيان المحكمة المذكور، صرح المصدر المسؤول في وزارة الخارجية الى وكالة انباء الخليج بما ياتي:

١ - ان الرسائل المتبادلة بين خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية وبين كل من امير دولة البحرين وامير دولة قطر في عام ١٩٨٧ وكذلك محضر الدوحة لعام ١٩٩٠ الموقع من قبل وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية، تؤكد بصراحة وبما لا يدعو للشك ان على الطرفين (البحرين وقطر) ان يتقدما بطلب مشترك - لا بطلب منفصل - الى محكمة العدل الدولية يتضمن جميع امور الخلاف بينهما وذلك وفقاً للصيغة البحرينية، لكن دولة قطر لم ترتبط بالالتزامات التي قررتها تلك الرسائل لعام ١٩٨٧ وكذلك محضر عام ١٩٩٠، وانما تصرفت تصرفاً مخالفاً للالتزامات التي تفرضها تلك الوثائق، وتقدمت وحدها، ومن دون مراجعة دولة البحرين، بطلب منفرد في عام ١٩٩١ يتضمن بعض امور الخلاف التي تتعلق بمطالبها فقط.

٢ - بعد صدور حكم المحكمة في اول يوليو ١٩٩٤ والذي دعا الطرفين الى ان يتقدما الى المحكمة بجميع امور الخلاف بينهما في موعد لا يتجاوز ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤، بادرت دولة البحرين الى دعوة دولة قطر لعقد اجتماعات على مستوى وزيري خارجية الدولتين وبرعاية الدولة الوسيط - المملكة العربية السعودية الشقيقة - التي كان لها الدور الاساسي والقيادي في المفاوضات السابقة التي ادت الى توقيع محضر الدوحة في عام ١٩٩٠ من قبل وزراء خارجية الدولتين والدولة الوسيط.

٣ - لكن دولة قطر رفضت تلك المبادرة الأخوية من قبل دولة البحرين، وفضلت ان تكون المحادثات في شان تطبيق حكم المحكمة الصادر في أول يوليو الماضي على مستوى وكيلي الدولتين امام المحكمة ومن دون مشاركة الدولة الوسيط وكان لدولة قطر ما ارادت، وبعد مراسلات اجرائية بين وزيري خارجية الدولتين ووكيليهما امام المحكمة استمرت نحو ثلاثة اشهر، (اي من اول يوليو حتى ٣٠ سبتمبر) اجتمع وكيلا الدولتين في لندن في ٦ و٢٢ اكتوبر (تشرين الأول) و١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ واجريا محادثات مشتركة من اجل تطبيق قرار المحكمة الصادر في أول يوليو (تموز) ١٩٩٤.

٤ - وكما اوضحت دولة البحرين في بيان المصدر المسؤول في وزارة الخارجية الذي نقلته وكالة انباء الخليج بتاريخ أول ديسمبر، فان المحادثات بين وفدي الدولتين لم تحقق النتيجة المطلوبة منها، وذلك نتيجة للموقف المتشدد الذي اتخذه وفد دولة قطر في تلك المحادثات، واصراره على ان يتضمن الطلب المشترك الذي يجب ان يقدمه الطرفان الى المحكمة امور الخلاف حسب المطالب التي تقدمت بها دولة قطر من دون الأخذ بالاعتبار تضمين الطلب المشترك مطالب دولة البحرين ايضاً خاصة مطلبها في شان السيادة على الزبارة. ورفض وفد دولة قطر في تلك المحادثات قبول حجة وفد دولة البحرين بان الطلب المشترك الى المحكمة لا يمكن ان ينسجم مع قرار المحكمة المذكور الذي يدعو الطرفين الى التقدم الى المحكمة بجميع امور الخلاف ما لم يتضمن ايضاً مطالب دولة البحرين بما فيها مطلب البحرين بالسيادة على الزبارة. واوضح وكيل دولة البحرين في تلك المحادثات ان دولة قطر تقدمت في طلبها المنفرد الى المحكمة في ١٩٩١ بمطلب السيادة على جزر حوار التي

المدونة
المصدر : الحياة اللندنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ ديسمبر ١٩٩٤

كانت ولا تزال خاضعة لسيادة دولة البحرين. فاذا كان الامر كذلك، يجدر التساؤل: لماذا تعترض دولة قطر على تضمين الطلب المشترك الى المحكمة مطلب دولة البحرين بالسيادة على الزبارة، وذلك على قدم المساواة مع مطلب دولة قطر بالسيادة على جزر حوار؟

٥ - وكما هو واضح من بيان وزارة الخارجية الصادر في اول ديسمبر فان اصرار دولة قطر على التفريق بين مطالبها ومطالب دولة البحرين في شان أمور الخلاف، هو الذي خلق عدم التوازن وعدم المساواة بين الدولتين منذ البداية، نتيجة للطلب القطري المنفرد لعام ١٩٩١. وحين ارادت دولة البحرين، انسجاماً منها مع قرار المحكمة الصادر في اول يوليو، تصحيح هذا المسار الخاطئ الذي اوصلت دولة قطر القضية اليه وذلك بتضمين الطلب المشترك الذي دعت اليه المحكمة جميع امور الخلاف، شاملة لمطالب الدولتين كلها على قدم المساواة ومن دون تمييز بين نوعية هذه المطالب، اعترضت دولة قطر في نهاية المطاف على مطالب دولة البحرين العادلة والمنسجمة مع قرار المحكمة المذكور. واوصلت دولة قطر المحادثات بين الوفدين الى طريق مسدود نتيجة لتشددها واصرارها على مطالبها ورفض مطالب دولة البحرين ضمن الطلب المشترك. وبذلك انتهت المحادثات بين وكيلي الدولتين من دون نجاح.

٦ - اما في ما يتعلق بلجوء دولة قطر الى التقدم الى المحكمة بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي بطلب منفرد آخر لا يتضمن مطالب دولة البحرين، فان هذا الطلب الجديد شانه شان الطلب القطري المنفرد لعام ١٩٩١ هو غير قانوني وغير صحيح، ولا يلزم دولة البحرين قانوناً بقبول اختصاص المحكمة في الموضوع. وقدمت دولة البحرين الى المحكمة بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي تقريراً مفصلاً عن سير المحادثات بينها ودولة قطر اثناء المهلة التي حددتها المحكمة في قرارها بتاريخ اول يوليو الماضي، والتي انتهت من دون نجاح في ٣٠ نوفمبر الماضي. كما بينت دولة البحرين في ذلك التقرير عدم جدوى هذا الطلب المنفرد الجديد المقدم من قبل دولة قطر في تقرير اختصاص المحكمة النظر في النزاع وذلك لانه يفتقر ايضاً الى العنصر الاساسي المطلوب قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة، وهو رضا وموافقة الطرفين التي يجب أن يتضمنها اتفاق او طلب مشترك بين الطرفين. وحيث ان عنصر موافقة دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد مفقود فان دولة البحرين تبقى - كما كانت - خارج اختصاص المحكمة. واوردت دولة البحرين تفصيل اوجه اعتراضها على الطلب المنفرد الجديد لدولة قطر في بيان وزارة الخارجية الصادر في أول ديسمبر (كانون الاول)».

وزير الدفاع البحريني للأهرام:

نأمل حل الخلاف الحدودى مع قطر من خلال «آلية فض المنازعات»

مـاشـاهدته فـى المصـانع الحـربيـة المصـرية فـخـر لـكل عـربى

حديث أجراه :
أحمد فؤاد

اعرب الفريق الركن الشيخ خليفة بن احمد الخليفة وزير دفاع البحرين ونائب القائد العام بحديث «للاهرام» عن شكره وتقديره للرئيس حسنى مبارك والمشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع على حسن الضيافة والاستقبال وماتسمت به المباحثات التى اجراها من صراحه ووضوح في جو تسوده روح الاخوة العربية والثقة المتبادلة . واضاف وزير الدفاع البحريني قبل مغادرته القاهرة في ختام اول زيارة رسمية له للقاهرة بدعوة من المشير طنطاوى انه وجه الدعوة للمشير طنطاوى لزيارة البحرين وسوف تتم الزيارة في الموعد الذى يحدده المشير طبقا لظروفه وارتباطاته وحول النزاع الحدودى بين قطر وبلاده قال وزير الدفاع البحريني انه رغم ان الموضوع قد تم رفعه الى محكمة العدل الدولية الا ان البيان الذى صدر مؤخرا عن مؤتمر القمة الخليجي بالبحرين قد تعرض بشكل عام للمشاكل الحدودية بين دول الخليج ونامل أن يتم التعامل مع هذه القضية فى اطار مجلس التعاون الخليجى سواء بالاسلوب الثنائي بين الدولتين او من خلال «آلية فض المنازعات» التى انشاها مجلس التعاون، وهذا توجه جديد من المجلس.. وقال اننا من جانبنا نرجو ان يتم حل هذا النزاع فى اطار المجلس لان العلاقة بين الاشقاء لابد ان تحكمها روح الاخوة قبل المحاكم.

وعن اوجه التعاون العسكرى بين القوات المسلحة المصرية وقوة دفاع البحرين قال الوزير لقد اتفقنا علي تشكيل لجنة مشتركة من قوة الدفاع والقوات المسلحة المصرية وسوف تضع هذه اللجنة جدول اعمال واولويات العمل على زيادة ودعم هذا التعاون مؤكدا انه يوجد الآن الية عمل لم تكن موجودة من قبل وبالتالي فان العجلة بدات تدور وسيتم وضع الاولويات من الجانبين ويتفق على تنفيذها من خلال زيارات متبادلة .

واشار الى أن التعاون بين مصر والبحرين لم ينقطع فلدينا طلبة يدرسون بالكليات العسكرية المختلفة وان ابتعاث هؤلاء الطلبة لم يأت من فراغ ولكن ايمانا منا بدور الكليات العسكرية المصرية وماتتمتع به من تقدم ومسايرة للعصر وتميزها بالانضباط والالتزام.. وقال ان ما شاهدته فى زياراتى للمصانع الحربية والمؤسسات والمعاهد والكليات العسكرية بمصر يثلج الصدر ويرفع هامة اى عربى ويجعله يشعر بفخر وقد اعجبت كثيرا بالمستوى التكنولوجى المتقدم الذى تدار به هذه المصانع ومنتجاتها الجيدة من دبابات واسلحة ومعدات.

وعن تطوير قوة دفاع البحرين وخاصة القوة البحرية باعتبار ان البحرين مجموعة جزر .

قال الوزير ان البحرين هى الدولة الارخبيلية الوحيدة تقريبا فى العالم العربى، ووجود اهتمام بالقوة البحرية امر طبيعي وله الاولوية.

وقال أن التطوير مستمر لقوة الدفاع بكافة افرعها واننا قطعنا شوطا كبيرا فى هذا المجال .

وفى نهاية حديثه للاهرام اعرب الوزير عن تمنياته للشعب المصرى الشقيق وقواته المسلحة بالازدهار والتقدم.

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٥

ولي عهد البحرين لـ«الحياة»:

مطلوب مساعدة قطر والبحرين لحل ثنائي او خليجي

□ المنامة - من حسن اللقيس:

■ قال ولي عهد البحرين القائد العام لقوة الدفاع الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة امس ان قمة البحرين لدول مجلس التعاون الخليجي «اتت في الوقت المناسب باعتمادها ان يكون حل القضايا العالقة بين دول مجلس التعاون في شكل ثنائي، وإذا تعذر ذلك يكون الحل عن طريق المجلس الاعلى في قمته المقبلة، ونحن نرى اننا والأشقاء في قطر في صلب هذا القرار». وجاء كلام الشيخ حمد رداً على سؤال لـ «الحياة» عن موقف دولة البحرين من قضية الخلاف الحدودي مع دولة قطر المعروضة حالياً على محكمة العدل الدولية من جانب دولة قطر وعما إذا كانت هناك مشكلة في شأن التحكيم.

وقال الشيخ حمد انه «من الافضل ان يكون راي محكمة العدل الدولية ان تتوصل الدولتان الشقيقتان الى اتفاق اخوي دون اي تعقيدات وان تعود القضية الى الدار الخليجية. وبهذه العودة نتوقع التوصل الى ما فيه مصلحة الجميع، على المجتمع الدولي ان يساعد الدولتين على الاتفاق بالتراضي خدمة للمصلحة العامة ولما يربط الشعبين من محبة وصلة رحم»، مشدداً على «ان عدم اتفاق الدولتين يعتبر خروجاً عن رغبة ابناء الخليج».

وجدد «التزام البحرين ما جاء في الاتفاق سعياً وراء الحل الشامل والعادل ليس بين دولتي البحرين وقطر فحسب وانما بين كل دول مجلس التعاون الخليجي ايضاً وذلك لاستقبال القرن الحادي والعشرين». وقال: «كلنا امل ونطلع الى مزيد من التعاون سواء في المجال السياسي او الدفاعي او الاقتصادي».

وعرض ولي العهد بداية المشكلة «عندما كانت الوساطة السعودية الكريمة قائمة على أساس القيم المحلية والعادات التقليدية وهدفها التراضي والاتفاق على كل خطوة تخطوها الوساطة بين الدولتين الشقيقتين، البحرين وقطر».

واكد «تجاوب البحرين مع هذا الاتجاه خلافاً للراي القانوني البحت خوفاً من تعقيد مسار حل القضية بالروح الاخوية»، مبدياً «اسفه لان قطر كانت تسجل على الوساطة السعودية وعلى البحرين نقاطاً قانونية خلافاً لكل اتفاق اخوي».

واشار الى «السعي القطري في هذا الاتجاه الذي بدا واضحاً في اثناء قمة الدوحة عندما اعلنت قطر ان ليس هناك بديل من التحكيم الدولي، في وقت كانت المنطقة تمر في وضع حرج إذ كانت الكويت تحت الاحتلال وعلى ارض المملكة العربية السعودية ما يقارب من ٧٠٠ الف جندي يتحركون في اتجاه تحرير الكويت».

واضاف الشيخ حمد «في ذلك الخضم الحرج طلب من البحرين ان توقع على محضر، وكان المفهوم من ذلك هو التخلص من حرج تلك الفترة، ورغم ان البحرين ترددت كثيراً في ذلك، إلا ان المتداول حينذاك كان ان التوقيع على هذا المحضر ليس سوى موقف يؤدي الى الاتفاق الاخوي ويحل للجميع مازق القمة. إذ اصرت قطر على انه لن يكون هناك اي بحث ما لم توقع البحرين على المحضر. وتم بالفعل التوقيع على هذا المحضر بعد التعديل المطلوب والمفهوم لدينا انه يتطلب اتفاق الطرفين للذهاب الى المحكمة الدولية».

واوضح الشيخ حمد انه «بعد الحصول على وعد بان هذا المحضر لا يشكل اي التزام قانوني على دولة البحرين، فوجئت البحرين بخطاب مرسل بالفاكس من محكمة العدل الدولية يشعرها بالطلب المنفرد من جانب قطر ضد البحرين. وهذا يعني ان قطر لجأت في هذه الحال الى محكمة العدل الدولية واستغنت تماماً عن دور الوساطة إلا في ما يناسبها. واحتجت البحرين على هذا الطلب المنفرد منذ ان رفع الى المحكمة الى يومنا هذا، على أساس انه يختلف مع ما اتفق عليه، لانه يعطي قطر مزايا قانونية تؤثر سلباً على موقف البحرين أمام محكمة العدل الدولية في حال قبولها الطلب القطري المنفرد».

واضاف انه «لو لم يكن هذا الطلب المنفرد يمنح قطر مزايا قانونية مفيدة لما تقدمت به في شكل منفرد انتظرت اتفاق الطرفين على تقديم ورقة واحدة تشمل جميع امور الخلاف وموقعة من البلدين».

واوضح «ان الاستغناء عن الوساطة السعودية ليس بالسياسة الحكيمة ولا المحببة لدى أبناء المنطقة وليس هناك بديل منها إلا ما يتفق معها وبالتراضي الاخوي خصوصاً ان هذه الوساطة تعرف تمام المعرفة انه لن يكون هناك حل جذري ما لم يكن نابعاً اساساً مما هو متعارف عليه بين الأشقاء واساسه لا غالب ولا مغلوب لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين».



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٥

حكم الاختصاص في نزاع الحدود بين قطر والبحرين يعلن بعد غد

محكمة العدل الدولية تصدر سابقة قضائية في فقه اللغة العربية

لندن: من حسني خشبة

تعلن محكمة العدل الدولية بعد غد حكم الاختصاص او عدم الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين. والقرار الذي سيصدر عن المحكمة يتجاوز في اهميته ودلالاته مجرد التبعات العملية، اي ما اذا كانت المحكمة الدولية ستتولى الفصل في النزاع بين الدولتين العربيتين. فهذا القرار سينشئ سابقة قانونية - مثله في ذلك مثل كل قضايا الاختصاص. لكنه ايضا سياتي حكما في فقه اللغة العربية بقدر ما هو حكم قضائي.

على الصعيد القضائي البحت، لدى المحكمة جملة من المعايير التي تحسم بها مسبقا - ودون تداعيات قضائية - ما اذا كانت هي صاحبة الاختصاص أم لا. اما الدعوى بين قطر والبحرين فتقع في تلك المنطقة الرمادية على صعيدين اساسيين: الأول يتعلق بمنازعة الاختصاص اجمالا لان الدعوى المقامة لا تدخل في طائفة او اخرى من طوائف الدعاوى التي لا تثير نزاع اختصاص، وذلك لان الطرفين قبلا الاحتكام الى المحكمة الدولية، على نحو ما سيرد بيانه بعد.

اما الصعيد الثاني والاهم فيتعلق بالخصوصية اللغوية العربية، لان البحرين، أحد طرفي النزاع، دفعت بوجود التباس لغوي مصدره صيغة المثنى في العربية، وهي صيغة قد نفترض وجودها اضمارا او عدم وجودها في اللغات الأوروبية، خاصة الانجليزية والفرنسية، وهما اللغتان الرسميتان لمداولات المحكمة. واعتبرت البحرين ان صيغة المثنى المستخدمة في الاتفاقات ذات الصلة مع قطر تمنع على احد الطرفين الانفراد باللجوء الى المحكمة الدولية ومن ثم ينتفي اختصاص المحكمة.

واذا اخذت المحكمة بالدفع البحريني تكون قد أسقطت صلاحية الاختصاص. اما اذا اخذت بالدفع القطري فتكون قد اعدت الساحة للانتقال الى المرحلة التالية من عملية التقاضي، اي البت في موضوع الدعوى. ولعل من حسن الطالع ان رئيس المحكمة، القاضي محمد البجوي، جزائري باستطاعته متابعة متاهات الخصوصية الفقهية اللغوية العربية التي، بطبيعة الحال، تنشاب في مرافعات من هذا القبيل.

دبلوماسية الوقاية والقضاء الدولي

محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الاساسي للأمم المتحدة، وتاسست المحكمة بمقتضى نظامها الأساسي الذي تشكل احكامه استمرارا لأحكام ميثاق الامم المتحدة الموقع في سان فرانسيسكو بتاريخ 26 يونيو (حزيران) 1945. وبدأت المحكمة ممارسة مهامها اعتبارا من عام 1946 خلفا لـ«المحكمة الدائمة للعدالة الدولية» (او محكمة العالم) المنشاة عام 1922.

بهذا الشكل تضطلع المحكمة الدولية بالمهمة القضائية في دبلوماسية الوقاية الدولية، تلك الدبلوماسية التي اريد بها ان تكون اساسا لاهداف ومبادئ الأمم المتحدة على النحو الذي نص عليه ميثاقها. وجاء النص على هذه الأهداف والمبادئ في ديباجة الميثاق والمادتين الاولى والثانية منه. ويعنينا في هذا الصدد تحديدا ان الهدف الذي تعمل من اجله المجموعة الدولية هو حفظ الأمن والسلم الدوليين وتجنب ويلات الحرب.

ومن ثم يتعين على الدول الاعضاء العمل على تسوية نزاعاتها بالطرق السلمية وبشكل لا ينال من حالة الامن والسلم والعدل. كما يتعين على كل دولة الامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها ضد استقلال دولة اخرى او سلامتها الاقليمية. وهنا فاللجوء الى المحكمة الدولية هو احدى سبل السعي لتسوية النزاعات بما يحفظ السلم والأمن والعدل.

وسواء أخذت المحكمة بالدفع القطري، اي تولى الاختصاص في بحث النزاع الحدودي، او اخذت بالدفع البحريني، فالمهم في هذا الصدد أن محكمة العدل الدولية تشكل بحكم ما تصدره من احكام وفتاوى قضائية رافدا من اهم الروافد المغذية للفقه القانوني الدولي، ذلك الفقه المفتوح والمتقلب الأطوار بطبيعته، بحكم التداخل والتضاد والتنازع بين القيم السياسية والمصالح وأبعاد النسبية الثقافية التي لا تقتصر على الكيانات الدولية وانما تتشعب بين فئات وطوائف المجتمع الواحد.

والأحكام والفتاوى التي تصدرها المحكمة تصب بطبيعتها في خانة ما يعرف بـ«قانون السوابق القضائية» بمعنى أن كل حالة تبت فيها المحكمة تكون - في الاعم الأغلب - الحالة الأولى من نوعها، وتجنبا للنزاع المسلح يتعين على الأطراف نقل نزاعها الى المحكمة الدولية التي تتدارس الأمر وتجتهد ثم تصدر الحكم الذي يصبح سابقة قانونية يسترشد بها في تطبيقات القانون الدولي.

النظام الأساسي

يقع النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في سبعين مادة تتوزع بين خمسة فصول على النحو التالي:



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 14 فبراير 1995

الفصل الاول (المواد 2 الى 33) ويبين كيفية تشكيل المحكمة واختيار قضاتها البالغ عددهم 15 قاضيا. ويكفي حضور تسعة قضاة لتوفر النصاب القانوني الذي يعطي المحكمة أهليتها للبت في القضية المنظورة.

الفصل الثاني (المواد 34 الى 38) ويبين نطاق وحدود اختصاص المحكمة.

الفصل الثالث (المواد 39 الى 64) ويتعلق باسلوب وشكل الاجراءات المعمول بها في التقاضي.

الفصل الرابع (المواد 65 الى 68) ويحدد أبعاد الوظيفة الاستشارية للمحكمة، أي اصدار الفتاوى القانونية الدولية.

الفصل الخامس (المادتان 69 و70) ويبين احكام تعديل النظام الأساسي للمحكمة طبقا للاحكام المعمول بها في تعديل ميثاق الامم المتحدة.

تتخذ محكمة العدل الدولية من «قصر السلام» في لاهاي (هولندا) مقرا لها، وهو ذات المقر الذي كانت تشغله المحكمة الدائمة للعدالة الدولية (او محكمة العالم) في عهد عصبة الامم. ويكفل النظام الاساسي للمحكمة وظيفتين اثنتين: الاولى، الوظيفة القضائية، اي التحكيم في المنازعات بين الدول تحديدا (على شاكلة ما يحدث حاليا بين قطر والبحرين). وتسترشد الهيئة القضائية في ذلك باحكام القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقات الدولية المعمول بها ومبادئ العرف الدولي، والمبادئ العامة للقانون - اجمالا - والسوابق القضائية الدولية.

اما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة الاستشارية (فتاوى القانون الدولي)، اي حين يطلب من المحكمة ابداء الرأي في نزاع او قضية ما او مسالة فقهية دولية، ويأتي الطلب من جانب الهيئات او الوكالات الدولية المخولة استئناس الراي.

تأليف المحكمة

في المثل الشعبي يقال «العبرة بالقاضي قبل القانون»، والمقصود بذلك ان تفسير القانون والمداخلات ذات الصلة باحكامه دائما ما تدخل فيه القدرات الشخصية للقاضي. وهذا حتى في حالة أحكام القانون الوطني الذي غالبا ما يكون محدد المعالم والدلالات والمفاهيم. فما بالنا اذا بالقانون الدولي أو العرف الدولي الذي تختلط فيه القيم الثقافية والتاريخية والسياسية واللغوية. لهذه الاعتبارات يقضي نظام المحكمة بانتخاب القضاة في جلستين منفصلتين للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. و«لا تؤخذ جنسية المرشح في الاعتبار» ولكن بشرط «ان لا تأتي عملية الانتخاب بقاضيين يحملان جنسية واحدة».

ويشغل القاضي منصبه لمدة تسعة اعوام، وتجوز اعادة انتخابه. وتجرى الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام لشغل ثلث عدد المقاعد. ومع ذلك فاذا حدث ان هيئة المحكمة لا تضم بين قضاتها من يحمل جنسية دولة من الدول المتنازعة في القضية المنظورة فيكون من حق هذه الدولة تعيين قاض ينضم الى هيئة المحكمة لغرض البت في القضية المنظورة وحدها. ولكن يتعين التنويه الى أن القاضي لا يمثل حكومة الدولة التي يحمل جنسيتها وانما يؤدي مهمته باعتباره قاضيا مستقلا. وغني عن القول ان ترشيح القضاة يشترط توفر الأهلية المتعارف عليها لشغل هذه الوظيفة في أعلى المناصب القضائية الوطنية أو الدولية.

الاختصاص وأطراف المنازعات

الدول فقط هي المخولة صلاحية التعامل بصفة اطراف نزاع قضائي امام المحكمة. بعبارة اخرى، الدول فقط هي التي تطلب اقامة الدعوى، وهي فقط صاحبة الصلاحية للمثول امام هيئة المحكمة. وهذا بطبيعة الحال، خلافا لطلب الراي الاستشاري الذي هو من حق المنظمات والوكالات الدولية، عادة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويبلغ مجموع الدول المخولة حق المقاضاة امام المحكمة حاليا 186 دولة، منها 184 دولة اعضاء في الأمم المتحدة، اضافة الى سويسرا ونورو اللتين لا تشغلان عضوية المنظمة الدولية لكنهما عضوان في المحكمة.

ومن جهة الاختصاص، يلاحظ ان المحكمة الدولية تختلف كثيرا عن القضاء الوطني. فالاختصاص القضائي للمحكمة يقتصر على البت في نزاعات بين دولتين او اكثر قبلتا (أو قبلت) بمبدأ اختصاص المحكمة. ويكون قبول الاختصاص بأسلوب أو أكثر من الأساليب الثلاثة التالية:

أ - وجود اتفاق بين المتنازعين على احالة النزاع الى المحكمة.

ب - وجود حكم اختصاص لهذا الغرض، بمعنى ان أطراف النزاع هم ايضا أطراف في اتفاق تعاهدي أو تعاقدي ينص من بين أحكامه على حق الطرف الواحد في اللجوء الى المحكمة اذا حدث واختلف الطرفان على تفسير بنود المعاهدة أو كيفية تنفيذها. وهناك المئات من المعاهدات والاتفاقات بين الأطراف الدوليين وتنص على حكم من هذا القبيل.

ج - تكون المحكمة الدولية صاحبة الاختصاص بفعل الأثر التبادلي لاعلانات أصدرها الأطراف الدوليون بمقتضى احكام النظام الأساسي للمحكمة. اي في تلك الحالات التي يعلن فيها طرف قبوله اختصاص المحكمة الزاما في حالة نشوء نزاع مع دولة اخرى أصدرت اعلانا مماثلا.

وهناك في الوقت الحاضر اعلانات سارية المفعول اصدرتها خمسون دولة. لكن عددا من هذه الدول نص في اعلاناته على استبعاد الاختصاص تجاه فئات معينة من النزاع.

النزاع القطري - البحريني

وثمة حالات يثار فيها الشك حول اختصاص المحكمة، أي اذا كانت محكمة العدل الدولية تحديدا مخولة صلاحية النظر في النزاع من عدمه. وفي مثل هذه الحالات فالمحكمة هي التي تتولى بحث الامر للبت في قضية الاختصاص. ويكون ذلك توطئة لبت المحكمة في مرحلة لاحقة في موضوع النزاع ذاته ما لم يتفق الطرفان أو الأطراف على تسوية بالتراضي. والنموذج الحالي في هذا الصدد هو الجلسة التي تعقدها محكمة العدل الدولية بعد غد لاصدار حكمها في ما اذا كانت صاحبة الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي البحرين وقطر. وكانت الأخيرة قد تقدمت الى المحكمة بدعوى تطلب فيها البت في النزاع. لكن البحرين دفعت بعدم اختصاص المحكمة. حول هذه النقطة دارت مرافعات مطولة. وتحددت جلسة بعد غد للنطق بالحكم في مسالة الاختصاص.

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجانب الإجرائي

هناك مجموعتان من الاحكام التي تحدد التكييف الاجرائي سواء في اقامة الدعوى أو البت فيها. المجموعة الأولى تتضمنها أحكام الفصل الثالث من النظام الأساسي للمحكمة (المواد 39 الى 64). أما المجموعة الثانية فهي لوائح العمل في المحكمة، تلك اللوائح التي تقررت تنفيذا وتفصيلا لأحكام المجموعة الأولى. واللوائح المعمول بها حاليا هي تلك التي اتخذتها المحكمة بتاريخ 14 ابريل (نيسان) 1978، وتنص على التكييف الاجرائي التالي:

أولا: مرحلة المكاتبات، أو المداولات المكتوبة. وفيها يتولى طرفا (أو اطراف) النزاع التقدم بعرائض الدعوى وتبادل هذه العرائض.

ثانيا: المرحلة الشفهية، اي جلسات المرافعات التي يتولى فيها المحامون الموكلون مخاطبة هيئة المحكمة. ويذكر في هذا الصدد ان للمحكمة لغتين رسميتين، الانجليزية والفرنسية. وكل ما يقال في لغة يترجم الى الاخرى.

ثالثا: بعد انقضاء مرحلة المرافعات الشفهية تعتكف هيئة المحكمة في جلسة مداولات سرية.

رابعا: تعقد المحكمة جلسة علنية للنطق بالحكم. وهو حكم نهائي لا يتسنى الطعن فيه. وفي حال امتنعت احدى الدول (أطراف النزاع) عن قبول الحكم يكون للطرف المتضرر اللجوء الى مجلس الأمن الدولي.

أحكام وقضايا

منذ بداية عملها عام 1946 أصدرت المحكمة 57 حكما في منازعات حدود وسيادة وتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحتجاز الرهائن ومسائل الجنسية وحقوق المرور.. الخ.

وهناك عشر دعاوى قيد النظر حاليا بينها النزاع البحريني - القطري، والدعوى بين ايران والولايات المتحدة حول الواقعة الجوية يوم 3 يوليو (تموز) 1988، ومسألة تفسير وتطبيق احكام معاهدة مونتريال لعام 1971 بخصوص واقعة لوكربي (بين ليبيا والولايات المتحدة في دعوى، وليبيا وبريطانيا في دعوى ثانية)، ودعوى منصات النفط بين ايران والولايات المتحدة.

يضاف الى ما تقدم ان المحكمة - في معرض ممارستها للوظيفة الثانية، الاستشارية - اصدرت 21 فتوى حول قضايا تتعلق بالصحراء الغربية، وعضوية الأمم المتحدة، والتعويضات عن أضرار الاصابة أثناء الخدمة لدى الأمم المتحدة..الخ. وتصدر هذه الفتاوى الى الوكالات الدولية فقط.

هيئة المحكمة

في تشكيلها الحالي تتالف هيئة المحكمة من القضاة الـ15 التالية اسماؤهم:

- محمد البجوي، رئيسا (الجزائر)، ستيفن شويبل، نائبا للرئيس (الولايات المتحدة)، شيجيرو أودا (اليابان)، روبيرتو اجو (ايطاليا)، سير روبرت يودال جيننجز (بريطانيا)، جلبيرت جيوم (فرنسا)، محمد شهاب الدين (جيانا)، أندريه اجويلار ماودزلي (فنزويلا)، كريستوفر ويرامانتري (سري لانكا)، رايموند رانجيفا (مدغشقر)، جيزا هيرتزيج (المجر)، شي جيونج (الصين)، كارل أوجست فليشور (المانيا)، عبده ج كوروما (سيراليون)، فلادلين فيريشتين (روسي).

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ / فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«لأنها تنعقد على أساس الطلب القطري المنفرد»

البحرين تقاطع اليوم جلسة محكمة العدل الدولية

□ المنامة - «الحياة»:

■ أعلنت دولة البحرين امس، انها لن تحضر الجلسة التي ستعقدها اليوم محكمة العدل الدولية في شأن الخلاف الحدودي مع دولة قطر لأسباب عدة ابرزها انها تنعقد على اساس «الطلب القطري المنفرد»، وهو «اجراء ناقص وباطل من الأساس لأنه لم يحصل على موافقة دولة البحرين»، واكدت المنامة ايضاً انها «لا تجد اساساً لاصدار حكم جديد».

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية البحرينية في تصريح له امس ان «دولة البحرين لن تحضر الجلسة التي ستعقدها اليوم محكمة العدل الدولية من اجل اصدار قرار آخر حول مسالة اختصاصها في قضية الحدود البحرية والمسائل الاقليمية بين دولتي البحرين وقطر.

ولقد تمسكت دولة البحرين، طوال الدعوى المطروحة أمام المحكمة، بوجهة نظرها التي مفادها انه لا يمكن ان ينعقد للمحكمة اختصاص في القضية على اساس الطلب القطري المنفرد الذي قدم في ٨ تموز (يوليو) ١٩٩١، وذلك لأنه لم تكن هناك موافقة مشتركة من قبل الطرفين على عرض خلافهما عليها.

وقد اعترفت المحكمة في حكمها الصادر في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٤ بأن الطلب القطري المنفرد كان ناقصاً، حيث انه اشتمل فقط على بعض عناصر الخلاف بين الطرفين. وقررت على اثره ان تمنح الطرفين فرصة كي يرفعا اليها جميع امور الخلاف سواء عن طريق طلب مشترك او طلبين منفصلين، باتفاق الطرفين، وذلك خلال خمسة أشهر من تاريخ صدور ذلك الحكم.

واثناء سير المفاوضات بين وكيلي الدولتين أمام المحكمة خلال تشرين الأول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤، من أجل تطبيق حكم المحكمة، دعا وكيل دولة البحرين في رسالته المؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٤ وكيل دولة قطر الى الموافقة والتوقيع مع دولة البحرين على «الاجراء المشترك» المقترح من قبلها في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤ الذي يتضمن عرض جميع أمور الخلاف أمام المحكمة. ولكن وكيل دولة قطر رفض العرض الذي تقدمت به دولة البحرين وذلك ضمن رسالته المؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٤. ونتيجة لذلك لم يعد بالامكان طرح امور الخلاف باكملها امام المحكمة حسبما



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٥

نص عليه حكم المحكمة. وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ تقدمت دولة قطر «بطلب» منفصل، خلافاً لحكم المحكمة، وذلك للدلالة ضمناً على ان الحكم يسمح لدولة قطر بان تستمر في دعواها وان تجري تعديلاً على طلبها المنفرد لعام ١٩٩١، وهو أمر غير صحيح. ان «الاجراء» القطري المنفصل الذي تقدمت به دولة قطر الى المحكمة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ هو ايضاً اجراء ناقص وباطل من الأساس لانه لم يحصل على موافقة دولة البحرين، كما انه لم يعرض جميع أمور الخلاف على المحكمة حسب منطوق حكمها في ١ تموز (يوليو) ١٩٩٤.

وترى دولة البحرين ان قضية الخلاف المعروضة على المحكمة بشكل منفرد من قبل دولة قطر منذ عام ١٩٩١ قد انتهت في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٩٤ حينما رفض وكيل دولة قطر عرض دولة البحرين الخاص بالاجراء المشترك. وبناء على ذلك، فإن دولة البحرين لا تجد اساساً لاصدار حكم جديد، كما انها لم تطلب من المحكمة اصدار اي حكم اخر خلال مراسلاتها الأخيرة مع المحكمة بشان تطبيق الحكم.

ان دولة البحرين، بصفتها دولة ذات سيادة، اكدت للمحكمة مجدداً اعتراضاتها السياسية والقانونية لتقديم الخلاف الى المحكمة، او طلب النظر فيه من قبلها، سواء على أساس «الطلب المنفرد» الأول الذي تقدمت به دولة قطر في عام ١٩٩١ او «الاجراء المنفصل» الذي تقدمت به دولة قطر لاحقاً في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٤.

كما ان دولة البحرين تؤمن ايماناً راسخاً ان مصالح منطقة الخليج بشكل عام سوف تتحقق وبصورة افضل من خلال استئناف الطرفين مفاوضاتهما في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد أكدت دول المجلس في قمتها الخامسة عشرة التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ في دولة البحرين، التزامها حل النزاعات العالقة بينها عبر القنوات الثنائية الرسمية وفي حالة تعذر ذلك، تعرض على المجلس الأعلى في قمته القادمة للتوصل الى الحلول المناسبة بشانها.

وفي هذه المناسبة، تكرر دولة البحرين ثانية دعوتها الأخوية الى دولة قطر الشقيقة المعلنة في ١٢ شباط (فبراير) الجاري بشان فتح باب المفاوضات الجادة بين الدولتين الشقيقتين من اجل التوصل الى حل للخلاف القائم بينهما ثنائياً بالطرق الديبلوماسية او عن طريق مجلس التعاون، إن تعذر ذلك حسب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون الأخير.



المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ - ٦ - ١٩٩٥

في خطوة مفاجئة قبل انعقاد محكمة العدل الدولية اليوم

البحرين تقاطع جلسة الاختصاص في الخلاف الحدودي مع قطر

لاهاي: من وفائي دياب
لندن - المنامة: «الشرق الأوسط»

في تطور مفاجئ ومثير عشية انعقاد محكمة العدل الدولية اليوم للبت في اختصاصها بنظر الخلاف البحريني - القطري، اعلنت البحرين امس انها لن تحضر الجلسة.

واكدت مصادر مسؤولة ان البحرين لن ترسل وفدا لحضور الجلسة التي كان من المقرر ان تصدر فيها محكمة العدل حكمها النهائي في شان اختصاصها في الخلاف القطري - البحريني.

وكان من المقرر ان يمثل قطر في هذه الجلسة وكيلها الدكتور نجيب محمد النعيمي، بينما كان سيمثل البحرين لو حضرت وكيلها الدكتور حسين البحارنة.

وذكرت المصادر انه لن يحضر احد بمن في ذلك المحامون من الجانب البحريني، وبذلك ستبقى المقاعد المخصصة للجانب البحريني وهي بين 6 و8 مقاعد، شاغرة.

وتلقت محكمة العدل منذ امس الاول قرار البحرين بعدم الحضور. ومن غير الواضح ما ستفعله المحكمة في جلستها العلنية اليوم بعد المقاطعة البحرينية، الا ان بعض الدوائر ترى ان المحكمة اما ان تؤجل البت في الموضوع وتناشد البحرين للمشاركة، او ان تواصل الاستماع لطرف واحد. واعتبرت الدوائر ان الامر يسجل سابقة.

وستتمثل المشكلة التي ستواجه المحكمة في ان لوائحها تتطلب وجود طرفين لا طرفاً واحداً لتتمكن من النظر في القضية.

ومن المقرر ان يتراس الجلسة رئيس المحكمة القاضي الجزائري محمد البجاوي، وهو العربي الوحيد في هيئة القضاة المؤلفة من 15 شخصا.

وكان مصدر مسؤول بوزارة الخارجية في البحرين قد صرح امس بان دولة البحرين لن تحضر الجلسة. وقال المصدر ان دولة البحرين تمسكت طوال الدعوى المطروحة امام المحكمة، بوجهة نظرها التي مفادها انه لا يمكن ان ينعقد للمحكمة اختصاص في القضية على اساس الطلب القطري المنفرد الذي قدم في 8 يوليو (تموز) 1991، وذلك لانه لم

تكن هناك موافقة مشتركة من قبل الطرفين على عرض خلافهما عليها.

واضاف المسؤول البحريني قائلا: لقد اعترفت المحكمة في حكمها الصادر في 1 يوليو 1994بان الطلب القطري المنفرد كان ناقصا، اذ انه اشتمل فقط على بعض عناصر الخلاف بين الطرفين، وقررت على اثره ان تمنح الطرفين فرصة لكي يرفعا اليها جميع امور الخلاف سواء عن طريق طلب مشترك او طلبين منفصلين، باتفاق الطرفين، وذلك خلال خمسة اشهر من تاريخ صدور ذلك الحكم.

ومضى المسؤول البحريني ـ في بيان تلقت «الشرق الأوسط» نسخة منه ـ يقول: «واثناء سير المفاوضات بين وكيلي الدولتين امام المحكمة ـ خلال اكتوبر ونوفمبر (تشرين الاول وتشرين الثاني) 1994 ـ من اجل تطبيق حكم المحكمة، دعا وكيل دولة البحرين في رسالته المؤرخة في 25 نوفمبر 1994 وكيل دولة قطر الى الموافقة والتوقيع مع دولة البحرين على «الاجراء المشترك» المقترح من قبلها في 12 نوفمبر 1994 والذي يتضمن عرض جميع امور الخلاف امام المحكمة. ولكن وكيل دولة قطر رفض العرض الذي تقدمت به دولة البحرين وذلك ضمن رسالته المؤرخة في 27 نوفمبر 1994، ونتيجة لذلك لم يعد بالامكان طرح امور الخلاف باكملها امام المحكمة حسبما نص عليه حكم المحكمة. وفي 30 نوفمبر 1994 تقدمت دولة قطر «بطلب» منفصل، خلافا لحكم المحكمة، وذلك للدلالة ضمنيا على ان الحكم يسمح لدولة قطر بان تستمر في دعواها وان تجري تعديلا على طلبها المنفرد لعام 1991، وهو امر غير صحيح. ان «الاجراء» القطري المنفصل الذي تقدمت به دولة قطر الى المحكمة في 30 نوفمبر 1994 هو ايضا اجراء ناقص وباطل من الاساس لانه لم يحصل على موافقة دولة البحرين، كما انه لم يعرض جميع امور الخلاف على المحكمة حسب منطوق حكمها في 1 يوليو 1994».

واستطرد البيان البحريني: «وترى دولة البحرين ان قضية الخلاف المعروضة على المحكمة بشكل منفرد من قبل دولة قطر منذ عام 1991 قد انتهت في 27 نوفمبر 1994 حينما رفض وكيل دولة قطر عرض دولة البحرين الخاص بالاجراء المشترك. وبناء على ذلك، فان دولة البحرين لا تجد اساسا لاصدار حكم جديد، كما انها لم تطلب من المحكمة اصدار اي حكم اخر خلال مراسلاتها الاخيرة مع المحكمة بشأن تطبيق الحكم».

وقال البيان: «ان دولة البحرين، بصفتها دولة ذات سيادة، قد اكدت للمحكمة مجددا اعتراضاتها السياسية والقانونية لتقديم الخلاف الى المحكمة، او طلب النظر فيه من قبلها، سواء على اساس «الطلب المنفرد» الأول الذي تقدمت به دولة قطر في عام 1991 او «الاجراء المنفصل» الذي تقدمت به دولة قطر لاحقا في 30 نوفمبر 1994.

كما ان دولة البحرين تؤمن ايمانا راسخا بان مصالح منطقة الخليج بشكل عام سوف تتحقق وبصورة افضل من خلال استئناف الطرفين مفاوضاتهما في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد اكدت دول المجلس في قمتها الخامسة عشرة التي عقدت في ديسمبر 1994 بدولة البحرين، التزامها بحل النزاعات العالقة بينها عبر القنوات الثنائية الرسمية وفي حالة تعذر ذلك تعرض على المجلس الأعلى في قمته القادمة للتوصل الى الحلول المناسبة بشأنها».

واختتم البيان بقوله: «وبهذه المناسبة، تكرر دولة البحرين ثانية دعوتها الاخوية الى دولة قطر الشقيقة المعلنة في 12 فبراير (شباط) الجاري بشأن فتح باب المفاوضات الجادة بين الدولتين الشقيقتين من اجل التوصل الى حل للخلاف القائم بينهما ثنائيا بالطرق الدبلوماسية او عن طريق مجلس التعاون، ان تعذر ذلك حسب قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون الاخير».

وكانت دولة قطر ـ في اجراء من جانب واحد ـ قد اقامت الدعوى امام المحكمة عام 1991.

لكن المحكمة قضت في شهر يوليو من العام الماضي بان الدعوى القطرية لم تكن مكتملة لانها ـ حسب قول المحكمة انذاك ـ لم تغط كل جوانب النزاع الحدودي مع البحرين.

وبناء على ذلك طلبت المحكمة من طرفي النزاع اعادة اقامة الدعوى سواء بطلب مشترك ـ قطري بحريني ـ أو بطلب من كل طرف على حدة. ولم تتمكن الدولتان من الاتفاق على مبدأ الطلب المشترك فتقدمت كل منهما بطلب منفصل الى المحكمة في وقت لاحق العام الماضي.

واذا قررت المحكمة اليوم قبول الاختصاص فانها ستنتقل الى المرحلة الثانية من العملية اي البت في موضوع الدعوى، وهو ما تريده قطر، اما اذا قررت باسقاط صلاحية الاختصاص فيعني ذلك انها اخذت بالدفع البحريني واسقطت الدعوى نهائيا.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢-١ فبراير ١٩٩٥

بأكثرية عشرة أصوات ضد خمسة

محكمة العدل أيدت قطر واعتبرت النزاع مع البحرين من ضمن اختصاصاتها

□ لاهاي - من اسماعيل زاير:

■ اصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي امس قراراً اعلنت فيه اختصاصها في النظر في صدد الخلاف الحدودي بين دولتي قطر والبحرين وفقاً للطلب المنفرد الذي تقدمت به قطر وفي غياب البحرين التي اعترضت على عقد الجلسة في الأساس من دون اتفاق الطرفين على الصيغة المقدمة، وعدم شمول الطلب القطري مجمل عناصر الخلاف موضع التحكيم؟.

وقضى موقف الهيئة القضائية الدولية بدعم طرح قطر في شأن قضيتي الاختصاص والمشروعية ولكن من دون اجماع القضاة الخمسة عشر. وأعلن خمسة من هيئة القضاة اعتراضهم على القرار وأصدروا بيانات مفصلة توضح مواضع الطعن بمشروعية القرار الذي اتخذه عشرة من القضاة. ويعتبر عدد المعترضين قياسياً بالنسبة الى سجلات محكمة العدل الدولية، اذ لم يصل الى هذا الحد الا لدى النظر في قضية لوكربي.

وكان قرار المحكمة (ق ن ا) أشار الى حسم مسالة اختصاصها للنظر في النزاع وقبول طلب قطر كما قدم في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤، وقال انه ستحدد تواريخ لتقديم المذكرات الكتابية بالتزامن بعد سماع وجهتي نظر الطرفين.

وأعرب الدكتور نجيب محمد النعيمي، المستشار القانوني في مكتب ولي العهد القطري ووكيل حكومة قطر لدى محكمة لاهاي، عن «ارتياحه لقرار المحكمة»، مؤكداً احترامه وتقديره للفريق القانوني البحريني الذي يرأسه الدكتور حسين البحارنة. واعتبر «ان كلاً من الطرفين قدم ما استطاع لدعم وجهة نظره لكن المحكمة ايدت وجهة النظر القطرية».

وبالنسبة الى الاجراءات اللاحقة اشار النعيمي الى «ان المحكمة اعلنت انها ستحدد موعداً في القريب العاجل لرفع المذكرات الكتابية من جانب الطرفين في وقت متزامن، وستصدر المحكمة في نهاية المطاف بعد المرافعات الكتابية والشفوية حكماً ملزماً لكلا الطرفين بشأن السيادة على جزر حوار والحقوق السيادية على فشت الديبل وقطعة جرادة، وستقوم المحكمة كذلك برسم خط منفرد يحدد المواقع البحرية بين الطرفين».

وسئل النعيمي عن احتمال امتناع دولة البحرين عن الدخول في الاجراءات القانونية المقبلة امام المحكمة، فأجاب: «ان اللوائح

الداخلية للمحكمة ونظامها الأساسي لا يعوقان اصدار حكم ملزم، على رغم غياب احد الطرفين عن المرافعات الكتابية والشفوية امامها.

ومن بين المعترضين نائب رئيس هيئة المحكمة القاضي ستيفن شويبل ممثل الولايات المتحدة الاميركية وكل من القضاة شيغيرو اودا من اليابان ومحمد شهاب الدين من غويانا وعبد كوروما من سيراليون والقاضي فالتيكوس.

وارفقت المواقف المنفردة للقضاة المعترضين بالقرار الذي اصدرته المحكمة كما تنص احكام القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وارتكز اعتراض القاضي شويبل على ما وصفه بـ «عدم الوضوح الجوهري» في ما يتعلق بتفسير نصوص اتفاق الدوحة و«تعارض قرار المحكمة مع احكام معاهدة فيينا المتعلقة بتفسير نصوص قانون المعاهدات الدولية. وعدم اتساقه مع ضرورة التسلح بحسن النيات في التفسير في ضوء الهدف والمضمون».

واضاف القاضي شويبل في موقفه المعترض «ان المحكمة فشلت في تحديد معنى الاتفاقية في ضوء المقدمات والتحضيرات التي رافقتها، هذا اذا لم نقل ان التفسير، بحد ذاته، يعبر بوضوح عن اللاعقلانية».

واعتبر في اختتام موقفه «ان لهذه الاعتبارات قوة خاصة عندما يقصد من الاتفاقية تاكيد اختصاص المحكمة، لا سيما عندما توضح التمهيدات والمقدمات المرتبطة بالاتفاقية عدم وجود نية مشتركة لدى الجانبين لتاكيد الاختصاص، الأمر الذي يفترض الا ترتكز المحكمة في الحكم بالاختصاص على نصوص الاتفاق (المقصود اتفاق الدوحة)».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ شباط ١٩٩٥

التحكيم الدولي خطوة أخيرة بشرط اتفاق الطرفين

البحرين تدعو الى حل الخلاف مع قطر ثنائياً أو ضمن آلية مجلس التعاون

□ المنامة – من جهاد الخازن:

■ دعت البحرين مجدداً امس الى العودة الى مجلس التعاون الخليجي لحل خلافها مع قطر، وقالت انها تقبل التحكيم الدولي كخطوة اخيرة وبشرط اتفاق الطرفين مسبقاً على شروط هذا التحكيم.

وقال الشيخ محمد بن مبارك، وزير خارجية البحرين ان محكمة العدل الدولية في لاهاي نظرت في وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر قطر، لذلك فالبحرين لا توافق على صلاحيتها للنظر في الخلاف.

وقال الشيخ محمد المبارك في المقابلة في مكتبه امس ان البحرين لا تريد تصعيد الخلاف مع قطر، وهي لا تتوقع اي مشاكل على الحدود، وتدعو الى حل الخلاف بروح الاخوة وحسن الجوار لأن التصعيد لا يخدم البلدين او المنطقة، ويضر الجميع.

وعن خلفية الاعتراض البحريني قال وزير الخارجية ان محكمة العدل الدولية قررت في أول تموز (يوليو) ١٩٩٤ ان على الطرفين ان يتفقا على عرض مشترك لحل خلافهما يقدم الى المحكمة، او عرض مستقل لكل منهما يقدمان معاً باتفاق الطرفين. واضاف ان الطرفين عقدا ثلاثة اجتماعات من دون اتفاق على عرض مشترك، لأن قطر رفضت مطالبة البحرين بالسيادة على الزبارة. وارسلت البحرين الى المحكمة تقريراً في آخر تشرين الثاني (نوفمبر) اعلنت فيه عدم الاتفاق، وقدمت قطر في وقت لاحق عرضاً منفرداً لقضيتها فرفضت البحرين ذلك لأن ليس من صلاحية المحكمة ان تنظر في طلب منفرد.

ورفض البحرين الحضور في المحكمة ليس جديداً فهناك ١٣ سابقة، آخرها رفض الولايات المتحدة الحضور في قضية قدمتها نيكاراغوا.

وقال وزير الخارجية: «لقد دعونا الاخوان في قطر للعودة الى البيت الخليجي، في اطار ما اتفق عليه في قمة المنامة وهو: أولاً، اهمية حل القضايا بالوسائل الديبلوماسية الثنائية، بانتظار قمة مسقط القادمة، وثانياً، عرض مواضيع الخلاف على قمة مسقط إذا لم يتم اتفاق قبل ذلك، وثالثاً، تجنب طرح هذه المواضيع في وسائل الاعلام منعاً للاثارة.

وسئل الشيخ محمد هل هناك عنصر خارجي في الخلاف، فقال ان اي دولة ترغب في عدم استقرار المنطقة يسرها الخلاف، واي دولة يهمها الاستقرار هي ضد التصعيد.

وتمنى الشيخ محمد التوصل الى حل على طريقة «لا ضرر ولا ضرار» او «لا غالب ولا مغلوب» لأن المطروح ليس مجرد جزر حوار، بل مسالة استراتيجية حيوية تتاثر بها مداخل البحرين البحرية والجوية. واضاف ان الارض التي تطالب بها قطر تمثل ثلث اراضي البحرين، وهي اراض تمارس البحرين السيادة عليها منذ مئتي سنة.

وسئل الوزير عن التظاهرات الاخيرة في البحرين فقال انه حدثت اعمال شغب فعلاً إلا ان الوضع جيد الآن. واضاف ان هناك ايادي تعمل منذ فترة طويلة في التدريب والاعداد لهذه الأمور.

وسئل هل يقصد ايران بهذه الاتهامات فقال: «لا نريد ان نسمي بلداناً معينة وندخل في مهاترات اعلامية، والدول التي تريد لنا الاستقرار معروفة، والدول التي يخدم مصلحتها عدم الاستقرار معروفة، والمهم ان اعمال الشغب انتهت الآن».

وسئل هل هناك الآن حوادث فردية بعد التظاهرات فنفى ذلك.

وسئل هل تاثر الاقتصاد البحريني باعمال الشغب فقال انه تاثر خلال فترة قصيرة وتراجعت البورصة، لكن البورصة عادت فشهدت قفزة كبيرة في اليومين الاخيرين. وقال الشيخ محمد رداً على سؤال عن موقف البحرين من العلاقات مع اسرائيل، ان هناك تغييراً اساسياً في معالجة قضية الشرق الأوسط والبحرين ملتزمة القرار العربي، وهي شاركت منذ مؤتمر مدريد في جميع اللجان المشتركة. الا ان الوزير أكد ان ليس ثمة اتصال مع اسرائيل خارج القرار العربي القائم.

واعرب الشيخ محمد عن امله بتحقيق تقدم على الجبهة اللبنانية والسورية لانها اساسية، ولا سلام شاملاً او دائماً من دون سلام على تلك الجبهة.

وسئل هل تضغط الولايات المتحدة على البحرين لتسريع خطوات التطبيع مع اسرائيل فقال ان الولايات المتحدة وروسيا تبذلان جهوداً كبيرة لدفع عجلة السلام، وتطالبان في كل اجتماع بدعم العملية.

ورداً على سؤال آخر، اعرب عن امله بان يلتزم جميع اعضاء مجلس التعاون الخطوات المتفق عليها لتسير عملية السلام بشكل منسجم. ومن ناحية البحرين فهي ملتزمة قرارات مجلس التعاون كافة، كذلك قرارات اعلان دمشق. وتطالب بان يكون الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما طالبت دائماً منذ السبعينات.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٥

بأغلبية 10 ضد 5 وفي غياب وفد المنامة

محكمة العدل توافق على طلب قطر للبت في الخلاف الحدودي مع البحرين

لاهاي: من وفائي دياب

باغلبية 10 ضد 5، اعلنت محكمة العدل الدولية امس، قبول الاختصاص في بحث النزاع الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، منهية بذلك مرحلة اولى طويلة من المفاوضات والمداولات الدبلوماسية والقانونية التي استمرت حوالي اربع سنوات.

وفي ظل حضور قطري مكثف، وغياب بحريني كامل، تلا رئيس المحكمة القاضي الجزائري محمد البجاوي، على مدى 70 دقيقة، نص القرار.

وداخل القاعة المعروفة باسم «قاعة العدالة» في قصر السلام، جلس الوفد القطري في المقاعد المخصصة له الى اقصى اليمين، وغاب الوفد البحريني عن مقاعده المخصصة له على اقصى اليسار.

ولم يشر البجاوي الذي كان يتوسط 14 قاضيا الى غياب البحرين عن الجلسة، واستمر في تلاوة نص القرار باللغة الفرنسية من دون انقطاع، ولم يتوقف الا مرة واحدة، ليسمح لمقرر الجلسة القاضي الكولومبي ادواردو فالنسيا - اوسبينا لاعلان نتيجة التصويت باللغة الانجليزية.

وذكر فالنسيا - اوسبينا الذي كان يقرأ من ورقة وضعت امامه، ان نتيجة التصويت كانت 10 ضد 5 في قبول الاختصاص، و10 ضد 5 في قبول الطلب القطري في القضية الخاصة بتعيين خط الحدود البحرية، رابطا بذلك القرارين بشكل غير مباشر.

ولوحظ ان رئيس المحكمة القاضي البجاوي صوت مع القرار، في حين ان نائبه القاضي الاميركي ستيفن شويبل صوت ضده. اما بالنسبة لباقي الاصوات، فقد توزعت على الشكل الآتي:

● موافقون: السير روبرت جنغز (بريطانيا)، جيلبرت هويلوم (فرنسا)، اندريه افويلار مودسلي (فنزويلا)، كريستوفر ويرافنتري (سري لانكا)، ريموند رانجيفا (مدغشقر)، غيشا هرشيك (المجر)، كارل اوجست فليشهور (المانيا)، شي جيونغ (الصين)، وتوروس برتاردبز وهو قاض معين لهذه القضية فقط.

● معارضون: شيغورو اودا (اليابان)، محمد شهاب الدين (جيانا)، عبده ج كوردما



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : 16 فبراير 1995

(سيراليون)، وفالتيكوس وهو ايضا قاض معين لهذه القضية فقط وتغيب القاضي روبرتو اغو (ايطاليا) بداعي المرض.

ويعني القرار الصادر امس، ان المحكمة ستنتقل الآن الى المرحلة الثانية من عملية التقاضي، اي البت في موضوع الدعوى، وهي مرحلة طويلة قد تستمر بضع سنوات وتؤكد مصادر قانونية في لاهاي ان عدم حضور البحرين جلسة امس لن يؤثر على سير القضية.

وفور اعلان التصويت، تبادل اعضاء الوفد القطري التهاني، ثم توجهوا الى الغرفة المخصصة لهم، وهي الغرفة رقم 25 في قصر السلام للاستراحة. أما الغرفة رقم 1 المخصصة للوفد البحريني فقد بقيت مغلقة طوال الوقت.

وحرص القطريون على اعطاء الجلسة اهمية اعلامية كبيرة، فحضر مندوب عن التلفزيون والاذاعة لاجراء مقابلات حية مع الدكتور النعيمي والفريق القانوني. وبث التلفزيون وقائع الجلسة على الهواء وسط حال من الفرح كان من الصعب اخفاؤه.

وذكر النعيمي انه استغرب كيف ان الوفد البحريني عرف نتيجة التصويت مسبقاً فغاب عن الجلسة. وتساءل: «من قال اننا كنا سننتصر، ومن قال انهم (أي البحرينيون) كانوا سيخسرون».

وفي الساعة الحادية عشرة والثلث تقريباً، أعلن رئيس المحكمة رفع الجلسة. وقال ان القرار الذي اتخذه القضاة سيصدر رسمياً باللغتين الفرنسية والانجليزية، وستوزع منه ثلاث نسخ، واحدة للجانب القطري، وأخرى للجانب البحريني، وتودع الثالثة في أرشيف المحكمة.

وبموجب قرار المحكمة بات طلب قطر يشمل «النزاع بمجمله» أي «جزر حوار ومن ضمنها جزيرة جنان والخطوط الأساسية للجزر والزبارة والمناطق المخصصة لصيد اللؤلؤ وصيد الأسماك وجميع المسائل الاخرى المتعلقة بالحدود البحرية» ولم ترفع قطر أول الأمر الى محكمة العدل الدولية الا جزءا من النزاع الأمر الذي انتقدتها البحرين عليه.

ويعود النزاع الى العام 1939 عندما منحت بريطانيا القوة المنتدبة على المنطقة انذاك البحرين ملكية الجزر الصغيرة التي يعتقد انها تحتوي على مدخرات كبيرة من النفط والغاز وقد أعترضت قطر على القرار البريطاني. وأجرت قطر والبحرين محادثات لم تؤد الى نتيجة وستحدد في الاسابيع المقبلة المهل لايداع المذكرة القطرية والمذكرة البحرينية المضادة.

وقالت البحرين ان محكمة العدل لا يمكنها النظر في القضية إلا على اساس طلب مشترك تتقدم به هي وقطر معا.

ويشمل الطلب الجديد الذي تقدمت به قطر مطالبة البحرين ببلدة زبارة في شمال غرب قطر ومطالب متنافسة بالسيادة على حقوق صيد واستخراج لآلئ.

وفي المرحلة التالية من القضية ستطلب المحكمة من الطرفين تقديم دعاوى كتابية سرية. ويتم بعد ذلك عقد جلسات استماع علنية وتصدر المحكمة حكمها.

ولم تحدد أي تواريخ، ولكن القضايا في محكمة العدل الدولية تستغرق في المتوسط حوالي عامين من وقت تقديم الطلب الاولي حتى صدور القرار النهائي.

وينسجم الموقف الأخير الذي اتخذته المنامة مع الموقف الذي سبق ان اتخذته في 16 ديسمبر (كانون الأول) من العام الماضي، وهو ان الطلب المنفرد الذي تقدمت به قطر الى محكمة العدل في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) والذي لا يتضمن مطالب البحرين هو غير قانوني وغير صحيح ولا يلزم البحرين قانوناً باختصاص المحكمة في هذا الموضوع.

وترى المنامة ايضاً في هذا السياق ان الطلب القطري يفتقر الى العنصر الأساسي المطلوب قانوناً لتقرير اختصاص المحكمة، وهو رضا الطرفين وموافقتهما، حيث ان عنصر موافقة دولة البحرين على الطلب القطري المنفرد مفقود فإن البحرين تبقى خارج أختصاص المحكمة.

وكانت قطر قد اعلنت بلسان وكيلها الى محكمة العدل الدكتور نجيب النعيمي انها لم تلجأ الى المحكمة إلا بعد ان استنفدت جميع السبل والطرق لحل الخلاف في الاطار الثنائي.

ويشير مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية الى هذا التوجه بالقول ان قطر احتكمت الى محكمة العدل على اساس مبادئ القانون الدولي باعتبار ان ذلك هو خير وسيلة للمحافظة على روابط الاخوة التي تجمع شعبي البلدين الشقيقين، ويحقق خيرهما المشترك.

وقد احالت قطر نزاعها مع البحرين الى محكمة العدل الدولية بقرار منفرد عام 1991، لكن المحكمة قضت في أول يوليو (تموز) ان الدعوى غير مكتملة لأنها لا تشمل مجمل موضوعات الخلاف بين البلدين، وطلبت الى البلدين احالة الدعوة اليها من جديد سواء بشكل مشترك أو متزامن.

وكانت البحرين تأمل ان توافق قطر على مفاوضات ثنائية بينهما لحل الخلاف بأكمله، على ان يحال الموضوع الى القمة الخليجية المقبلة المقررة في مسقط في حال تعذر ذلك.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : 17 شباط 1995

«.. لهذه الأسباب
فإن المحكمة
(1) بعشرة أصوات ضد 5
ترى ان لها الاختصاص القضائي لأن تحكم في الخلاف المرفوع اليها بين دولة قطر ودولة البحرين.

......

(2) وبعشرة اصوات ضد 5
ترى ان طلب دولة قطر كما هو مصوغ في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 1994 مقبول.
«....

المصوتون لصالح القرار: الرئيس البجاوي، القضاة: سير روبرت جننجن، جيلبرت جيوم، اكويار ماودزلي، ويرامنتري، رانجيفا، هيرتزوج، شي جيونج، فليشور، والقاضي الخاص توريز برناردز.
المصوتون ضد القرار: نائب الرئيس شويبل، القضاة أودا، شهاب الدين، كوروما، القاضي الخاص فالتيكوس.
وان نائب الرئيس شويبل والقضاة أودا وشهاب الدين وكوروما، والقاضي الخاص فالتيكوس، نيلوا اراءهم المخالفة لحكم المحكمة (هناك خلاصات موجزة بالآراء مدرجة في الملحق «I» من هذا البلاغ الصحافي).
سيتوفر النص المطبوع للحكم في اقرب وقت (ينبغي توجيه الطلبيات بالحصول عليه او الاستفسارات عنه الى قسم التوزيع والمبيعات، مكتب الامم المتحدة 1211 جنيف رقم 16 قسم المبيعات - الامم المتحدة - نيويورك، 10017 أو لأية مكتبة متخصصة معروفة).
ادناه خلاصة بالحكم وقد اعده المسجل، ولا تتحمل المحكمة اية مسؤولية عنه. ولا يمكن الاقتباس عن هذا الموجز بمناهضة النص الكامل للحكم، فهذا الموجز لا يشكل تفسيرا للأصل.

***

خلاصة الحكم

تاريخ رفع القضية (الفقرات 1 - 15):
تذكر المحكمة في حكمها ان قطر رفعت في 8 يوليو (تموز) 1991 طلبا ببدء دعوى على البحرين بخصوص خلافات معينة بين الدولتين تتصل بالسيادة على جزر حوار، وحقوق السيادة على فشت الدبل وقطعة جرادة، وتحديد المناطق البحرية لكلتا الدولتين.
بعد ذلك تستعرض المحكمة تاريخ القضية. فتشير الى ان قطر في دعواها ارست الاختصاص القضائي للمحكمة على اتفاقيتين بين الطرفين ذكر انهما ابرمتا في ديسمبر (كانون الاول) 1987 وديسمبر (كانون الاول) 1990 على التوالي، وان موضوع ونطاق الاختصاص القضائي قد تحدد في صيغة اقترحتها البحرين على قطر في 26 اكتوبر 1988 وقبلتها قطر في ديسمبر 1990 («الصيغة القطرية»).
واعترضت البحرين على الاساس القانوني الذي اعتمدته قطر.
وان المحكمة، بحكمها الصادر في الاول من يوليو (تموز) 1994، وجدت ان تبادل الرسائل بين العاهل السعودي وامير قطر في 19 و21 ديسمبر 1987، وبين العاهل السعودي وأمير البحرين في 19 و26 ديسمبر 1987، والوثيقة المعنونة «تفاصيل محضر» والموقعة في الدوحة في 25 ديسمبر 1990 من جانب وزراء خارجية البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية، انما هي اتفاقات دولية تنشئ حقوقا والتزامات للفرقاء، وان الفرقاء الموقعين تعهدوا بموجب بنود تلك الاتفاقات، على ان يرفعوا للمحكمة كامل الخلاف بينهم، كما نصت عليه الصيغة



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٥

الشرق الأوسط تنشر النص الكامل للبيان الصادر عن قصر السلام في لاهاي

محكمة العدل الدولية تقبل الاختصاص في نظر النزاع القطري ـ البحريني بأغلبية 10 إلى 5 قضاة

لاهاي: «الشرق الأوسط»

اصدرت محكمة العدل الدولية في «قصر السلام» في لاهاي امس حكمها بقبول الاختصاص وقبول تلقي الدعوى في النزاع الحدودي بين قطر والبحرين. وبهذا الشكل قبلت المحكمة الدفع القطري ضد البحرين باغلبية عشرة اصوات ضد خمسة اصوات من مجموع 15 قاضيا هم هيئة المحكمة.

وتنشر «الشرق الاوسط» في ما يلي النص الكامل للبيان (مترجما عن الانجليزية) الصحافي الذي اصدرته المحكمة في هذا الخصوص:

دعوى تعيين الحدود البحرية ومسائل الأراضي بين قطر والبحرين
(دولة قطر ضد دولة البحرين)
«حكم بقبول الاختصاص وقبول الدعوى»

في الخامس عشر من فبراير (شباط) 1995، انعقدت المحكمة المؤلفة كالآتي: محمد البجاوي (رئيسا) ستيفن شويبل (نائبا للرئيس)، شيجيرو اودا، السير روبرت جننجز، جيلبرت جيوم، محمد شهاب الدين، اندريه اجويلار، ماوبزلي، كريستوفر ويرامانتري، رايموند رانجيفا، جيزا هيرتزوج، شي جيوغ، كارل اوجست فليشور كوروما (قضاة)، وفالتيكوس وتوريز بيرنارديز القاضيان المعينان خصيصا لهذا الغرض، وفالنتيا اوسبينا (مسجلا عاما).

واصدرت المحكمة حكمها حول الاختصاص القضائي وقبول الدعوى في القضية اعلاه. وان النص النافذ من الحكم يفيد كما يلي: (بعد الديباجة)

البحرينية. واذ لاحظت المحكمة «انها تلقت فقط طلبا من قطر يعرض الدعاوى المحددة لتلك الدولة بخصوص الصيغة المذكورة، فقد قررت المحكمة ان تعطي للطرفين الفرصة لان يرفعا اليها كامل الخلاف. حددت تاريخ 30 نوفمبر 1994 بوصفه الموعد النهائي لكي يتخذ الطرفان مجتمعين او فرادى، التدابير الموصلة لتلك الغاية، وارجات كل المسائل الاخرى للاقرار اللاحق.

وفي 30 نوفمبر 1994، رفع وكيل قطر في دائرة التسجيل وثيقة بعنوان «لائحة للالتزام بالبندين 3 و4 من الفقرة 41 النافذة لحكم المحكمة الصادر في 1 يوليو (تموز) 1994». وفي هذه الوثيقة اشار الوكيل الى «غياب اية اتفاقية بين الفرقاء للتصرف جماعيا». واعلن انه يرفع، بذلك، الى المحكمة «كامل الخلاف بين قطر والبحرين، كما هو وارد في النص... المشار اليه في تفاصيل محضر الدوحة 1990 باسم «الصيغة البحرينية».

وعدد المواضيع التي تندرج، حسب راي قطر، ضمن الاختصاص القضائي للمحكمة:

1 - جزر حوار، بما في ذلك جزيرة جنان.
2 - فشت الديل وقطعة جرادة
3 - خطوط قاعدة الارخبيل
4 - زبارة
5 - مناطق صيد اللؤلؤ، وصيد الاسماك السابحة، وغيرها من الامور المتصلة بالحدود البحرية.

وقد فهمت قطر ان البحرين تحدد دعواها بخصوص زبارة بانها دعوى سيادة.

وبالاضافة الى الطلب الذي تقدمت به قطر، فإنها تطلب من المحكمة ان تقضي وتعلن بانه ليس للبحرين اي سيادة او حقوق اقليمية على جزيرة جنان او على زبارة، وان اي ادعاء من جانب البحرين بخصوص الخطوط القاعدية للارخبيل ومناطق صيد اللؤلؤ وصيد الاسماك ادعاء باطل بالنسبة لاغراض تحديد الحدود البحرية في القضية الحالية.

وفي 30 نوفمبر 1994 تلقى مسجل المحكمة ايضا من وكيل البحرين وثيقة معنونة «تقرير دولة البحرين» الى محكمة العدل الدولية بصدد محاولة الفرقاء تنفيذ حكم المحكمة المؤرخ في 1 يوليو 1994».

في هذا «التقرير» اعلن الوكيل ان حكومته قد رحبت بحكم 1 يوليو 1994، ومهتمة على اعتباره يؤكد ان رفع «كامل الخلاف» الى المحكمة «يجب ان يكون اجماعيا بطابعه، اي موضع اتفاق بين الطرفين». ثم اشار الى ان مقترحات قطر «اتخذت شكل وثائق لا تملك قراءتها الا بوصفها ترمي الى ان تندرج في اطار الابقاء على القضية التي بداتها شكوى قطر المرفوعة في 8 يوليو 1991»، علاوة على ان قطر قد انكرت على البحرين «حق الوصف او التحديد او التشخيص بتعابير تختارها هي، للمسائل التي ترغب ان تطرحها تحديدا في القضية»، وقد عارضت «حق البحرين في ان تدخل في قائمة القضايا المختلف عليها بند «السيادة على زبارة».

ورفعت البحرين ملاحظاتها على لائحة قطر الى المحكمة في 5 ديسمبر 1994.

وجاء فيها:

«ان المحكمة لم تعلن في حكمها في 1 يوليو 1994، ان لديها الاختصاص القضائي للنظر في القضية المرفوعة اليها بفضل الدعوى احادية الجانب من قطر في 1991. وعليه اذا لم يكن للمحكمة الاختصاص القضائي في حينه، فإن اللائحة القطرية المنفصلة في 30 نوفمبر، حتى حين النظر اليها في ضوء الحكم، لا يمكن ان تنشئ هذا الاختصاص القضائي، او تجيز قبول الدعوى شرعا في غياب الموافقة البحرينية».

وقد احيلت نسخة من كل واحدة من الوثائق التي قدمتها قطر والبحرين الى الطرف الآخر.

الاختصاص القضائي للمحكمة: (الفقرات 16 - 44).



المصدر : ....الشرق الأوسط........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... 21 فبراير 1995........

تبدأ المحكمة بالاشارة الى المفاوضة التي جرت بين الطرفين عقب حكم المحكمة في 1 يوليو 1994 والى «اللائحة» التي وجهتها قطر الى المحكمة في 30 نوفمبر 1994، والى التعليقات التي قدمتها قطر على ذلك في 5 ديسمبر 1994.

بعد ذلك تستذكر المحكمة انها، في حكمها، الصادر في 1 يوليو 1994، ارجأت كل تلك المسائل الى الاقرار، في ما بعد، وانها لم تبت فيها في ذلك الحكم. وبناء عليه ينبغي ان تقرر بصدد اعتراضات البحرين في قرارها حول الاختصاص القضائي لاصدار حكم حول الخلاف المرفوع اليها، وحول قبول طلب الدعوى.

تفسير الفقرة 1 من تفاصيل
محضر الدوحة (الفقرات 25 ـ 29):

ان الفقرة 1 من تفاصيل محضر الدوحة تسجل اتفاق الطرفين على «توكيد ما جرى الاتفاق عليه سابقا في ما بينهم».

ثم تمضي المحكمة، بادئ الأمر، الى تحديد النطاق الدقيق لالتزامات الطرفين التي دخلا فيها في 1987، ووافقا على اعادة توكيدها في تفاصيل محضر الدوحة 1990. وبهذا الخصوص فإن النصوص الاساسية المتعلقة بالاختصاص القضائي للمحكمة واردة في النقطتين 1 و3 من رسائل 19 ديسمبر 1987. وبقبول هاتين النقطتين، فإن قطر والبحرين وافقتا، من جهة اولى على:

«وجوب احالة كل المسائل المختلف عليها الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، للاقرار النهائي الملزم للطرفين، واللذين سيتعين عليهما تنفيذ بنوده».

ووافقتا، من جهة ثانية، على تشكيل لجنة ثلاثية «لغرض مفاتحة محكمة العدل الدولية، وتلبية المتطلبات الضرورية لرفع الخلاف الى المحكمة وفقا لضوابطها وتعليماتها، بحيث يصدر قرار نهائي ملزم للطرفين كليهما».

وترى قطر انه، بهذا التعهد، فان الطرفين اعطيا للمحكمة بوضوح وبدون اي قيد او شرط الاختصاص القضائي للتعامل مع القضايا المختلف عليها بينهما. وكان عمل اللجنة الثلاثية يتوخى تحديدا دراسة التدابير الواجب اتباعها لتنفيذ الالتزام المحدد باللجوء للمحكمة. اما البحرين فترى، على العكس، ان النصوص المذكورة لا تعبر الا عن موافقة الفرقاء مبدئيا اللجوء الى المحكمة، ولكن مثل هذه الموافقة هي، وبوضوح، موضع اتفاق خاص يسجل نهاية عمل اللجنة الثلاثية.

ان المحكمة لا يمكن ان تتفق مع البحرين في هذا الشان. فهي لا تجد، لا في النقطة (1) ولا في النقطة (3) من رسائل 19 ديسمبر 1987 الشرط الذي تزعم البحرين وجوده. وان من الواضح حقا من النقطة 3 ان الطرفين لم يفكرا في اللجوء الى المحكمة من دون بحث مسبق، داخل اللجنة الثلاثية، للشكليات التي تلزم بذلك. لكن الدولتين وافقتا، مع ذلك، على ان ترفعا الى المحكمة كل المسائل المختلف عليها بينهما، وان الوظيفة الوحيدة للجنة هي ضمان تنفيذ هذا الالتزام وذلك عن طريق مساعدة الطرفين على التوجه الى المحكمة واللجوء للمحكمة بالطريقة المبيّنة في قواعد عملها. وبموجب بنود النقطة (3)، لم يجر تحبيذ ولا رفض الأحوال الخاصة للمحكمة، الذي تنص عليه قواعد المحكمة.

واجتمعت اللجنة الثلاثية آخر مرة في ديسمبر 1988، من دون ان يتوصل الطرفان الى اتفاق سواء بخصوص «القضايا المختلف عليها» او بخصوص «المستلزمات الضرورية لرفع الخلاف الى المحكمة». وقد اوقفت نشاطاتها باقتراح من المملكة العربية السعودية من دون اعتراض من الطرفين. وبما ان الطرفين لم يطلبا عند وقت التوقيع على تفاصيل محضر الدوحة في ديسمبر 1990، ان يصار الى اعادة تشكيل اللجنة، فان المحكمة تعتبر ان الفقرة (1) من المحضر المذكور لا يمكن ان تفهم الا باعتبارها تعبر عن قبول الطرفين بالنقطة (1) الواردة في الرسائل من العاهل السعودي المؤرخة في 19 ديسمبر 1987 التعهد برفع «كل القضايا المختلف عليها» الى المحكمة و الامتثال للحكم الذي تخرج به المحكمة.

واستبعاد النقطة (3) في تلك الرسائل نفسها.

● تفسير الفقرة (2) من تفاصيل محضر الدوحة (الفقرات 30 ـ 42)

ان محضر الدوحة لا يؤكد الاتفاق الذي توصل اليه الطرفان برفع خلافهما الى المحكمة فحسب، بل انه يمثل ايضا خطوة حاسمة على طريق الحل السلمي لذلك الخلاف، وذلك بتسوية المسالة الخلافية حول تعريف «المسائل المختلف عليها». وهذا واحد من الاهداف الاساسية حسب الترجمة التي سوف تستخدمها المحكمة لاغراض الحكم الحالي كما يلي:

«(2) ان المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز، سوف تستمر بين البلدين حتى شهر شوال من عام 1141 هجري، الموافق مايو 1991. وما ان تنقضي هذه المدة حتى يتوجب على الفريقين رفع القضية الى محكمة العدل الدولية وفقا للصيغة البحرينية التي قبلتها قطر، ووفقا للاجراءات الملحقة بها. ولسوف تستمر المساعي الحميدة للعاهل السعودي خلال الفترة التي تكون فيها القضية قيد التحكيم».

ان الفقرة (2) من المحضر، التي سجلت رسميا قبول قطر للصيغة البحرينية، ووضعت حدا للخلاف المستديم بين الطرفين حول موضوع رفع الخلاف الى المحكمة. ان الاتفاق على تبني الصيغة البحرينية يبين ان الطرفين كانا على راي واحد حول نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة. وبذلك حققت الصيغة غرضها: فقد حددت بلغة عامة ولكن واضحة، حدود الخلاف الذي يمكن للمحكمة ان تتناوله.

مع ذلك استمر الطرفان في الاختلاف حول مسالة طريقة اللجوء للمحكمة. فبالنسبة لقطر، ان الفقرة 2 من المحضر التي تخول حق اللجوء من طرف واحد الى المحكمة بواسطة رفع طلب دعوى من هذا الطرف او ذاك، اما بالنسبة للبحرين، فعلى نقيض ذلك، فان النص لا يجيز سوى اللجوء المشترك للمحكمة بواسطة اتفاقية خاصة.

لقد كرس الطرفان انتباها كبيرا للمعنى الذي يجب، حسب تصورهما، ان يعطى لتعبير «الطرفان» (قطر: «الاطراف»، البحرين «الطرفان الاثنان») كما هو وارد في الجملة الثانية من النص العربي الاصلي للفقرة (2) من محضر الدولة. وتلاحظ المحكمة ان صيغة المثنى في اللغة العربية تستخدم ببساطة للتعبير عن وجود اثنين (الاطراف او الطرفان).

وعليه فان ما يجب تحديده هو ما اذا كانت الكلمات، حين تستخدم في صيغة المثنى، لها معنى التبادل او التداعي. ففي الحالة الاولى، فان النص سيترك لكل واحد من الفرقاء خيار التصرف من طرف واحد، وفي الحالة الثانية، سيعني النص ضمنا ان المسالة تحال الى المحكمة من جانب الفرقاء العاملين بصورة منسقة، اما بصورة مشتركة او بصورة منفصلة.

وتحلل المحكمة اولا معنى ونطاق عبارة «حال انقضاء تلك المدة، فان الفرقاء يمكن ان يرفعوا القضية الى محكمة العدل الدولية» وتلاحظ ان استخدام الفعل «يمكن» في العبارة يوحي اولا وفي اكثر معانيه الملموسة، اختيار او حق الفرقاء في اللجوء الى المحكمة. وفي الواقع، ان المحكمة تجد صعوبة في ان ترى السبب في ان محضر 1996، الذي كان هدفه وغرضه دفع تسوية الخلاف بتطبيق الالتزام الرسمي للفرقاء باحالته الى المحكمة، اقتصر على ان يفتح لهم امكانية التصرف المشترك التي لم تكن قائمة من قبل فحسب، بل المثبت، علاوة على ذلك، انها غير فعالة. وعلى العكس، فان النص يكتسي معناه الكامل اذا ما جرى اعتبار انه يستهدف، لغرض التعجيل بعملية تسوية الخلاف، فتح الطريق للجوء من طرف واحد الى المحكمة في حالة فشل وساطة المملكة العربية السعودية في ان تثمر نتيجة ايجابية حتى مايو 1991. وتنظر المحكمة ايضا في المضامين الممكنة في ضوء التاويل الاخير، للشروط التي كانت



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : 1 1 تموز 1995

الوساطة السعودية بموجبها ستتحرك قدما، استنادا الى الجملتين الاولى والثالثة من الفقرة (2) من المحضر. وتلاحظ المحكمة علاوة على ذلك ان الجملة الثانية يمكن ان تفهم على انها تنفذ استمرار الوساطة. وبناء على هذه الفرضية، فان عملية الوساطة كانت ستتوقف في مايو 1991، وما كان لها ان تستانف قبل اللجوء الى المحكمة. وبالنسبة للمحكمة ما كان بالوسع ان يكون غرض المحضر ارجاء حل النزاع او زيادة صعوبته. ومن وجهة النظر هذه، فان حق الشكوى المنفردة كان تتمة ضرورية لوقف الوساطة.

بعد ذلك تستغرق المحكمة في تحليل معنى ونطاق عبارة «وفقا للصيغة البحرينية، التي قبلت بها قطر، ووفقا للتدابير اللاحقة لها» التي ترد في آخره الفقرة (2) من محضر الدوحة. ويجب ان تتأكد المحكمة ما اذا كانت هذه الاشارة للصيغة البحرينية وبخاصة الاشارة الى «التدابير اللاحقة لها» كما ترى البحرين، لها هدف واثر استبعاد اللجوء من طرف واحد. ان المحكمة تدرك ان الصيغة البحرينية كان يراد لها بالأصل الدمج في نص اتفاقية خاصة. لكنها مع ذلك ترى ان الاشارة الى تلك الصيغة في محضر الدوحة ينبغي تقويمه في اطار ذلك المحضر عوضا عن تقويمه في ضوء الظروف الاصلية التي صيغ في ظلها المحضر. فاذا كان محضر 1990 عاد ليشير الى الصيغة البحرينية فان ذلك كان لاجل تحديد مادة موضوع الخلاف الذي يتوجب على المحكمة تناوله. لكن الصيغة لم تعد عنصرا في اتفاق خاص، وانه علاوة على ذلك لم ير النور، وبذا فقد اصبحت جزءا من اتفاقية دولية ملزمة تتحدد بذاتها شروط اللجوء الى المحكمة. وتلاحظ المحكمة ان جوهر الصيغة كان، كما اشارت البحرين بوضوح للجنة الثلاثية، يتوخى تحديد الخلاف الذي يتوجب ان تعالجه المحكمة، على ان يترك لكل واحد من الطرفين ان يتقدم بمزاعمه الخاصة في الاطار المثبت على هذا النحو. وفي ضوء الفشل في التفاوض على اتفاق خاص، فان المحكمة ترى ان الاجراء الممكن في ضوء الصيغة البحرينية، الذي يمكن الطرفين من ان يتوصلا الى اتفاق في الدوحة على اساسه، هو امكانية ان يرفع كل طرف مطالب مختلفة الى المحكمة. وبالنتيجة، يبدو للمحكمة ان نص الفقرة (2) من محضر الدوحة، مفسرا وفقا للمعنى الاعتيادي الذي يعطى لمفرداته في اطارها وفي ضوء الغرض والهدف من المحضر المذكور، سمح باللجوء المنفرد الى المحكمة.

وفي هذه الظروف، لا ترى المحكمة ان من الضروري اللجوء الى وسائل اضافية للتاويل بغية تحديد معنى محضر الدوحة، ولكنها تعود اليه بهدف البحث عن توكيد ممكن لتاويلها هي للنص.

ولكن لا العمل التحضيري للمحضر، ولا ظروف توقيع هذا المحضر، تستطيع، براي المحكمة، ان تقدم لها عناصر اضافية حاسمة لذلك التاويل.

العلاقة بين الاختصاص واللجوء للمحكمة

لا يزال امام المحكمة النظر في حجة اخرى. فحسب نظرة البحرين، حتى لو كان لمحضر جلسة الدوحة ان يفسر بعدم استبعاده اللجوء من جهة واحدة، فلن يعطي ذلك احد الطرفين صلاحية اللجوء الى المحكمة عن طريق تقديم الطلب. اذ تشير البحرين في ما معناه الى ان اللجوء للمحكمة ليس مجرد مسالة اجرائية وانما مسالة نطاق السلطة. وان قبول اللجوء من طرف واحد يخضع الى نفس الشروط لقبول التسوية القضائية ويتعين بالتالي ان يكون دون التباس ولا خلاف عليه. وحيث لا تشرح النصوص ذلك، يجب ان يكون اللجوء المشترك - كنتيجة - هو الحل الوحيد.

تعتبر المحكمة كجزء لا يتجزأ من هذه الاجراءات، ان اللجوء خطوة مستقلة عن الاساس الذي وضع فيه الاختصاص القضائي موضع التنفيذ. بيد ان المحكمة غير قادرة على النظر في قضية ما طالما لم يجر استكمال الاساس الاختصاصي بالاجراء الضروري المتعلق باللجوء الى

المحكمة. ومن وجهة النظر هذه، يظهر ان مسالة اللجوء للمحكمة بصورة قانونية ما هي الا مسالة اختصاص السلطة القضائية. ومما لا شك فيه هو ان نطاق الاختصاص للمحكمة لا يمكن تاسيسه إلا على مبدا رغبة الطرفين المطروحة في النصين المعنيين. ولكن في تفسير نص محضر جلسة الدوحة، فقد وصلت المحكمة الى استنتاج انها تسمح باللجوء للمحكمة من طرف واحد. وما ان يتم اللجوء الى المحكمة بصورة قانونية، يخضع كلا الطرفين لنتائجها الاجرائية التي تطبقها القوانين والتشريعات. فقد وجدت المحكمة في حكمها بتاريخ 1 يوليو 1994، ان تبادل الرسائل في ديسمبر 1987 ومحضر جلسة شهر ديسمبر 1990 كانت اتفاقيات دولية اوجدت حقوق وواجبات الطرفين، وانه بناء على مواد تلك الاتفاقيات، تعهد الطرفان ان يعرضا عليها النزاع بينهما بكامله. وقد لاحظت المحكمة في حكمها الحالي ان الطرفين في جلسة الدوحة كررا تاكيدهما على قبولهما لنطاق اختصاصها وعينا جوهر النزاع حسب صيغة البحرين. كما لاحظت المحكمة ان محضر جلسة الدوحة سمح باللجوء للمحكمة من طرف واحد. وبالتالي، تعتبر المحكمة ان لها الاختصاص للحكم في نزاعهما.

حق القبول (الفقرات 45 ـ 48)

بعد اثبات اختصاصها، لا يزال امام المحكمة التداول بالمشاكل المعنية التي يطرحها حق قبول الدعوى بعد ان اتهمت البحرين دولة قطر بانها حددت مجال النزاع بالتساؤلات التي طرحتها لائحة الدعوى التي تقدمت بها قطر للمحكمة. وقررت المحكمة في قرارها بتاريخ 1 يوليو 1994 ان:

«تمنح الطرفين المعنيين فرصة التاكد من التقدم للمحكمة بكامل النزاع حسب مفهوم محضر جلسة 1990 وصيغة البحرين، اللتين اتفق عليهما الطرفان».

قدمت قطر في خطوة منفصلة بتاريخ 30 نوفمبر 1994 الى المحكمة «كامل النزاع بين قطر والبحرين، كما نصت عليه» صيغة البحرين (انظر اعلاه). وكانت العبارات التي استخدمتها قطر مشابهة لتلك التي استخدمتها البحرين في عدد من مسودات النصوص، ما عدا في تلك المتعلقة بالسيادة على جزر حوار والسيادة على زبارة. يبدو للمحكمة ان شكل العبارات التي تستخدمها قطر تصف بدقة جوهر النزاع. ففي هذه الظروف، وبينما تبدي المحكمة اسفها بعدم التوصل الى اتفاق بين الطرفين حول كيفية تقديم طلب النزاع، تستنتج انها (اي المحكمة) موضع اللجوء لكامل النزاع وان طلب قطر يعتبر مقبولا لدى المحكمة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ فبراير ١٩٩٥

البحرين ترحب بدعوة قطر الى استمرار مساعي الملك فهد لحل الخلاف الحدودي بين البلدين

□ المنامة، الدوحة - «الحياة»:

■ رحّبت دولة البحرين بدعوة دولة قطر الى استمرار مساعي الوساطة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لحل الخلاف الحدودي البحريني - القطري.

وجاءت الدعوة القطرية وترحيب البحرين بها بعد اصدار محكمة العدل الدولية في لاهاي أول من أمس الأربعاء حكماً باختصاصها في النظر في الخلاف بين البحرين وقطر.

ووردت الدعوة القطرية ضمن كلمة لولي العهد القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء بثها التلفزيون القطري مساء الأربعاء، مؤكداً فيها استعداد بلاده «لسحب قضية خلافنا هذا من التحكيم في حالة التوصل الى حل اخوي مقبول لنا ولاشقائنا في دولة البحرين». وفي ما يلي نص كلمة الشيخ حمد:

«الاخوة اصحاب السعادة الوزراء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. اتشرف في البداية ان ارفع اخلص التهاني الى مقام سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير البلاد المفدى وعائلة آل ثاني والشعب القطري الكريم في صدور حكم محكمة العدل الدولية صباح هذا اليوم الأربعاء السادس عشر من شهر رمضان المبارك الموافق الخامس عشر من شهر فبراير (شباط) من عام ١٩٩٥م باختصاصها في النظر في الخلاف الحدودي بين بلدنا ودولة البحرين الشقيقة وقبول طلب بلادنا.

لقد سعت دولة قطر منذ أمد بعيد لحل خلافها الحدودي القائم مع دولة البحرين الشقيقة في اطار ثنائي ثم اضطرت الى اللجوء الى محكمة العدل الدولية طلباً للعدالة بعد ان استنفدت كافة السبل والطرق لحل هذا الخلاف.

تعلمون حضراتكم ان تاريخ خلافنا الحدودي مع البحرين يرجع الى عام ١٩٣٩. من ذلك الوقت بدأت المراسلات والاحتجاجات وظهرت في حكومة بريطانيا في ذلك الوقت وجهات نظر متناقضة دفعت الحكومة البريطانية آنذاك الى تفضيل اللجوء الى التحكيم.

وفي شهر اكتوبر (تشرين الاول) من عام ١٩٦٥ وافقت دولة البحرين على التحكيم ولكنها وللأسف تراجعت عن موافقتها في شهر مارس (آذار) من عام ١٩٦٦ واستمر الأخذ والعطاء والمحاولات الثنائية لحل هذا الخلاف من دون جدوى الى ان جاءت وساطة المملكة العربية السعودية الشقيقة لحل هذا الخلاف وتم الاتفاق على المبادئ المكونة للحل في اطار هذه الوساطة في السابع عشر من شهر ابريل (نيسان) من عام ١٩٧٨، ونصت الفقرة الثانية من هذه المبادئ على ان يتعهد كل من الطرفين قطر والبحرين اعتباراً من تاريخه بعدم القيام بأي تصرف من شأنه ان يعزز مركزه القانوني او يضعف المركز القانوني للطرف الآخر او يغير الوضع الراهن بالنسبة الى مواضيع الخلاف. ورغم ذلك استمرت دولة البحرين، وللأسف، في مخالفتها هذا التعهد ببناء منشآت وإحداث تغيرات في اماكن ومواضع الخلاف كجزر حوار بل تعدت ذلك وتحركت ايضاً نحو المنزور الذي يعرف حالياً بفشت الديبل ببناء منشآت عليها من دون احترام لهذا التعهد وهذا الاتفاق ما دفع دولة قطر مضطرة الى ايقاف هذا التصرف عام ١٩٨٦.

واستمرت الوساطة السعودية واستمرت في نفس الوقت مخالفات دولة البحرين لمبادئ اتفاق هذه الوساطة واستمرت الشكاوى القطرية الشفهية والمكتوبة لهذه المخالفات والتجاوزات، وتقدمت المملكة العربية السعودية بعد ذلك باقتراح وافقنا عليه وكذلك دولة البحرين بعرض الخلاف بين البلدين للتحكيم تمهيداً لصدور حكم نهائي وملزم للطرفين لتنفيذه كما جاء في نص بيان خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لدى ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء بالرياض يوم الحادي والعشرين من شهر ديسمبر (كانون الاول) من عام ١٩٨٧. وعلى اثر ذلك تم التوقيع عام ١٩٨٨ على محضر اجتماع تقديم الخلاف القائم بين البلدين الى محكمة العدل الدولية، ومنذ ذلك الوقت استمرت المساعي الحميدة التي يرعاها خادم الحرمين الشريفين.

وقد جاء قرار المحكمة هذا ثمرة حميدة لتلك المساعي التي جاء في اطارها الاتفاق الموقع عام ١٩٩٠ بين البلدين والمملكة العربية السعودية اثناء اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الحادية عشرة في الدوحة.

وينص هذا الاتفاق على طرح موضوع الخلاف على محكمة العدل الدولية بناء على الصيغة التي اقترحتها دولة البحرين وقبلت بها دولة قطر والاجراءات المترتبة عليها مع استمرار المساعي الحميدة التي يرعاها خادم الحرمين الشريفين اثناء عرض هذا الموضوع على التحكيم.

وبهذه المناسبة يسعدني ان اتقدم بالشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية على المساعي الحميدة التي يرعاها مؤكدين تطلعنا لاستمرار هذه المساعي واستعدادنا لسحب قضية خلافنا هذا من التحكيم في حالة التوصل الى حل اخوي مقبول لنا ولاشقائنا في دولة البحرين.

ان هدفنا من الاحتكام الى محكمة العدل الدولية هو الحفاظ على روابط الاخوة والمحبة القائمة وعلاقات حسن الجوار والأمن والاستقرار لمنطقتنا وان واجبنا تجاه شعوبنا هو حل وازالة كل ما قد يؤدي الى خلافات بينها بطريقة سلمية حضارية لتحقيق المزيد من التعاون انطلاقاً من ديننا الحنيف وتاريخنا المشترك، فبحل هذا الخلاف الحدودي مع اشقائنا في دولة البحرين سنزيد بلا شك من المحبة القائمة ونزيد من التقارب والتلاحم الذي هو هدف ديني وامر الهي قبل ان يكون دنيوياً، فالله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا». ويقول سبحانه: «انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم تُرحمون». صدق الله العظيم.

اننا نامل بان يشاركنا اخواننا في دولة البحرين الشقيقة الذين نكن لهم كل مودة ومحبة الرغبة في حل هذا

الخلاف الحدودي حيث يساورنا شعورنا بالقلق في جدية الرغبة لدى الاشقاء في حل هذا الخلاف وذلك باستمرارهم في مخالفة التعهد الذي جاء في الوساطة السعودية ببناء المنشآت في الجزر المتنازع عليها وبياناتهم التي صدرت اخيراً بعدم اختصاص محكمة العدل الدولية في النظر في الخلاف الحدودي بين بلدينا.

هذا في الوقت الذي قبلوا فيه من قبل الذهاب الى محكمة العدل الدولية وقبلنا بالصيغة التي طرحوها ورحبوا بقرار هذه المحكمة الصادر في الأول من شهر يوليو (تموز) من عام ١٩٩٤ الذي منح الطرفين، قطر والبحرين، مهلة مدتها خمسة اشهر انتهت في الثلاثين من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي لتقديم جميع موضوعات الخلاف بين البلدين الى المحكمة بصفة منفردة او مجتمعة.

وفي الختام أود ان اعرب عن خالص الشكر والتقدير الى هيئة محكمة العدل الدولية الموقرة لهذا القرار العادل الذي صدر اليوم والذي كان بالامكان توفير جهد كبير لو ان دولة البحرين قد قبلت من اول الأمر باختصاص محكمة العدل الدولية وتقدمت بطلباتها الى المحكمة وفقاً لصيغتها التي اقترحتها هي ووافقت عليها دولة قطر بدلاً من معارضتها لاختصاص المحكمة.

«انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء وهو اعلم بالمهتدين».

أسال الله العلي القدير ان يوفق بلادنا العزيزة وشعبنا الوفي لما فيه الخير والصلاح في ظل القيادة الحكيمة لسيدي حضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

البحرين ترحب

وادلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين بالتصريح التالي تعقيباً على كلمة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد القطري في اجتماع مجلس الوزراء القطري.

«بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن اعرب عن سعادتي بما جاء في كلمة اخي صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد في دولة قطر الشقيقة التي اكد فيها الرغبة في استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن الخلاف البحريني - القطري. كما يسرني التأكيد على رغبتنا الصادقة في الوصول الى حل اخوي مقبول لدى الطرفين والترحيب بالدعوة لاستئناف المساعي الحميدة وذلك من خلال اجتماع يتم في اسرع وقت ممكن بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة البحرين ويتم خلاله وضع الاطار التنفيذي لاستئناف المباحثات للوصول الى الحل الاخوي الشامل تمشياً مع قرار القمة الخامسة عشرة لدول مجلس التعاون الذي دعا الى حل جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس ثنائياً، وإن تعذر ذلك عرضها على اصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في القمة القادمة في مسقط. واننا لعلى ثقة تامة بأن الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز واخويه صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر وصاحب السمو اميرنا المفدى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة سيكون لها عظيم الأثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب دول المجلس. والله ولي التوفيق وهو الهادي الى سواء السبيل».

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٧ شباط ١٩٩٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



وجدت امير البحرين قلقاً. ولم يكن يقلقه قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي اختصاصها في النظر في الخلاف بين البحرين وقطر، او أعمال الشغب الاخيرة في البحرين.

كان الشيخ عيسى بن سلمان قلقاً لتردي الاوضاع العربية، وفقدان حد ادنى من التضامن او التكاتف بين الدول العربية يضمن ان تنتهي مسيرة السلام الى حل متكافئ لا تغمط فيه حقوق العرب.

وسألت الامير عن اعمال الشغب فقال ان يداً اجنبية كانت وراءها، والحكومة فضلت عدم استعمال الشدة مع شباب يحركهم الجهل. الا انه اكمل بما يعتبر انه قضية اكثر الحاحاً فتحدث عن مصير القدس وضرورة التقاء العرب وتوحيد كلمتهم في المفاوضات.

اليوم اتفاق العرب لا يعدو ان يكون امنية، فاذا كانت البحرين وقطر، الجارتان الشقيقتان القريبتان، لا تستطيعان الاتفاق على حدودهما فكيف تتفق الدول العربية كافة؟

الشيخ عيسى دعا الى حل اخوي مع قطر وتعايش سلمي وتعاون، من دون ان يبدي تفاؤلاً كبيراً بامكان تسوية الخلافات الاقليمية او العربية العامة بسهولة أو سرعة.

ولم يكن الشيخ حمد، ولي العهد، اكثر تفاؤلاً، فهو ايضاً أكد وجود دولة اجنبية او اكثر وراء اعمال الشغب الاخيرة، الا انه اعتبرها انتهت وبدا اكثر اهتماماً بالخلاف مع قطر.

قال ولي العهد ان البحرين أصغر دول المنطقة مساحة واكثرها كثافة سكانية، واقلها موارد طبيعية، ومع ذلك فما تطالب به قطر يعادل ثلث مساحة البلاد، ويحد من مداخلها البحرية والجوية بشكل استراتيجي.

وهو رأى ان تترك الحدود بين الدول العربية كلها، القائمة من خمسين سنة او مئة او اكثر، كما هي لأن الخلاف عليها سيجر مصائب وويلات على شعوب المنطقة كلها. وان كان من تفاوض فالتفاوض يجري اما ثنائياً او عبر آلية مجلس التعاون.

وكنت كتبت مرة واحدة في السابق عن الخلاف بين البحرين وقطر، وقلت لهما «مش وقتها»، ولا اجد ما اقول اليوم سوى «مش وقتها» مرة ثانية. بل ربما كان هذا النصح البسيط اليوم اكثر صدقاً منه قبل سنتين.

العربي من الخارج مثلي لا يهمه ان تكون جزر حوار او بلدة الزبارة بحرينية أو قطرية، فهي ان كانت هذه او تلك تظل ارضاً عربية، ولكن يهمه ان تحفظ حقوق العرب في القدس، وهي مهمة صعبة لو تكاتف العرب كلهم، وتصبح مستحيلة اذا اختلفوا.

والعربي من الخارج مثلي يدرك مع ذلك ان البحريني، والقطري، لا يستطيع أن يفكر في القدس وقضية شائكة تحرمه النوم في بلده.

ومع ان العربي غير البحريني أو القطري قد لا يهمه مصير الخلاف بين البحرين وقطر على اعتبار ان الأرض المتنازع عليها ستظل عربية مهما كانت النتيجة، الا ان الواقع هو ان القضية أخطر من ظاهرها.

قلت لمسؤول بحريني: انتم خسرتم جولة من جولات. ولكن لنفترض «سيناريو اسوأ وضع»، ونتصور انكم خسرتم الجولة الاخيرة، وقررت محكمة العدل الدولية ان مطالبة قطر محقة، فهل تنسحبون من الاراضي المتنازع عليها؟ ورد فوراً بالانكليزية "Over Our Dead Bodies"، اي «فوق جثثنا».

وهذا كلام خطير خصوصاً انني وجدته موقف البحرينيين كافة، لا رجل واحد. ولعله موقف القطريين ايضاً اذا خسروا. وقد تعوّد العرب ان يركضوا وراء الاحداث أو يلهثوا، وان يقتصر تعاملهم معها على رد الفعل.

وهم مطالبون اليوم ان يتدخلوا، ولو مرة في العمر، قبل وقوع المحظور، فستكون فاجعة عربية حقيقية ان يترك الخلاف البحريني - القطري على غاربه حتى يتدهور او ينفجر. والحل أولاً واخيراً في يد البحرين وقطر، وهو مسؤوليتهما قبل غيرهما. الا ان مجلس التعاون مسؤول، والمجموعة العربية كلها مسؤولة.

والعرب لا يستطيعون ان يطالبوا باقتناع بالقدس العربية، أو يرسموا حدودها مع القدس الغربية، وهم مختلفون على الحدود بينهم من الصحراء الغربية الى الخليج، وكل حدود بينهما.

جهاد الخازن

البحرين تطالب باجتماع ثلاثي تحضره السعودية لحل الخلاف مع قطر

لندن ـ المنامة: «الشرق الأوسط»

رحبت البحرين امس برغبة قطر في استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في شأن الخلاف بين البلدين.

ودعا ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الى عقد اجتماع في اسرع وقت ممكن بين السعودية وقطر والبحرين يتم خلاله وضع الاطار التنفيذي لاستئناف المحادثات وصولا الى الحل الاخوي الشامل.

واكد ان ذلك ياتي تمشيا مع قرار القمة الـ 15 لدول مجلس التعاون الخليجي الذي دعا الى حل جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس ثنائيا وان تعذر ذلك عرضها على قادة دول المجلس في القمة المقبلة في مسقط.

وجاء كلام ولي عهد البحرين بعد يوم واحد من صدور قرار محكمة العدل الدولية باعلان اختصاصها في النظر في الخلاف القطري ـ البحريني، وتعقيبا على كلمة ولي العهد وزير الدفاع القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء القطري مساء امس الاول.

وقال ولي عهد البحرين في تصريحه: «يسرني ان اعرب عن سعادتي بما جاء في كلمة اخي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد في دولة قطر الشقيقة التي اكد فيها الرغبة في استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن الخلاف البحريني ـ القطري.

كما يسرني التاكيد على رغبتنا الصادقة في الوصول الى حل اخوي مقبول لدى الطرفين والترحيب بالدعوة لاستئناف المساعي الحميدة وذلك من خلال اجتماع يتم في اسرع وقت ممكن بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة البحرين. ويتم خلاله وضع الاطار التنفيذي لاستئناف المباحثات للوصول الى الحل الاخوي الشامل تمشيا مع قرار القمة الخامسة عشرة لدول مجلس التعاون الذي دعا الى حل جميع الخلافات القائمة بين دول المجلس ثنائيا، وان تعذر ذلك عرضها على قادة دول المجلس في القمة القادمة في مسقط».

وقال: «اننا على ثقة تامة بان الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز واخويه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني امير دولة قطر والشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة سيكون لها عظيم الاثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب دول المجلس».

وكانت قطر قد اكدت ان هدفها من الاحتكام الى محكمة العدل الدولية للنظر في الخلاف الحدودي



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ فبراير ١٩٩٥

الحدودي بينها وبين دولة البحرين هو الحفاظ على روابط الاخوة والمحبة القائمة وعلاقات حسن الجوار والامن والاستقرار المنطقة.

واعرب الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني خلال ترؤسه الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء القطري عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز على المساعي التي يقوم بها لحل الخلاف بين دولتي قطر والبحرين. مؤكدا ان دولة قطر تتطلع لاستمرار هذه المساعي وتبدي استعدادها لسحب قضية الخلاف من التحكيم في حالة التوصل الى حل اخوي مقبول لدولة قطر وللاشقاء في البحرين.

واضاف: ان واجبنا تجاه شعوبنا هو حل وازالة كل ما قد يؤدي الى خلافات بينها بطريقة سلمية حضارية لتحقيق مزيد من التعاون انطلاقا من ديننا الحنيف وتاريخنا المشترك.

وقال انه: بحل هذا الخلاف الحدودي مع اشقائنا في دولة البحرين ستزيد بلا شك المحبة القائمة ويزيد التقارب والتلاحم.

ولوحظ ان وكالة الانباء القطرية بثت تصريحات ولي عهد البحرين حرفيا في الوقت الذي تحدثت فيه مصادر مطلعة في المنامة عن بروز اجواء ايجابية جديدة قد تعجل في الوصول الى الحل المطلوب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٥

شروط قطر لسحب قضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل

«بن خليفة» يشيد بالجهود السلمية للملك فهد في نزع فتيل الأزمة

الدوحة ـ وكالات الأنباء: أعلنت امس قطر استعدادها لسحب قضية خلافها الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية إذا نجحت المساعي السلمية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لحل الأزمة. اكد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد القطري، تطلع بلاده للجهود السلمية التي يقوم بها العاهل السعودي الملك فهد بن عبدالعزيز من أجل التوصل الي حل «أخوي ومقبول» من الطرفين. أعرب «بن خليفة» عن شكره وتقديره لمساعي الملك فهد لحل الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر. وأكد رغبة قطر في استمرار هذه المساعي السلمية. أوضح «بن خليفة» ان الجهود السعودية تأتى في اطار اتفاقية عام ١٩٩٠ التي وقعتها الدولتان تحت رعاية الملك فهد.

جاءت الخطوة القطرية بعد ساعات من اعلان محكمة العدل الدولية، اختصاصها في النظر في الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين. اكد ولي العهد القطري أن هدف قطر من رفع الأمر الي محكمة العدل هو الحفاظ علي الروابط الأخوية وعلاقات حسن الجوار بين الدولتين الشقيقتين. وكانت البحرين تأخذ علي قطر انها لم ترفع الأزمة الي محكمة العدل الدولية. وقد قاطعت البحرين جلسة اعلان حكم المحكمة. طالب «بن خليفة» في كلمة خلال اجتماع لمجلس الوزراء القطري، البحرين بالسعي الجدي نحو حل ازمة الحدود. وأوضح ان الممارسات البحرينية في الجزر المتنازع عليها يشكك في رغبة البحرين في حل النزاع بطرق سلمية. ويدور خلاف حدودي بين البحرين وقطر علي جزر «حوار» والخطوط الأساسية للجزر و«الزبارة» والمناطق المخصصة لصيد اللؤلؤ وصيد الأسماك.

ترجع جذور الخلاف إلي عام ١٩٣٩ حيث خضعت الدولتان الي الاحتلال البريطاني. وفي عام ١٩٦٥ قبل الطرفان اللجوء الي التحكيم ثم تعثرت المفاوضات في عام ١٩٦٦. استمرت المناوشات السياسية بين البلدين حتى

الملك فهد — الشيخ حمد بن خليفة — الشيخ عيسي بن سلمان

تطوعت السعودية بوساطة لحل الخلاف في ابريل عام ١٩٧٨ وتم توقيع اتفاقية طالبت الطرفين بعدم القيام بأي تصرف يعزز مركزه القانوني في الجزر المتنازع عليها. اتهمت قطر، البحرين بانتهاك الاتفاقية. وأكدت ان سلطات المنامة أقامت منشآت وأحدثت تغييرات في الجزر محل الخلاف.

وتدخلت السعودية مرة ثانية، وأقنعت الطرفين بعرض الخلاف للتحكيم تمهيداً لصدور حكم نهائي للأزمة وذلك في عام ١٩٨٧. وتم التوقيع عام ١٩٨٨ علي اتفاق لاحالة النزاع الي محكمة العدل الدولية. وأكد البلدان هذا الاتفاق في اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٩٠. اكد الاتفاق علي طرح الأزمة علي محكمة العدل الدولية بناء علي الصيغة التي اقترحتها البحرين وقبلتها قطر مع الالتزام بالاجراءات المترتبة علي ذلك، وطالب الاتفاق الذي رعته السعودية باستمرار المساعي الحميدة.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولي عهد البحرين يرحب باستمرار الوساطة السعودية

□ المنامة، جدة - «الحياة»:

■ أدلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد البحريني والقائد العام لقوة دفاع البحرين بتصريح رحب فيه بالموقف السعودي الذي يؤكد استمرار المساعي الحميدة للملك فهد بن عبدالعزيز بين قطر والبحرين. وجاء في التصريح: «ان دولة البحرين تعبر عن خالص التقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود للتصريح الصادر صباح اليوم (امس) عن مصدر مسؤول في حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة الذي عبّر فيه عن استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين بشأن الوساطة بين دولة قطر ودولة البحرين والتوجه الايجابي المشترك للبلدين الشقيقين من أجل الوصول إلى حل اخوي مقبول للبلدين.

كما ان دولة البحرين تؤكد استعدادها التام للتجاوب البناء نحو هذه المبادرة الكريمة من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين من أجل استئناف الوساطة الكريمة وبذل كل جهد ممكن للوصول إلى تسوية تنهي الخلاف القائم بين البلدين الشقيقين وتحفظ للدولتين أواصر الاخوة

التتمة في الصفحة (٤)



ولي عهد البحرين يرحب باستمرار

تتمة الصفحة الاولى

ووشائج القربى والمحبة التي تربط بينهما. والله ولي التوفيق».

وكانت المملكة العربية السعودية أعربت عن ارتياحها لاعلان قطر والبحرين تطلعهما الى استئناف مساعي الوساطة السعودية من اجل التوصل الى حل «اخوي مقبول» للخلاف الحدودي بين البلدين، وأكدت ترحيب الملك فهد ببذل «كل جهد ممكن من اجل الوصول الى تسوية لانهاء الخلاف القطري - البحريني».

وقال مصدر سعودي مسؤول في تصريح لوكالة الانباء السعودية وزعته امس: «تعقيباً على ما تضمنته كلمة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد وزير الدفاع القطري خلال الجلسة التي عقدها مجلس وزراء دولة قطر الشقيقة في ما يتعلق بالخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، وما ورد في تصريح سمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين في هذا الشان، والتطلع الذي عبّر عنه الجانبان نحو استمرار مساعي الوساطة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز من اجل التوصل الى حل اخوي مقبول للبلدين الشقيقين، تود حكومة المملكة العربية السعودية ان تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الايجابي المشترك، وتؤكد ترحيب خادم الحرمين الشريفين باستئناف الوساطة بين الاشقاء في البحرين وقطر، وبذل كل جهد ممكن من اجل الوصول الى تسوية تنهي الخلاف القائم، وتستجيب لحقوق الطرفين وتحفظ للجارتين الشقيقتين اواصر الاخوة ووشائج القربى والمحبة التي تربط بينهما. وسيتم الاتصال بالدولتين الشقيقتين للنظر في كيفية استئناف هذه المساعي».

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٥

السعودية ترحب باستئناف الوساطة بين قطر والبحرين

الرياض - وكالات الانباء - اعلنت المملكة العربية السعودية ترحيبها باستئناف الوساطة بين دولتى البحرين وقطر، صرح بذلك مصدر سعودى مسئول تعقيبا على ماعبر عنه وليا العهد ووزيرا الدفاعين القطرى والبحرينى مؤخرا عن رغبتهما فى استمرار مساعى الوساطة التى بدأها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز من اجل التوصل الى حل اخوى مقبول للبلدين الشقيقين.

وقال المصدر السعودى ان حكومة المملكة العربية السعودية تود أن تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الايجابى المشترك وتؤكد ترحيب الملك فهد باستئناف الوساطة بين البحرين وقطر مشيرا الى انه سيتم الاتصال بالدولتين الشقيقتين للنظر فى كيفية استئناف هذا المسعى.

في حالة نجاح الوساطة السعودية:

قطر مستعدة لسحب قضية النزاع الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية

المنامة - وكالات الأنباء: رحبت البحرين امس باستئناف الوساطة السعودية الخاصة بانهاء الخلاف الحدودي مع قطر حول جزيرتي فيشت الديبل وحوار وذلك بعد ثلاثة ايام من اعلان محكمة العدل الدولية في لاهاي قبولها الاختصاص في بحث هذا النزاع.

وكانت البحرين قد قاطعت جلسة المحكمة التي صدر فيها الحكم بينما حضر الجانب القطري الذي اكد ان الباب لم يغلق امام الوساطة السعودية.

وذكرت مصادر قطرية مسئولة ان قطر تعتبر قرار المحكمة اجراء قانونيا لايؤثر على المسعى الدبلوماسي مشيرة الى ان قطر لن تمانع في سحب القضية من محكمة العدل الدولية في حالة نجاح الوساطة السعودية.

وقد اعربت السعودية في وقت سابق امس عن ارتياحها لتوجه قطر والبحرين نحو استئناف جهود الوساطة مشيرة الى انه سيتم الاتصال بالدولتين لبحث كيفية استئناف الحوار.

يذكر ان البحرين عارضت على مدى السنوات الاربع الماضية عرض القضية امام محكمة العدل الدولية.

واتهمت البحرين الجانب القطري بخرق اتفاق الجانبين الذي يقضي بعدم رفع النزاع الى محكمة العدل الدولية إلا بعد موافقة الجانبين على ذلك.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يناير ١٩٩٥

رئيس وزراء البحرين يرحب بمساعي الملك فهد لحل الخلاف مع قطر

☐ المنامة – من حسن اللقيس:
☐ الكويت – من حمد الجاسر:

■ اعرب رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سليمان ال خليفة عن شكره وتقديره لجهود الوساطة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بين دولتي البحرين وقطر.

وقال الشيخ خليفة في افتتاح الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء البحريني ان وساطة خادم الحرمين الشريفين «هدفت منذ البدء، وفي شكل اساسي، الى التوصل الى حل مقبول للطرفين لا يكون فيه ضرر ولا ضرار، وذلك انطلاقاً من حرصه على اعلاء روح الاخوة والأسرة الواحدة بين دول مجلس التعاون، وعملاً على ترسيخ التضامن الخليجي ودعم امن المنطقة واستقرارها حماية لمكتسباتها وتهيئة لجو من الوفاق والمودة والاخوة والتعاون، ما يشكل الأساس الراسخ للعمل على تحقيق تطلعات ابناء دول المجلس وطموحاتهم».

وأضاف: «ان البحرين وقد تلقت ببالغ الترحيب ما اعلنته المملكة العربية السعودية من استئناف خادم الحرمين الشريفين وساطته الخيرة استجابة لرغبة الطرفين دولة قطر الشقيقة ودولة البحرين، تشيد بهذا التوجه الايجابي المشترك، وتعرب عن اعتزازها بالدور الكبير الذي يضطلع به خادم الحرمين الشريفين، مؤكدين رغبتنا الصادقة في السعي للتوصل الى حل اخوي ينهي الخلاف بين قطر والبحرين ويدعم العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، ويعزز التعاون الايجابي بينهما، وهو التعاون الذي تتطلع اليه شعوبنا وترغب فيه، تاكيداً لما يربط بينها من أواصر القربى».

ولفت رئيس الوزراء البحريني الى ان «البحرين، وهي تؤكد باستمرار ضرورة الحل الودي الأخوي، فانها تستند في ذلك الى قناعة راسخة بان الحل الاخوي هو الأمثل والاحكم دون غيره من سبل الحلول الأخرى خاصة بين الأشقاء. فهو وحده الحل الذي يمكن أن يصفي النفوس ويجمع القلوب على كلمة سواء، وان ينهي الخلاف بصورة جذرية، وان يجنبنا ما تجره الخلافات الحدودية من مشاكل وعواقب. كما تستند البحرين في ذلك الى رغبة جماعية لدول المجلس أكدها المجلس في قراره الذي اصدرته القمة الخامسة عشرة لقادة دول مجلس التعاون، الداعي الى حل كل الخلافات بين الدول الاعضاء في المجلس، وهو القرار الذي يرتكز في حكمه على لم الشمل دعماً لمسيرة التعاون وتعزيزاً لعلاقات الاخوة بين دول المجلس».

وختم الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قائلاً: «لا يخفى على احد ما يرمز اليه اللجوء الى سبل الحل الودي الاخوي من توحيد الصف بصورة حقيقية وفاعلة في مواجهة ما يعترض المنطقة من تحديات ومخاطر في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها، ما يرفع من شانها ويعزز مكانتها الدولية في نظر العالم. ومن هذا المنطلق فإن البحرين ترحب بعقد اجتماع ثلاثي يضم المملكة العربية السعودية بصفتها الدولة الراعية لجهود الوساطة، ودولة قطر ودولة البحرين لمواصلة العمل على وضع اسس الحل الودي للخلاف في الاطار الاخوي».

ورحبت الكويت امس باعلان قطر والبحرين رغبتهما في حل الخلاف الحدودي بينهما بالطرق الاخوية الودية في اطار البيت الخليجي، ونوهت بالمساعي السعودية.

وصرح وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء السيد عبدالعزيز الدخيل أمس عقب الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء بان الكويت «تؤكد ان حل الخلافات بين دول مجلس التعاون يكون ضمن اطار البيت الخليجي وفي ظل الروح الاخوية الايجابية المسؤولة التي عبر عنها الأشقاء في البحرين وقطر».

وفي القاهرة، رحبت الجامعة العربية بالوساطة السعودية، وقال الامين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد في تصريح له أمس «ان جهود خادم الحرمين الشريفين في السعي نحو اعادة روح الوئام والاخوة بين الأشقاء في دولتي قطر والبحرين اشاعت الارتياح والترحيب في الوطن العربي».



المنامة نبهت الى عواقب الخلافات الحدودية

الكويت تأمل بحل خليجي لخلاف قطر والبحرين

لندن ـ المنامة: «الشرق الأوسط»
الكويت: من غنيم المطيري

كررت البحرين امس رغبتها الصادقة في السعي الى «حل اخوي ينهي الخلاف مع قطر ويدعم العلاقات الاخوية بين البلدين، ويعزز التعاون الايجابي بينهما».

وقال رئيس مجلس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة في اجتماع مجلس الوزراء امس، ان هذا التعاون هو الذي «تتطلع اليه شعوبنا وترغب فيه تاكيدا لما يربط بينها من اواصر القربى».

وفي الكويت صرح وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز الدخيل للصحافيين امس عقب اجتماع مجلس الوزراء برئاسة ولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح «أن الكويت تلقت بارتياح وتفاؤل بالغين ما اعلنته كل من دول البحرين ودولة قطر بشان الرغبة الاخوية المشتركة لحل الخلاف الحدودي بينهما بالطرق الاخوية الودية ضمن اطار المساعي الخيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية، وهي اذ ترحب بهذه الخطوة الايجابية التى تجسد حرص البلدين على تجاوز هذا الخلاف، وتبارك كل جهد يساهم في تحقيق هذا الهدف، فانها تؤكد على ان حل الخلافات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي يكون ضمن اطار البيت الخليجي وفي ظل الروح الاخوية الايجابية المسؤولة التي عبرت عنها البحرين وقطر».

وذكر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء «ان دولة الكويت تسجل بالتقدير ترحيب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز باستئناف المملكة العربية السعودية لمساعيها المشكورة في دعم جهود تحقيق هذه الرغبة الصادقة لدى الاشقاء في البحرين وقطر والذي يعكس مرمى خادم الحرمين الشريفين على الحفاظ على روح الاخوة والترابط وحسن الجوار بين كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

الى ذلك عبر رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة عن تقدير البحرين لجهود الوساطة الحميدة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود بين البلدين «وهي الوساطة التي استهدفت منذ البدء وبشكل اساسي التوصل لحل مقبول للطرفين لا يكون فيه ضرر ولا ضرار وذلك انطلاقا من حرصه على اعلاء روح الاخوة والاسرة الواحدة بين دول مجلس التعاون، وعملا على ترسيخ التضامن الخليجي ودعم امن واستقرار المنطقة حماية لمكتسباتها وتهيئة لجو من الوفاق والمودة والاخوية والتعاون مما يشكل الاساس الراسخ للعمل على تحقيق تطلعات وطموحات ابناء دول المجلس».

واضاف «ان البحرين وقد تلقت ببالغ الترحيب ما اعلنته المملكة العربية السعودية من ترحيب خادم الحرمين الشريفين باستئناف وساطته الخيرة استجابة لرغبة الطرفين، دولة قطر الشقيقة ودولة البحرين فاننا لنشيد بهذا التوجه الايجابي المشترك، معربين عن اعتزازنا بالدور الكبير الذي يضطلع به خادم الحرمين الشريفين».

وشدد على ان البحرين «وهي تؤكد باستمرار على ضرورة الحل الودي الاخوي فانها تستند في ذلك الى قناعة راسخة بان الحل الاخوي هو الامثل والاحكم دون غيره من سبل الحلول الاخرى وبخاصة بين الاشقاء فهو وحده الحل الذي يمكن ان يصفي النفوس ويجمع القلوب على كلمة سواء وان ينهي الخلاف بصورة جذرية وان يجنبنا ما تجره الخلافات الحدودية من مشكلات وعواقب.

كما تستند البحرين في ذلك ايضا الى رغبة جماعية لدول المجلس اكدها المجلس في قراره الذي اصدرته القمة الخامسة عشرة لقادة دول مجلس التعاون والداعي لحل جميع الخلافات بين الدول الاعضاء في المجلس وهو القرار الذي يرتكز على حكمة لم الشمل دعما لمسيرة التعاون وتعزيزا لعلاقات الاخوة بين دول المجلس».

وقال انه «لا يخفى على احد ما يرمز اليه اللجوء الى سبل الحل الودي الاخوي من توحيد الصف بصورة حقيقية وفعالة في مواجهة ما يعترض المنطقة من تحديات ومخاطر في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها مما يرفع من شانها ويعزز مكانتها الدولية في نظر العالم».

واكد انه من هذا المنطلق «فان البحرين لترحب بعقد اجتماع ثلاثي يضم المملكة العربية السعودية، بصفتها الدولة الراعية



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٠ يناير 1995

لجهود الوساطة، وكلا من دولة قطر الشقيقة ودولة البحرين لمواصلة العمل على وضع اسس الحل الودي للخلاف في الاطار الاخوي».

وكان ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد ادلى بتصريح حول هذا الموضوع اكد فيه ان البحرين «تؤكد استعدادها التام للتجاوب البناء مع المبادرة الكريمة من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين من اجل استئناف الوساطة الكريمة وبذل كل جهد ممكن للوصول الى تسوية تنهي الخلاف القائم بين البلدين الشقيقين وتحفظ للدولتين اواصر الاخوة ووشائج القربى والمحبة التي تربط بينهما».

وقال «ان دولة البحرين تعبر عن خالص التقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود للتصريح الصادر عن مصدر مسؤول في حكومة المملكة العربية السعودية الذي عبر فيه عن استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين بشأن الوساطة بين دولة قطر ودولة البحرين والتوجه الايجابي المشترك للبلدين الشقيقين من اجل الوصول الى حل اخوي مقبول للبلدين.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

ارتياح لوساطة خادم الحرمين بين قطر والبحرين

□ مكتب الخليج – العالم اليوم:

أبدت الأوساط الخليجية ارتياحها التام لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بالوساطة من أجل حل الخلاف الحدودى بين قطر والبحرين. وقالت هذه المصادر إنها المرة الأولى من نوعها التى تبذل فيها مساع حميدة لحل مشكلة بين دولتين خليجيتين فى إطار البيت الخليجى دون الحاجة إلى طرحها على المنظمات والهيئات العالمية.

وأضافت أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين تجسد ولأول مرة – قرار قمة دول مجلس التعاون الخليجى الخاص بحل جميع المشاكل الخليجية داخل دول المجلس، انطلاقا من مبدأ محدد هو أن دول المنطقة أكثر دراية من غيرها بمشاكلها ومصالحها.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن هذه الروح الجديدة يمكن أن تمثل قاعدة راسخة لتوجه خليجى يسعى إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادى لجميع شعوب المنطقة.

وأكدت إن دور خادم الحرمين الشريفين سوف يكون مؤثرا من أجل الوصول إلى اتفاق بين البحرين وقطر حيث ستجرى خلال الأيام القليلة المقبلة اتصالات مكثفة مع جميع الاطراف لإيجاد حل شامل للنقاط محل الخلاف بين الدولتين الشقيقتين.

ولم تستغرب الأوساط الخليجية مبادرة خادم الحرمين الشريفين للوساطة بين قطر والبحرين انطلاقا من حرصه على مصلحة الاشقاء فى المنطقة وتحقيق الاستقرار والأمن لشعوب دول مجلس التعاون الخليجى.

وكان سمو ولى عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد دعا إلى ضرورة حل هذا الخلاف داخل البيت الخليجى مستعينا بحكمة خادم الحرمين الشريفين الذى رحب على الفور بالتوسط بين الشقيقتين قطر والبحرين.



وجهة نظر

المبادرة القطرية نفحة رمضانية!!

لاشك انها نفحة علوية من نفحات رمضان الروحية، ان تتفتح ابواب الانفراج على طريق الوفاق بين بعض الاشقاء .. فليس هناك دواء ناجع للنفس العربية، افضل من ان تلتئم الجراح بين ابناء العشيرة الواحدة، وربما كانت هناك دعوة مستجابة وقد فتحت لها ابواب السماء، ونحن نقترب من ليلة القدر المباركة التى يستجيب فيها سبحانه وتعالى كل دعاء!

ولقد جاءت مبادرة ولى عهد قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى بردا وسلاما على كل قلب عربى عندما أعلن ان قطر مستعدة لسحب قضية الخلافات الحدودية بينها وبين شقيقتها « البحرين » من محكمة العدل الدولية، وان يقوم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز باستئناف وساطة جلالته بين البلدين الشقيقين وان يكون الحل مرضيا .

المدهش فى المبادرة القطرية جاءت مفاجئة وقبل فترة وجيزة من صدور قرار المحكمة الدولية ، وانها لاقت تجاوبا سريعا من جانب العاهل السعودى حيث رحب جلالته باستئناف الوساطة ، وبذل كل جهد ممكن للتوصل الى تسوية الخلاف بين البلدين الشقيقين ولتحفظ بينهما اواصر الاخوة ووشائج القربى.. كما لاقت هذه المبادرة الكريمة تجاوبا وترحيبا من جانب الشقيقة « البحرين » على لسان ولى عهدها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مؤكدا الرغبة الصادقة فى التوصل الى حل اخوى شامل تمشيا مع قرار القمة الخليجية الخامسة عشرة.

وقد يكون من نافلة القول ، ان الأمل الذى يراود شعوب الأمة العربية ، ان تكون هذه « المبادرة القطرية » فاتحة خير لكل التسويات الحدودية الأخرى على الساحتين الخليجية والعربية لتستعيد حركة العمل الجماعى قوتها ولتلتئم كل الجراح العربية التى طالت أوجاعها ، وان تنتهى حالة الهوان التى نزلت بامتنا ..

وياسبحان الله .. كم شمت فينا الشامتون، وظنوا بنا الظنون، ولكم قالوها فى سخرية واستهانة بنا: كيف يطالبون بالصلح مع غيرهم، وهم عاجزون عن المصالحة مع انفسهم؟ حيا الله دولة قطر واميرها وولى عهدها، بهذه المبادرة الكريمة التى أعادت شئون العرب لحلها فى بيت العرب، وتحية لاستجابة البحرين الشقيق، ودعاء لخادم الحرمين الشريفين بان يكون التوفيق حليفه، بما عرف عنه من حكمة واصالة وبصيرة.

زكريا نيل

الامارات ترحب برغبة قطر والبحرين في استئناف وساطة الملك فهد

■ ابو ظبي، جدة - «الحياة» - رحبت دولة الامارات باعلان البحرين وقطر رغبتهما في حل الخلاف الحدودي بينهما بالطرق الودية، وفي اطار المساعي التي تبذلها المملكة العربية السعودية.

وذكر مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في ابو ظبي في بيان وزع مساء الاثنين ان دولة الامارات «تلقت بارتياح بالغ الخطوة المهمة والشجاعة التي اعلنها البلدان الشقيقان، البحرين وقطر، التي تترجم حرص القيادتين ورغبتهما الصادقة في تجاوز خلافاتهما الحدودية، ما سيكون له بالغ الاثر في تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية».

وأضاف البيان ان دولة الامارات «تعبر عن تقديرها لترحيب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز باستئناف المملكة العربية السعودية مساعيها الخيّرة لدعم الجهود التي يبذلها البلدان لحل خلافهما الحدودي بالطرق الودية».

في جدة رحب الدكتور حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي بجهود الوساطة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين لحل الخلاف بين قطر والبحرين.

واعرب في بيان اصدره مساء الاثنين عن «الأمل بان تكلل هذه الجهود الخيّرة بالتوفيق حفاظاً على روح الأخوّة والتضامن وحسن الجوار التي ينبغي أن تسود بين الدول الاسلامية».

وسجّل الغابد ارتياحه الى ما ابدته قطر والبحرين من رغبة مشتركة في استئناف الملك فهد مساعيه في هذا الاطار. وقال: «ان هذه الثقة المتجددة في شخص خادم الحرمين الشريفين خليجياً وعربياً واسلامياً، تؤكد المكانة المرموقة التي يحظى بها والمملكة العربية السعودية في العالم الاسلامي».



المصدر : الحــــــــوادث

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات




الملك فهد بن عبد العزيز

■ تتابعت التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين في البحرين وقطر ترحيباً بمبادرة المملكة العربية السعودية الى ابداء استعداد قيادتها لاستئناف الوساطة بين الدولتين الخليجيتين المختلفتين حول حق السيادة على جزر حوار وفشت الدبل الواقعة في مياه الخليج العربي الفاصلة بينهما، وتدعي كل منهما بأنها تابعة لاراضيها.

وقد اظهرت الايام القليلة الماضية اجماعاً خليجياً وعربياً على اعتبار خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز المرجعية الموثوقة القادرة على التدخل كوسيط وكحكم لحل هذا الخلاف الذي كاد عام ١٩٨٦ يتسبب في حرب بين الطرفين البحريني والقطري، لولا تدخل الملك فهد الذي نجح في اطفاء فتائل المواجهة العسكرية وحمل الدولتين المختلفتين على البدء في حوار هادىء بعيداً عن التشنج واستعراض العضلات العسكرية.

وقد برزت الحاجة الى تجديد المساعي السعودية الحميدة بعد القرار الاخير الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في لاهاي، وأكدت فيه صلاحيتها للنظر في الخلاف البحريني - القطري، وواجه رفضاً وعدم قبول من الطرف البحريني الذي امتنع عن حضور جلسة المحكمة واعتبر مناقشتها للمذكرة القطرية حول هذا الموضوع امراً باطلاً وغير قانوني.

وتقول الاوساط السياسية والدبلوماسية الخليجية ان المبادرة السعودية الى اعلان الاستعداد لاستئناف الوساطة، تستجيب مع القرار الذي صدر عن القمة الخليجية التي عقدت في المنامة اواخر العام الماضي، وأكد على ضرورة حل الخلافات الحدودية بين دول مجلس التعاون في اطار المجلس، وفي الاطار الثنائي بين الدول المعنية، كما انها تعبّر عن حرص الملك فهد وحكومته على كل ما يعزز التعاون بين دول المجلس ويرسي العلاقات في ما بينها على مبادىء حسن الجوار واسس القربى ومقتضيات المصير المشترك.

وتؤكد هذه الاوساط ان المملكة العربية السعودية قرنت استعدادها اللفظي لاستئناف الوساطة بين الدوحة والمنامة، باتصالات باشرتها مع الدولتين للاتفاق على كيفية استئناف المساعي السعودية وبتوجيه من الملك فهد الذي يقضي الايام الاخيرة من رمضان المبارك في مكة المكرّمة ويتابع منها عن قرب ما تحقق من انجازات في توسعة الحرم النبوي الشريف وسير الاعمال في مشاريع تطوير مكة المكرمة والمدينة المنورة وتحسينهما.

وترجح هذه الاوساط ان تتيح عطلة عيد الفطر المبارك الفرصة الكافية للتوصل الى صيغة متفق عليها بين البلدان الثلاثة للمباشرة في عملية حوار ايجابي برعاية القيادة السعودية التي تتمتع كلمتها باحترام الدولتين وتقديرهما، كما تحوز على ثقة القيادتين القطرية والبحرينية اللتين تربطهما بالقيادة السعودية علاقة راسخة على اسس من الاخوة والصداقة والجوار الطيّب.

وتشجّع الدول العربية هذا الاتجاه الذي يلقى دعم الامين العام لجامعة الدول العربية وتأييده، كما يلقى دعم مجموعة الدول الخليجية التي رحبت بالاستعداد السعودي لاستئناف الوساطة وابدت ارتياحها للردود الايجابية التي صدرت عن كبار المسؤولين في قطر والبحرين، مما احيا الامل في حل خليجي لخلافهما.



الدوحة رأت فيها "مغالطات تاريخية ومزاعم سياسية حول الأراضي المتنازع عليها"

قطر: تصريحات وكيل البحرين لدى المحكمة الدولية لاتهيء الاجواء لاستئناف الوساطة السعودية

■ الدوحة - ق. ن. ا - اعربت دولة قطر عن تقديرها لـ «بعض» ما جاء في كلمة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين في الجلسة التي عقدها المجلس يوم الأحد الماضي الموافق ٩٥/٢/١٩ لكنها رأت ان التصريحات التي ادلى بها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والدكتور حسين البحارنة وزير الدولة للشؤون القانونية في دولة البحرين ووكيلها لدى محكمة العدل الدولية لهيئة الاذاعة البريطانية يوم الخميس الماضي الموافق ١٩٩٥/٢/١٦ «تثير الحيرة لانها تضمنت الكثير من المغالطات التاريخية والمزاعم السياسية حول الأراضي المتنازع عليها بين البلدين الشقيقين، قطر والبحرين».

واكد مصدر مسؤول في وزارة الخارجية في تصريح لوكالة الأنباء القطرية امس ان «مثل هذه التصريحات لا يساعد على تهيئة الاجواء المناسبة لاستئناف الوساطة السعودية الكريمة التي تحرص دولة قطر على توفير كل الضمانات لنجاحها».

واكد المصدر ان وزير الخارجية البحريني «اغلق الابواب امام الوساطة قبل ان تبدا وقلص فرص نجاحها عندما زعم ان الارض التي تطالب بها دولة قطر تمثل ثلث اراضي البحرين وانها اراض تمارس البحرين السيادة عليها». وفي اطار هذه المغالطات تساءل المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية: «على ماذا يمكن ان نتفاوض، وكيف يمكن ان تنجح جهود الوساطة بينما البحرين تسعى للتشويش عليها واستباق نتائجها وبالتالي التاثير السلبي عليها».

واشار المصدر الى «عدم صحة ما طرحه وزير الخارجية البحريني» في المقابلة التي اجرتها معه صحيفة «الحياة» عشية صدور قرار محكمة العدل الدولية ونشرتها في عددها الرقم ١١٦٨٥ الصادر يوم الخميس ١٩٩٥/٢/١٦ «عندما زعم انه تم الاتفاق في قمة المنامة على عرض مواضيع الخلاف على قمة مسقط اذا لم يتم اتفاق قبل ذلك». واضاف المصدر «هذا بالتاكيد يتعارض مع نص القرار الصادر عن اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الخامس عشر الذي عقد في شهر كانون الاول (ديسمبر) الماضي في المنامة بشان حل المسائل العالقة بين دول المجلس» والذي ينص على:

«مضاعفة الجهود خلال الفترة القادمة وقبل انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى لحل المسائل العالقة بين الدول الأعضاء بروح من الاخوة التي تتميز بها علاقات دول المجلس عبر القنوات الثنائية الرسمية او في اطار مجلس التعاون ان تعذر ذلك».

ومضى المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية قائلاً: «يعلم وزير الخارجية البحريني انه اثناء مناقشة هذا القرار في اجتماعات قمة المنامة تم الاتفاق على عدم المساس بالموقف القانوني لدولتي قطر والبحرين في محكمة العدل الدولية».

ووصف المصدر «المزاعم التي يرددها وزير الدولة للشؤون القانونية بدولة البحرين الشقيقة ووكيلها لدى محكمة العدل الدولية بشان عدم اختصاص المحكمة النظر في الخلاف الحدودي القطري - البحريني بانها محاولة للقفز فوق الحقائق والالتفاف على حكم المحكمة»، مشيراً الى انه «بدلاً من مطالبة قطر بسحب قضيتها العادلة من المحكمة كان الاجدى بالدكتور حسين البحارنة ان يتوجه الى محكمة العدل الدولية لاثبات حسن النوايا بالافعال وليس بالاقوال ويطرح وجهة نظر بلاده هناك قبل اللجوء لوسائل الاعلام التي لا تعد مكاناً مناسباً لطرح الحجج القانونية».

. واكد المصدر ان موقف دولة قطر بشان عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية «ثابت ولم يتغير ويستند الى ما جاء في الاتفاق الموقع في الدوحة بين البلدين والمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٥ اثناء اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الحادية عشرة بدولة قطر والذي اعتبرته محكمة العدل الدولية اتفاقاً دولياً تترتب عليه التزامات على الطرفين نص على ما يلي:

١ - التاكيد على ما تم الاتفاق عليه سابقاً بين الطرفين.

٢ - ان يطرح الخلاف على محكمة العدل الدولية بناء على الصيغة البحرينية التي قبلتها دولة قطر والاجراءات المترتبة عليها مع استمرار المساعي الحميدة للمملكة العربية السعودية اثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم.

٣ - اذا تم التوصل الى حل اخوي مقبول للطرفين يتم سحب القضية من التحكيم».

وطالب المصدر في ختام تصريحه «بضرورة التعامل بواقعية مع القضية ولا بد من مصارحة الشعبين الشقيقين البحريني والقطري بالحقائق وبان كل ما يتعلق بالخلاف الحدودي بين البلدين الشقيقين قطر والبحرين قد اصبح من اختصاص محكمة العدل الدولية اعتباراً من يوم الاربعاء ١٩٩٥/٢/١٥ بناء على قرار المحكمة الصادر بهذا الشان».

وكان الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد وزير الدفاع تراس الاجتماع العادي الاسبوعي الذي عقده مجلس الوزراء مساء اول من امس الاربعاء في مقره في الديوان الأميري.

وقال المصدر المسؤول في وزارة الخارجية القطرية: «في مستهل الاجتماع اطلع المجلس على التصريح الذي ادلى به مصدر مسؤول في حكومة المملكة العربية السعودية يوم السابع عشر من شهر رمضان المبارك الموافق السادس عشر من شهر شباط (فبراير) عام ١٩٩٥ بشان استعداد المملكة لاستئناف وساطتها في الخلاف الحدودي بين البلدين الشقيقين قطر والبحرين والذي اصدرت محكمة العدل الدولية حكمها يوم الاربعاء الماضي باختصاصها بالنظر فيه ومن ثم الفصل فيه بحكم نهائي وملزم للطرفين».

واعرب مجلس الوزراء القطري «عن بالغ تقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز لترحيبه باستئناف الوساطة وبذل كل

جهد ممكن من أجل الوصول إلى تسوية مرضية تنهي هذا الخلاف الحدودي»، مؤكداً «استعداد دولة قطر لسحب قضية هذا الخلاف من محكمة العدل الدولية في حالة التوصل إلى حل اخوي مقبول للبلدين، كما جاء في كلمة سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد وزير الدفاع في مجلس الوزراء في اجتماعه السابق».

وزاد المصدر أن مجلس الوزراء تابع التصريحات «التي أدلى بها عدد من المسؤولين في دولة البحرين الشقيقة لبعض وسائل الاعلام بشأن الخلاف الحدودي بين البلدين».

المدوسه
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الوطن العربي
التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٥

كلينتون يشيد بدور المملكة في السلام والاستقرار

مبادرة الملك فهد للوساطة بين قطر والبحرين تشيع اجواء الارتياح في منطقة الخليج

قبول البلدين بالوساطة
دليل على حكمة القيادة السعودية



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٥

لاحظت مصادر دبلوماسية في الرياض ان اجواء من الارتياح والانفراج سادت في منطقة الخليج بعد ان حظيت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بالوساطة في الخلاف القطري - البحريني بقبول وترحيب الدوحة والمنامة، ليعزز ذلك من الانفراج المتمثل في تقدم المباحثات الحدودية بين السعودية واليمن، وفي الوقت الذي اشاد فيه الرئيس الاميركي بيل كلينتون باسهام السعودية تحت قيادة خادم الحرمين في تثبيت الاستقرار والسلام في المنطقة.

واشادت مصادر دبلوماسية عربية بالدور الريادي للسعودية في احتواء الخلافات التي قد تطرأ على الساحة العربية، هذا الدور الذي يستمد وزنه من الاحترام الذي يكنه الجميع لخادم الحرمين، لما عرف عنه من مبادرات خيرة لحل أي خلاف، ايمانا منه بالضرورة الاستراتيجية لوحدة الصف الخليجي - العربي واهمية الاستقرار في العلاقات بين الدول على اساس الاحترام المتبادل.

ثقة بالقيادة السعودية

واعتبرت الاوساط الدبلوماسية أن توجه المملكة بالوساطة بين البحرين وقطر دليل قاطع على المكانة الريادية التي تتبوأها، في اطار العلاقات الاخوية، وعلى مدى الثقة التي تتمتع بها، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون وسيطا مقبولا في اطار العلاقات الاخوية، وحرص البحرين وقطر على اغلاق باب الخلاف بينهما.

وكان سفير البحرين في الرياض السيد خالد بن محمد المسلم قد أوضح أن البلدين الشقيقين البحرين وقطر قد طلبا من المملكة استئناف الوساطة فيما بينهما، لثقتهما بحنكة خادم الحرمين الشريفين، وهي وساطة ترضي الجميع، حيث تعمل المملكة من خلال هذه المبادرة الريادية إلى تضييق الهوة وتجاوز الخلاف في اطار الاسرة الواحدة التي يمثلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وكانت مبادرة الملك فهد التي تقدم خلال قمة زعماء دول مجلس التعاون الاخيرة في المنامة قد حظيت بترحيب جديد، وهي تشكل القاعدة الاساسية للوساطة الراهنة التي تنطلق من حقيقة أن الخليجيين يمثلون كأسرة واحدة وبيت واحد ومصيرهم واحد، يتلمسون طريق المحبة والخير. وقال السفير المسلم: ونحن نرى في المملكة بقيادة الملك فهد الطريق إلى الخير والطريق السليم لما يتمتع به من حكمة وحنكة، وأن ما قدمه من طرح موضوعي في قمة مجلس التعاون في المنامة كان له الاثر الطيب في مردوده على حل الخلافات الخليجية.

واشارت مصادر خليجية إلى توفر الثقة من قبل الجميع في أن يسعى الملك فهد للوصول إلى حل يرضي الطرفين بفضل قيادته وحكمته وقد أوضح



السفير المسلم بأن « الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية هي راعية الجميع ، وأن مصيرنا مشترك والقيادة الخليجية المشتركة دائما تسعى لصالح شعوبها وتحقيق الألفة والمحبة فيما بينها... فمواقف المملكة هي دائما مواقف حقة على جميع الأصعدة والمستويات ، وفي كل الاتجاهات، لا تقف ولاتعول إلا ما هو مرض للجميع، انطلاقا من عقيدتها الاسلامية السمحة وكيانها ومحبتها للخليج كله»

وأوضحت المصادر الخليجية بأن قمة مجلس التعاون المقبلة في مسقط، سوف تضع أسس وقواعد حل جميع الخلافات الخليجية لتستمر المسيرة الواحدة بطريقة الود والمحبة والتسامح سعيا إلى إنجازات تخدم العمل الخليجي المشترك.

قطر دعت لاستمرار المساعي

وقالت المصادر انه ليس اكثر دلالة من الاجواء الايجابية التي اشاعتها مبادرة خادم الحرمين، من دعوة قطر إلى استمرار مساعي الملك فهد، وترحيب البحرين بدعوة قطر. وقد وردت الدعوة القطرية في كلمة لولي عهد قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في اجتماع مجلس الوزراء، وقد اكد في الكلمة استنادا إلى أهمية سحب قضية الخلاف من التحكيم الدولي في حالة التوصل إلى حل أخوي مقبول من الطرفين حيث أن الهدف من الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية كان الحفاظ على روابط الاخوة والمحبة القائمة على حسن الجوار، والرغبة في توفير الامن والاستقرار للمنطقة، فالواجب تجاه شعوب المنطقة هو حل وإزالة كل خلافات بطريقة سلمية حضارية لتحقيق مزيد من التعاون انطلاقا من الدين الحنيف والتاريخ المشترك، كما أن حل هذا الخلاف نابع من المحبة القائمة ومن التقارب والتلاحم.... والبحرين تقترح لقاء ثلاثيا.

وحظيت المبادرة السعودية بقبول البحرين ايضا التي رحبت برغبة قطر في استمرار المساعي الحميدة لخادم الحرمين الشريفين ودعا ولي العهد القائد العام لقوات دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة إلى عقد اجتماع في اسرع وقت ممكن بين السعودية وقطر والبحرين، يتم خلاله وضع الاطار التنفيذي لاستئناف المحادثات وصولا إلى حل أخوي شامل. واكد ولي عهد البحرين على رغبة بلاده الصادقة في التوصل إلى حل أخوي مقبول لدى الطرفين، وقال: إننا على ثقة تامة بأن الرعاية الكريمة لخادم الحرمين الشريفين وأميري البحرين وقطر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، سيكون لها عظيم الأثر في دعم قواعد الاستقرار والرخاء لشعوب دول المجلس.

وقد استجابت السعودية للروح الايجابية في المنامة وقطر، وأعلن مصدر سعودي مسؤول أن حكومة المملكة تعرب عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الايجابي المشترك، وتؤكد ترحيب خادم الحرمين الشريفين باستئناف الوساطة بين الأشقاء في البحرين وقطر، وبذل كل جهد ممكن من أجل



الوصول إلى تسوية تنهي الخلاف القائم، وتستجيب لحقوق الطرفين وتحفظ لجارتين شقيقتين أواصر الاخوة ووشائج القربى والمحبة التي تربط بينهما وأكد المصدر أنه سيتم الاتصال بالدولتين الشقيقتين للنظر في كيفية استئناف هذه المساعي.

المفاوضات السعودية - اليمنية

وقالت المصادر إنه تأكيدا لتطلع الملك فهد الاستراتيجي نحو منطقة مستقرة وآمنة وخالية من النزاعات، فقد واصلت المملكة مساعيها لاستكمال مفاوضات انهاء الخلاف الحدودي مع اليمن التي ما زالت متواصلة وقد استؤنفت المفاوضات بعد أن أدى اعضاء الوفد اليمني برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب اليمني وشيخ قبائل حاشد كبرى القبائل اليمنية، حيث قال ناطق باسم الوفد أن اعضاءه «أدوا مناسك العمرة مستبشرين بأن يوفقهم الله في مواصلة ناجحة للمفاوضات مع اشقائهم السعوديين»

وقد اقام الامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي مأدبة افطار في مزرعته القريبة من الرياض تكريما للشيخ الأحمر ووفده، حيث تبودلت الأحاديث الودية في شأن القضايا الاسلامية والعربية وفي مقدمتها العلاقات السعودية - اليمنية وفي نهاية الافطار قدم الامير سلطان هديا تذكارية إلى الشيخ الاحمر واعضاء الوفد، وشكر الشيخ الاحمر الامير سلطان مقدرا له «جهوده الخيرة والطيبة في سبيل خدمة الأمة الاسلامية والعربية».

وحضر مأدبة الافطار الامير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ووزير الخارجية الامير سعود الفيصل وعدد من الامراء والوزراء وسفير المملكة في اليمن وسفير اليمن لدى المملكة.

وقال الشيخ الاحمر بعد المأدبة «إن خادم الحرمين الشريفين هو بمثابة أب لنا... وموعد القمة اليمنية - السعودية لم يتحدد، لأن مثل هذا الموعد لا يحدد عادة إلا بعد التشاور بين القيادتين السياسيتين».

وأشارت المصادر الدبلوماسية إلى أن السعودية تبدي كل استعداد لانهاء القضايا التي يجري الحوار حولها في المفاوضات بما يحترم حقوق الجانبين ويستجيب لمصلحتهما المشتركة، باعتبار أن إنهاء مشكلة الحدود هو الباب نحو تطبيع العلاقات بين البلدين، مع وجوب التحكيم في مواقع تحتاج إلى ذلك، حسب كل نقطة حدودية على حدة.

وكان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح قد بعث برسالة إلى الرئيس الاميركي بيل كلينتون تتعلق بالمفاوضات، اكد فيها حرص اليمن على حل مشكلة الحدود مع الاشقاء في السعودية بالتفاوض والحوار السلمي والتفاهم بعيدا عن القوة وبما يضمن الحقوق المشروعة ويعزز الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة.

كلينتون يشيد بالسياسة السعودية

ولاحظت المصادر الدبلوماسية أن الجهود التي تبذلها المملكة من اجل انهاء الخلافات في المنطقة، وعلى نطاق الشرق الاوسط والعالم، حظيت باشادة عميقة من الرئيس كلينتون، وذلك في كلمة القاها الرئيس الاميركي بمناسبة مرور ٥٠ عاما على اللقاء التاريخي الذي عقد بين المغفور له الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود والرئيس الاميركي الاسبق فرانكلين روزفلت، حيث وضع ذلك الاجتماع الأسس الراسخة للعلاقات والتعاون بين المملكة والولايات المتحدة.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٥

تفاؤل لجهود الرياض لحل الخلاف الحدودي مع اليمن

وقد اشاد كلينتون بذلك الاجتماع الذي عقد على سفينة اميركية في قناة السويس بناء على رغبة روزفلت. وقال: إن المملكة تحت القيادة الحكيمة لخادم الحرمين الشريفين ساهمت في الاستقرار والسلام العالميين وأعرب عن ثقته في أن الاسس الراسخة التي وضعها الرئيس روزفلت والملك الراحل عبد العزيز ستستمر وتتواصل لضمان وتأكيد علاقة الصداقة الوطيدة المتعاظمة بين البلدين لعقود عديدة مقبلة. كما أشاد الرئيس السابق جورج بوش بعلاقات الصداقة والتعاون بين السعودية والولايات المتحدة، وقال: إن أعظم ما يسرني عندما كنت رئيسا، كان ذلك العمل عن قرب مع الملك فهد خلال عملية درع الصحراء وعاصفة الصحراء، مشيرا إلى دور خادم الحرمين في مواجهته العدوان العراقي وانهائه، واضاف: ولولا ذلك، لكنا نعيش في عالم مختلف جدا اليوم.

وزير الخارجية الاميركي السابق أكد بدوره رسوخ علاقات الصداقة والتعاون بين المملكة والولايات المتحدة وقال: إنها علاقات وضع اسسها الملك عبد العزيز وتقوم على الاحترام المتبادل والثقة القوية والمصالح المشتركة... وهي العلاقات التي مكنت من مواجهة الغزو العراقي وتحرير الكويت.

وقد أقيم احتفال في متحف البحرية الاميركية في واشنطن، حضره وزير البحرية الاميركية جون دالتون وعدد من المسؤولين وعدد ممن بقوا على قيد الحياة من ضباط وبحارة المدمرة «يو. إس. إس. ميرفي» التي اقلت الملك عبد العزيز من جدة للاجتماع مع الرئيس روزفلت على متن البارجة «يو. إس. إس. كوينسي» الراسية في البحيرات المرة بقناة السويس.

ويذكر أن ذلك اللقاء الذي تم قبل ٥٠ عاما، بدعوة من روزفلت، لم يكن الدافع إليه إدراك واشنطن لاهمية دور السعودية كمنتج للنفط وحسب، بل كان يعكس تلهف روزفلت على لقاء القائد الذي وحد القبائل والمناطق بقوة ارادته، وبرز بشكل متزايد كإحدى الشخصيات المتميزة في القرن الحالي، بينما ذهب الملك عبد العزيز إلى اللقاء منطلقا من إدراك لاهميته التاريخية، حيث تمت الترتيبات للاجتماع بسرية تامة قبل قمة يالطا ولقاءهما، والتي خصصها زعماء الدول الحليفة للتخطيط لنهايات الحرب ووضع اسس النظام العالمي الجديد، وتقول المصادر التاريخية أن الملك عبد العزيز كانت تحدوه رغبة في كسر أحادية النفوذ البريطاني، خاصة بعد وعد بلفور والموقف البريطاني الممالىء لليهود... حيث كتب إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في تلك المرحلة: لقد ساعدتك وسأساعدك وأدعم موقف الحلفاء دوما، ولكن لا يمكن تدمير روحي وشرفي كمسلم بالتوصل إلى تسوية مع الصهيونية»... أما اميركا فقد كانت في تلك المرحلة حسب «شرعة الاطلسي»، تساند المبادرات التي تتخذها الدولة السعودية لصالح تحرير الشعوب العربية الرازحة تحت السيطرة الاجنبية.

الرياض - الوطن العربي

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء العمل باتفاقية الحدود بين اليمن وعمان السبت القادم

عدن - ق.ن.ا - يبدأ اعتبارا من السبت القادم العمل باتفاقية الحدود الدولية بين اليمن وسلطنة عمان، وذلك بعد انتهاء الخبراء من ترسيمها.

ومن المقرر ان يقام حفل بهذه المناسبة فى المنطقة الحدودية يرفع خلاله علما البلدين ايذانا بتسلم كل من الجانبين حدوده.

وسيصدر بيان بهذا الخصوص فى كل من مسقط وصنعاء حول هذه الاتفاقية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٥

اليمن وعُمان تحتفلان بانتهاء ترسيم الحدود

□ صنعاء – من اقبال علي عبدالله:

■ صدر امس في كل من صنعاء ومسقط بيان صحافي مشترك بمناسبة الاحتفال بانتهاء ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان.

وجاء في البيان الذي تسلمت «الحياة» نسخة منه بالفاكس انه «تم بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من ترسيم الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان بدءاً من راس ضربة علي وانتهاء بالنسق الجغرافي ١٩ درجة شمالاً و٥٢ درجة شرقاً، وذلك تنفيذاً للاتفاقية الحدودية الموقعة بين البلدين في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩٢».

واشار الى انه «بمناسبة هذا الحدث المهم في مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين فسيتم اليوم (امس) الاحتفال بانتهاء ترسيم الحدود الدولية بينهما وسيتم في منطقة حبروت الحدودية رفع علمي البلدين على شواهد تاريخية لكليهما في المنطقة ايذاناً بتسلم كل منهما حدوده وفق الترسيم الجديد لها».

واعلن البيان ان «لجاناً مشتركة متخصصة من البلدين اشرفت على اخلاء منطقة الحدود بينهما من القوات والاستحكامات العسكرية لكلا الطرفين تاكيداً والتزاماً منهما على نهج الأسلوب الأمثل في حسن الجوار وازالة اي عوائق يمكن ان تعرقل مسيرة التعاون بينهما والترابط الأخوي بين شعبيهما».

وقال البيان المشترك انه «في هذا اليوم الذي تعلن فيه كل من الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان انتهاء اعمال الترسيم الحدودي (...) فإنه اصبحت للبلدين السيطرة الكاملة على الأراضي التي تدخل في نطاق سيادتهما وفق التقسيم الجديد للحدود بينهما». وزاد ان «البلدين وهما يحتفلان بهذه المناسبة ليشيدان بكل صدق بروح الأخوة والمودة التي سادت بينهما وعلى مختلف المستويات القيادية والتنفيذية طوال فترة محادثات وانجاز ترسيم الحدود بين البلدين ويؤكدان ان ما تم انجازه بينهما هو دليل على حكمة وبصيرة تحلت بهما القيادتان السياسيتان في البلدين ممثلة بالرئيس علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد سعياً منهما الى اجتثاث اي اسباب تحول دون انسياب العلاقات الأخوية والمصالح المشتركة للشعبين العماني واليمني».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٥

بعد ترسيم الحدود

صنعاء تغادر بحار العزلة عبر بوابة مسقط

□ صنعاء ـ محمد على الديلمي:

عبر البوابة العمانية تقترب صنعاء من جديد من جيرانها الخليجين وتسعي لأن تكون مسقط جسرا لعبور بحار العزلة خاصة أن العلاقات اليمنية العمانية تبقى الاكثر تميزا فى المنظومة اليمنية الخليجية. وقد شهدت حدود عمان واليمن يوم السبت الماضى احتفالا بترسيم الحدود وسادت موجة من التفاؤل فى الاوساط السياسية اليمنية غير أن مصادر سياسية مستقلة قالت لـ«العالم اليوم» إن تفاؤل صنعاء فى هذا الصدد مبالغ فيه ورغم الدور الكبير لمسقط فى عملية اعادة المياه إلى مجاريها فيما يتعلق بتطبيع الاوضاع الداخلية فى اليمن خاصة بعد انتهاء العمليات العسكرية فى الحرب الاهلية اليمنية الأخيرة.

وقد جاء اعلان وزير الاعلام العمانى عبد العزيز الرواس أن على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى وأمين عام الحزب الاشتراكى السابق اعتزل العمل السياسي بمثابة تطمين عمانى لحكومة صنعاء بأن مسقط لن تكون قاعدة لانطلاق أى معارضة لنظامها إلا أن السلطنة بدأت تقلل من تعاونها مع اليمن

وفسر المراقبون السياسيون موقف القيادة العمانية فى ذلك الحين على انه امر مؤثر إلى حد ما فى تطبيع الاوضاع الداخلية فى اليمن بعد انتهاء العمليات العسكرية وعزز هذا المؤشر اعادة مسقط لعدد من القطع العسكرية اليمنية التى تصل قيمتها إلى حوالى نصف مليار دولار والتى لجأت إلى عمان وكذلك عدد من العسكريين والمدنيين الذين كانوا قد نزحوا إليها قبل دخول قوات صنعاء إلى عدن. وبين انتهاء العمليات العسكرية واحتفال الترسيم


على صالح

قابوس

النهائى للحدود اليمنية العمانية حصلت تغيرات عديدة على الساحتين اليمنية والعمانية حيث عقدت اجتماعات متعددة على مستوى القمة بين القيادتين اليمنية والعمانية والتى تعرف باسم اجتماعات صلالة 2و3 والتى ظلت ملفاتها طى الكتمان حتى الان.

مصادر سياسية أكدت لـ«العالم اليوم» أن عمان الغت بالفعل مشروع مصنع الغلال الذى كانت ستقوم بتمويل فى اليمن بمبلغ وقدر22 مليون دولار كما قامت مسقط باصدار قانون حق اللجوء السياسى ولكنها حتى الان لم تعلن رسميا سبب تزامنه مع طلب صنعاء من الانتربول الدولى القاء القبض على اربعة من السياسيين اليمنيين يتقدمهم على سالم البيض وتسليمهم إلى اليمن وكانت مسقط قد منحت البيض بعض معاونيه حق اللجوء



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٥

السياسي. وهنا تقول مصادر دبلوماسية عربية لـ«العالم اليوم» إن طلب صنعاء رسميا من الانتربول الدولي تسليم البيض يضع مصداقية حق اللجوء السياسي العماني في حرج وربما يمتد هذا الحرج إلى بقية الدول الاخرى وخاصة الدول الخليجية التي يتواجد فيها قادة جنوبيون فروا اثناء الحرب اليمنية ـ اليمنية خاصة إذا اعلنت صنعاء رسميا اسماء الدفعة الثانية من المطلوبين بعد أن كشفت مصادر دبلوماسية خليجية عن استيائها لورود اسماء في القائمة الثانية تعول عليها القيام بادوار فاعلة في تطبيع الاوضاع الداخلية في اليمن ولهذا يرى مراقبون سياسيون أن العلاقات اليمنية العمانية لن تشهد نفس الزخم الذي عاشته خلال السنوات الثلاث التي اعقبت قيام الوحدة والسنتين الاخيرتين منهما على وجه التحديد ويرجع ذلك للتناقض الواضح بين ما ترغب فيه صنعاء وما تسلكه على المستوى الاقليمي والدولي فهي تريد أن تكون مسقط جسر تواصل مع جيرانها وبالمقابل فهي تمارس ضغوطا عليها بطلب البيض وبعض معاونيه وهذا ما يجعل الجانب العماني في موقف حرج.



المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سياسة خارجية

نموذج من عمان

منازعات الحدود من القضايا الحساسة فى المنطقة العربية، تضرب بجذورها فى اعماق التاريخ وتتوارث همومها الانظمة تلو الاخرى. والاقتراب منها بمثابة اللعب بالالغام مع كل مايحمله من خطر الانفجار فى وجه الاطراف المعنية. ولاتشذ المنطقة العربية عن غيرها فى هذه المنازعات التى تتفاوت حدتها وتعقيداتها من منطقة الى اخرى. ولكن بينما سعى الاخرون الى اللجوء للتحكيم والوساطة، ظل هذا الاسلوب عسيرا على النفس فى المنازعات العربية بل ربما زاد من حدة الازمة. وبقى الامل مرهونا بالتفاهم المشترك وحسن النوايا والعلاقات بين الشعوب والقيادات بوصفه اسلوبا ينسجم مع المزاج العربى يستطيع ان يذيب الجليد فى العلاقات بشكل اكثر جدوى من اى اسلوب اخر.

وقد احتفلت سلطنة عمان واليمن منذ ايام قليلة بانتهاء ترسيم الحدود بينهما وتسليم كل منهما المنطقة التى اصبحت تخضع لسيادته وتمكنا من تعيين الخط الحدودى بينهما على مسافة تبلغ ٣٠٨ كيلو مترات من راس ضربة على الى رملة شحيت وتم الاحتفال فى جو من المحبة والوئام غمرته فرحة الشعبين التى انعكست فى كلمات المسئولين على الجانبين وكعادة العرب راح الشعراء يلقون القصائد بهذه المناسبة المهمة. وتم الاحتفال فى منطقة حبروت عند المنطقة الجنوبية لعمان حيث تم رفع علمى البلدين على شواهد تاريخية لكليهما فى المنطقة هى القلعة العمانية فى وادى حبروت شرقا والقلعة اليمنية على مرتفعات الوادى غربا. وجاء الانتهاء من ترسيم الحدود تنفيذا للاتفاقية الموقعة بين البلدين فى اكتوبر ١٩٩٢. وخلال السنوات الثلاث الماضية تضافرت جهود البلدين فى رسم الحدود بطريقة علمية فتمت العملية وفق مواصفات عالية الجودة وباستخدام التقنيات الحديثة فى ميدان المسح الارضى والرصد الجوى لنقاط الحدود المشتركة، وتمت الاستعانة باحدى الشركات العالمية الرائدة فى هذا المجال باشراف البلدين.

وماحدث يستحق الاشادة لانه يعد نموذجا لحل خلافات الحدود بالطرق السلمية وبالتفاهم المباشر بين اى بلدين متنازعين، وهو بلاشك يفتح صفحة جديدة ليس فى تاريخ علاقات البلدين، بل وبالنسبة لمنطقة الخليج ذاتها. فالباب اصبح مفتوحا لعلاقات طبيعية بين الشعبين تنعكس فى ازدياد اوجه التعاون ولم شمل العائلات وتحقيق الامن، وبالنسبة لغيرهم هو درس يجب ان يحتذى بدلا من الجدل العقيم والحلول الفردية، ولاشك ايضا انه ستكون له انعكاساته الايجابية فى قضايا خلافية حول الحدود بين اطراف اخرى فى المنطقة.

والعبرة من هذا النموذج هى توافر حسن النوايا والرغبة الصادقة فى التفاهم. وعمان من الدول التى تعتمد على هذه الشعارات قولا وفعلا فى علاقاتها بالدول الاخرى حيث تحرص على حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للغير ومبدأ التعايش السلمى بين الدول، ولانها طبقت ذلك فى قضايا كثيرة سابقة، فقد اكسبت حديثها المصداقية مما يعد عاملا رئيسيا فى تذليل اى عقبات امام اى مشكلات تواجهها من المشاكل الساخنة فى منطقة لاتهدأ امواجها كثيرا.

ان الحكمة وحسن النوايا وزرع الثقة هى عوامل كفيلة بازالة الكثير من المشاكل التى تعكر صفو العلاقات العربية ـ العربية، وهذا درس من عمان لمن يريد أن يرهف السمع وينير البصيرة لعلنا نخرج من محنتنا العربية الراهنة.

د . عبدالعاطى محمد

٢٠٠٤ ٣٣٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠٢ [illegible] ١٩٩٥

بعد ترسيم الحدود بين البلدين

اليمن وعمان تستأنفان قريباً درس تمويل الطريق الدولي

□ صنعاء -
من إقبال علي عبدالله:

■ اكدت مصادر حكومية يمنية ان «الدراسات الخاصة بإقامة مشروع طريق دولي يربط بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، أعدتها شركة «دار الهندسة العربية، وهي شركة استشارية.

وأشارت الى ان النفقات المقدرة لانشاء الطريق تبلغ ٨٠ مليون دولار قدمت السلطنة منها ٢١ مليون دولار و«تبحث اليمن عن قرض لاستكمال المبلغ». وقالت المصادر ان «المسؤولين في البلدين سيبحثون الاسبوع المقبل في امكانات الحصول على بقية التمويل للبدء بعملية التنفيذ في العام المقبل وفقاً لتوجيهات قائدي البلدين الفريق علي عبدالله صالح والسلطان قابوس بن سعيد في اجتماعهما الأخير في صلالة». ويبلغ طول الطريق الدولي الممتد من محافظة المهرة اليمنية الى محافظة صلالة العمانية ٢٦٥ كيلومتراً.

الى ذلك قال الدكتور محمد عبدالملك العلفي رئيس مصلحة المساحة ان «الانتهاء من اجراءات ترسيم الحدود اليمنية - العمانية مطلع حزيران (يونيو) الجاري مثل الانجاز الرائع لتطبيق الاعمال الميدانية لتشييد نقاط وعلامات الحدود على طول مسار الخط بين البلدين، عند نقطة النسق بين خط العرض ١٩ شمالاً وخط الطول ٥٢ شرقاً». وزاد ان «اجراءات تكميلية تتخذ لاعداد الخرائط الخاصة بالحدود بمقاييس رسم مختلفة، ما يشكل المرحلة الثانية في العمل لترسيم الحدود اليمنية - العمانية».

وأوضح المسؤول اليمني ان «وضع المناطق الحدودية بين البلدين ادارياً سيتحدد في ضوء الاعمال الميدانية التكميلية التي تسعى الجهات المختصة اليمنية والعمانية الى تنفيذها بالتعاون في ما بينها».

من جهة اخرى علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في عدن ان «وفداً عمانياً كبيراً يضم رجال اعمال ورؤساء القطاعات الصناعية وممثلين عن الغرف التجارية سيزور عدن قريباً للاطلاع على الاجراءات المتخذة لتحويل المدينة الى منطقة حرة، وامكانية الاستثمار العربي فيها من خلال اقامة مشاريع خاصة في مجال الاسماك».

واكدت المصادر ان «اكثر من مئة شركة عربية واجنبية تقدمت للاستثمار في المنطقة الحرة، ومنها شركات المانية وبريطانية طرحت مشاريع سياحية، فيما تقدمت شركات اميركية ويابانية والمانية لاعداد مطار عدن الدولي كمطار للمنطقة الحرة». وأشارت الى ان «شركات استشارية عالمية سيطلب منها درس هذه المشاريع وامكانية الاستفادة منها في المنطقة الحرة».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

البحرين تؤكد سيادتها على حوار

□ المنامة - «الحياة»:

■ اكدت وزارة خارجية دولة البحرين مجدداً امس «ان جزر حوار هي، وكما كانت دائماً، جزء لا يتجزأ من دولة البحرين وخاضعة لسيادتها وسيطرتها وحدها، وان جزر حوار ليست ولم تكن قط جزءاً من دولة قطر وان دولة البحرين تؤكد ايضاً ان موقفها وخلافاً لما تدعيه دولة قطر، هو انه ليست هناك اتفاقية دولية نافذة بين دولة البحرين ودولة قطر تمنح الاختصاص لمحكمة العدل الدولية للنظر في المطالب غير القانونية لقطر».

وجاء ذلك في مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية البحرينية امس الى وزارة الخارجية القطرية رداً على تصريحات امير دولة قطر والتي نشرتها صحيفة «الوطن» القطرية الاحد في ٣ ايلول (سبتمبر) الجاري والتي تناولت اموراً تتعلق بالمنشات والمشاريع التي يجري انشاؤها في جزء من حوار. وتطرقت التصريحات ايضاً الى الدعوة التي تقدمت بها دولة قطر بصورة منفردة الى محكمة العدل الدولية.

وجاء في المذكرة البحرينية ايضاً «ان دولة البحرين تود ان تعيد الى الاذهان ان دولة قطر الشقيقة اعلنت مجدداً بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٩٥ عن رغبتها في تسوية الخلاف القائم بين البلدين حول الحدود البحرية والمسائل الاقليمية من خلال استمرار جهود وساطة خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبدالعزيز، كما ان دولة البحرين أعربت بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩٩٥ عن مساندتها لاستمرار الوساطة الكريمة، وفي اليوم نفسه أعربت المملكة العربية السعودية الشقيقة عن بالغ ارتياحها وسعادتها بهذا التوجه الايجابي المشترك للبلدين الشقيقين البحرين وقطر، ولذلك فإن دولة البحرين تبدي دهشتها من ان تصريحات دولة قطر تشير فقط الى التقاضي امام محكمة العدل الدولية ولا تشير على الاطلاق الى استمرار الوساطة».

واضافت مذكرة الخارجية البحرينية «وفي ما يتعلق بالمنشات والمشاريع في جزر حوار، فإن لدولة البحرين مطلق الحق في القيام بأية اعمال تراها مناسبة على أراضيها الواقعة تحت سيادتها وان دولة البحرين وشعبها قاما باعمال الانشاء في جزر حوار منذ مدة تزيد على مئتي سنة».

وختمت المذكرة قائلة «ان ما تقوم به دولة البحرين من انشاءات ليس إلا ممارسة لحقوقها المشروعة كدولة مستقلة دون اية نيّة منها للاضرار بالعلاقات الاخوية القائمة بينها وبين دولة قطر الشقيقة».

وكانت صحيفة «الوطن» القطرية قد نسبت الى امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قوله رداً على سؤال في شأن ما اعلن في البحرين عن وجود مشروع سياحي لانشاء فندق في جزيرة حوار «ان ذلك يشكل مخالفة لمبادئ اطار الحل التي التزمها الطرفان والتي لا تجيز القيام بمثل هذه الاعمال ولا ترتب اي اثر قانوني عليها».

واضافت الصحيفة ان امير دولة قطر اعرب عن امله في «ان يساهم الاشقاء في البحرين مع اخوانهم القطريين في التعاون مع محكمة العدل الدولية للوصول الى حل نهائي وعادل لهذا الخلاف بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين».



أمير قطر: الخلاف مع البحرين يسحب من محكمة العدل اذا نجحت وساطة الملك فهد

□ لندن – «الحياة»:

■ قال امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ان «قطر على استعداد لسحب» الخلاف الحدودي القائم بينها وبين البحرين من محكمة العدل الدولية «متى نجحت الوساطة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في ايجاد حل مقبول بالنسبة الينا».

وبدت تلك اشارة من امير قطر الى ان بلاده لا تزال متمسكة بالوساطة السعودية بينها وبين البحرين. ودعا الشيخ حمد في مقابلة وزعتها امس «وكالة الانباء القطرية» واجرتها معه «وكالة الانباء العمانية» الى «الاستفادة من التحديات الامنية الكبيرة والاختبارات الصعبة التي واجهت منطقة الخليج لتلافي تكرار ما حدث ولسد الذرائع أمام التدخلات الاجنبية والتوترات الداخلية».

وأعرب عن «اعتقاده بان الوضع بات يقتضي مراجعة عاجلة للأسباب الكامنة وراء الخلافات والمشاكل العالقة بين دول المنطقة واولها الملف الشائك المتعلق بالحدود والذي يمثل في كثير من الأحيان قنابل موقوتة تهدد استقرار المنطقة باسرها، وأمنها. مؤكداً ان الحل «لمشكلة الحدود هو المفاوضات والوساطات او اللجوء الى القضاء الدولي كخيار اخير».

وعن الخلاف القطري – البحريني قال: «ان الموضوع معروض أمام محكمة العدل الدولية، ورغم ذلك فإن دولة قطر على استعداد لسحب الخلاف من المحكمة متى نجحت الوساطة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في ايجاد حل مقبول بالنسبة الينا».

وعن الوضع الحدودي بين قطر والمملكة العربية السعودية قال «ان الحوار مستمر والاتصالات جارية في هذا الصدد للتوصل الى ترسيم للحدود بما يرضي الطرفين» وأعرب عن «ثقته في حكمة خادم الحرمين



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ تموز ١٩٩٥

الشريفين وحرصه على مصالح البلدين الشقيقين».

ورأى «ان دول المنطقة اصبحت اليوم في حاجة الى استراتيجية امنية ودفاعية مشتركة تقوم على أساس التنسيق والتكامل والاستفادة من الامكانات والقدرات المتاحة لكل دولة». وقال: «ان دول المنطقة مطالبة الآن واكثر من ذي قبل بالاهتمام بقضية التنمية بمفهومها الشامل وبتوسيع قاعدة المشاركة الوطنية لأن ذلك من شانه ان يعمل على ترسيخ شعور المواطن بالانتماء الى الوطن ويفجر فيه طاقات الابداع وكلها عوامل مهمة تعمل على ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار».

وأعرب عن اعتقاده بانه «طالما بقيت المعوقات التي تحد من فاعلية مجلس التعاون الخليجي فلن يكون بامكان المجلس القيام بجليل الأعمال التي تستجيب كاملاً لطموحات شعوبه».

ودعا الى «مزيد من التفعيل للعمل المشترك ومزيد من الجهد الحثيث للمباشرة بازالة ما يعترض مسيرة المجلس من معوقات حتى يتابع خطواته بيسر وثقة واطمئنان نحو التكامل في كل المجالات تحقيقاً لتطلعات شعوبه وآمالها».

كذلك اعرب عن «أمله بان تشهد القمة المقبلة لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سلطنة عمان جدية في الطرح وفي رسم استراتيجية عملية جديدة للمستقبل كفيلة في تطوير التعاون المشترك وفقاً للمبادئ الاصلية والصحيحة التي قام عليها المجلس. وان تكون القمة النقلة النوعية الكبرى فتتواصل بعد ذلك المسيرة بعزيمة صادقة نحو بلوغ ما تصبو اليه شعوب دول المجلس من اهداف نبيلة».

واكد «ان الوقت حان وفي هذه المرحلة المصيرية التي تمر بها الأمة العربية لأن يسعى الجميع حثيثاً الى تنقية الأجواء العربية وتحقيق المصالحة» معرباً عن «يقينه بأن ذلك لن يتأتى الا بمزيد من التقارب ومزيد من التعاون البناء والعمل المشترك انطلاقاً من سلامة النية وصدق الرغبة وعمق الاحساس بالمسؤولية القومية».

ونبه الى انه «من دون المسارعة الى السعي الجاد لتحقيق هذه الأهداف فقد يجد العرب انفسهم في حال استمرار من التيه والضعف». واضاف: «الا ان الشيء الايجابي الذي بدأنا نلمسه هو سماع مزيد من الاصوات الجادة التي تنادي بهذا التوجه القومي».

وجدد تأييد دولة قطر لعملية السلام في الشرق الاوسط مؤكداً في هذا الصدد «الحاجة الشديدة للمنطقة الى احلال سلام دائم وعادل يحقق مصالح جميع الأطراف».

وأعرب عن «تطلعه الى اتمام هذه العملية على جميع المسارات وبخاصة المسارين السوري واللبناني» وقال «ان هناك افكاراً مطروحة للبحث في مشروع لنقل الغاز القطري الى الأردن واسرائيل». مشيراً الى ان دولة قطر لا تمانع في وصول الغاز القطري الى اسرائيل بعد اتمام عملية السلام الجارية الآن».

وعن العلاقات القطرية – العمانية اعرب عن «ارتياحه الى رؤية العلاقات الممتازة بين دولة قطر وسلطنة عمان الشقيقة نموذجاً يحتذى به ويبشر بكثير من الخير للشعبين الشقيقين» منوهاً بحرص السلطان قابوس على رعاية هذه العلاقات وتعزيزها. كذلك أعرب عن تطلعه الى توسيع آفاق التعاون بين البلدين في مختلف الميادين مؤكداً «اهمية الخطوة الاخيرة التي تمثلت في توقيع اتفاقية بين البلدين للتنقل بالبطاقة الشخصية».

وقال انه «تجرى حالياً اتصالات بين دولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة في شان السماح لمواطني البلدين بالتنقل بالبطاقات الشخصية» معرباً عن «أمله بأن يتحقق ذلك قريباً».

واشار الى ان دولة قطر «بادرت منذ شهور عدة الى السماح لمواطني دولة الكويت بدخول قطر بالبطاقة الشخصية، ولكن دولة الكويت لم تعامل قطر بالمثل حتى الآن». واعتبر ان الوقت قد حان لتعميم هذه الخطوة بين دول مجلس التعاون الخليجي «تحقيقاً لرغبة شعوبها في تدعيم اواصر الترابط في ما بينها».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

تغلبنا على الفتنة ولن ينال أحد من استقرارنا

أمير البحرين لـ«الحياة»: نرحب بوساطة السعودية لحل الخلاف مع قطر

□ المنامة —
من بارعة علم الدين:

■ أعرب الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين في لقاء مع «الحياة» عقد معه في قصر الرفاع امس عن بالغ أسفه لحال الانقسام والاختلاف في الآراء التي تسود الامة العربية. وقال انه «شعر بالمرارة وهو يستمع الى اسحق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي يعلن امام الوفود المشاركة في قمة عمان الاقتصادية «انه قادم من القدس عاصمة اسرائيل».

واضاف الشيخ عيسى «ان القدس كانت وستظل ارضاً للمقدسات الاسلامية، وانه لا بد من التفاوض الجدي على وضع القدس باعتبارها قضية اساسية لتحقيق السلام الشامل والعادل في المنطقة».

ورداً على سؤال عن قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ستعقد في مسقط مطلع الشهر المقبل ونتائجها قال: «ان البحرين تتطلع الى القمة بتفاؤل كبير باعتبارها فرصة طيبة للتنسيق ودراسة قضايا المنطقة والتباحث في امور البيت الخليجي بروح الاخوة الصادقة التي تراعي مصالح الجميع».

وأكد موقف بلاده من الوساطة السعودية حول الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر واعتبره «موقفاً واضحاً يتلخص بالترحيب الدائم بالوساطة السعودية الكريمة. فالبحرين تؤيد دائماً حل خلافات الاخوة بالطرق الودية والسلمية».

ورداً على سؤال عن الوضع الداخلي في البحرين قال الشيخ عيسى «لقد قطعنا شوطاً طويلاً لبناء بلادنا وتحديثها، وتم ذلك بفضل جهود أبنائها المخلصين ورغبتهم في تطوير بلادهم. وبفضل تماسك هذا الشعب البحريني، تمكنا من التغلب على الفتنة التي حاول البعض إشعالها».

واضاف: «إننا لن نسمح لاحد بان يحاول النيل من منجزات هذا الشعب أو تخريب منشآته أو تقويض مسيرة بنائه وأمنه واستقراره». واعرب عن «سعادته بعودة الأمن والاستقرار الى لبنان» وقال انه «لا بد من التركيز على عملية البناء لإعمار ما دمرته الحرب الطويلة البغيضة».

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٥

أسرار الساعات الأخيرة فى مسقط

اجتماع مفاجىء لأميرى قطر والبحرين حول الحدود

□ مسقط - محمد السيد:

قبل اعلان قطر قرارها بالانسحاب من الجلسة الختامية لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفى تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح اخر ايام القمة. دبت ملامح نشاط غير عادى فى جناح الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة امير دولة البحرين، وتحرك العديد من أعضاء الوفد البحرينى ليطلبوا إخلاء الطرقات من رجال الإعلام ومن المصورين بصفة خاصة.. وتحرك عدد من رجال المراسم بالديوان الاميرى البحرينى لتنفيذ الأوامر.

وما هى إلا دقائق حتى كان امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى فى طريقه إلى داخل جناح الشيخ عيسى ليتبادلا العناق والقبلات.. ويبدأ اجتماع مغلق بين الاثنين استمر لمدة ساعتين وانضم إليه وزيرا خارجية البلدين.

وخلال انعقاد الاجتماع توافد عدد من الصحفيين الذين شعروا بمدى اهمية هذا الاجتماع الذى يعد الأول بين الأميرين منذ تولى أمير قطر السلطة..

ورفض أعضاء الوفدين الادلاء بأى تصريح حول مادار فى الاجتماع وإن كانت بعض المصادر القريبة من الوفدين قد أكدت أنه للمرة الأولى يجرى حوار بين الأميرين حول المشاكل الحدودية المعلقة بينهما والمعروضة حاليا على محكمة العدل الدولية.. وقال مصدر خليجى بالامانة العامة للمجلس تعليقا على الاجتماع: أنه بداية طيبة للحوار وإزالة الجمود الحالى فى القضية خاصة بعد أن اتضح أن جهود الوساطة المبذولة لم تحقق تقدما يذكر لتصلب البلدين فى موافقيهما واصرار دولة قطر على أن تكون الأولوية للتحكيم الدولى.

وأكد المصدر أن قضية الخلافات الحدودية بين دول المجلس لم تكن موضوعا للحوار خلال جلسات المؤتمر لذلك لم يأت ذكرها فى البيان الختامى للمجلس.. وإن كان قد أكد أنه تمت اثارتها فى اجتماعات قادة المجلس الثنائية.

وتشير مصادر خليجية إلى استياء عمانى شديد من انسحاب قطر فى الجلسة الختامية، وقد اتضح هذا الاستياء فى رفض سلطات الأمن السماح للوفد القطرى بالمغادرة إلى المطار مباشرة بعد انسحاب الوفد، وعللت ذلك بضرورة اتخاذ اجراءات أمنية معينة لسفر الوفود ضمن جدول زمنى محدد بعد انتهاء اجتماعات القمة.

وطغى انسحاب الوفد القطرى على كل أخبار المؤتمر.. وفسر البعض هذا القرار بأنه أسوأ ضربة وجهت إلى المجلس فى سنواته الأخيرة وأنها تشير إلى تطور سلبى فى أسلوب التعامل فى القضايا الخليجية.■



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٥

امير البحرين لـ «الحياة»: رحبت وأمير قطر بالوساطة السعودية

□ المنامة - من جهاد الخازن:

■ قال امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان لـ «الحياة» امس انه عقد اجتماعاً ودياً مع امير قطر الشيخ حمد بن خليفة على هامش القمة الخليجية التي عقدت في مسقط تناول كل الأمور التي تهم البلدين.

وكان الشيخ عيسى يرد على اسئلة سريعة من رئيس تحرير «الحياة» بعد جلسة خاصة معه في الديوان الأميري.

وسئل الشيخ عيسى هل بحث مع الشيخ حمد في الخلاف الحدودي بين بلديهما فاجاب: «ان الاجتماع كان وديا، ولكننا لم نبحث في امور محددة عن الخلاف القائم، وإنما في كل ما يهم بلدينا».

وقال امير البحرين ردا على سؤال آخر إنه والشيخ حمد رحبا بالوساطة السعودية لحل الخلاف، وذلك في الاجتماع المغلق لقادة دول الخليج خلال القمة. وسئل: هل هناك تطورات؟ فأجاب «نرجو ذلك».

وتحدث الشيخ عيسى ردا على سؤال اخر عن انسحاب امير قطر من الجلسة الختامية احتجاجا على اتفاق الدول الخمس الأخرى في مجلس التعاون على اختيار المرشح السعودي السيد جميل الحجيلان، امينا عاما لمجلس التعاون، خلفا للشيخ فاهم القاسمي في وجه المرشح القطري، وقال: «إن الانسحاب تم في آخر لحظة بعد ان كانت قطر عرضت ما اعتبرت انه مخرج من الازمة بعرضها التجديد للأمين العام الحالي سنة واحدة، يتم بعدها اختيار خلف له. ولكن عندما لم يؤخذ بوجهة نظر قطر انسحب الشيخ حمد.

وسئل أمير البحرين عن الحوادث التي شهدتها البلاد في الأشهر الأخيرة، فقال إنها «مستغربة»، واضاف متهما جهات خارجية بإثارتها.

● هل يعني هذا إيران؟

- أنا اقول من الخارج.

● هل هناك اتصالات مع إيران؟

- نعم.

وقلت للأمير إنني سمعت في المنامة أن هناك تفكيرا في احتمال انتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى، وتعيين نصفهم الآخر، كرد على المطالب التي طرحت أخيرا، فقال

التتمة في الصفحة (٦)



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ ديسمبر ١٩٩٥

إنه لا يوجد هذا التفكير في الوقت الحاضر. ولكن هناك اتجاها إلى زيادة صلاحيات مجلس الشورى بشكل تدريجي، وإذا تزامن ذلك مع انفتاح إعلامي قوي فهو سيعطي المواطنين صورة أفضل عن دور المجلس وما يؤديه من مهمات وواجبات». وقال الأمير إن «ثمة ترتيبات للإصلاح في البلديات لزيادة مشاركة المواطنين، مهمتها أن تؤدي إلى انتخابات بلدية».

وتوقعت مصادر رسمية في المنامة أن يعلن الأمير عفوا عن بعض المحكومين في مناسبة العيد الوطني الاسبوع المقبل، إلا أنها أكدت أن هذا تقليد معروف في مثل هذه المناسبة، ولا علاقة له بالاحكام والمحاكمات الجارية.



نحن الصحافيين، نشعر بمثل ما تقول قصة قديمة عن صاحب سيارة جديدة تناوبته «مشاعر متضاربة» وهو يرى السيارة تهوي في واد ووراء المقود حماته.

وتتضارب مشاعر الصحافي عندما تختلف دولة عربية مع ثانية أو ثالثة، أو أكثر، فاختلاف هذه الدول يوفر له فرصة نشر الغسيل الوسخ على صفحات جريدته بدل السطوح، ما يرفع التوزيع، ولكن الصحيفة العربية عادة ما تروح ضحية الخلاف، فهي لا يمكن ان تعتبر محايدة، وانما تعاملها الحكومات العربية على طريقة جون فوستر دالاس «من ليس معنا فهو ضدنا».

كتبت ما سبق مع خلفية اذاعة تلفزيون قطر مقابلة مع معارضين، أو منشقين، بحرينيين، وبعد ان سمعت ان التلفزيون البحريني قد يستضيف الشيخ خليفة بن حمد في مقابلة سياسية مهمة.

وكما أسلفت، يهمنا كصحافيين ان تختلف الدول العربية لتروج صحفنا، ولكن تهمنا أكثر مصلحة قطر والبحرين وكل دول الخليج، لذلك نفضل ان تتفق هذه الدول وتتعاضد بدل ان «تتعاض»، حتى مع خوفنا من ان يكون اتفاقها على حسابنا.

وليس سهلاً في موضوع قطر والبحرين ان نقول «وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس، والعين بالعين، والانف بالأنف، والأذن بالأذن، والسن بالسن» لأننا سندخل في متاهة تاريخية، وكل طرف لا يعود الى حادث، حتى يعود الطرف الآخر الى حادث قبله، وهكذا، لاثبات ان البادئ أظلم.

ولكن اذا تجاوزنا التاريخ والجغرافية، بما فيهما الخلاف الحدودي المعروف، الى ما نحن فيه، فإننا نجد ان الجانب البحريني يدرس خياراته في الرد، بما فيها استضافة الشيخ خليفة بن حمد، على التلفزيون ساعة، أو في البلد أياماً وشهوراً بدل زيارة عابرة، وترك الباب مفتوحاً له على مصراعيه للعمل السياسي. وهم يقولون تبريراً لمثل هذا الموقف انه ممارسة سياسية طالما ان الاعلام القطري لا يمارس حريته الا ضد البحرين والمملكة العربية السعودية.

ونتمنى ان تعد الحكومة البحرينية الى عشرة قبيل الرد، ونتمنى ان تقدر حكومة قطر انها ستعامل كما تعامل. وأفضل كثيراً من معالجة وضع سيء، عدم ترك الوضع يسوء الى درجة يحتاج معها الى علاج، فقد يتطور الأمر الى درجة ان يتسع الخرق على الراتق، ولا تعود الأطراف تعرف مخرجاً من باب لم ترد ولوجه أصلاً.

ماذا نقول بعد؟ هناك مستوى من العناد والجرأة في السياسة القطرية نرجو ان يوجه الى غير الاخوة الجيران، وهناك شعور في بعض الأوساط البحرينية بأن المقابلة التلفزيونية قد تكون تلك القشة الأخيرة الخرافية، وان لا بد من اجراء عنيف رداً على التجاوز القطري الأخير.

ووجدت من متابعتي هذه القضية ان ثمة توجهاً بحرينياً نحو المواجهة، بل ان هناك تياراً يقول ان المواجهة كانت يجب ان تبدأ قبل سنوات، وانها لو بدأت في اليوم الأول لما وصلت الأمور الى



المصدر: [illegible]

التاريخ: [illegible] ١٩٩٦

ما هي عليه اليوم.

هذا التيار تعبر عنه قصة شعبية، سمعتها مَن جديد، عن عيال جاؤوا الى أبيهم «الشايب»، وقالوا له «الناس قتلوا كلبنا» ورد أبوهم «اقتلوا قاتل الكلب». وقال الأولاد ان أباهم خرف وتركوه، فكيف يقتلون إنساناً لأنه قتل كلباً. وعاد الأولاد الى أبينهم بعد ذلك يشكون «الناس احرقوا زرعنا» ورد أبوهم «اقتلوا قاتل الكلب». وهم فكروا مرة اخرى ان أباهم شاب وخرف. ومرت أيام وعاد الأولاد الى أبيهم يقولون «الناس طلعوا على سور بيتنا ودخلوا على حريمنا» وقال أبوهم «قلت لكم ان تقتلوا قاتل الكلب فلم تسمعوا كلامي، لو أنكم قتلتوه لما دخل الناس على حريمكم».

وفي حين نستفيد كصحافة وصحافيين من أي قتال او خلاف، إلا اننا نقدم مصلحة البحرين وقطر على مصلحتنا، ونتمنى لهما اتفاقاً وخيراً.

جهاد الخازن



المصدر : الحياة

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ : ٥ ٢ يناير ١٩٩٦

البحرين لا تزال تشترط اللجوء الى محكمة العدل الدولية لتسوية نزاعها مع قطر

□ المنامة - «الحياة»:

■ نفت البحرين امس ان تكون قد عدلت عن موقفها القاضي باللجوء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي لتسوية نزاعها الحدودي مع قطر.

ونقلت وكالة انباء الخليج عن مصدر بحريني مسؤول قوله ان ما اوردته وكالة الانباء القطرية الاثنين الماضي عن اجتماع رئيس محكمة العدل الدولية في لاهاي بكل من وكيل وزارة الخارجية بدولة البحرين ووزير العدل بدولة قطر، «يتسم بعدم الدقة وبالتحريف المتعمد لوقائع هذا الاجتماع، وبالتالي بطلان ما انتهى اليه هذا البيان من نتائج... للاسباب الآتية:

أولاً، ان دولة البحرين لم تتقدم في هذا الاجتماع لاعلان قبولها بقرار محكمة العدل الدولية وتنفيذ قراراتها وتطبيق اجراءاتها كما جاء في هذا البيان، بل ان دولة البحرين قد سجلت في هذا الاجتماع موقفها الثابت والراسخ منذ بداية مراحل الخلاف الحدودي بين البلدين انها تقبل النظر في الخلاف امام محكمة العدل الدولية اذا توافرت جميع الاسس القانونية ومبادئ الحق للنظر في هذا الخلاف والمتمثلة في ان تقوم هذه المحكمة بالنظر بكل اوجه الخلاف بين البلدين شاملة مطالبة البحرين بالسيادة على منطقة الزبارة باعتبار ذلك مبدأ حقوقياً لا شبهة فيه ولا مناص من الالتزام به.

وهذا ما اكدته دولة البحرين في رسالتها الاخيرة لدولة قطر ولم تعترض عليه قطر في رسالتها الجوابية كما ان هذا ما اكدته البحرين لمحكمة العدل الدولية في هذا الاجتماع وغيره من الاجتماعات.

ثانياً، ان هذا الاجتماع مع رئيس محكمة العدل الدولية تضمن طلباً مهنياً تقدم به الطاقم القانوني الجديد الممثل لدولة البحرين لتمديد الموعد المحدد في قرار المحكمة الصادر في نيسان (ابريل) ١٩٩٥ من شباط (فبراير) ١٩٩٦ الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ حتى يتمكن من دراسة هذا الخلاف من جميع جوانبه المتشعبة.

ثالثاً، ان دولة البحرين، احتراماً لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز باعتباره الوسيط في حل هذا الخلاف، قد رأت طوال هذه المدة اعطاءه الفرصة كاملة ليتسنى لمقامه الكريم ان يسهم في حل هذا الخلاف بروح الاخوة والتضامن وحسن الجوار ولم تر في الشخوص الى حل الخلاف امام محكمة العدل الدولية او غيرها من الوسائل الا خطوة، لا تنبغي، لاعاقة جهود هذه الوساطة الخيرة من ان تبلغ مداها المنشود باعتبارها الحل الامثل في ضوء القيم العليا التي قامت عليها اسس التضامن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبذلك نرى انه ليس حقاً ولا صدقاً ما جاء في بيان وكالة الانباء القطرية من ان دولة البحرين قد تراجعت عن موقفها السابق من محكمة العدل الدولية، او ان هذا يؤكد صحة الموقف القطري.

ان دولة البحرين كانت وما زالت عند موقفها المستند على اسس الحق والعدل والمتمثل في ان محكمة العدل الدولية مؤهلة للنظر في الخلاف بين الدولتين اذا كان النظر في القضية امامها سيشمل كافة اوجه الخلاف، بما فيها سيادة البحرين على منطقة الزبارة باعتبار ان النظر في القضية على اساس المطالب القطرية فقط يتعارض تعارضاً صارخاً مع اسس الحق والمنطق والعدل ولا يصح مجرد القبول به».



طالب بسحب الخلاف الحدودي من محكمة العدل

ولي عهد البحرين يقترح «تحكيماً سعودياً» مع قطر

□ المنامة - «الحياة»:

■ دعا ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قطر إلى سحب قضية الخلاف الحدودي بين البلدين من محكمة العدل الدولية، معتبراً أن الحل الأمثل هو «التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقين، أو «أن تتطور الوساطة السعودية إلى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية، باعتبارها الوسيط الأول، وتحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي». وقال إن هذا الخيار «سيكفل تسوية الخلاف ضمن الإطار الأخوي، بعيداً عن المؤثرات والمداخلات الأجنبية».

وجاءت دعوة الشيخ حمد في معرض رده على سؤال لـ «وكالة انباء الخليج» التي وجهته كالآتي:

«لقد تمت تسوية المسائل الحدودية بين معظم دول مجلس التعاون بأسلوب التفاهم الأخوي والتوافق الخليجي المنبثق من إرادة الأشقاء في المنطقة، فلماذا ينفرد موضوع الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين بتوجه مختلف يخرج عن إطار مجلس التعاون إلى اجواء المداخلات الخارجية بالتقاضي أمام محكمة العدل الدولية، كيف يمكن تبرير ذلك خليجياً وعربياً؟».

أجاب الشيخ حمد: «للحقيقة والتاريخ، فإن دولة البحرين جاهدت على تأكيد وجوب حل الخلاف ضمن إطار التضامن الخليجي ووفق موازين الحق والعدل، وهو ما اوضحته بجلاء تام أمام المحافل الدولية وفي البيانات الرسمية وحتى

امام محكمة العدل الدولية، والمعلوم - يقيناً - ان دولة قطر الشقيقة هي التي نقلت الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي في وقت كانت الوساطة الخيرة لخادم الحرمين الشريفين في سبيلها لأن ترى النور وتعطي لكل ذي حق حقه ضمن إطار التضامن والتلاحم لدول الخليج العربية». وقال: «في اعتقادنا ان الفرصة لا تزال قائمة للعودة بموضوع الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين إلى إطاره الاخوي والخليجي المنسجم مع إرادة الاشقاء وتطلعات شعوب المنطقة، ومع معطيات واقعنا الخليجي والعربي باستقلال عن المؤثرات الخارجية وعن مواجهات التقاضي الدولي بين الاشقاء. ونحن في البحرين نتفق مع التوجهات الحكيمة التي عبّر عنها جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان الشقيقة، ورئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون، في ما يتعلق بافضلية الحلول الاخوية المستندة إلى روح التوافق والتفاهم».

واكد «ان من ثوابت البحرين الاستراتيجية اعتبار مجلس التعاون المرجع الاول لبت شؤون البيت الخليجي وتسوية الخلافات بين اعضائه لمصلحة الجميع، ويسعدنا الإعراب بهذا الصدد، عن تاييد البحرين التام لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز إلى تفعيل مجلس التعاون في مناسبة ذكرى تاسيسه، بما يستجيب لمتطلبات الحاضر والمستقبل ويضع مبادئ التضامن والتلاحم موضع التنفيذ».

واضاف: «نحن نتابع بكل تقدير واعتزاز ما يعلنه الاشقاء في دولة قطر من تاييد ودعم للتضامن الخليجي في إطار مجلس التعاون، وتجاوز صفحة الماضي، وهذا سيمهد الطريق امام الجميع لاتخاذ الخطوات والمواقف العملية لجعل الآمال حقيقة واقعة. وفي ما يتعلق بالخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، فإن الحل الامثل في نظرنا هو التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقين لتسوية هذه المسالة العالقة بينهما، اسوة بما حدث بين الاشقاء من حلول اخوية، واسوة بما يحدث في عالمنا المتحضر بين اي جانبين حريصين على توثيق عرى التعاون بينهما لمصلحة شعوبهما، او ان تتطور الوساطة السعودية إلى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية، باعتبارها الوسيط الأول وتحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا سيكفل تسوية الخلاف ضمن الإطار الاخوي، بعيداً عن المؤثرات والمداخلات الاجنبية، وعندئذ لا نرى انه من الطبيعي الحديث عن وساطة سعودية بينما القضية في واقع الأمر هي لدى محكمة العدل الدولية. فهذا يخلق ازدواجية في معالجة القضية، وهذا ما جعل من امر الوساطة يوماً ما مجرد مدخل او غطاء للتقاضي الدولي، او التلويح باللجوء إليه، في اي مرحلة من مراحل سير القضية».

وقال: «الطبيعي، في نظرنا، ضمن هذا التوجه، ان يتفق الطرفان على التحكيم السعودي للقضية، بتاييد خليجي في إطار مجلس التعاون، مع سحب قطر الدعوى من محكمة العدل الدولية، كي ينفسح المجال كاملاً - بوقته واليته - لتحكيم خليجي مثمر ضمن إطار البيت الخليجي، وطبقاً لروح ميثاق مجلس التعاون وما وضعه من مبادئ واليات بهذا الصدد».

واعتبر ان «هذا هو ابرز الخيارات المتاحة ضمن الإطار الخليجي بحكم تاريخ المساعي الحميدة للمملكة العربية السعودية في هذا الشان. اما إذا لم تتبلور صيغة الحل على هذا النحو المحدد، فإنه يمكن النظر بين الاشقاء في صيغة تحكيم مشترك اوسع داخل إطار المجلس، ليتخذ التحكيم الخليجي المشترك مجراه بالروح والتوجه نفسيهما».

وخلص إلى القول: «أياً كان الخيار الذي سنتفق عليه في ظل هذا التوجه الخليجي الأخوي، فإن احتكامنا إليه سيكون المحك لعودة التضامن الخليجي ومدى الالتزام به، ولعل من المسلمات، الآن، ان حل هذا الخلاف وامثاله ضمن الإطار الاخوي هو الدليل العملي على التضامن بين دول المجلس، اما نقل الخلاف ليتلمس الحل خارج المجلس، فهو نذير التصدع لا سمح الله تعالى. ونحن نثق بان جميع الاشقاء، وعلى الاخص الاشقاء في دولة قطر سيعملون بكل اخلاص ووطنية، لتحقيق هذا التطلع المشترك لدولنا وشعوبنا».



المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢١ مارس ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

مساع سعودية لحل الخلاف القطري - البحريني

□ الرياض - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» من مصدر وزاري خليجي امس ان مساعي سعودية جديدة ستبذل خلال الاسابيع القليلة المقبلة للتوسط بين قطر والبحرين في شان النزاع الحدودي بينهما.

وذكر المصدر ان الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي سيقود التحرك السعودي الهادف الى طرح افكار جديدة لحل الخلاف الحدودي بينهما بشكل يرضي الطرفين. وحتى الآن تدرس الرياض سبل التحرك الجديد للوساطة بين البلدين. وتوقع المصدر الخليجي ان يزور الأمير سلطان بن عبدالعزيز الدوحة قريباً.

من جهة اخرى رفض وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني دعوة ولي العهد البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الى سحب الخلاف الحدودي القطري - البحريني من محكمة العدل الدولية والقبول بالتفاوض المباشر او التحكيم.

وصرح الوزير القطري في الرياض بان بلاده لن تسحب قضية خلافها الحدودي مع البحرين في شان جزر حوار مع محكمة العدل الدولية في لاهاي «قبل التوصل الى حل ودي يرضي الطرفين» وقال «ان القضية ستبقى مطروحة امام محكمة العدل الدولية وان الباب ما زال الى الآن مفتوحاً امام الوساطة السعودية». واضاف «واذا وجدت المملكة العربية السعودية حلاً يرضي الطرفين، يمكن سحب القضية المعروضة امام المحكمة». واشار وزير الخارجية القطري الى محضر وقعته قطر مع البحرين خلال قمة الدوحة عام ١٩٩٠ وقضى باتفاق الطرفين على ان القضية سترفع الى محكمة العدل الدولية في حال عدم التوصل الى اتفاق وان قطر تقبل بان تبذل المملكة مساعيها في هذا الشان. واستغرب الوزير القطري عن دعوة ولي عهد البحرين لسحب القضية من امام محكمة العدل «بعدما كانت البحرين وافقت قبل شهرين على عرض القضية على المحكمة». وكان ولي عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قد دعا يوم اول من أمس الى سحب قضية الخلاف الحدودي بين بلاده وقطر من محكمة العدل الدولية معتبراً ان الحل الامثل هو في «التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقين»، او «ان تتطور الوساطة السعودية الى مستوى تحكيم ترعاه السعودية باعتبارها الوسيط الاول وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي».



البحرين تطالب قطر بسحب دعوى النزاع على جزر فشت الديل وحوار من محكمة العدل

المنامة - وكالات الأنباء: دعت البحرين قطر إلى سحب الدعوى التى تقدمت بها إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى بشأن النزاع بين البلدين على جزر حوار وجزيرة فشت الديل والقبول بوساطة المملكة العربية السعودية لتسوية النزاع.

وأكد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولى عهد البحرين أن بلاده ترى ضرورة حل الخلاف الحدودى مع قطر فى إطار التضامن الخليجى ووفق موازين الحق والعدل، وهو ما أوضحته المنامة فى بياناتها الرسمية وأمام المحافل الدولية، ومحكمة العدل.

وقال ولى عهد البحرين فى حديث لوكالة أنباء الخليج إنه من الطبيعى أن يتفق الطرفان على التحكيم السعودى للقضية فى إطار مجلس التعاون الخليجى مع سحب قطر للدعوى من محكمة العدل لإفساح المجال أمام التحكيم الخليجى لتسوية النزاع.

وأضاف أن الحل الأمثل يكمن فى إجراء محادثات مباشرة بين البلدين، موضحا أنه إذا لم تتبلور صيغة الحل على هذا النحو المحدد - الوساطة السعودية - فإنه يمكن النظر فى صيغة تحكيم مشترك أوسع داخل إطار مجلس التعاون الخليجى.

وكانت قطر قد أعلنت فى أكتوبر الماضى استعدادها لسحب الدعوى التى رفعتها لمحكمة العدل إذا نجحت الوساطة السعودية فى حل نزاعها مع البحرين على جزر حوار وجزيرة فشت الديل.

حمد بن عيسى

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٦

البحرين تؤكد رغبتها في حل النزاع مع قطر في أطار مجلس التعاون

■ المنامة - «الحياة» - قال وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة «ان افضل واحكم السبل لحل الخلاف بين الأشقاء هو توصل الأطراف الى اتفاق حول اطار التحكيم الذي ترعاه المملكة العربية السعودية ويأتي تحت مظلة مجلس التعاون... حيث يعطي هذا الأسلوب الفرصة للحل الذي يرتضيه الطرفان ويأتي بعيداً عن المؤثرات الخارجية.

وأكد وزير الخارجية البحريني ان التصريح الذي ادلى به ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة «هو مبادرة اخوية تهدف الى تنقية الأجواء وخلق الظروف المناسبة التي تؤدي الى الحل الأخوي في اطار مجلس التعاون وبروح الأسرة الواحدة التي تجمع بين دوله وشعوبه». وأضاف معقباً على تعليق وزير خارجية دولة قطر حول التصريح الذي ادلى به الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في شان الخلاف البحريني - القطري، انه «انطلاقاً من ذلك فانني أؤكد ان هذه الدعوة صادقة وتستهدف حل الخلاف بدعم ومساندة من الأشقاء في دول المجلس الذين يهمهم جداً ازالة كل المسائل العالقة التي تعيق مسيرة المجلس».



البحرين تجدد دعوة قطر بقبول تحكيم سعودى

المنامة - رويتر جدد وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أمس الدعوة لقطر لقبول تحكيم سعودى لحل نزاع الحدود بينهما فى بيان نقلته وكالة أنباء الخليج.

كما وصف الشيخ محمد دعوة ولى عهد البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لقطر لسحب القضية من محكمة العدل الدولية فى لاهاى بأنها مبادرة أخوية هدفت الى تنقية الأجواء.

وقال وزير الخارجية البحرينى إن افضل السبل لحل الخلاف بين الأشقاء هو توصل الأطراف الى اتفاق حول اطار التحكيم الذى ترعاه الشقيقة المملكة العربية السعودية ويأتى تحت مظلة مجلس التعاون بعيدا عن المؤثرات الخارجية.

المدوسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٦

البحرين تفاجأ بتصريحات حمد بن جاسم عشية زيارته لها من أجل «تنقية الاجواء»

□ الدوحة -
من محمد المكي أحمد:
□ المنامة - «الحياة»:

■ قال وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ان قطر تسحب قضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية «اذا تم التوصل الى حل مقبول من الطرفين في اطار وساطة المملكة العربية السعودية ووفقاً للاتفاق الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٩٠».

وشكّل هذا التصريح الذي ادلى به الشيخ حمد بن جاسم، عشية زيارته للمنامة، بمثابة رد على دعوة كان اطلقها ولي العهد البحريني الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قبل اسابيع، ودعا فيها قطر لسحب القضية من محكمة العدل الدولية وتفعيل الوساطة السعودية لحل الخلاف بين البلدين. واعتبر وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك ان تصريح نظيره القطري «لا يخدم الأهداف التي جاء من اجلها» الى البحرين.

وزار الشيخ حمد بن جاسم المنامة امس وسلّم امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رسالة خطية من امير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

وقالت وكالة انباء الخليج ان الرسالة تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين وآخر التطورات الراهنة في المنطقة والقضايا موضع الاهتمام المشترك.

وحضر المقابلة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية والشيخ علي بن عيسى آل خليفة وزير شؤون الديوان الأميري والسيد غازي محمد القصيبي وكيل وزارة الخارجية. وغادر الوزير القطري المنامة بعد ظهر امس.

وقال وزير الخارجية البحريني ان زيارة نظيره القطري جاءت «نتيجة للاجتماع الذي عقدته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على هامش اجتماعات القمة العربية في القاهرة وذلك من اجل التنسيق وتنقية الاجواء بين الاشقاء وانهاء القضايا العالقة بينهم».

واضاف: «ان البحرين رحبت بهذه الزيارة واعتبرتها نقطة انطلاق جديدة في العلاقات بين البلدين الشقيقين البحرين وقطر إلا انها فوجئت بالتصريح المطوّل الذي أدلى به الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني يوم وصوله الى البحرين وجدد فيه الادعاءات القطرية في اراض هي جزء لا يتجزأ من اراضي دولة البحرين والخاضعة لسيادتها وحدها».

ووصف الوزير البحريني هذا التصريح بانه «لا يخدم اهداف الزيارة التي جاء (الوزير القطري) من أجلها. وكانت البحرين تامل بأن تكون بداية عهد جديد في العلاقات بين البلدين بما يفسح المجال لحل خلافاتهما حلاً أخوياً وفي اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبيت الخليجي».

وكان الشيخ حمد بن جاسم قال في تصريحه الى وكالة الانباء القطرية مساء أول من امس السبت: «ان قطر حريصة كما كانت دائماً على حل الخلاف الحدودي مع الاشقاء في دولة البحرين انطلاقاً من ايمانها باهمية ذلك وضرورته لما فيه خير البلدين وشعبيهما الشقيقين». لكنه اضاف ان الحل «يتطلب نوايا صادقة ومواقف واضحة»، مشيراً الى «ان مثل هذه الامور لا تؤخذ بظواهر التصريحات بل ببواطنها»، واكد: «اننا في دولة قطر نمد يدنا الى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٦

الاشقاء في دولة البحرين ونسعى الى تنقية الاجواء تاركين قضية خلافنا
الحدودي في محكمة العدل الدولية وللمساعي الحميدة للمملكة العربية
السعودية الشقيقة خلال ذلك واذا تم التوصل الى حل مقبول للطرفين في اطار
وساطة المملكة وفق الاتفاق الذي تم التوقيع عليه، واضاف: «انني من هذا
المنطلق ساقوم بالذهاب الى الاشقاء في دولة البحرين للنظر في كيفية تنقية
الاجواء». وشدد على انه «من الضروري تنقية الاجواء مع جميع الاشقاء، وهو
امر لا يعني باي حال التفريط في الحقوق».

وقال: «ان تنقية الاجواء بين البلدين لا تتطلب من دولة قطر ان تبادر بسحب
قضية هذا الخلاف من محكمة العدل الدولية التي قضت باختصاصها النظر فيه
استناداً الى ما تم الاتفاق عليه بين البلدين». وذكر في هذا الصدد بـ «الاتفاق
الذي تم التوقيع عليه بين البلدين والمملكة العربية السعودية الشقيقة في
الدوحة عام ١٩٩٠ خلال اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
ونص على استمرار مساعي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز
عاهل المملكة العربية السعودية بين البلدين حتى شهر ايار (مايو) من عام
١٩٩١ يتم بعدها طرح موضوع الخلاف الحدودي بين البلدين على محكمة العدل
الدولية وفقاً للصيغة التي اقترحتها دولة البحرين وقبلتها دولة قطر والاجراءات
المترتبة عليها مع استمرار المساعي الحميدة للمملكة العربية السعودية
الشقيقة اثناء فترة عرض الموضوع على التحكيم وإذا تم التوصل الى حل
مقبول للطرفين يتم سحب القضية من التحكيم».

واكد الشيخ حمد بن جاسم «ان هذا ما التزمته وتلتزمه دولة قطر وتعمل على
ضوئه». وفي رد مباشر على ولي عهد البحرين، قال الشيخ حمد: «لا اعتقد ان
سمو ولي عهد دولة البحرين الشقيقة مقتنع داخلياً ويتوقع من دولة قطر، بعد
محاولاتها لنصف قرن من الزمان حل هذا الخلاف وتوقيعها على الاتفاق بين
البلدين والمملكة الشقيقة عام ١٩٩٠، ان تسحب بهذه البساطة قضية الخلاف من
محكمة العدل الدولية قبل ان يتم التوصل الى حل اخوي مقبول للطرفين وفقاً
للاتفاق».

واكد مجدداً: «ان كلمة الفصل في هذا الخلاف الحدودي هو لمحكمة العدل
الدولية المختصة حالياً بالنظر فيه واصدار حكمها بشانه وفي حال التوصل،
في اطار الوساطة السعودية الحميدة، الى حل اخوي مقبول للطرفين سيتم
سحب هذه القضية منها».

البحرين : جواز السفر وثيقة الانتقال الى قطر

■ المنامة - «الحياة»: صرح السيد محمد ابراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام البحريني، تعليقاً على قرار دولة قطر بالسماح لمواطني البحرين بدخول قطر بالبطاقة الشخصية، بان البحرين تعتمد جواز السفر كوثيقة للسفر والتنقل بين الدول وتعطي بطاقة سكانية لجميع المقيمين على ارضها من مواطنين واجانب، وينحصر استخدامها داخل حدود الدولة فقط. واوضح المطوع ان نظام البطاقة الشخصية لم يعمم بعد، ولم يؤمن ليكون صالحاً للسفر والتنقل لاسباب عدة، لذلك فانه لا يمكن الاعتداد بالبطاقتين السكانية او الشخصية . وقال ان ما اعلنته دولة قطر لم يتم التنسيق في شأنه مع الاجهزة المختصة في البحرين، مؤكداً ان هذا القرار لا يمكن عملياً تطبيقه. واشار الى انه سبق لوزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي ان درسوا في اجتماعاتهم مشروع الهوية الشخصية الموحدة لمواطني دول المجلس، وان هذه المسالة لا تزال قيد الدرس.

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٧ يوليو ١٩٩٦

وزير خارجية قطر يقول لـ« العالم اليوم »

طريقنا إلى أمريكا لايمر بإسرائيل

□ أزمة جزر «حوار» لاتحل فى جلسة واحدة

□ قطر لاتستطيع سحب «الأزمة» من محكمة العدل الدولية «بهذه البساطة»

□ الدوحة ـ سناء السعيد:

فى حديث لـ «العالم اليوم» اشاد وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بالعلاقات التى تربط بين بلاده وفرنسا التى يزور رئيسها شيراك قطر يوم الاثنين، وقال إن ثمانين فى المئة من التسليح القطرى فرنسي، ونفى أن تكون قطر قد توجهت إلى إسرائيل فى محاولة منها للوصول إلى أمريكا تطبيقا للمقولة «الطريق إلى امريكا يمر بإسرائيل» وقال إن علاقة قطر بامريكا واضحة وصريحة ترتكز على المصالح المشتركة والمتبادلة، وأن الشركات الأمريكية تشكل أكبر المستثمرين اليوم فى قطر خاصة فى مجال الغاز الذى تصل استثماراته إلى ثلاثين مليار دولار حيث تحتل الشركات الأمريكية فيه النسبة الأكبر. وحول البحرين قال: إنه لايمكن لقطر سحب موضوع النزاع حول جزر حوار من محكمة العدل الدولية «بهذه البساطة»، وفيما يلى نص الحديث:



○ لأنكم لستم فى حاجة إلى الهرولة نحو إسرائيل فإن التفسير الذى قد ينسحب على علاقتكم بها يقول إنكم ربما تطبقون المقولة «الطريق إلى أمريكا يمر بإسرائيل»؟

■ هذا ليس صحيحا.. إننا واقعيون ولا أدل على ذلك من أننا فى مدريد رضينا أن نتحدث مع الإسرائيليين، كما أن هناك ثوابت لمدريد تبنيناها والتزمنا بها، إننى أؤمن بأنه إذا كان هناك عدو فيجب أن أتقابل معه وأتباحث معه مباشرة حتى أستطيع أن أعرف فيم يفكر وماهى نواياه، وليس من الضرورى وأنا أتعامل معه أن أتفق وإياه على كل شىء، قد نخرج من الاجتماع مختلفين، وقد حدث هذا بالفعل عدة مرات مع شيمون بيريز عندما كان وزيرا للخارجية، لم نتفق على كل شىء، بل لقد أسمعناه الكثير عن الحقوق العربية، وكان كلامنا واضحا وصريحا وهناك محاضر مسجلة بذلك، ولربما قدر هذا من قبل الأمريكيين على أننا صرحاء، طريقنا مع أمريكا واضح وصريح، هناك مصالح مشتركة ونحن واضحون فى هذا الموضوع لهم مصالح ولنا مصالح لديهم، الشركات الأمريكية تعد أكثر المستثمرين اليوم فى الغاز، فإذا كانت الاستثمارات فى مجال الغاز تصل إلى ثلاثين مليار دولار فإن النسبة الأكبر فى هذه الاستثمارات تحتلها الشركات الأمريكية، وهذا يعنى أن لهم مصالح لدينا ولنا مصالح لديهم، هناك علاقة طيبة مع الأمريكيين فى حفظ الأمن لأننا جزء من المنظومة العربية.

○ مخططو الاستراتيجية يفسرون سياسة قطر الحالية بأنها فطنت قبل غيرها إلى شكل الخريطة الشرق أوسطية التى يجرى رسمها فى البنتاجون، وهى خريطة تمثل فيها إيران وإسرائيل جناحى القوة والنفوذ شرقا وغربا، أما الشمال فسيقع على عاتق تركيا؟

■ أنا لا أستطيع أن أقول هذا.. بيد أن هذه الدول مهمة، باكستان أيضا دولة مهمة، كما أن الهند دولة مهمة سيكون لها دور فى المحيط الهندى لهذا هناك اتفاقات بين الولايات المتحدة والهند، بل إن الدول التى تحيط بالمنطقة كلها دول كبيرة ويجب أن تكون علاقتنا معها واضحة ومبنية على مصالح مشتركة، وعلى احترام مشترك ومتبادل بين الطرفين، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بإمكانية أن يكون هناك أخذ وعطاء بين الطرفين.

○ ماذا عن علاقتكم بدولة البحرين، فى ضوء الزيارة التى قمتم بها للبحرين مؤخرا؟

■ فى القاهرة صدر اقتراح مفاده أننا نريد تصفية الأجواء



أو حل موضوع جزر حوار، بيد اننا قلنا لهم إن الموضوع لايمكن أن يحل فى جلسة واحدة، ولكن النوايا لدينا صادقة فى قطر ونريد الحل شريطة أن يؤخذ فى الاعتبار ان الحل له أسس ومنها أن موضوع النزاع موجود فى محكمة العدل الدولية ولايمكن لقطر أن تسحبه بهذه البساطة، ثانيا هناك وسيط وهو السعودية مخول أن يقدم الحلول المكنة إلى أن يقبلها الطرفان، وعليه فإذا قدم حل يرضى الطرفين فإن هذا يكون رائعا، أما زيارتى الأخيرة للبحرين فلقد جاءت فى اطار بادرة حسن النوايا لتصفية أية شوائب تكون عالقة فى النفس، واستهدفت فى الوقت نفسه بحث العلاقات الثنائية بين قطر والبحرين وسبل تطويرها فى مختلف المجالات.



في ردّ على تصريحات نظيره القطري

وزير خارجية البحرين: قطر تقوم بمجازفة قانونية كبيرة بلجوئها الى المحكمة الدولية

☐ المنامة - من حسن اللقيس:

■ قال وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك ال خليفة «ان التصريحات الصادرة من جانب الشقيقة قطر والتي استمعنا للعديد منها، يؤسفنا القول ان المقصود منها هو استفزاز دولة البحرين ان تعطي قطر صورة من جانب واحد للخلاف الحدودي بين البلدين مظهره انه يرتكز فقط على جزر حوار، وهذا في مجمله مناف للحقيقة».

واوضح الشيخ محمد بن مبارك في تعقيب على تصريحات وزير خارجية قطر التي سبقت زيارته للبحرين الاسبوع الماضي «ان قطر تشير الى ان دولة البحرين ولسبب ما، تخشى الذهاب الى محكمة العدل الدولية بينما واقع الامر هو ان قطر هي التي تقوم بمجازفة قانونية كبيرة».

واشار الى انه «من السهل تضليل الراي العام حول امور تعتبر جزءاً من النقاش القانوني الشامل الذي لا يعلم الراي العام بتفاصيله، كما ان البحرين لم تكن ترغب في الدخول في مواجهات اعلامية بهذا الشأن لانها لا تخدم العلاقات الاخوية».

واكد وزير الخارجية البحريني ان بلاده «التي تتجنب الاثارات غير المجدية، لتعرب عن خيبة املها من اصرار قطر على اتباع هذا النهج من التصريحات السلبية المعلنة التي ولدت لدى دولة البحرين الانطباع بان دولة قطر لا تعطي اي قيمة لسياسة ضبط النفس التي تتبعها دولة البحرين وتتمنى ان تكون نموذجاً للتعامل الاخوي بين الاشقاء، ما يجعلنا نتساءل اذا كانت سياسة ضبط النفس التي نتبعها تشجع دولة قطر على الاستمرار

في ذلك». كان من المؤسف صدور
وتابع الشيخ محمد بن مبارك ال خليفة قائلاً انه «كان من المؤسف صدور لمقابلة
تلك التصريحات السلبية من وزير خارجية قطر قبل ساعات من مجيئه لمقابلة
امير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة اذ لم يخدم هذا التصرف
الهدف المنتظر من مثل هذه الزيارة». وجهة نظرها
وقال انه «في الوقت الذي تصر قطر بلا هوادة على ابراز وجهة نظرها
المنفردة من الاحداث، فإن دولة البحرين تود ان توضح للراي العام وجهة نظرها
تجاه هذا الموضوع، وهو ان حقوق البحرين السيادية في جزر حوار قديمة
وثابتة. وان البحرين كونها دولة ذات سيادة لا تقبل ان يتم التشكيك بحقوقها،
لأن جزر حوار جزء لا يتجزأ من دولة البحرين».
وشدد وزير خارجية البحرين على انه «في حكم المؤكد ان دولة البحرين
ستثير مطلبها الشرعي التاريخي في الزبارة لأن الحقيقة التاريخية هي ان
الزبارة كانت متحدة كلياً مع البحرين لمدة تجاوزت قرناً ونصف القرن. كما ان
الحقيقة التاريخية هي ان قطر قد غزت الزبارة في هجوم دموي في العام ١٩٣٧،
وان الناجين من ذلك الهجوم لا يزالون احياء في البحرين».
وقال: «ان الحقيقة التاريخية النهائية هي ان شكوى البحرين في شان ذلك
الهجوم ومطلبها للمحافظة على سيادتها على الزبارة لم تخضع للتحكيم، لأن
البحرين فضلت دائماً وبصورة مستمرة ابقاء هذه القضية للتفاوض. وذلك
حفاظاً على العلاقات الاخوية».
وكرر الوزير ان البحرين «لا تزال تفضل الحل المتفاوض عليه او صيغاً
اخرى للحل في الاطار الاقليمي كالقبول بتحكيم قانوني تحت رعاية الشقيقة
المملكة العربية السعودية وتحت مظلة الاشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج
العربية، اذ ان الحل سيكون مرتكزاً على فهم افضل للحقائق والتطلعات في
المنطقة. ويأتي ذلك ليس لخشيتنا من الحل القانوني البحت، ولكن لأن الحل
الاقليمي سيكون بالتأكيد اكثر انسجاماً مع واقع هذه المنطقة والتطلعات
المشتركة لدولها وشعوبها».
واختتم وزير خارجية دولة البحرين تعقيبه الى ما اشار اليه وزير خارجية
قطر في تصريحه حول (الاسباب التي دفعت البحرين في شهر شباط (فبراير)
الماضي لطلب تأجيل موعد تقديم المذكرات الى محكمة العدل الدولية وايماءاته
غير المبررة الى ان البحرين كانت تأمل في حدوث شيء ما وان املها لم يتحقق.
وقال: «نحن ليست لدينا اية فكرة عما يتكلم عنه، لأن طلب التأجيل كان بطلب من
المستشارين القانونيين لدولة البحرين لأسباب تتعلق تماماً بمهمتهم».
وكان وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني قد
صرح اواخر حزيران (يونيو) الماضي، عشية زيارته للبحرين، بان قطر تسحب
قضية الخلاف الحدودي مع البحرين من محكمة العدل الدولية «اذا تم التوصل
الى حل مقبول من الطرفين في اطار وساطة المملكة العربية السعودية ووفقاً
للاتفاق الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٩٠».
وقال: «ان قطر حريصة كما كانت دائماً على حل الخلاف الحدودي مع
الاشقاء في دولة البحرين انطلاقاً من ايمانها باهمية ذلك وضرورته لما فيه خير
البلدين وشعبيهما الشقيقين». واضاف ان الحل «يتطلب نوايا صادقة ومواقف
واضحة»، مشيراً الى «ان مثل هذه الامور لا تؤخذ بظواهر التصريحات بل
ببواطنها».
واعتبر وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك ال خليفة في حينه
ان تصريح نظيره القطري «لا يخدم الاهداف التي جاء من اجلها».

المصدر: العالم اليوم



للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ١١ يونيو ١٩٩٦

رياح السموم فوق البحرين وقطر

وزير خارجية قطر يوجه نداء للبحرين عبر «العالم اليوم»

لماذا لايحاولون التطبيع معنا؟
نقبل حكم محكمة العدل الدولية معنا أو ضدنا!

ومصدر قطري رفض الكشف عن اسمه:

البحرين تفتح أبوابا يصعب اغلاقها
هناك من يطالب بالبحرين كلها!

تقرير ـ سناء السعيد:

خلال أسبوع واحد تباينت درجة حرارة الجو السياسي بين الشقيقتين قطر والبحرين، فى بداية الأسبوع كان الجو لطيفا، ومع منتصفه صرنا نسمع عن ارتفاع شديد فى درجة الحرارة مع رطوبة وهبوب رياح موسمية «خارجية»!

وكان العرب قد خرجوا من مؤتمر قمة القاهرة مبتسمين مصممين على الحوار.. وفوجىء المراقبون بأن الحوار الذى جرى بين قطر والبحرين فيه آلام وشجون كثيرة.. ومطالبات متبادلة، ورغبة فى التسوية وتفويت الفرصة.

لقد فتح الطرفان ملف الحدود.. وهو ملف شائك وملتهب.. وكانت البحرين قد تحدثت عن ان قطر جزء منها وانزعجت قطر لتصريحات وزير الدفاع البحريني الفريق الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة التى نشرت بجريدة الوفد فى ديسمبر 1995، والتى اكد فيها استعداد البحرين لخوض مئة حرب مع قطر لتعيد لها «جزر حوار» التى تمثل ثلث الأراضى البحرينية وانه لو فتح ملف الحدود لأصبحت قطر جزءا من البحرين.

كان ذلك قبل سبعة أشهر وقبل يومين اتهم وزير خارجية البحرين محمد بن مبارك قطر بأنها تتعمد حصر النزاع بين الدولتين فى موضوع «جزر حوار» وتتناسى ان منطقة «الزبارة» كانت جزءا من البحرين إلى ان غزتها قطر عام 1937، وان البحرين مستعدة لاثارة مطالبها لضمها إليها.

قطر تسعى الآن للتخفيف من حدة النزاع مع جارتها البحرين، وفى هذا الإطار جاءت زيارة الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجية قطر مؤخرا إلى البحرين فى محاولة لتهدئة الوضع من خلال دعوته إلى تحسين الاجواء وتطبيع العلاقات مع البحرين وترك النزاع جانبا حتى تهدأ النفوس.

وهذا ما أكده لى وزير خارجية قطر عندما أعرب عن أمله فى ان تتجاوب البحرين مع مساعيه للتهدئة وان تترك موضوع النزاع على الجزر جانبا لاسيما وانه يبحث فى محكمة العدل الدولية ومن قبل المملكة العربية السعودية التى تقوم بدور الوسيط.

واضاف فى تصريحاته الخاصة لـ «العالم اليوم» متسائلا لماذا لانحاول معا تطبيع العلاقات فيما بيننا ولاسيما وان الشعبين متقاربان فنصف العائلات القطرية تقيم فى قطر والنصف الآخر يقيم فى البحرين.

وقال اننا سنسمح لصحف البحرين بدخول قطر وسنتخذ كل البوادر الطيبة حيال البحرين بما فى ذلك تطبيق نظام البطاقة الشخصية للدخول بين البلدين.

وأعرب عن استعداده لبناء جسر مع البحرين وأما بالنسبة للنزاع، فأكد ان بلاده تحترم قرار محكمة العدل الدولية سواء كان لصالحها أم ضدها.. واضاف أن القرار سيكون ملزما ونهائيا لأن البحرين قبلت باحالة الموضوع أصلا إلى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١١ يوليو ١٩٩٦

محكمة العدل ولا تستطيع قطر إلا ان تلتزم بالقرارات الدولية.

والجدير بالذكر ان احالة الخلاف القطرى ـ البحرينى حول الجزر إلى محكمة العدل الدولية تم بناء على اتفاق ابرم عام 1990 وتجاوبا مع اقتراح تقدمت به السعودية حينذاك بل ان قطر أعلنت فى حينه انها تؤيد الوساطة السعودية ومستعدة لسحب القضية من المحكمة إذا نجحت هذه الوساطة. وإذا لم تنجح فإن القول الفاصل يكون للمحكمة التى سترضى قطر بحكمها، أيا كان هذا الحكم.

وقال مصدر قطرى لـ«العالم اليوم»:

ان الحديث عن فتح ملفات الحدود التى تجعل قطر جزءا من البحرين حديث خطير ليس بالنسبة لقطر، وذلك لأن سيادتها على أرضها ليست محل شك، ولكن بالنسبة للبحرين الدولة الشقيقة التى ستفتح عليها مثل هذه التصريحات ابوابا يصعب اغلاقها، خاصة ان هناك من يطالب بالبحرين كلها!

واضاف اننا نسعى إلى تسوية الخلاف لا إلى تعميقه خاصة اننا اصحاب حق مدعوم بحقائق الجغرافيا ووثائق التاريخ وقوة القانون.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١١ يوليو ١٩٩٦

باختصار



البحرين وقطر «ومجلس العرب»

كنت أتمنى أن يلتئم مجلس «عرب» يتم فيه بحث الخلاف البحريني - القطري حول الحدود البحرية.. خاصة وأن للجوار والمصاهرة والأخوة حق على الجميع بدلا من الخلافات التي وصلت إلى مداها خلال السنوات الماضية مما أدى إلى التراشق بالتصريحات الرنانة من كلا الطرفين.

كنا نتمنى بعد قمة القاهرة التي انعقدت بعد طول انتظار أن يسعى أخوة الجوار إلى العمل سويا من أجل وأد الخلافات والتوصل إلى حلول يرتضي بها كل الأطراف.. بدلا من نشر الغسيل القذر يوما بعد الآخر وتوسيع هوة الخلافات التي ستستفيد منها قوى معادية للطرفين.

إن صوت العقل هو الذي يجب أن يسود حتى يمكن تهدئة الأجواء التي نشعر وللأسف الشديد انها تسير مع منحدر خطر يهدد ليس فقط حسن الجوار.. ولكن مجموعة إقليمية متجانسة انصهرت في بوتقة مجلس التعاون الخليجي الذي اعتبرناه من أهم الخطوات نحو طريق الوحدة خاصة وأن دول هذا المجلس لديهما تشابه كبير في نظم الحكم والأوضاع الاقتصادية، والنقدية، وهي أمور في غاية الأهمية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة والتي تعتبر أحد روافد السوق العربية..

لقد حان الوقت لكي تتكثف جهود الوساطة الخليجية العربية من أجل تذويب الخلافات بين قطر والبحرين، ولقد سبق للمملكة العربية السعودية ولا تزال تلعب دورا مهما في هذا الأمر، والأمل كبير في ان طرفي النزاع يعودان الى «مجلس العرب» بإخوة ويتم سحب قضية الحدود من محكمة العدل الدولية حتى تتمكن الأمة العربية من التلاحم لمواجهة اعداء يتربصون بها من كل صوب.. والأمل الا نرى صيفا ساخنا على الساحة البحرينية القطرية لان استمرار فتح ملف الخلافات وعدم اغلاقه سيكون بمثابة من ينفث بسمومه في الجسد.

علي عمر

٣٢٣

المصدر: الأهرام المسائي
التاريخ: ١٢ يوليو ١٩٩٦

قطر ترحب بالوساطة السعودية لتسوية قضية الجزر مع البحرين

الدوحة - وكالات الانباء: اعلنت قطر امس استعدادها لسحب قضية الجزر المتنازع عليها مع البحرين من محكمة العدل الدولية، وذلك فى حالة نجاح الوساطة التى تقوم بها السعودية فى هذا الصدد.

اشار الشيخ حمد بن جاسم آل ثانى وزير خارجية قطر فى حديث لراديو لندن إلى وجود بعض الخلافات التى يتعين تصفيتها قبل سحب القضية من امام محكمة العدل الدولية، مشيرا إلى ان الاتصالات السعودية تركز حول حل هذه الخلافات.

يذكر انه يتعين على قطر والبحرين تقديم الوثائق الخاصة بالجزر المتنازع عليها وهى جزر «حوار» و «فشت الديبل» إلى محكمة العدل الدولية بحلول نهاية سبتمبر المقبل.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ١٥ يوليو ١٩٩٦

أمير قطر اجرى في السعودية محادثات عن النزاع الحدودي بين الدوحة والمنامة

☐ جدة - من عبدالله الحاج:
☐ المنامة - من حسن اللقيس:

■ قام امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني امس بزيارة خاطفة لجدة على راس وفد ضم بين أعضائه وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي اضطر لمغادرة مسقط حيث شارك في اجتماع دول اعلان دمشق للالتحاق بوفد بلاده، والشيخ محمد بن خليفة ال ثاني وزير المال، والشيخ تميم ال ثاني نجل امير الدولة وعبدالله بن خليفة العطية رئيس الديوان الأميري وحسن عبدالله آل ثاني وزير الدولة.

وتأتي زيارة امير قطر للمملكة العربية السعودية في اطار الجهود والاتصالات التي جرت بين عواصم دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأيام الأربعة الماضية، خصوصاً بين الرياض وكل من الدوحة والمنامة والكويت في شأن انهاء الخلاف بين قطر والبحرين حول جزر حوار وفشت الدبل والذي تسبب في تصاعد المواجهة الاعلامية على لسان وزيري خارجية البلدين وبمشاركة اعلامية حادة، خصوصاً من الجانب القطري. واثمرت هذه الاتصالات قناعة خليجية بجدوى حل الخلاف تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية.

ولوحظ ان ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز عقد في أعقاب حفلة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ١٥ يوليو ١٩٩٦

الغداء، التي اقامها تكريماً للأمير الضيف، اجتماعاً ثنائياً مغلقاً معه في قصر الضيافة استغرق اكثر من ساعة. واكتفت وكالة الانباء السعودية الرسمية بالقول ان الاجتماع تناول «العلاقات الثنائية بين البلدين واستعراض اهم المستجدات على الصعد الخليجية والعربية والاسلامية والدولية».

وأكدت مصادر «الحياة» ان اللقاء تركز بصفة أساسية على الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين واهمية التوصل الى حل مرض للطرفين تحت المظلة الخليجية.

وكانت الدوحة اعلنت اخيراً على لسان وزير خارجيتها ان «هناك قضايا وشوائب كثيرة في العلاقات الأخوية بين البحرين وقطر لا بد ان تزول أولاً قبل ان نتكلم في أي موضوع آخر».

وبعد الاجتماع الثاني استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني والوفد المرافق له في حضور ولي العهد الأمير عبدالله والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الامير سلطان بن عبدالعزيز والأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية والدكتور عبدالعزيز الخويطر وزير الدولة عضو مجلس الوزراء والأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز المستشار في الديوان الملكي والسفير السعودي لدى الدوحة عبدالرحمن الشبيلي.

وأكدت مصادر خليجية لـ «الحياة» ان العاهل السعودي ابلغ الجانب القطري اهمية العمل على «توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأي خلاف ثنائي – مهما كان – بالتأثير على مسيرة دول المجلس او التعاون فيما بينها، خصوصاً في ظل المخاطر التي لا تزال تحدق بالمنطقة وضرورة عدم السماح لأي جهة خارجية الاستفادة من هذه الخلافات الهامشية».

واوضحت هذه المصادر ان الجانب القطري ابدى في المقابل ترحيبه بـ «الدور الرائد الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية لقيادة المسيرة الخليجية بوصفها الشقيقة الكبرى لدول المجلس».

وأضافت المصادر نفسها «ان الخطوة الأولى التي تعتزم الرياض اتخاذها هي الطلب من الدولتين وقف الحملات الاعلامية والتصريحات الاتهامية المتبادلة بينهما قبل البدء في بحث تفاصيل مفهوم الجانبين للنزاع بينهما».

وكانت قطر أعلنت الخميس الماضي انها «مستعدة لسحب قضية الجزر من محكمة العدل الدولية إذا توصلت الوساطة السعودية الى حل للنزاع الذي يتعلق بالسيادة على جزر حوار وفشت الدبل». بينما جددت المنامة القول انها لا تزال «تفضل الحل في الاطار الاقليمي كالقبول بتحكيم قانوني تحت رعاية المملكة العربية السعودية وتحت مظلة الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث ان الحل سيكون مرتكزاً على فهم أفضل للحقائق والتطلعات في المنطقة ولإن الحل الاقليمي سيكون بالتأكيد أكثر انسجاماً مع واقع هذه المنطقة والتطلعات المشتركة لدولها وشعوبها».

وفي المنامة علم ان الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء دولة البحرين سيبدأ غداً زيارة للمملكة العربية السعودية تستغرق يومين على رأس وفد يضم وزير الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة ووزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام السيد محمد المطوع وعدداً من كبار المسؤولين يجري خلالها محادثات مع الملك فهد وولي العهد الأمير عبدالله والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الأمير سلطان تتركز حول الخلاف الحدودي بين دولة قطر والبحرين في اطار الوساطة السعودية لايجاد حل للخلاف الحدودي بين الدولتين.

وتعتقد الأوساط السياسية الخليجية ان هذه الاجتماعات ستؤدي الى وقف الحملات الاعلامية فوراً والتعجيل في ايجاد الحلول التي ستناقشها الأطراف المعنية مع خادم الحرمين الشريفين وآلية تطبيقها قبل ان تصدر محكمة العدل الدولية أي قرار في شأن الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين والمتوقع في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) المقبل.

ولي العهد البحريني: سندافع عن جزر حوار لأنها ثلث مساحة البلد

□ المنامة - من حسن اللقيس:

■ قال ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة ان «مجموعة جزر حوار تمثل ثلث كيان البحرين وهي مثبتة بالارقام قياساً بمساحة البحرين» وان البحرين «لن تسمح بتضييع هذه الحقيقة تحت ستار المطالبات والخلافات الحدودية الجانبية كما يصور الامر».

واعرب في حديث خلال استقباله وزير الدفاع نائب القائد العام الفريق الركن الشيخ خليفة بن احمد ال خليفة وعدداً من كبار ضباط قوة الدفاع امس عشية قيام رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لاجراء محادثات مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية تتركز على الخلاف الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، عن «استعداد دولة البحرين لاثبات ذلك بالوقائع في كل وقت وللدفاع عنها والاستشهاد في سبيلها ومهما كلف الثمن».

وقال انه «عندما يطلب من البحرين اليوم دولة وشعباً البحث أو إعادة النظر او غيرها في ثلث كيانها الوطني المتمثل في مجموعة جزر حوار ومياهها، فإن ذلك يعني ببساطة مطالبتها بالتنازل عن حقها المشروع في الدفاع عن النفس والأرض والكيان، وهذا لن يكون ولا يمكن ان يكون لاي وطن ولاي شعب تحت اي ظرف وباي منطق كان، ان كان ثمة منطق في ذلك».

واعتبر الشيخ حمد ان المطالبة بجزر حوار «وهي ثلث الكيان الوطني بذريعة التحكيم الدولي هو توسع واقتطاع لا يعرف الحدود»، مؤكداً ان هذه المطالبة «تقوم على فتح الباب لاقتطاع اي جزء من أي دولة في المنطقة لضمه إلى دولة اخرى مثلما تعرضت وتتعرض لذلك باشكال وذرائع مختلفة كل من الشقيقتين دولة الكويت بالأمس القريب ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى يومنا هذا».

واكد ولي عهد البحرين أن شعب البحرين قال كلمته في هذا الأمر «عندما حسم المسالة دولياً قبل اكثر من ربع قرن عندما جاءت بعثة تقصي الحقائق إلى البحرين بتكليف من مجلس الأمن الدولي فوجدت شعبها مجمعاً على وحدة كيانه وجزره وارخبيله كاملاً من المحرق في الشمال إلى حوار في الجنوب».

واوضح انه تم اعتماد هذه الحقيقة في صلب قرارات الشرعية الدولية، كما تم اعتمادها من ناحية أخرى في صلب الدستور البحريني الذي نصت مادته الأولى على ضرورة وحتمية التمسك بوحدة الكيان الوطني البحريني بحيث لا يملك اي مسؤول في البحرين التنازل عن اي شبر منه».

واستطرد الشيخ حمد قائلاً إن البحرين «دولة ذات سيادة ولا يمكنها التفريط في سيادتها على أي شبر من ارضها وإذا كانت الشقيقة قطر حرة في ما يعنيها على ارضها، فالبحرين بالمثل مطلقة السيادة على كامل اراضيها ولا يمكن مطالبتها بالتنازل عن ذلك ونحن اهل حق».

واكد ولي عهد البحرين ان بلاده «معروفة بصمودها التاريخي الطويل في وجه اية محاولات وادعاءات للمساس بكيانها من اية جهة جاءت، وهذه حقيقة يدركها الجميع ايضاً ونالت اعتراف العالم اجمع. وقدم ابناء البحرين النفس والنفيس دفاعاً عن وحدة كيانهم الوطني في الماضي والحاضر وإلى اليوم الذي برزت فيه دولة البحرين بكامل كيانها القائم والمتحقق وباعتراف دولي شامل في وجه كل ادعاءات التوسع والتجاوز للحدود السابقة منها واللاحقة ومن اي مصدر كان ولن يكون امام البحرين قيادة وشعباً غير الدفاع مجدداً عن كل شبر من ارض الوطن».

المصدر: الأحـــــرار
التاريخ: ١٢ يوليو ١٩٩٦

السعودية تقود الوساطة بين قطر والبحرين وأمير قطر يرحب بالدور السعودى

اختتم امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثان زيارته القصيرة امس الاول الى السعودية والتى اجتمع خلالها مع الملك فهد بن عبد العزيز لبحث جهود الوساطة التى تقودها المملكة العربية السعودية لفض النزاع بين قطر والبحرين حول جزر حوار وفشت الدبل، الذى تم تصعيده لمحكمة العدل الدولية.

وكانت المواجهة الاعلامية قد تصاعدت بين البلدين رغم زيارة وزير الخارجية القطرى للبحرين والتى ذكر اثناءها ان هناك قضايا وشوائب كثيرة فى العلاقات الاخوية بين قطر والبحرين لابد ان تزول قبل ان نتكلم فى اى موضوع اخر وتوصلت دول مجلس التعاون الخليجى الى قناعة تامة بان الخلاف لابد ان يحل تحت مظلة مجلس التعاون وبقيادة سعودية وفى هذا الاطار التقى الامير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد السعودي مع الامير القطرى فى جلسة ثنائية مغلقة بقصر الضيافة استمرت أكثر من ساعة اكدت بعض المصادر ان اللقاء بحث بصفة اساسية مسالة النزاع القطرى البحرينى واهمية ايجاد حل عادل بدور خليجى وقيادة سعودية.

وفور انتهاء لقاء الامير حمد بن خليفة بالامير عبد الله بن عبد العزيز استقبل الملك فهد الامير القطري والوفد المرافق له الذى ضم وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم ومحمد بن خليفة ال ثان وزير المال والشيخ تميم ال ثان نجل الامير وعبد الله بن خليفة العطية رئيس الديوان الاميرى وحسن عبد الله آل ثان وزير الدولة وكان فى استقبالهم بصحبة الملك فهد الامير عبد الله والامير سلطان وزير الدفاع ووزير الداخلية الامير نايف بن عبد العزيز والدكتور عبد العزيز الخويط وزير الدولة ومستشار الديوان الملكى الامير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز وسفير السعودية بقطر عبد الرحمن الشبيلى واكدت بعض المصادر الخليجية ان الملك فهد شدد خلال اللقاء على اهمية توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لاى خلاف ثنائى مهما كان بالتاثير على سير دول مجلس التعاون الخليجى خاصة فى ظل المخاطر التى لاتزال تحدق بالمنطقة وضرورة عدم السماح لاى جهة خارجية بالاستفادة من هذه الخلافات الهامشية وفى المقابل لقيت دعوة الملك



الملك فهد — حمد بن خليفة

ترحيبا قطريا بالدور السعودى الرائد فى الوساطة.

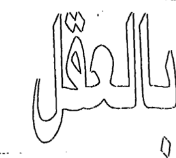
واضافت المصادر ان هناك طلبا سعوديا لوقف الحملات الاعلامية بين البلدين قبيل بحث التفاصيل.

كانت قطر قد اعلنت الخميس الماضى انها مستعدة لسحب قضية الجزر من محكمة العدل الدولية اذا توصلت الوساطة السعودية الى حل للنزاع الذى يتعلق بالسيادة على الجزر بينما جددت البحرين القول انها لاتزال تفضل الحل فى الاطار الاقليمى كالقبول بتحكيم قانونى تحت رعاية المملكة وتحت مظلة الاشقاء فى دول مجلس التعاون حيث ان الحل سيكون مرتكزا على فهم افضل للحقائق والمتطلعات.

يذكر ان الشيخ خليفة بن سلمان رئيس وزراء البحرين سيقوم بزيارة للسعودية اليوم يجرى خلالها مباحثات مع الملك فهد والامير عبد الله والامير سلطان لبحث النزاع الحدودى في اطار الوساطة السعودية.

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٤





الوساطة السعودية

بدا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز جهودا وساطية جديدة لحل الازمة المتفاقمة بين الاشقاء فى قطر والبحرين والناجمة عن خلاف حدودى حول جزيرتى حوار وفيشت الديبل..

ولهذا الغرض دعا الملك فهد امير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثانى ورئيس الوزراء البحرينى الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة لزيارة الرياض حيث جرى البحث حول سبل انهاء حالة التوتر الناشبة بين البلدين.

وخلال الايام القليلة الماضية كان وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم ال ثانى قد قام بزيارة مفاجئة إلى المنامة، سبقته إليها تصريحات تؤكد على الحق القطرى فى الجزر المختلف عليها، لكن ذلك لم يعجب البحرين التى راحت تسخر إعلامها لحملة عنيفة ضد السياسة القطرية.

وعلى الفور بدات الدبلوماسية السعودية تحركا ناشطا من اجل اغلاق الملف، وانهاء الازمة التى استمرت لعدة سنوات..

وعلى هذا فقد طلبت السعودية من البحرين تجميد الاوضاع فى الجزر المختلف عليها ووقف اية تصرفات من شانها إثارة الطرف الأخر، كما قدمت إلى قطر صيغة للحل تكون عرضة للنقاش بين الجانبين خلال زيارة امير قطر للبلاد..

وبالفعل فقد بادرت قطر- بمجرد بدء الوساطة السعودية- فى اعلان استعدادها لسحب القضية من امام محكمة العدل الدولية شريطة التوصل إلى حل مرض يحفظ الحقوق القطرية فى الجزر المتنازع عليها.

وقد مثلت المباحثات- التى جرت بين الملك فهد بن عبدالعزيز والأمير عبدالله من ناحية، وامير قطر من ناحية اخرى- بداية جادة لصفحة جديدة فى علاقات قطر والسعودية اولا خاصة بعد آن نجح فارس الدبلوماسية القطرية الشيخ حمد بن جاسم فى وضع النقاط على الحروف فى مسيرة العلاقات بين البلدين، وصفحة جديدة ايضا فى علاقات القطرين الشقيقين قطر والبحرين.

إن كل ما نتمناه هو ان يغلق ملف الخلافات العربية ـ العربية دون رجعة، وان نلتفت جميعا إلى كل ما يخدم مصالحنا المشتركة، ويدفع بالأمة إلى الوقوف فى خندق واحد دفاعا عن امنها القومى فى مواجهة النتن ياهو الذى يريد العصف بكل شىء وفرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة كلها.

المدونة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ١٢ يوليو ١٩٩٦

تفاؤل بجهود الوساطة السعودية لحل الخلاف البحريني - القطري

□ الرياض - من مصطفى شهاب:

■ اعربت مصادر ديبلوماسية خليجية عن تفاؤلها بجهود الوساطة الجديدة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لحل الخلاف البحريني - القطري على بعض الجزر في الخليج.

وأكدت هذه المصادر، في حوار مع «الحياة»، عن ثقتها بقدرة القيادة السعودية على حل الخلاف في اطار البيت الخليجي الواحد، واشارت الى ان استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير قطر قبل ايام في جدة، واللقاءات التي عقدها الاخير مع ولي العهد النائب الأول لمجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ومشاركة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من القيادات السعودية الفاعلة في المحادثات مع الوفد القطري، اكدت بشكل لا يضع مجالاً للشك حرص المملكة على الوصول بجهود الوساطة الى مرحلة الحسم النهائي للخلاف الذي اشارت المصادر انه يتطلب المزيد من الاتصالات مع الجانبين القطري والبحريني تمهيداً لعقد لقاء ثلاثي يشارك فيه مسؤولون من الدول الثلاث.

وفي هذا الإطار وصل امس الى جدة رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة على رأس وفد كبير يضم كلاً من وزراء الخارجية محمد بن مبارك آل خليفة والعدل عبدالله بن خالد آل خليفة والداخلية محمد بن خليفة آل خليفة ووزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام محمد ابراهيم المطوع، كما يشارك في الوفد سفير البحرين لدى السعودية السيد خالد بن محمد المسلم. وتوقعت المصادر ان يكون الهدف من الزيارة التي تستغرق يوماً واحداً العمل على تنقية الاجواء الخليجية عموماً والبحث في موضوع الحدود بين البحرين وقطر خصوصاً. وعملت المملكة العربية السعودية على تهدئة الاوضاع وعرضت القيام بدور الوساطة بينهما ولاقى العرض السعودي ترحيباً من الجانبين الا ان قطر زادت على ذلك بتقديم شكوى تتعلق بالنزاع الى محكمة العدل الدولية في تموز (يوليو) عام ١٩٩١. واتخذت المملكة قراراً في شباط (فبراير) عام ١٩٩٥ اعتبرت فيه النظر في هذه القضية من اختصاصها.

لكن من الصعب على المحكمة البت في القضية نظراً الى ان الدولتين لم تتقدما بمذكرة مشتركة في شأن خلافهما. بل فضلتا، في المقابل، اللجوء الى الوساطة السعودية في الوقت نفسه الذي ابقت الدوحة القضية معروضة امام المحكمة كخطوة اخيرة لحسم الخلاف اذا تعثرت جهود الوساطة السعودية.

وتطالب قطر بملكية جزر حوار وفيشت الديل وجرادة في حين تؤكد البحرين ملكيتها لهذه الجزر كما تطالب بملكية منطقة زبارة الخاضعة للسيطرة القطرية حالياً.

وتضم جزر حوار جزيرة كبيرة و١٤ جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها ١٨٠ كيلومتراً مربعاً تقع على بعد ٥٠ كيلومتراً جنوب البحرين في مياه الخليج. اما فيشت الديل وجرادة فهما قطعتان من الأرض وسط البحر تغمرهما مياه المد وتبعدان ١٥ كيلومتراً من موقع حقل غاز الشمال القطري الهام.

وترى المصادر الديبلوماسية الخليجية ان دور المملكة العربية السعودية سيكون حاسماً في وضع البلدين على طريق حل يضمن حقوق الطرفين ويعزز روح الإخاء والاستقرار في المنطقة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ يوليو ١٩٩٦

عُمان تسحب معداتها العسكريه من منطقة الحدود مع اليمن

مسقط ـ ق. ن. ا ـ اعلن الفريق اول على بن ماجد المعمرى وزير شئون مكتب القصر رئيس مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة بسلطنة عمان انه تم سحب جميع الوحدات والاستحكامات العسكرية من المناطق الحدودية مع الجمهورية اليمنية وذلك بناء على الاتفاقية المبرمة بين البلدين فى هذا المجال.

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ١٧ يوليو ١٩٩٦

رئيس وزراء البحرين قابل الملك فهد

تقدم للوساطة السعودية بين المنامة والدوحة

□ جدة من عبدالله ناصر الشهري:

■ اكدت مصادر خليجية لـ «الحياة» امس ان جهود الوساطة السعودية بين قطر والبحرين لحل الخلاف بينهما على جزر حوار وفشت الديبل اثمرت اتفاقاً يقضي بوقف الحملات الاعلامية والاتهامات المتبادلة بين الدوحة والمنامة كخطوة اولى نحو استكمال المساعي التي ينتظر ان تشهد الايام القليلة المقبلة مزيداً من اللقاءات والاتصالات المباشرة بين الرياض وكل من المنامة والدوحة».

وانهى امس رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة زيارة خاطفة للمملكة العربية السعودية التقى في ختامها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في حضور ولي عهده الامير عبدالله بن عبدالعزيز والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الامير سلطان بن عبدالعزيز والامراء: نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وسعود الفيصل وزير الخارجية وعبدالعزيز بن فهد المستشار في الديوان الملكي ووزير الدولة الدكتور عبدالعزيز الخويطر ووزير التجارة الدكتور اسامة فقيه اضافة الى السفير السعودي لدى المنامة عبدالله آل الشيخ. وحضر من الجانب البحريني وزراء الخارجية الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة والعدل والشؤون الاسلامية الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة والداخلية الشيخ محمد بن خليفة والسيد محمد ابراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء والاعلام والسفير البحريني لدى الرياض خالد المسلم.

وسبق لقاء رئيس الوزراء البحريني مع العاهل السعودي اجتماع عقده الشيخ خليفة مع الامير عبدالله بن عبدالعزيز استمر قرابة ساعة في قصر الضيافة في جدة في حضور وزير الخارجية السعودي واعضاء الوفد المرافق للشيخ خليفة.

وتاتي زيارة رئيس وزراء البحرين للسعودية في اعقاب زيارة لجدة قام بها امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الاحد الماضي للغرض نفسه.

وادلى رئيس الوزراء البحريني لدى وصوله الى مطار جدة حيث كان في مقدم مستقبليه الامير عبدالله والامير سلطان بتصريح اعرب فيه عن «شكر دولة البحرين اميراً وحكومة وشعباً وتقديرها للمواقف المشرفة والمساندة التي تلقها المملكة العربية السعودية الى جانب دولة البحرين في جميع الاوقات وكل المجالات» مؤكداً ان زيارته تاتي «في اطار ما درجت عليه القيادتان في البلدين الشقيقين وبتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز واخيه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من تشاور وتواصل في ظل ما يجمع البلدين من علاقات خاصة ومتميزة ارسى قواعدها الآباء والاجداد وتوارثها الابناء والاحفاد».

وعلم من مصادر موثوق بها ان الجانب البحريني ابلغ المسؤولين السعوديين قبوله الوساطة السعودية ودعمه لها واستعداده لبذل كل الجهود التي من شانها انهاء الخلاف حول الجزر مع دولة قطر دون المساس بالحقوق السيادية وبما يخدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي».



قطر والبحرين تؤكدان تقديرهما لدور السعودية في القضايا العربية

□ جدة – «الحياة»:

■ أكدت قطر والبحرين قوة ومتانة علاقاتهما بالمملكة العربية السعودية، وعبر البلدان عن امتنانهما وتقديرهما للدور «التاريخي الكبير» الذي تضطلع به المملكة في خدمة قضايا الأمتين العربية والاسلامية.

وقال الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر في برقية بعث بها الى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز: «يسعدني في ختام زيارتي لبلدي الثاني المملكة العربية السعودية الشقيقة ان اعرب لكم أخي العزيز، ولحكومتكم الموقرة وشعبكم الكريم، عن اعمق مشاعر التقدير والإمتنان لما لقيناه من كرم الضيافة، وما احطتموني به والوفد المرافق لي من حفاوة وتكريم بالغين بما يعكس قوة ومتانة العلاقات التاريخية الأخوية الوطيدة التي جمعت على الدوام بين بلدينا وشعبينا الشقيقين والتي نحرص على دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات».

وذكرت «وكالة الانباء السعودية» في نبأ وزعته مساء أول من امس ان خادم الحرمين الشريفين بعث ببرقية جوابية رداً على برقية امير قطر قال فيها: «تلقيت برقية سموكم المعبرة عن مشاعركم الاخوية بمناسبة مغادرتكم لبلدكم الثاني المملكة العربية السعودية، ومع تقديري لمشاعركم الاخوية أؤكد سرورنا للقاء الاخوي الذي تم بيننا في بلدكم الثاني وبين اهلكم واخوانكم انطلاقاً من التواصل المستمر بين بلدينا الشقيقين وما يتطلعان اليه دائماً من تعزيز الروابط والوشائج الاخوية بين بلداننا وتمتين العلاقة واهدافها الخيرة ودعم مسيرتها في التضامن والتعاون».

رئيس وزراء البحرين

وقال الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين في برقية بعث بها الى الملك فهد بمناسبة مغادرته جدة مساء اول من امس: «يسعدني وانا اغادر بلدي الثاني المملكة العربية السعودية الشقيقة ان ابعث اليكم معبراً عن عميق الشكر والإمتنان لما شملتموني به والوفد المرافق خلال زيارتنا لبلدكم الشقيق من بالغ الحفاوة والتكريم ولما اسبغتموه علينا من نبل المشاعر الأخوية الكريمة التي نعتز بها كثيراً. وانه لمبعث اعتزازنا ما لمسناه خلال هذه الزيارة وما اكدته المباحثات التي اجريناها في المملكة من حرصكم الكريم على مواصلة ترسيخ العلاقات الاخوية الوطيدة وعميق وشائج المودة والتعاون التي تربط بين بلدينا وشعبينا الشقيقين على امتداد تاريخهما العريق والعمل على تعميق روح التضامن والاخوة والمودة الصادقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعزيزاً لمسيرته الخيرة وترسيخاً للامن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم».

واضاف رئيس وزراء البحرين في برقيته للملك فهد: «كما وانه لمن دواعي سرورنا ان نغتنم هذه الفرصة لكي نعبر عن بالغ تقديرنا للدور التاريخي الكبير الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية بقيادتكم الحكيمة في خدمة قضايا أمتها العربية والاسلامية مشيدين بالجهود الطيبة المباركة وبسعيكم الحثيث لبناء نهضة وتقدم بلدكم الشقيق في مختلف الميادين على هذا النحو العظيم داعين المولى عز وجل ان يحفظكم ويرعاكم ويسبغ عليكم موفور الصحة والسعادة، وان يسدد خطاكم في كل ما تسعون اليه من خير ويمن وبركة».

وقال الملك فهد في برقية جوابية بعث بها الى رئيس وزراء البحرين: «تلقيت برقية سموكم بمناسبة مغادرتكم لبلدكم الثاني المملكة العربية السعودية مقدراً ما تضمنته من مشاعر اخوية مؤكداً سرورنا للقاء الذي تم بيننا في بلدكم الثاني وبين اهلكم واخوانكم انطلاقاً من التواصل المستمر بين بلداننا وتحقيق اهدافها الخيرة ودعم مسيرتها في التضامن والتعاون متمنياً لسموكم دوام الصحة والسعادة وللشعب البحريني الشقيق مزيداً من التقدم والازدهار والله يرعاكم».

من جهة اخرى تلقى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني السعودي برقية شكر من رئيس الوزراء البحريني وأجابه ولي العهد السعودي ببرقية مماثلة.

قطر تكرر موقفها من الخلاف مع البحرين

□ الدوحة -
من محمد المكي أحمد:

■ جددت قطر موقفها من قضية الخلاف الحدودي مع دولة البحرين. وقال وزير الدولة القطري لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد بن خالد آل ثاني، عقب اجتماع مجلس الوزراء الاسبوعي امس برئاسة امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، «ان موقف دولة قطر معروف للجميع ويتمثل في الاستمرار في عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية».

وأضاف: «ان سحب القضية منها (من محكمة العدل) استجابة للوساطة الكريمة من المملكة العربية السعودية الشقيقة مرهون بالتوصل الى تسوية سلمية مقبولة للطرفين».

واطلع امير دولة قطر مجلس الوزراء في بداية اجتماعه على «نتائج زيارته الأحد الماضي الى اخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ومضمون ما جرى اثناء الزيارة من مباحثات تناولت سبل دعم العلاقات الاخوية الوطيدة وتوثيق عرى التعاون في شتى المجالات ووسائل تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يحقق الغايات السامية التي تنشدها شعوبها وعرض شامل للتطورات الاقليمية والعربية والدولية».

وكان امير دولة قطر تلقى أول من امس برقية من خادم الحرمين الشريفين رداً على برقية بعث بها اليه بعد زيارته الى المملكة. وقال مصدر حكومي إن خادم الحرمين الشريفين اعرب عن سروره للقاء سمو امير قطر في بلده الثاني وبين اهله واخوانه انطلاقاً من التواصل بين البلدين الشقيقين وما يتطلعان اليه دائماً من تعزيز الروابط والوشائج الاخوية لتحقيق امانيهما واهدافهما الخيرة ودعم مسيرتهما في التضامن والتعاون».

وتحدث في اجتماع مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وعرض على المجلس «نتائج اجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق في مسقط» الذي «استهدف دعم التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول الاعلان الـ ٨ وضرورة التزام الأسس والمبادئ التي قامت عليها عملية السلام في الشرق الأوسط والمستندة الى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض في مقابل السلام والتاكيد على مواصلة العملية السلمية في المنطقة».



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريـــخ: ١٨ يونيو ١٩٩٦

□ الأمير سلطان:

تقـدم فى جـهـود الوســاطة السعودية بين قطر والبحرين

جدة - و.ا.خ - اعرب الامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودى عن الارتياح التام من جانب المملكة العربية السعودية لنتائج المحادثات مع كل من الجانب القطرى والبحرينى.

جاء ذلك فى رده على سؤال حول مدى التقدم فى جهود الوساطة بين قطر والبحرين فى ضوء زيارة كل من الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس وزراء البحرين والشيخ حمد بن خليفة ال خليفة امير قطر للسعودية مؤخرا.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأكسبريس

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٦

تقارير الأسبوع

خطوة سعودية على طريق المصالحة القطرية البحرينية

رحبت كل من قطر والبحرين بالمبادرة السعودية بوصفها الشقيقة الكبرى لدول مجلس التعاون . شهدت مدينة جدة فى الأسبوع الماضى أكثر من لقاء لكل من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ونائبه وولى العهد الأمير عبد الله مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى .. كما استقبلت بعده بيومين وفدا بحرينيا بقيادة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين للاستماع لوجهة نظر كل منهما حول النزاع الذى بينهما حول أحقية وسيادة كل منهما لجزر حوار وفشت الديبل .

مريم روبين

والمعروف أن المبادرة السعودية لم تكن الأولى على طريق الوساطة السعودية والتى بدأت منذ عام ١٩٧٦ . حيث تمت عدة لقاءات فى الرياض وجده مع الأطراف المعنية .. كما قام الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى ووزير الدفاع والطيران السعودى بعدة جولات لكل من المنامة والدوحة أسفرت عن اتفاق بوقف الانشاءات التى تقام فى جزر حوار حتى يتم حسم النزاع وديا ..

أما الخطوة السعودية الحالية فقد جاءت إثر عواصف إرهابية هزت المنطقة ومازالت .. بسبب الزلازل الأمنية التعيسة الواردة من ملالى إيران والتى أطاحت بعشرات الآمنين من المواطنين فى المنطقة ، إذ توصلت القيادة السعودية من خلال الاتصالات المكثفة مع كل من الدوحة والمنامة والكويت .. وبعد الزيارة السريعة التى قام بها الشيخ سعد العبد الله رئيس وزراء الكويت وولى عهدها لكل من السعودية والبحرين .. توصلت لقناعة كاملة بأنه لابد من خطوة فعالة لحل الخلاف البحرينى القطرى تحت مظلة مجلس التعاون الخليجى بقيادة السعودية .. أكدت الدوحة أنها مستعدة لسحب قضية الجزر من محكمة العدل الدولية إذا ما توصلت الوساطة السعودية إلى حل النزاع .. بينما جددت المنامة القول : بأنها لا تزال تفضل الحل فى الإطار الإقليمى كالقبول بتحكيم قانونى تحت رعاية السعودية وتحت مظلة الأشقاء فى دول مجلس التعاون الخليجى.

وبعد عودة الوفد القطرى إلى بلاده .. وقبل ساعات من لقاءات القادة السعوديين مع الوفد البحرينى .. أعلن ولى العهد والقائد العام لقوة الدفاع البحرينى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة موقف دولة البحرين من النزاع الحدودى ، إذ أكد خلال استقباله لنائبه الفريق الشيخ خليفة بن حمد آل خليفة وعدد من كبار ضباط قوة الدفاع « أن مجموعة جزر حوار تمثل ثلث الكيان البحرينى ، وهى مثبتة بالأرقام قياسا بمساحة البحرين .. وأن البحرين لن تسمح بتضييع هذه الحقيقة تحت شعار المطالبات والخلافات الحدودية كما يصور البعض » .. وقال ولى العهد البحرينى أيضا : « إن البحرين على استعداد لإثبات ذلك بالوقائع وللدفاع عنها والاستشهاد فى سبيلها مهما كلفها الثمن .. وأن البحرين دولة ذات سيادة ولا يمكنها التفريط فى سيادتها على أى شبر من أراضيها .. وإذا كانت الشقيقة قطر حرة فى



ما يعنيها على أرضها فالبحرين بالمثل مطالبة السيادة على كامل أراضيها .

ورغم التباين الكبير فى وجهات النظر بشأن الحل الودى عن طريق الوساطة السعودية .. فالتقارير القادمة من جدة تؤكد أن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ومعه نائبه الأول الأمير عبد الله ولى العهد قد أبلغا كلا الطرفين : القطرى والبحرينى أهمية العمل على توحيد الكلمة الخليجية وعدم السماح لأى خلاف ثنائى مهما كان بالتأثير على مسيرة دول المجلس أو التعاون فيما بينها .

وتشير التقارير القادمة من منطقة الخليج إلى أن الخلافات القطرية البحرينية التى ظهرت على السطح لم تشتعل بسبب النزاع الحدودى وإنما هناك قضايا وشوائب متعددة تمس العلاقات الثنائية على حد قول الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجية قطر ، والذى بادر مؤخرا بزيارة البحرين تلبية لدعوة نظيره الشيخ محمد بن مبارك ، حيث فجرت تصريحاته التى رافقت زيارته استياء المسئولين فى المنامة .. كما ازدادت الحرب الإعلامية اشتعالا فى الصحف البحرينية بسبب القرار الذى اتخذته دولة قطر يوم ٤ يوليو والذى سمح لمواطنى البحرين بالدخول إلى أراضيها بالبطاقة الشخصية وبدون جوازات السفر ، حيث جاء القرار القطرى من جانب واحد دون التنسيق مع الأجهزة البحرينية المختصة .. لذلك شنت تعليقات صحف البحرين هجوما شديدا على زيارة وزير الخارجية القطرى وقرار البطاقة ووصفتهما بأنهما يدخلان فى إطار المراوغة .. بينما اعتبرت قطر أن الزيارة التى قام بها الشيخ حمد بن جاسم وزير خارجيتها إلى المنامة كانت بمثابة مبادرة من جانبها للتعبير عن حسن نيتها ورغبتها الصادقة فى تنقية الأجواء مع البحرين .

ورغم الواقع الذى تعيشه العلاقات البحرينية القطرية وما يشوبها من خلافات ومنغصات فإن الأوساط الخليجية تعتقد أن اللقاءات الخليجية التى تمت الأسبوع الماضى فى جدة والتى كانت تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين .. وولى العهد الأمير عبد الله .. والتى أسهم فيها الأمير سلطان وزير الدفاع سوف تسفر قريبا عن خطوة إيجابية وسوف تؤدى إلى وقف الحملات الإعلامية تمهيدا لعقد لقاءات بحرينية قطرية على مستوى القيادتين تحت الخيمة السعودية للاتفاق على الحلول المقبولة التى طرحت والاقتراحات الخاصة بآلية تطبيقها وذلك قبل أن تصدر محكمة العدل الدولية فى لاهاى قرارها فى شأن هذا الخلاف فى أواخر سبتمبر القادم .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة المدنية

التاريخ: ٢٢ يوليو ١٩٩٦

البحرين مع تطوير الوساطة السعودية الى مستوى التحكيم مع قطر

[] المنامة من حسن اللقيس:

■ اعلنت الحكومة البحرينية انها ترحب بتطوير الوساطة السعودية لتسوية الخلاف الحدودي بينها وبين دولة قطر الى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية باعتبارها «الوسيط الاول وفي اطار البيت الخليجي».

واكدت الحكومة مجدداً ان «الحل الامثل للخلاف الحدودي بينها وبين دولة قطر سيكون من خلال الوساطة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ال سعود عاهل المملكة العربية السعودية لتسوية هذا الخلاف وذلك اسوة بما حدث بين الاشقاء في المنطقة من حلول اخوية يتوصل اليها اي طرفين حريصين على توثيق عرى التعاون بينهما ومن اجل مصلحة شعبيهما».

واعلن ذلك الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس وزراء دولة البحرين في الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته الحكومة امس والذي اطلع فيه الشيخ خليفة مجلس الوزراء على نتائج المحادثات التي اجراها خلال زيارته لكل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة.

واشار رئيس الوزراء خلال الجلسة الى «ما عكسته المحادثات التي اجراها في الدول الخليجية الثلاث من اتفاق تام على ضرورة تضافر الجهود لدعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وترسيخها في مواجهة ما يهدد امن المنطقة واستقرارها من اخطار وتحديات والعمل على حل اية عقبات تعترض هذه المسيرة الخيرة بالوسائل الاخوية وبروح الاسرة الواحدة وفي اطار البيت الخليجي».

واشاد رئيس وزراء البحرين في الاجتماع بما لمسه في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات «من مشاعر اخوية نبيلة هي موضع اعتزاز وتقدير البحرين وبما اعاد قادة هذه الدول تأكيده من دعم ومساندة كاملين لجهود البحرين الهادفة الى تعزيز امنها واستقرارها».

وعرض على المجلس ما اسفرت عنه الزيارات الثلاث التي قام بها من اتفاق على تطوير آليات التعاون المشترك بين البحرين وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة في العديد من المجالات وبخاصة في المجالات الاقتصادية ودعم المشروعات التنموية والمشروعات المشتركة التي يتم تنفيذها في البحرين مشيراً الى انه «يدرس حالياً تنفيذ عدد من المشروعات التنموية الجديدة المشتركة والتي ينتظر ان يعود مردودها بالخير على الجميع».

شئون عربية

● أسامة عجاج

هل تنجح الوساطة السعودية ؟

حقيقة التصعيد الأخير بين قطر والبحرين حول أزمة الحدود

● فجأة ، اشتعلت الخلافات من جديد ، بين قطر والبحرين على قضية الحدود ، وتبادل الطرفان التصريحات المثيرة على اعلى مستوى ، فى الوقت الذى كانت كل التوقعات تشير إلى ان القضية قد تكون فى طريقها للحل، بعد موافقة الطرفين على تنشيط الوساطة السعودية من جديد، وحسن النوايا من الطرفين والذى ظهر واضحا اثناء مشاركة امير البحرين وكبار المسئولين فى قطر فى قمة القاهرة الأخيرة ، البحرين عادت تطالب بسحب القضية المعروضة على محكمة العدل الدولية وقطر ربطت مثل هذا الاجراء بتجاح الوساطة السعودية فى التوصل إلى حل يوافق عليه الطرفان ، ويبقى التساؤل : ما السر فى هذا التصعيد فى قضية ليست جديدة، وهى تؤثر بالسلب على الأوضاع المتوترة اصلا فى منطقة الخليج ؟



المصدر: قطر - ساعة

التاريخ: ٤ يوليو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

يختلف الطرفان فيمن هو من المسئول عن التصعيد الاخير، قطر تعتبر على لسان وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم آل جبر ان زيارته إلى البحرين كانت لإبداء حسن النوايا، بينما وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة قال: «إن التصريحات التى ادلى بها وزير الخارجية القطرى قبل زيارته للبحرين مثلت نوعا من الاستفزاز، وكان الوزير القطرى قد قال: إن البحرين لسبب ماتخشى الذهاب إلى محكمة العدل الدولية . ورد عليه الوزير البحرينى بان قطر هى التى تقوم بمجازفة قانونية كبيرة.

واتسعت التصريحات والمواجهات، فالوزير البحرينى يشير إلى أن الدوحة تحاول أن تعطى انطباعا عن أن الخلاف الحدودى يتعلق بجزر حوار، بينما هى تمتد لتشمل مناطق أخرى منها منطقة «الزبارة»، مشيرا إلى انه فى حكم المؤكد ان دولة البحرين ستثير مطلبها الشرعى التاريخى فى الزبارة لان الحقيقة التاريخية هى أن «الزبارة» كانت متحدة كليا مع البحرين لمدة تجاوزت قرنا ونصف القرن، كما أن الحقيقة التاريخية هى أن قطر قد غزت الزبارة فى هجوم دموى فى عام ١٩٢٧. وان الناجين من ذلك الهجوم لايزالون أحياء فى البحرين، رغم اشارته إلى أن البحرين لم تخضع موضوع الزبارة أمام التحكيم وفضلت دائما وبصورة مستمرة إبقاء هذه القضية للتفاوض وذلك حفاظا على العلاقة الأخوية.

ورد وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم آل جبر بانه ليس من الحكمة نبش التاريخ فى هذا السياق، لأن هناك دولا موجودة، ودولا غير موجودة، وأخرى يجب ان تكون أكبر ودولا لابد أن تكون أصغر، وقدم رؤية مخالفة تماما للرؤية البحرينية لمنطقة الزبارة. وهو ماكانت الصحف القطرية اكثر وضوحا عندما اشارت إلى أن ماجرى فى الزبارة عام ١٩٣٧، كان تمردا قبليا فى أرض قطرية جرى قمعه بسلطة القانون، وأضافت بعض الصحف أن البحرين ستكون أول النادمين إذا مافتحت صفحات التاريخ القريب، فالاخوة فى البحرين يعلمون قبل غيرهم أن الاستشهاد بأحداث التاريخ فى قضايا حدود الدول ووحدة أراضيها وسيادتها سيكون منطقا أول مايرتد على دولة البحرين نفسها.

ودون العودة إلى أحداث التاريخ، نود أن نشير هنا إلى أن الخلاف بين قطر والبحرين يدور حول ثلاث جزر رئيسية غنية بالبترول والمياه العذبة بالاضافة إلى الموقع الهام، هى فشت الديبل وحوار وجرادة، وتضيف البحرين منطقة الزبارة، وكاد هذا النزاع أن يتسبب فى مواجهة عسكرية بين البلدين، كما أدت تطوراته وصعوبة التوصل إلى تسوية له إلى عرضه أمام محكمة العدل العربية.

وتتمسك البحرين برسالة بعث بها المعتمد البريطانى فى البحرين فى ديسمبر ١٩٤٧ إلى كل من حاكمى البحرين وقطر، قرر فيها تبعية جزر حوار وفشت الديبل وجرادة للبحرين، مع بيان أن الاخريين ليست لهما مياه إقليمية، وقد تم التوصل إلى اتفاق عام ١٩٧٨ يقضى بعدم القيام باى تصرف فى الجزر يؤدى إلى تغيير أوضاعها الراهنة حتى يتم الاتفاق على تسوية بين الطرفين، إلا أن النزاع تتجدد فى مارس ١٩٨٢، بعد أن دشنت البحرين سفينة حربية سميت حوار وأجرت مناورات عسكرية فى منطقة فشت الديبل، واعتبرتها قطر بمثابة عمل استفزازى واحتجت رسميا على ذلك، كما أعلنت البحرين فى اكتوبر ١٩٨٤ عن اجراء دراسات بشأن تنفيذ مشروع ضخم يهدف إلى ردم جزء من منطقة فشت الديبل وإنشاء مدينة عليها، واستمرت المناوشات بين الطرفين إلى أن حدث اشتباك عسكرى عام ١٩٨٦، بين قطر والبحرين، بعد قصف الطائرات الهليكوبتر القطرية لمنطقة فى جزيرة فشت الديبل، كان يجرى فيها إنشاء مقر تابع لقوات دفاع البحرين، وقامت قطر بعملية ابرار لعدة مدرعات إلى الجزيرة، ورفعت العلم القطرى عليها، وحشدت البحرين قواتها واستمر التوتر بين البلدين، حتى ديسمبر ١٩٩٠ موعد انعقاد القمة الخليجية فى الدوحة، واتفق فى اجتماع لوزيرى خارجية البلدين على تحديد موعد تحاول فيه الوساطة السعودية أن تنهى المشكلة وهو مايو ١٩٩١، وبعدها يمكن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وهو ماتم بالفعل فى يوليو ١٩٩١، بعد مناوشات من الطرفين.

وقدمت قطر طلبا منفردا إلى المحكمة، وهو

المصدر: الأسبوع
التاريخ: ٢٤ يونيو ١٩٩٦

ماتحفظت عليه البحرين، إلا أن المحكمة أصدرت قرارا فى يوليو ١٩٩٤ بإعطاء الدولتين مهلة خمسة شهور لتقديم طلب حول الخلاف بينهما بصورة مشتركة او بشكل منفرد، واعتبرت ان الاتفاق الذى تم بينهما فى عام ١٩٩٠ وينص على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، يعتبر اتفاقا دوليا ملزما للدولتين، وقد رحبت قطر بقرار المحكمة وأكدت التزامها باى حكم تصدره، وفى فبراير من العام الماضى أصدرت المحكمة حكما باختصاصها فى النظر فى الخلاف بين قطر والبحرين، وبعدها تم الاتفاق على استمرار فى الوساطة السعودية، وأشارت البحرين وقطر إلى ترحيبهما بذلك واستعداد الأخيرة إلى سحب القضية من محكمة العدل الدولية فى حال التوصل إلى حل يقبله الطرفان نتيجة الوساطة السعودية.

وقد نشطت فى الأونة الأخيرة وساطة الرياض لاحتواء هذا الخلاف، حيث زار العاصمة السعودية كل من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة وكان الهدف من هذه الزيارة هو البحث فى تنشيط الوساطة السعودية فى ظل التصعيد الأخير بين الطرفين، كما زارها أيضا الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحرينى، إلا انه لوحظ أن البحرين لجأت إلى طرح موقف متشدد من قضايا الخلاف قبل زيارة رئيس الوزراء البحرينى، وذلك على لسان ولى عهدها والقائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عندما أشار إلى أن جزر حوار تمثل ثلث كيان البحرين، وهى مثبتة بالأرقام قياسا بمساحة البحرين، وبلاده لن تسمح بتضييع هذه الحقيقة، وقال: «عندما يطلب من البحرين اليوم دولة وشعبا البحث أو إعادة النظر فى ثلث كيانها الوطنى المتمثل فى مجموعة جزر حوار ومياهها فإن ذلك يعنى ببساطة مطالبتها بالتنازل عن حقها المشروع فى الدفاع عن النفس والأرض والكيان». وأعرب عن استعداد البحرين لإثبات ذلك بالوثائق فى كل وقت وللدفاع عنها والاستشهاد فى سبيلها ومهما كلفنا من الثمن.

وبعد، فرغم انه لم تخرج من العاصمة السعودية الرياض، أى تفاصيل عن لقاءات كل من أمير قطر، وولى العهد البحرينى مع قادة المملكة إلا انه كما اشارت مصادر خليجية فإن اتفاقا تم على وقف التصعيد الاعلامى بين الدولتين كخطوة أولى، مع استمرار جهود الوساطة بتكثيف اللقاءات بين السعودية من جانب وكل من قطر والبحرين فى الفترة القادمة، خاصة وان استمرار هذا الخلاف وتصعيده يؤثر على الوضع المتأزم فى الخليج من ناحية، بالاضافة إلى انه قد يهدد التئام القمة الخليجية التى تستضيفها الدوحة نهاية هذا العام.

خليل الخوري

ربما كان من حسن حظ القارئ العربي ان الصحف البحرينية والقطرية، او الصحيفتين الرئيسيتين في كل بلد، لا توزعان على نطاق واسع في الخارج، لانهما تتبادلان الحملات الصحافية منذ اسابيع في شأن الخلاف الحدودي بين البلدين، بشكل مؤلم لا يسر سوى الاعداء.

شخصياً ليس لي حظ القارئ في الجهل بسير هذا الخلاف، فانا انلقى مقتطفات من صحف البلدين كل يوم، بحكم المهنة، واشعر بقلق بالغ من تطور الامور بين البلدين الشقيقين الاخوين الجارين.. الى آخر المعزوفة المعروفة.

وكتبت مرة واكتب مرة اخرى، اننا العرب الآخرين، لا نفهم الخلاف بين بلدين على هذه الدرجة من القرب والقربى، مثل قطر والبحرين، فلو كانت كل البحرين لقطر، او كل قطر للبحرين لما اختلف الامر علينا، طالما ان الحاكم والمحكوم من العرب، والارض لم تقعْ لاجنبي.

ومع ذلك فالخلاف بين البحرين وقطر يكاد يستعصي على الحل على رغم جهود الوسطاء والحكماء، وتدخل محكمة العدل الدولية.

الخلاف الحالي يعود الى سنة ١٩٨٦ عندما طالبت قطر بجزر حوار وفشت الديبل، الا انه كان تحت السطح منذ ايام الاستعمار البريطاني في الاربعينات. فبريطانيا اعطت الزبارة لقطر سنة ١٩٤٤، ثم خططت الحدود بين الامارتين سنة ١٩٤٧ من دون ان ترضى البحرين او قطر بالحدود المفروضة.

وتدخل الوسطاء من دون نجاح يذكر بعد ١٩٨٦، وبقي الخلاف يراوح مكانه حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ عندما قبلت البحرين في قمة الدوحة الذهاب الى محكمة العدل الدولية. وكما هو معروف فقد حكمت المحكمة باختصاصها في النظر في القضية، على رغم احتجاج البحرين التي تقول الآن انها وقعت على مذكرة الدوحة مضطرة لأن الكويت كانت محتلة.

وستجتمع محكمة العدل الدولية في ايلول (سبتمبر) القادم للنظر في مذكرتي الدولتين في جولة اخرى من المواجهة المستمرة. ولكن الامل الاكبر بالحل هو في الوساطة السعودية، برعاية الملك فهد وولي عهده الامير عبدالله والنائب الثاني وزير الدفاع والطيران الامير سلطان، وهي وساطة تلقى دعم دول الخليج الاخرى، الكويت والامارات العربية المتحدة وعمان.

البحرين تقول انها على حق، وقطر تقول انها على حق، ولا يستطيع كاتب ان يدعي علماً ليس له فيحكم للبحرين او قطر، وانما يستطيع ان يقول يقيناً ان استمرار الخلاف يضر بالبحرين وقطر، ويؤذي دول الخليج كلها، والبلدان العربية، لذلك فتسويته ضرورة اقليمية ووطنية عامة، والجهد السعودي يجب ان يستمر ويتضاعف للخروج بحل.

والحل يجب ان يكون مقبولاً ليستحق اسمه الا انه لن يكون مرضياً، ففي مثل هذا الخلاف لا يمكن الحل الا بتنازل كل طرف عن بعض حقه، او ما يعتبر انه حق له. وهذا ممكن فقط عندما يقرر زعماء البحرين انهم يتنازلون لاخوانهم او انفسهم، ويقرر زعماء قطر انهم يتنازلون لأخوانهم او انفسهم كذلك، فما الفرق بين ان تكون الارض بحرينية او قطرية، او يكون المواطن بحرينياً او قطرياً.

مرة اخرى، لا يستطيع كاتب في عجالة صحافية ان يجترح حلاً عجزت عنه وساطات رسمية وشخصية، ومحكمة العدل الدولية، الا انه يكتب لافتاً الى خطر الخلاف. فالبحرين تقول انها لن تتخلى عن ثلث ارضها طوعاً، وانها ستحارب دفاعا عن حقها، وقطر تقول انها لن تكف



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٠ يونيو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

مصادر خليجية لـ «العالم اليوم»:

مطلوب وقف الحملات الإعلامية بين قطر والبحرين

الصحف البحرينية: إما الوساطة أو التحكيم

□ الخليج - مكتب «العالم اليوم»:

أعربت مصادر خليجية عن استيائها البالغ من تصاعد حدة الحملات الاعلامية المتبادلة بين دولتي قطر والبحرين. وطالبت المصادر - في تصريحات لـ «العالم اليوم» - بضرورة وقف هذه الحملات التي قالت انها لا تخدم الجهود المبذولة من اجل الوساطة لحل مشكلة النزاع الحدودي بين البلدين.

وكانت الصحف القطرية قد شنت خلال الايام الماضية حملة اعلامية انتقادية جديدة ركزت فيها على توجيه الانتقادات الشخصية للمسئولين والقيادات الاعلامية في البحرين.

وفي نفس الوقت، اعربت هذه المصادر عن مخاوفها من امتداد الحملات الاعلامية لتاليب الرأي العام الداخلي، والربط بين القضايا الداخلية والمشاكل الحدودية. واعتبرت المصادر ان مثل هذا الاتجاه الجديد الذي تتبناه الصحافة القطرية سوف يزيد من حدة الخلاف ويؤثر على مسيرة مستقبل مجلس التعاون الخليجي كله.

وكان الخلاف بين البحرين وقطر قد عاد لاجواء التوتر مرة اخرى، بعد ان رفضت دولة قطر سحب القضية المعروضة على محكمة العدل الدولية، والتي سيتم نظرها في شهر سبتمبر القادم، فيما طالبت المصادر بضرورة افساح المجال لانجاح جهود الوساطة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية.

وقد رفضت قطر هذا الاتجاه، متهمة البحرين بالتخوف من عرض القضية على محكمة العدل الدولية، وردت البحرين مؤكدة ان وجود القضية امام محكمة العدل الدولية مع استمرار جهود الوساطة لا يعكس حسن النوايا المفترض توافرها لانجاح هذه الوساطة.

ومن جهة اخرى، طالبت الصحف البحرينية بضرورة تحديد القضية بوضوح، «بدلا من الامساك بالعصا من المنتصف». وقالت: اما ان تكون هناك وساطة، او اللجوء الى المحكمة الدولية.

وفي هذا الاطار، تساءلت الصحف البحرينية عن ما وصفته بانه تناقض في التصريحات القطرية على المستوى الرسمي والتي تدعو الى وحدة الصف الخليجي، بينما تتخذ السياسات التي تمارس من خلال وسائل الاعلام القطرية خطا معاكسا، يتمثل في تبني آراء وافكار الجماعات المغرضة التي تعبث بامن البحرين واستقرارها.

وطالبت الصحف البحرينية بالالتزام بمبادرة ولي عهد البحرين الداعية إلى التفاوض المباشر بين الطرفين الشقيقين لتسوية الخلاف، أو ان تتطور الوساطة الى مستوى تحكيم ترعاه المملكة العربية السعودية باعتبارها الوسيط الأول، وتحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، وبما يكفل تسوية الخلاف ضمن الاطار الاخوي، بعيدا عن المؤثرات والمداخلات الاجنبية. ■



المصدر: الحياة اللبنانية

التاريخ: ٢٥ يوليو ١٩٩٦

عن المطالبة بحقها. لذلك فالحل ضروري جداً إن عن طريق الوساطة السعودية، او التحكيم، او محكمة العدل، خصوصاً ان البلدين يخسران منذ ١٩٨٦، ومهما قد ينكران ما نقول الا اننا نصر على ان جزءاً كبيراً من تسلحهما، او الجزء الاكبر، منذ سنة ١٩٨٦ له علاقة بالخلاف الحدودي، ما يعني ان شعبي البلدين حرما موارد لها وجوه انفاق مجدية ترفع سوية عيش المواطن، وتطمئنه على مستقبله.

ماذا نزيد؟ لا نستطيع ان نزيد شيئاً جديداً او فريداً ولكن نسجل ان المواطن العربي لا يرى ان ثمة مصالح مهددة او مضاعة بين البحرين وقطر، طالما ان هذه المصالح باقية للبلدين، احدهما او الآخر او كلاهما، لذلك فاي تسوية ودية للخلاف بينهما لا يمكن ان تنتهي بغالب او مغلوب بل بانتصار العقل، وربما كانت البداية وقف حملات صحافية لا يأتي منها سوى شماتة الاعداء.

جهاد الخازن

المصدر: الوطن العربي

التاريخ: ٢٦ يوليو ١٩٩٦



استراتيجية الملك فهد لترتيب البيت الخليجي

اهتمام كبير بالوساطة السعودية بين قطر والبحرين

كعادتها دائماً في العمل على أمن واستقرار المنطقة العربية ككل، والخليجية على وجه الخصوص.. سارعت المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بتنقية الأجواء بين قطر والبحرين تمهيداً لتسوية خلافهما الحدودي حول جزر حوار وفيشت الدبل. وتأتي هذه الخطوة في إطار الحرص الدائم للدبلوماسية السعودية على ترتيب البيت الخليجي من الداخل وزيادة الترابط بين دول مجلس التعاون إيماناً منها بأن هذا الترابط كفيل بغلق أية ثغرات قد تحاول بعض القوى المعادية لأمن واستقرار الخليج النفاذ منها.

ووصف المراقبون المبادرة الأخيرة بأنها امتداد للدور الرائد الذي تلعبه المملكة على الساحة العربية والمتمثل في وأد الخلافات بين الأشقاء في مهدها، وذلك انطلاقاً من رؤية القيادة السعودية التي تبني سياستها لتصب في طريق التضامن العربي المشترك.

وتشهد كثير من المواقف والأحداث على مساهمات المملكة في هذا المجال، وليس ببعيد عن الأذهان اتفاق الطائف وإحلال السلام في لبنان بعدما كان ساحة للميليشيات المتصارعة.

احتواء الخلاف

وفي هذا الإطار فقد حركت الدبلوماسية السعودية جهودها لاحتواء الخلاف بين قطر والبحرين حيث استقبل الملك فهد بن عبدالعزيز في قصر السلام بجدة مؤخراً الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الذي زار السعودية على رأس وفد كبير مرافق له.

وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية وبحث الأمور ذات الاهتمام المشترك وبحث العلاقات الثنائية بما يخدم البلدين والشعبين. كما جرى تناول مجمل المستجدات والقضايا على الساحات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية.

وكان الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي قد عقد اجتماعاً ثنائياً مغلقاً مع أمير دولة قطر بمقر إقامته في قصر الضيافة بجدة جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية بين البلدين واستعراض أهم المستجدات على الصعد الخليجية والعربية والدولية.

وأكدت مصادر دبلوماسية في جدة أن زيارة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للمملكة جاءت تتويجاً لتجدد الوساطة السعودية بين قطر والبحرين بعد ما لاحظت الرياض تزايد حدة التصريحات بين المسؤولين في البلدين.

السعودية طرف مقبول



وقالت مصادر قطرية إن الهدف الأساسي من زيارة أمير قطر للملكة كان البحث في الوساطة السعودية لإنهاء الخلاف الحدودي مع البحرين وأن مسألة الحدود القطرية - السعودية ليست محوراً أساسياً فيها لأنها تعتبر منتهية ولم يتبق سوى الاتفاق على الشركة العالمية التي ستتولى وضع العلامات الحدودية.

وذكرت المصادر بالتصريحات التي أدلى بها مؤخراً وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم والتي قال فيها إن مسألة الحدود مع السعودية انتهت.

ولاحظ المراقبون قول المصادر القطرية إنها لا تعتقد أن حل الخلاف القطري - البحريني سيتم بين يوم وليلة. ولكن المهم في الأمر أن السعودية تحظى باحترام الطرفين ولديها قبول منهما، وأن زيارة أمير قطر للمملكة ستعزز الأمل في نجاح الوساطة السعودية دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وعقب انتهاء زيارة أمير قطر للملكة، قام الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني بزيارة خاطفة للسعودية التقى في ختامها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز في حضور ولي عهده الأمير عبد الله بن عبد العزيز والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من الوزراء السعوديين والبحرينيين.

وسبق لقاء رئيس الوزراء البحريني مع العاهل السعودي اجتماع عقده الشيخ خليفة مع الأمير عبد الله بن عبدالعزيز استمر قرابة ساعة في قصر الضيافة في جدة في حضور وزير الخارجية السعودي وأعضاء الوفد المرافق للشيخ خليفة. وصرح وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك آل خليفة بأن زيارة الشيخ خليفة بن سلمان إلى السعودية تتعلق بموضوع الخلاف البحريني - القطري. وقال رداً على سؤال حول احتمال عقد قمة بحرينية - قطرية «إن الأمر مرهون بالأشقاء السعوديين ونحن نرحب بالجهود الرامية إلى تسوية الخلاف مع قطر».

الأمير سلطان: حريصون على أمن مواطنينا وضيوفنا

زيارة ناجحة

وقد أبدى رئيس وزراء البحرين الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة ارتياحه الكامل لنتائج زيارته إلى السعودية والمحادثات التي أجراها مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن

عبد العزيز، ووصفت هذه الزيارة بأنها «كانت موفقة وناجحة وحققت معانيها السامية في التضامن والتآلف بين دول مجلس التعاون الخليجي».

وأعرب الشيخ خليفة «عن ارتياحه للقاء الملك فهد وما تم خلال هذا اللقاء من استعراض للمواضيع ذات العلاقة بالساحة الخليجية والعلاقات الأخوية المميزة التي تربط بين البلدين». وقال «إن ما يبعث على السرور والارتياح أن خادم الحرمين الشريفين يتمتع بصحة جيدة ويضع على عاتقه متابعة كافة مجريات الأمور التي تهم المنطقة بصفة خاصة والأمتين العربية والإسلامية بصفة عامة».

وأشار الشيخ خليفة إلى أن الملك فهد أبدى خلال اللقاء اهتمامه وتفهمه لكل ما من شأنه أن يحقق التضامن والتآلف بين الأشقاء في المنطقة وأن يسود منطقتنا الأمن والاستقرار. وقال «إن خادم الحرمين الشريفين نوه خلال اللقاء بعمق العلاقات التاريخية التي تربط بين دولة البحرين والسعودية».

وتناول رئيس الوزراء البحريني في تصريحات أدلى بها إثر عودته إلى المنامة اجتماعه مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بأنه اجتماع ناجح، معرباً عن ارتياحه لما تم التوصل إليه من نتائج طيبة.



الامير سلطان

وعلم من مصادر موثوق بها أن الجانب البحريني أبلغ المسؤولين السعوديين قبوله الوساطة السعودية ودعمه لها واستعداده لبذل كل الجهود التي من شأنها إنهاء الخلاف حول الجزر مع دولة قطر دون المساس بالحقوق السياسية وبما يخدم مصالح دول مجلس التعاون الخليجي.

جهود المملكة أثمرت اتفاقاً بوقف الحملات الإعلامية بين الدوحة والمنامة

تفاؤل خليجي

وفي هذا الإطار أعربت مصادر دبلوماسية خليجية عن تفاؤلها بجهود الوساطة الجديدة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لحل الخلاف البحريني - القطري على بعض الجزر في الخليج.

وأكدت هذه المصادر ثقتها بقدرة القيادة السعودية على حل الخلاف في إطار البيت الخليجي الواحد، وأشارت إلى أن استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر في جدة، واللقاءات التي عقدها الأخير مع ولي العهد النائب الأول لمجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني الأمير عبد الله بن عبد العزيز ومشاركة النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وعدد من القيادات السعودية الفاعلة في المحادثات مع الوفد القطري أكدت بشكل لايدع مجالاً للشك حرص المملكة على الوصول بجهود الوساطة إلى مرحلة الحسم النهائي للخلاف الذي أشارت المصادر أنه يتطلب المزيد من الاتصالات مع الجانبين القطري والبحريني تمهيداً لعقد لقاء ثلاثي يشارك فيه مسؤولون من الدول الثلاث.

وترى الأوساط الخليجية أن دور المملكة العربية السعودية سيكون

المصدر: الوطن العربي

التاريخ: ٢٦ يوليو ١٩٩٦

حاسماً في وضع البلدين على طريق حل يضمن حقوق الطرفين ويعزز روح الإخاء والاستقرار في المنطقة خاصة وأن جهود الوساطة السعودية أثمرت اتفاقاً يقضي بوقف الحملات الإعلامية والاتهامات المتبادلة بين الدوحة والمنامة كخطوة أولى نحو استكمال المساعي التي ينتظر أن تشهد الأيام القليلة القادمة مزيداً من اللقاءات والاتصالات المباشرة بين الرياض وكل من الدوحة والمنامة.

على صعيد آخر أكد المراقبون السياسيون أن الأمن سيظل سمة مميزة للمجتمع السعودي وأن أية محاولات طائشة للنيل من استقرار المملكة ستبوء بالفشل نظراً لقوة الأجهزة السعودية وتلاحم الشعب مع قيادته في الحفاظ على مكتسباته، إضافة إلى المكانة الكبيرة للمملكة في أفئدة المسلمين باعتبارها موئل الحرمين الشريفين.

وأجمع المراقبون على أن السعودية ستظل على الدوام قادرة على حماية أمنها واستقرارها، ولا تحتاج في ذلك لأية مساعدة خارجية، رصيدها في هذا الأمر أسس وثوابت وضعها مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود وسار عليها من بعده أبناؤه الملوك والأمراء، وكانت النتيجة أن ظلت السعودية راسخة ومستقرة في الوقت الذي تعرضت فيه قوى كبرى لهزات عنيفة نتيجة لبعض الظروف والتداعيات الدولية.

أمن المواطن والمقيم

وقد أكد الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء السعودي أن الأمن والأمان متوافران وأن السعودية «حريصة على سلامة وأمان كل ضيف أو مقيم على أرضها بنفس حرصها على سلامة كل مواطن سعودي وأمانه».

وجاءت تصريحات الأمير سلطان في الوقت الذي أعلن فيه وزير الدفاع الأميركي ويليام بيري مؤخراً عن مبادرة جديدة لمواجهة العمليات الإرهابية التي تستهدف القوات الأميركية في الخارج. وأكد الأمير سلطان «أن السعودية دولة راسخة، قاعدتها الأمنية تحسدها عليها دول كثيرة»، موضحاً «أن الأمن والاطمئنان متوافران ليس لأصدقائنا الأميركيين فحسب بل لكل ضيوفنا والمقيمين من أشقاء وإخوة وأصدقاء على كل شبر من هذه الأرض التي حرمها الله على كل معتد إلى يوم القيامة». وحذر الأمير سلطان من «أن كل من يمس الأمن السعودي لابد أن يلقى جزاءه حسب الشريعة الإسلامية».

وحرص الأمير سلطان على التأكيد من جديد «أن العلاقات السعودية - الأميركية علاقات قوية ومتينة»، مشيراً إلى «أن التفاهم بين الحكومتين الصديقتين تفاهم تام». واختتم الأمير سلطان تصريحاته، التي أدلى بها عقب رعايته لحفل مؤسسة الخطوط العربية السعودية في جدة، بقوله «إن السعودية أعادت إلى الأذهان نهجها الإسلامي الذي قامت عليه على يدي المغفور له الملك عبد العزيز القاضي بحرصها - قيادة وشعباً - على سلامة وأمان كل ضيف أو مقيم على أرضها حرصها على سلامة كل مواطن سعودي وأمانه».

